غليزيرمان

قوانين التطور الاجتماعي:
طبيعتها واستخدامها

دار التقدم . موسكو

المكتبة التقدمية

غليزرمان

قوانين التطور الاجتماعي: طبيعتها واستخدامها

BY: @SA9BB55

دار التقدم
موسكو

Г. Глезерман

ЗАКОНЫ ОБЩЕСТВЕННОГО РАЗВИТИЯ:
ИХ ХАРАКТЕР И ИСПОЛЬЗОВАНИЕ

На арабском языке

© Политиздат, 1979

© الترجمة الى اللغة العربية ، دار التقدم ، ١٩٨٣

طبع فى الاتحاد السوفييتى

Г $\frac{10503-037}{016(01)-82}$ 251—83 0302020200

تنبيه من مكتبة الشيوعيين العرب!

هذا الكتاب ليس من نسخ الصوت الشيوعي، بل نسخه الى الإنترنت آخرون. وقد وجده الصوت الشيوعي أثناء بحثه في الإنترنت .... .

قامت مكتبة الشيوعيين العرب بـ "تطهيره" من أفكار شيوعية الخائن خروشوف المزيفة وشوفينية الدولة العظيمة، من خلال:

1) حذف وإزالة الفقرات والجمل ذات العلاقة؛

2) حذف بعض الصفحات ذات العلاقة؛

3) إعادة صياغة بعض الفقرات والجمل بما يتفق والنهج الماركسي – اللينيني الثوري؛

4) اضافة ملاحظات توضيحية على شكل Sticky Notes بواسطة محرر ملفات PDF.

لذا اقتضى التنويه.

الصوت الشيوعي

يبحث الفيلسوف السوفييتى الشهير غليزيرمان فى كتابه هذا المسائل الجذرية لنظرية التطور الاجتماعى الماركسية . لقد ركز جل اهتمامه لايضاح طبيعة وخواص قوانين المادية التاريخية وكيف استخدمها ويستخدمها الانسان فى نشاطاته . كما انه وصف فى اماكن عديدة من كتابه وصفا دقيقا التعاليم الماركسية حول التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية ، علما بانه ركز بصفة خاصة على تحليل الترابط بين القوانين العامة حينما تحل تشكيلة اجتماعية واقتصادية محل اخرى وبين الاشكال الخاصة لانتقال بعض الاقطار والشعوب من تشكيلة الى اخرى ، وضمنها الانتقال الى التشكيلة الاشتراكية .

من دار «التقدم»

ان الحياة الاجتماعية ظاهرة من اعقد الظواهر التى نشاهدها فى واقعنا . لكل مجتمع قوى منتجة معينة وعلاقات انتاجية معينة وبنية اجتماعية معينة واشكال ايديولوجية متنوعة وما الى ذلك . وفى المجتمع يقوم الناس بنشاطاتهم فيطرحون اهدافا معينة لهم ويصنعون تاريخهم بانفسهم . ونتيجة لتحركات الناس هذه يتغير المجتمع ويتطور باستمرار .

فهل هناك قوانين عامة للتطور الاجتماعى ؟ كان هذا السؤال يحير ويقلق ادمغة المفكرين من مختلف الشعوب والاقطار من قديم الزمان . بيد ان الماركسية هى التى اجابت لاول مرة عن هذا السؤال بصورة علمية مبنية على الحجج والبراهين وبرهنت على الصفة الطبيعية لتطور المجتمع واكتشفت قوانين هذا التطور .

لم يهدف الكاتب فى كتابه هذا الذى يضعه بين ايدى القراء علاج مضامين اهم قوانين التطور الاجتماعى كلها . انما تواضع ووضع له هدفا ابسط ، وهو : تسليط الاشعة على طبيعة هذه القوانين ومعرفتها واستخدامها . والى جانب ذلك ارتأى انه من المفيد ان يتوسع قليلا ويزيد من عدد القضايا التى تعالج عادة عند بحث هذا الموضوع ، كما انه خصص الاجزاء الختامية من كتابه هذا ليعالج فيها المسائل التالية : فاعلية القوانين العامة للتطور الاجتماعى تبعا لخاصية كل بلد من البلدان ، والترابط بين القوانين العامة لبناء الاشتراكية وبين الاشكال التى تظهر بها فى الظروف التاريخية المتباينة .

تأتى هذه الطبعة من الكتاب بعد وفاة مؤلفه عام ١٩٨٠ . وهى تصدر مع بعض الاختزالات والاضافات ، التى قام بها ، بناء على طلب الدار ،مومجيان – البروفسور والدكتور فى العلوم الفلسفية والحائز على لقب «رجل العلم المؤهل» فى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية .

الفصل الاول

موضوع المادية التاريخية وخواص قوانينها

كان ممثلو الافكار التقدمية الاجتماعية من مختلف الاقطار يبحثون لفترة طويلة من الزمن عن نظرية علمية ، من شأنها ان تتيح تفسير تطور المجتمع وتخدم قضية اعادة صياغته لصالح التقدم الاجتماعي . خلق ماركس وانجلس هذه النظرية (المادية التاريخية) لاول مرة فى التاريخ فى اواسط القرن المنصرم . لقد شخصت المادية التاريخية قوانين التطور الاجتماعي . ولهذا فان فى وسع الاحزاب الثورية التى تسير على هدى هذه القوانين ان تحلل تحليلا سليما الظروف التاريخية العينية وتشخص اتجاهات تطور القوى الطبقية والعلاقات بينها ، فترسم ، تبعا لذلك ، سياستها وتعمل على تنفيذها .

من اهم الخواص التى تتميز بها الاحزاب الشيوعية والعمالية خاصية اعتمادها فى نشاطاتها على معرفة القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي واستخدامها . ان هذه الخاصية بالذات هى التى تتيح لها ان ترسم سياستها على قاعدة علمية ومدروسة ، فتعطى ثمارها اليانعة فى واقع الحياة .

فما هو المكان الذى تشغله المادية التاريخية فى النظرية الماركسية اللينينية ، التى تسترشد بها الاحزاب الشيوعية ؟ وما هى خواص المادية التاريخية بكونها علما من العلوم ؟

١ ـ الترابط بين المادية التاريخية والمادية الديالكتيكية

ان الماركسية اللينينية هى عقيدة علمية كاملة لا تنفصم عراها وتتسم بالدأب والمثابرة . وهى تعكس الواقع عكسا سليما وتعبر عن المصالح الجذرية للطبقة العاملة . وهى تمثل وحدة عضوية تتكون من المادية الديالكتيكية والتاريخية والتعاليم الاقتصادية ونظرية الشيوعية العلمية .

ان المحرفين * بكونهم اعداء الماركسية حاولوا ويحاولون ، وهم يتقنعون بلباس الماركسية ، ان يمزقوا وحدة الاجزاء التى تتكون منها الماركسية وان يجمعوا بين الماركسية والفلسفة البرجوازية .

ان المنظرين من الاشتراكيين اليمينيين المعاصرين قد تخلوا تماما عن الماركسية فى غالبيتهم العظمى ، حتى ان الكثير منهم لا يسمون انفسهم اليوم بالماركسيين . بيد انهم يحاولون ، كما حاول قبلهم منظرو الاممية الثانية ، ان يبرهنوا على ان الاشتراكية لا ترتبط باية عقيدة فلسفية ، وانه من الممكن الانتساب الى الحزب الاشتراكى والتمسك باية رؤية للعالم . وخير دليل على ذلك برنامج الحزب الاشتراكى الدمقراطى فى المانيا الذى صادق عليه هذا الحزب فى مؤتمره الطارئ فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٥٩ .

حتى ان البعض من المنظرين الاشتراكيين اليمينيين يستند الى حقيقة تعاظم الافكار الاشتراكية للبرهنة على ان وحدة العقيدة داخل الحزب «من المستحيلات» . لقد كتب ايخلير فى «Geist und Tat» جريدة الحزب الاشتراكى الدمقراطى فى المانيا ما يلى : «يستطيع الاعتراف بالافكار الاشتراكية بصراحة ودون

---

* ان التحريفية هى اسلوب غير علمى يرمى الى اعادة النظر فى طروحات الماركسية ، وهى اتجاه انتهازى داخل الحركة العمالية الثورية . يقوم اصحاب هذا الاتجاه بمراجعة الطروحات الجذرية للنظرية الماركسية التى برهنت الممارسة على سلامتها ، فيحرفونها . وهم يدعون ، اثناء ممارسة هذا التحريف ، انهم يتعمقون فى ادراك ظواهر الواقع الجديدة بصورة خلاقة وابداعية .

تأنيب الضمير الكاثوليكيون والبروتستانت واليهود والمسلمون والكونفوسيون والهنود السنتوئيون واللاعرفانيون (اللادريون) من مختلف الشعوب» .

نعم ، ان الافكار الاشتراكية اصبحت فى يومنا هذا منتشرة على نطاق واسع الى درجة انها تجذب اليها اناسا ينتمون الى عقائد متنوعة . ولكن هل بامكاننا ان نستنتج من هذه الحقيقة ان الترابط الداخلى بين الافكار الاشتراكية والعقيدة العلمية المادية الديالكتيكية قد زال ؟ ثم ، هل تعنى هذه الحقيقة ان الحركة الاشتراكية قد فقدت هويتها الطبقية واصبحت هدفا عاما ترمى اليه كافة الطبقات ، كما يدعى المنظرون الاشتراكيون اليمينيون ؟

يؤكد لومار ، وهو منظر من منظرى الاشتراكيين الدمقراطيين فى المانيا الغربية ، فى موضوعاته التى نشرها فى مجلة «Die Zeit» الاسبوعية ، ان الحزب الاشتراكى الدمقراطى لا يسترشد فى سياسته باية نظرية موحدة من نظريات علم الاجتماع ، انما يسترشد «بالقيم الاخلاقية للحرية والعدالة والتضامن» . انه يعارض الفلسفة المادية التى يتمسك بها الشيوعيون ، ويرفض «العقيدة الاجتماعية والاقتصادية الوحيدة التى ترتكز عليها الايديولوجيا الشيوعية» . فيطرح فى المقابل نظرية «تعدد العقائد والافكار الاساسية» ، ويدعى انها هى بالذات الشرط الحاسم لكل تقدم فكرى * .

بيد ان الشيوعيين لا يستبعدون مطلقا الخلافات فى وجهات النظر والنقاشات فى قضايا معينة ، كما يدعى ذلك لومار متعمدا تبسيط الامور . وهم كذلك لا يبعدون عنهم هؤلاء الذين يرغبون فى الواقع فى الكفاح من اجل الاشتراكية ، غير انهم لا يتمسكون بالعقيدة العلمية . الا انه لا ينبغى فى الوقت نفسه ان نستنتج مطلقا من هذا الموقف ان المناضلين الطليعيين انفسهم لا يحتاجون الى العقيدة العلمية لغرض اثبات سلامة مواقفهم فكريا . ان

---

* U. Lohmar. Sozialdemokratie und Kommunismus. — «Die Zeit», 21.IV.1972.

محاولات ربط الاشتراكية بعقائد غريبة عنها لم تثمر مطلقا لاحد حتى الآن .

ان الموقف الحيادى للحزب من العقيدة الذى ينادى به منظرو الاشتراكيين اليمينيين هو فى الواقع وهم من الاوهام . انهم يقرون انه من الممكن الجمع بين «الاشتراكية الدمقراطية» وكل العقائد على اختلاف انواعها واشكالها ، بيد انهم يبذلون كل طاقاتهم وجهودهم لدحض المادية الديالكتيكية .

ليس من الصعب علينا ان نجد ان هناك ترابطا بين الترويج «للموقف الحيادى» من العقيدة والنظرية البرجوازية «محو الايديولوجية» التى انتشرت انتشارا واسع النطاق فى السنوات الخمسينات والستينات .

ان فكرة «محو الايديولوجية» ترتبط بطائفة من الافكار بكاملها : ترتبط بالادعاء ان الرأسمالية تتحول الى «مجتمع للرفاهية العامة» ، حيث تزول التناقضات بين الطبقات ، و«تتكامل» الطبقة العاملة فى هذا المجتمع . فاذا اصبح الصراع الطبقى فى طيات الماضى شيئا فشيئا ، فان الايديولوجية الطبقية تنعدم الحاجة اليها كذلك ، فيتحول الحزب الاشتراكى الدمقراطى من حزب الطبقة العاملة الى حزب الشعب بأسره .

بيد ان تطور الراسمالية يحطم كل هذه المجموعة من الافكار من اساسها . فلم يتحقق «مجتمع الرفاهية العامة» الذى وعدونا به . بالعكس ، نشاهد ، بدلا منه ، ظاهرة مواصلة تعمق الازمة العامة للراسمالية والازمة الاقتصادية والمالية وماشابه ذلك . ونلاحظ ، عدا ذلك ، تعاظم التضخم المالى وانتشار البطالة وتصاعد اضرابات الطبقة العاملة .

يسعى المنظرون البرجوازيون فى هذه الظروف بكل طاقاتهم وجهودهم ان يجدوا افكارا من شأنها ان تؤدى دورا «متكاملا» . لقد اخذوا يتحسسون خطر انعدام افكار قائدة من شأنها ان تكون ما يشبه «بالقاعدة الاجتماعية الصلدة» وعاملا «لاستقرار النظام» . وعلى هذا الاساس ظهرت فى اواخر الستينات واوائل السبعينات اتجاهات نحو «بعث الايديولوجية» . تنتشر افكار هذه النظرية بين اوساط الاشتراكيين الدمقراطيين اليمينيين . بيد الحديث لا يدور

هنا حول الرجوع الى الاشتراكية العلمية . اذ اننا نرى ان هناك محاولات للبرهنة على سلامة افكار «الاشتراكية الدمقراطية» ، بالحجج والبراهين ، من خلال الجمع الاصطفائى بين الروح الانسانية التى ينادى بها الدين المسيحى و«المذهب العقلى النقدى» ومذهب الوجودية * ، وجعلها سبيكة واحدة .

وعلى طرف نقيض من الانتهازيين لم تستطع الاحزاب الماركسية الثورية مطلقا وليس فى وسعها اليوم ان تنادى بعدم الاكتراث بالعقيدة . اكد لينين ان برنامج حزب البروليتاريا الثورى يرتكز على عقيدة علمية ، مادية ديالكتيكية . واما حزب الطبقة العاملة فيعتبر ان الكفاح من اجل نقاوة الافكار الماركسية وانتصار هذه العقيدة العلمية مسألة حياتية بالنسبة له . وهذا امر مفهوم ، لان الطبقة العاملة لا تستطيع الانتصار فى بناء الشيوعية الا اذا سارت على هدى العقيدة الماركسية والنظرية الماركسية . وان الانحراف عن العقيدة الماركسية وتبديلها بالمثالية او بنظرية ميتافيزية مصدر من المصادر النظرية للاخطاء التحريفية والجامدة التى تفضى لا محالة الى هفوات فى السياسة .

فى ضوء هذه الاحكام عن اهمية العقيدة الماركسية اللينينية ليس من الصعب ان ندرك الرابطة الوثيقة بين المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية . ان محاولات المحرفين المعاصرين فى صفوف بعض الاحزاب الشيوعية الهادفة الى فصل المادية التاريخية عن المادية الديالكتيكية ، هى محاولات غارقة فى الاخطاء ومضرة كل الضرر . يدعى المحرفون ان المادية التاريخية ليست جزءا من الفلسفة الماركسية ، انما هى علم من العلوم المستقلة ولا ترتبط بالفلسفة . وعلى هذه الطريقة يحاولون تمهيد السبيل الى ربط المادية التاريخية بعلم الاجتماع البرجوازى الحديث . انهم يدعون ان هذا العلم قد صاغ «اساليب دقيقة لتسجيل وقياس وتحليل الظواهر» ، التى لا ترتبط ، حسب قولهم ، بالايديولوجية ولا تتأثر بالمصالح الطبقية . ولهذا فان المحرفين ينادون بفصل المادية التاريخية عن المادية الديالكتيكية ويعتبرونها مستقلة عن الفلسفة والعقيدة ،

* G. Lührs. T. Sarozin u. a. Kritischer Rationalismus und Sozialdemokratie. Bad Godesberg, 1975.

وبذلك يحاولون ، من الناحية الجوهرية ، تبديل النظرية الماركسية للمسيرة التاريخية بفرضيات علم الاجتماع البرجوازى .

تشهد التجربة التاريخية على ان اية محاولة لتجزئة وحدة التعاليم الماركسية المتماسكة تفضى لا محالة الى تحريفها .

اكد لينين ، وهو يخوض صراعا ضد الفلاسفة المحرفين ، على وحدة وتماسك المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية . لقد كتب ان فلسفة الماركسية «مصنوعة من سبيكة فولاذية واحدة . ولهذا فانه من المستحيل فصل مقدمة اساسية واحدة او جزء جوهرى واحد منها . . . دون الوقوع فى شبكات من الاكاذيب والافتراءات التى تروجها البرجوازية الرجعية» * .

فما هو الارتباط الداخلى والوحدة المتماسكة بين المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ؟

ان المادية التاريخية هى نتيجة تطبيق فرضيات الفلسفة المادية والديالكتيكية فى معرفة المجتمع البشرى ، وبالتالى ، فانها ترتكز على العقيدة المادية الفلسفية العامة . ومن الناحية الاخرى ، فان المادية التاريخية تجعل هذه الفلسفة المادية تاخذ شكلها النهائى وتعمل على تكامل بنائها . واصبح فى وسع الفلسفة المادية ان تعطى تفسيرات علمية لا لظواهر الطبيعة فحسب ، بل والحياة الاجتماعية ايضا بعد ان تم اكتشاف المادية التاريخية .

ولهذا فانه يستحيل علينا ان نعتبر المادية التاريخية علما من العلوم المستقلة فقط ، حيث نطبق عليه اسلوب المادية الديالكتيكية . ان المادية التاريخية جزء لا يتجزأ عن الفلسفة الماركسية ، وبدون هذه الفلسفة تكون العقيدة الماركسية اللينينية قد فقدت مغزاها .

ان المادية التاريخية هى علم فلسفى لانها تحل ، فى مقدمة ما تحله من مشاكل المجتمع ، المسألة الرئيسية للفلسفة ، وهى العلاقة بين الوعى والوجود . وفى حل هذه المسألة نجد وحدة المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية . فاذا كانت المادية الديالكتيكية تعترف بان الوجود الواقعى موضوعيا ومستقل عن الوعى ، فان

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٨ ، ص ٣٤٦ .

المادية التاريخية تعترف ان الوجود الاجتماعى واقع موضوعى ومستقل عن الوعى الاجتماعى * . ويعتبر هذا العلم وذاك ان الوعى ، وضمنه الوعى الاجتماعى ، هو انعكاس دقيق للواقع الموضوعى الى هذه الدرجة او تلك وتشغل مسألة علاقة الوعى الاجتماعى بالوجود الاجتماعى فى المادية التاريخية مكانا ، كالذى تشغله المادية الديالكتيكية فى المسألة العامة عن علاقة الوعى بالوجود . ان مسألة العلاقة بين الوعى الاجتماعى والوجود الاجتماعى هى مسألة اساسية للتعاليم حول المجتمع ، وان حلولها المتنوعة تضع حدودا فاصلة بين المادية والمثالية فى مسألة فهم التاريخ .

ان مفاهيم المادية التاريخية كالوجود الاجتماعى والوعى الاجتماعى والعلاقات المادية والعلاقات الايديولوجية وغيرها تواصل نفس هذه المفاهيم فى المادية الديالكتيكية وتشخصها . ان التشخيص (وليس المواصلة فقط) لا بد منه ، لانه من المستحيل الاجابة بواسطة المنطق المجرد عن المسائل الخاصة بمعرفة الحياة الاجتماعية اذا اخذنا مفاهيم المادية الديالكتيكية بشكلها العام .

ولكى نشرح ذلك نأخذ ، مثلا ، المفهوم العام للوجود والمادة . تعتبر المادية الديالكتيكية ان الاشياء والظواهر والعلاقات الموجودة خارج وعى الانسان والمستقلة عنه مادية . الا ان الحياة الاجتماعية تختلف عن الطبيعة بان كل الظواهر والعلاقات الاجتماعية هى نتيجة لنشاطات الناس ، والناس هم كائنات واعية . ولهذه المناسبة نطرح السؤال التالى : هل هناك فى المجتمع علاقات لا ترتبط بوعى الناس الاجتماعى ولا يشخصها هذا الوعى ، انما ، بالعكس ، هذه العلاقات هى التى تشخص هذا الوعى ؟ لقد حلت المادية التاريخية هذه المسألة بصياغتها لمفهوم الوجود الاجتماعى وتمييزها للعلاقات المادية من بين مجموعة العلاقات الاجتماعية الواسعة والمعقدة والمتنوعة . وبفضل ذلك جرى تطبيق الاحكام الاساسية للفلسفة المادية على معرفة المجتمع من قبل الانسان ، والى جانب ذلك جرى تشخيصها مع مراعاة خواص الحياة الاجتماعية ، باعتبارها جزءا فريدا من العالم المادى . وبالتالى ، فان المفاهيم

---

* راجع : لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٨ ، ص ٣٤٦ .

«الوجود الاجتماعى» و«العلاقات الاجتماعية المادية» وغيرهما قد عكست ليس كل ما يربط المجتمع البشرى بكل العالم المادى الآخر فحسب ، انما شخصت كذلك الخواص التى يتميز بها هذا المجتمع .

وان المفهوم الديالكتيكى «القفزة» على غرار ذلك تماما . فالقفزة تفصل درجات التطور النوعية ، الواحدة عن الاخرى ، ويتم تشخيصها عند تطبيقها على الحياة الاجتماعية فى التعاليم عن الثورات الاجتماعية ، التى يجرى من خلالها الانتقال من تشكيلة اجتماعية واقتصادية الى تشكيلة اخرى ، اعلى منها . وان التعاليم حول الثورة الاشتراكية تبين ان المجتمع البشرى يتطور ، على غرار الطبيعة ، ليس من خلال التغيرات التدريجية فحسب ، انما ومن خلال التغيرات الثورية ، التى تعنى انعطافا عميقا فى مسيرة التاريخ كلها . والى جانب ذلك فان لمفهوم «الثورة الاجتماعية» مضمونا يتميز به . فالثورة الاجتماعية تعبر عن خواص تطور المجتمع ، حيث يحل النظام الاجتماعى والاقتصادى الجديد محل النظام القديم نتيجة لاعنف اشكال الصراع الطبقى .

وهكذا نجد ان الاحكام الاساسية للمادية التاريخية هى ليست مواصلة احكام المادية الديالكتيكية فحسب ، بل وتشخيصها كذلك ، وذلك بتطبيقها على دراسة الحياة الاجتماعية . وان هناك ترابط داخلى بينهما ، ولكن احكام المادية التاريخية تتميز بمضمون اجتماعى خاص بها فى آن واحد .

بيد ان هذا الترابط الداخلى لا يعنى ان المادية الديالكتيكية لها الاسبقية على المادية التاريخية . ليس من الصائب ان نفترض ان المادية الديالكتيكية قد تكونت كلية ، ومن ثم جرى تطبيقها لمعرفة المجتمع البشرى . تشهد مسيرة تاريخ تكوين الفلسفة الماركسية ان ماركس اكتشف المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية كوحدة عضوية لا تنفصم عراها وفى الفترة نفسها من تطوره الروحى . كانت القوة الدافعة لهذا التطور الروحى الاحتياجات الحقيقية للصراع الطبقى ، التى دفعت ماركس الى الاعتقاد ان مثالية هيجل باطلة ، وان فهمه المثالى عن الدولة باعتبارها تجسيد العقل العام يتعارض وواقع الحياة الاجتماعية الزاخرة بالاصطدامات بين الطبقات وتضارب المصالح المادية بينها .

وهكذا نجد ان تحليل المشاكل الاجتماعية بالذات هو الــذى كان له اهمية حاسمة فى ان يصيغ ماركس عقيدته الجديدة . لقد بدأ تحول ماركس من المثالية الى المادية ومن الدمقراطية الثوريــة الى الشيوعية فى مقالاته التى كتبها فى «المجلة السنوية الالمانية والفرنسية» وانتهى هذا التحول فى الكتابين اللذين وضعهمـــا بالاشتراك مع انجلس : «الاسرة المقدسة» و«المثالية الالمانيــة» . فتمت صياغة الاحكام الاساسية للمادية الديالكتيكية والماديـــة التاريخية فى هذين المؤلفين .

كان خلق المادية التاريخية شرطا ضروريا لتجاوز النظــرات الضيقة التى كانت تتميز بها المادية القديمة . من المعروف ان كل الفلاسفة الماديين قبل ماركس لم يكونوا يفكرون تفكيرا ماديا الا فيما يتعلق بالطبيعة ، وظلوا مثاليين فى تفسير الحياة الاجتماعية . ولذا فان نظراتهم المادية كانت محدودة الى درجة معينة . لم يكن فى وسع الفلسفة المادية ان تكون كاملة ومتماسكة وتفسر العالم كله تفسيرا واحدا الا بعد ان يجرى تطبيقها لمعرفة المجتمـــع البشرى . ولم «يتم بناء» الفلسفة المادية «الى القمة» الا بعد ان خلق ماركس وانجلس المادية التاريخية . على هذا الشكل نشأت عقيدة مادية واحدة ومتماسكة .

لم يكن بالامكان صياغة ادراك ماركسى علمى لدور الممارسة وفهم اهمية نشاطات الناس الاجتماعية والتاريخية فى تطوير وعيهم سوى على قاعدة المادية التاريخية . وعلى طرف نقيض من المادية القديمة ، المادية التأملية ، اعتمدت المادية الديالكتيكية الممارسة اساسا لتفسير مسيرة المعرفة . كما انها كشفت عن اهمية الممارسة بصفتها معيارا للحقيقة . وبخلاف بعض الفلاسفة الماديين الذيــن سبقوا ماركس ، كالفيلسوف بيكون ، تعتبر الماركسية ان الممارسة لا تقتصر على التجارب الفنية العلمية ، انما تحتوى نشاطات الناس المادية الاجتماعية والتاريخية ، الهادفة الى اعادة صياغة الطبيعـــة والمجتمع .

ان الفلسفة ، من وجهة نظر ماركس ، هى اداة لاعادة صياغة العالم على اسس ثورية . بيد انه من المستحيل ان نفهم هــذه الصفة الفعالة للفلسفة الماركسية بدون المادية التاريخية التى تشير

الى ضرورة الممارسة العملية للناس لاجل تغيير علاقاتهم الاجتماعية . لقد بين ماركس وانجلس فى كتابهما «الاسرة المقدسة» ان على الطبقة ان لا تكتفى بازالة مفهوم «الراسمال» من وعيها من اجل تحررها ، كما كان يتصور ذلك انصار هيجل اليساريون انما عليها ان تصفى العلاقات الرأسمالية فى الواقع نفسه ، اى عليها ان تصفيها عمليا . وليس فى وسعنا ان نقدر اهمية مغزى فكرة ماركس العظيمة التالية ، الا اذا استرشدنا بالفهم المادى للتاريخ : «لم يعمل الفلاسفة حتى الآن الا على **تفسير** العالم بطرائق مختلفة ، بينما المسألة هى مسألة **تغييره**» * .

وهكذا نجد ان المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ترتبط الواحدة بالاخرى ارتباطا عضويا وثيقا . وهما جزءان لعقيدة واحدة . ولهذا فهى فاشلة كل المحاولات التى ترمى الى الفصل بينهما على اختلافها وانواعها .

ثم ان تجاهل الديالكتيكية والتخلى عن تطبيقها على الحياة الاجتماعية تفضى كذلك لا محالة الى التخلى عن المادية التاريخية مثلها فى ذلك مثل تجاهل الفلسفة المادية .

يمكننا ان نرى هذه المقولة بجلاء اذا اخذنا ، على سبيل المثال ، نظريات المحرفين المعاصرين حول الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية «بصورة اوتوماتيكية» . ان السمة العامة لكل هذه النظريات هى محاولتها تصوير الحركة نحو الاشتراكية كمسيرة عفوية ، تنجم آليا عن تطور القوى المنتجة ، وعن التقدم التكنيكى وما شابه ذلك .

من الطبيعى ان يجعل تغيير القوى المنتجة ، وضمنها ادوات الانتاج ، تغيير العلاقات الاقتصادية امرا حتميا . بيد ان اعادة صياغة النظام الاقتصادى بشكل جذرى لا تجرى بصورة آلية . فان الانقلاب الثورى الذى تفجره الطبقة الطليعية ، هو وحده الذى يؤدى الى تحطيم العلاقات الانتاجية القديمة ، وبذلك يزيل العقبات فى سبيل تطور القوى المنتجة باقصى سرعة ممكنة . واذا اخذنا الحياة الاجتماعية بدون الترابط الحيوى بين جوانبها فان ذلك

---

* ماركس وانجلس ، المؤلفات ، المجلد ٤٢ ، ص ٢٦٣ .

يعنى اننا نجعل نظرية «الاقتصاد» المبتذلة ونظرية «الموضوعية» التى تنكر دور السياسة الفعال وتأثيرها العكسى على الاقتصاد ، تحل محل المادية التاريخية . وان هذا الامر يفضى هو الآخر الى محو الروح الثورية للمادية التاريخية والانتقاص من دور حزب البروليتاريا السياسى ، والى ترويج المواقف السلبية وتقديس المسيرة العفوية للاحداث .

٢ ـ الترابط بين المادية التاريخية والعلوم الاجتماعية الاخرى

ان المادية التاريخية جزء لا يتجزأ عن الفلسفة الماركسية ، ومع ذلك فان لها موضوع بحثها الخاص بها . ففى حين تبحث المادية الديالكتيكية علاقة التفكير بالوجود وتجيب عن الاسئلة التى تتعلق بتعريف العالم والقوانين العامة للحركة والتطور التى تفعل مفعولها فى هذا العالم ، فان المادية التاريخية تحل نفس هذه المسائل بتطبيقها على المجتمع بكونه جزءا خاصا من العالم المادى . وهكذا نرى ان موضوع بحث المادية التاريخية هو المجتمع البشرى وقوانين تطوره العامة .

بيد ان المادية التاريخية هى ليست فلسفة التاريخ فى المعنى القديم للكلمة . لقد حاول الفكر الاجتماعى ما قبل ماركس ، على غرار الفلسفة الطبيعية ، ان ينشأ فلسفة التاريخ ، اى ان يكتب تعاليم حول المسيرة التاريخية لا تعتمد على الدراسة الدقيقة للتطور الاجتماعى ، انما تستند الى آراء فلسفية مجردة . انطلق العديد من علماء الاجتماع فى فرضياتهم العلمية من التشخيص المجرد للمجتمع ، دون ان يدرسوا التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية العينية . كان لينين يسخر من علماء الاجتماع هؤلاء وامثالهم فى مؤلفه الشهير : – «من هم «اصدقاء الشعب» ، وكيف يناضلون ضد الاشتراكيين الدمقراطيين» ، فكتب يقول ان الشروع فى صياغة النظرية من طرح الاسئلة عن ما هو المجتمع ؟ وما هو التقدم ؟ وغيرها ، كما فعل ذلك سبينسر ، على سبيل المثال ، يعنى الشروع من النهاية . ووضع لينين ماركس على طرف نقيض

من هؤلاء علماء الاجتماع ، لانه درس تطور تشكيلة اجتماعية واقتصادية عينية - تشكيلة الراسمالية - وركز على الاحكام الاساسية للمفهوم المادى للتاريخ ودعمها علميا بالحجج والبراهين . لم يكن هذا المفهوم المادى للتاريخ قبل ماركس سوى فرضية من الفرضيات .

وهكذا نجد ان كلاسيكيى الماركسية اللينينية ركزوا على ضرورة الشروع ببحث قوانين تطور المجتمع من دراسة التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية العينية . ولكن هل يعنى ذلك ان الماركسية لا تعترف بمفهوم «المجتمع» بشكل عام وقوانين تطوره العامة ؟ طبعا ، لا . انها تعترف بالمجتمع وقوانين تطوره العامة . فلا ينبغى ان نخلط بين السؤال عن كيفية نشوء علم القوانين العامة لتطور المجتمع وبين السؤال : ما هو هذا العلم ؟

وعلى سبيل المثال نطرح السؤال التالى : كيف جرى اكتشاف قوانين الديالكتيك ؟ بدأ الناس من ادراك بعض الاشكال العينية للحركة وقوانينها ، ومن ثم توصلوا الى اكتشاف القوانين العامة . طبعا ، ليس هناك مادة «بشكل عام» خارج الاجسام العينية ، كما ليس هناك حركة «بشكل عام» خارج اشكالها العينية . بيد ان هذه الحقيقة لا تعنى ان تشخيص الديالكتيك باعتباره علما عن القوانين العامة لتطور الطبيعة والمجتمع والتفكير البشرى غير مشروع .

والقوانين العامة لتطور المجتمع كذلك لا تفعل مفعولها بصورة مجردة دون ان تبرز فى احداث تاريخية لهذه التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية او تلك . ليس هناك مجتمع «بشكل عام» خارج التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية العينية . بيد ان هذه الحقيقة لا تعنى ان علم المجتمع البشرى وقوانين تطوره العامة ليس له الحق فى الوجود . وليست المهمة الا مهمة الادراك السليم لهذه القوانين وتفسيرها ، ليس بصورة مجردة انطلاقا من تعاليم سبينسر ، انما تفسيرها دون فصلها عن اشكال بروزها العينية .

وفى رأينا ان لمفهوم «القانون» ومفهوم «سنن الطبيعة» معنى واحد . واذا راجعنا استعمال هذين المفهومين بصورة دقيقة فى مؤلفات كلاسيكيى الماركسية اللينينية نجد ان هؤلاء الكلاسيكيين لم يميزوا بينهما تمييزا شديدا . فقد اكد لينين ، مثلا ، «ان

1—1205

فكرة السببية والضرورية وسنة الطبيعـــة وغيرها هى انعكاس قوانين الطبيعة والعالم الواقعى فى رأس الانســـان . . .» * . وساند فكرة فوربـــاخ الذى اعترف «ان السنن الموضوعيـــة فى الطبيعة . . . لا تعكسها تصورات الانسان عن النظام والقانون وما شابههما سوى بصورة سليمة تقريبا» ** .

وهكذا نجد ان لينين لم يميز تمييزا شديـــدا بين مفهومى «السنن الطبيعية» و«القانون» واعتبر ان القوانين ومفاهيم العلم كشكل من اشكال انعكاس السنن الطبيعة المتحركة والمتطورة ابدا فى معرفة الانسان *** .

ان الفرق الوحيد بين المفهومين «السنن الطبيعية» و«القانون» هو كالفرق بين العام والخاص . فالسنن الطبيعية تشير الى الصفة العامة للعملية التى هى ليست مجموعة فوضوية من الصدف ، انما تخضع الى تتابع حتمى ونظام معين لا يتوقف على ارادة الانســـان ووعيه . واما القانون فهو يعكس الرابطة العينيـــة بين ظواهر منفردة . فى وسعنا ان نعرف او نفترض ان ظاهرة من الظواهر تحدث بصفة طبيعية وليست صدفة ، بيد انه ينبغى علينـــا ان نكتشف القانون العينى الذى تخضع له هذه الظاهرة .

وكان لينين فى آن واحد يميز تمييزا دقيقا بين قوانين العلم وقوانين العالم الواقعى ، فاعتبر قوانين العلم انعكاسا دقيقا بشكل تقريبى لقوانين العالم الواقعى . لقوانين الطبيعة والمجتمع ولقوانين العلم هوية موضوعية واحدة ، ولكن مغزاها يختلف ، فمغزى قوانين العالم الواقعى فى انها موجوده خارج وعى الناس ومستقله عنه ، بينما مغزى قوانين العلم فى انها تعكس (بشكل دقيق ، كبير او صغير) قوانين العالم الواقعى فى وعى الانسان بصورة موضوعية .

تزاول دراسة الحياة الاجتماعية علوم عديدة . فما هى خواص المادية التاريخية بمقارنتها مع العلوم الاجتماعية الاخرى ؟ وما هى خواص موضوع المادية التاريخية والقوانين التى يبحثها ؟

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٨ ، ص ٦ .

** المصدر نفسه ، المجلد ١٨ ، ص ١٥٩ .

*** راجع : لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٩ ، ص ١٦٤ .

للاجابة الصحيحة عن هذين السؤالين لا بد من ان نبحث ، اولا ، الترابط بين القوانين العامة لتطور المجتمع والقوانين الخاصة بالتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية ، وثانيا ، الترابط بين القوانين العامة لتطور المجتمع وقوانين تطور جوانب منفردة او مجالات منفردة من الحياة الاجتماعية .

لقد خصصت للمسألة الاولى فصلا بكامله ، ولهذا فنحن نتناولها هنا بايجاز .

ان قوانين التطور الاجتماعى تقسم الى قوانين **عامة** ، يجرى مفعولها على كل التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية او ، على الاقل ، على البعض منها ، والى قوانين **خاصة** تتعلق بتشكيلات اجتماعية واقتصادية منفردة * .

من الخطأ الفاحش الاعتقاد ان القوانين الخاصة هى وحدها الموجودة واقعيا . ففى حين تعبر القوانين الخاصة عن مستلزمات وجود هذه التشكيلة او تلك ، فان القوانين العامة تعبر عن مستلزمات وجود المجتمع البشرى . نذكر ، مثلا ، ان الانتاج يظل الشرط الاهم لوجود الناس بغض النظر عن درجة تطور المجتمع وعن النظام الاجتماعى الذى يعيش فيه الناس . فان هذا الدور الحاسم للانتاج هو قانون عام يجرى مفعوله على كل درجات التطور الاجتماعى .

من الطبيعى ان لا تتيح لنا معرفة هذا القانون تشخيص الخواص العينية لكل تشكيلة من التشكيلات . ولمعرفة هذه الخواص لا بد من بحث اسلوب الانتاج التى تتميز به هذه التشكيلة . بيد ان معرفة القانون العام تعيننا على ادراك حقل الحياة الاجتماعية ، حيث ينبغى ان نبحث اساس التطور التقدمى للمجتمع . فاذا اردنا ، مثلا ، ان نعرف مستلزمات التطور التقدمى للمجتمع الاشتراكى وتحوله التدريجى الى الشيوعية ، فمن المهم ان نسترشد بمعرفة القانون العام وننطلق من الدور الحاسم للانتاج فى هذا التطور .

---

* وهناك كذلك قوانين يجرى مفعولها على بعض درجات تطور هذه التشكيلة او تلك . نذكر على سبيل المثال القانون الاقتصادى لتوزيع العمل الذى لا يفعل مفعوله سوى فى المرحلة الاولى من الشيوعية .

وان هذا الامر يتيح لنا معرفة ضرورة خلق قاعدة مادية وفنية للشيوعية ، بكونها الشرط الحاسم فى الانتقال من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية من الشيوعية .

ان فاعلية القوانين العامة والخاصة متشابكة ، ولهذا فانه يستحيل علينا ان نفصلها الواحدة عن الاخرى اثناء البحث كما يستحيل علينا ان نضع علامة مساواة بينها . انها تختلف الواحدة عن الاخرى ، لانها تعبر عن الروابط الجوهرية المتنوعة بين الظواهر الاجتماعية . فان القوانين العامة تعبر عن الروابط الحتمية بين الظواهر الاجتماعية الملازمة للتشكيلات كلها . واما القوانين الخاصة فهى تعبر عن تلك الروابط والعلاقات التى تلازم التشكيلة المعنية وحدها .

ليس فى وسع المادية التاريخية إلا ان تراعى القوانين الخاصة لتطور بعض التشكيلات ، لانه يستحيل عليها بدون ذلك ان تدرك فاعلية القوانين العامة . نذكر ، على سبيل المثال ، انه من المستحيل ان نفهم مظاهر فاعلية القوانين العامة للترابط بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية اذا لم نأخذ بنظر الاعتبار خواص هذا الترابط فى تشكيلات مختلفة ، فى المجتمعات الطبقية المتناقضة المصالح وفى ظل الاشتراكية . بيد ان المحتوى الرئيسى للمادية التاريخية هو **معرفة المجتمع بصورة عامة وقوانين تطوره العامة** ، وذلك بخلاف العديد من العلوم الاجتماعية ، وضمنها علم الاقتصاد السياسى .

يدرس الاقتصاد السياسى عادة تشكيلات اجتماعية واقتصادية منفردة ، يبحث فى البداية العلاقات الاقتصادية لتشكيلات ما قبل الرأسمالية ، ومن ثم التشكيلة الرأسمالية ، واخيرا التشكيلة الاشتراكية . من البديهى ان الاقتصاد السياسى لا ينكر وجود القوانين الاقتصادية العامة ، بيد انها ليست هى التى تكون المحتوى الرئيسى لهذا العلم . فانه يدرس فى الغالب القوانين الخاصة بتطور تشكيلات اجتماعية واقتصادية منفردة والقوانين الاقتصادية التى تحرك كل مجتمع ، علما بان هذه القوانين متنوعة فى التشكيلات المختلفة . ان تجاهل هذا التنوع من شأنه ان يجعل الاقتصاد السياسى ان يتحول الى مجموعة من الاحكام العامة والفارغة

المحتوى . وهذا ما تكتظ به مؤلفــات الكثير من الاقتصاديين البرجوازيين ، الذين يدعون انهم يبحثون بذلك قوانين الانتــاج العامة . ان الملاحظة الساخرة التالية التى وردت فى كتاب انجلس «ضد دوهرنغ» موجهة بالذات ضد هؤلاء الاقتصاديين : «ان كل من يرغب بان يجعل الاقتصاد السياسى فى ارض النار والاقتصاد السياسى فى انجلترا المعاصرة يخضعان لقوانين عامــة واحدة ، فانه ، من الجلى ، لا يستطيع ان يعطينا سوى احكام عامة تافهة ومبتذلة» * . ان دراسة القوانين الخاصة بالانتاج وتوزيع الخيرات المادية فى مراحل مختلفة من تطور المجتمع البشرى هى المحتوى الرئيسى للاقتصاد السياسى .

وهناك اهمية اخرى لدراسة القوانين العامــة فى الماديــة التاريخية ** . فان المادية التاريخية ليس فى وسعها هى الاخرى ان تتجاهل الفرق بين القوانين الخاصة بتشكيلات منفردة ، بيد انها تركز اهتمامها على دراسة القوانين العامة للمسيرة التاريخية ، تلك القوانين التى تفعل مفعولها فى كل التشكيلات الاجتماعيــة والاقتصادية او فى العديد منها على الاقل .

ان المادية التاريخية هى نظرية عامة للمسيرة التاريخيــة ، تمت صياغتها على اساس دراسة تطور التشكيلات الاجتماعيــــة الاقتصادية . وهى الى جانب ذلك ، اسلوب لمعرفــة الظواهر الاجتماعية . ان ادراك القوانين العامــة لتطور المجتمع يسلح الشخصيات الاجتماعية والعلماء الذين يزاولون دراسة بعض مراحل التاريخ او بعض جوانب الحياة الاجتماعية ، نقول ان هذا الادراك يسلحهم بوسيلة سليمة للمعرفة .

يوافق بعض الكتاب على تعريف المادية التاريخية كعلم عن القوانين العامة لتطور المجتمــع البشرى ، غير انهم يعتبرون ان قضايا الطبقات والصراع الطبقى والدولة والثورة الاجتماعية ليست من مواضيعها . وهم يعتقدون ان على المادية التاريخية ان تزاول

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٢٠ ، ص ١٥٠ــ١٥١ .

** المقصود هنا دراسة القوانين الاجتماعية العامة وليس القوانين الاقتصادية .

المشاكل التى لا تتعلق سوى بالتشكيلات كلها ، ويذكرون ، على سبيل المثال ، مشاكل الترابط بين المجتمع والطبيعة وبين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية وبين القاعدة والبناء الفوقى وغيرها . وفيما يخص قانون الصراع الطبقى فان فاعليته لا تشمل جميع التشكيلات الاجتماعية ، ولهذا فهم يزعمون ان دراسته لا تدخل ضمن مواضيع المادية التاريخية . ويعتبر البعض منهم ان قضايا الطبقات والدولة والثورة ينبغى ان تدخل ضمن نطاق نظرية الشيوعية العلمية ، واما البعض الآخر فانه يعتبر هذه القضايا من مواضيع علم الاجتماع .

سنتطرق فيما بعد عن علاقة المادية التاريخية ببحوث علم الاجتماع . ولكن ينبغى ان نشير فورا الى ان اقتراح سحب القضايا المذكورة اعلاه من مواضيع المادية التاريخية يعنى فهما لقوانينها فى غاية الضيق .

ان قوانين الحياة الاجتماعية التى تدرسها المادية التاريخية هى قوانين عامة لسببين . السبب الاول ، وقد ذكرناه اعلاه ، هو انها تفعل مفعولها فى جميع التشكيلات الاجتماعية او فى العديد منها على الاقل . والسبب الثانى هو انها تعبر عن الترابط بين مجالات مختلفة ، وبين جوانب متنوعة لحياة المجتمع ، باعتباره وحدة كاملة ومنسجمة . هذا هو الفرق بين المادية التاريخية وكثير من العلوم الاجتماعية الاخرى .

وفى الواقع ، ان الاقتصاد السياسى يدرس جانبا واحدا من جوانب الحياة الاجتماعية وهو العلاقات الاقتصادية والانتاجية بين الناس وعلاقات انتاج وتبادل وتوزيع المنتجات . واما علم الحقوق فهو يدرس الدولة والقانون والعلاقات السياسية والحقوقية بين الناس . وهناك علوم اخرى تدرس هذه الجوانب او تلك من حياة المجتمع الروحية كعلوم الجمال والادب والتربية وغيرها . ان ما يميز المادية التاريخية عن هذه العلوم هو انها تكشف الروابط بين الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية . فالمادية التاريخية تشير ، مثلا ، الى الرابطة الموجودة بين النظام الاقتصادى للمجتمع والمؤسسات السياسية والاشكال الايديولوجية التى تظهر على اساسه ، وبين الوجود الاجتماعى والوعى الاجتماعى . تسمى

الادبيات الماركسية هذا النوع من القوانين **بقوانين علم الاجتماع** .

وبخلاف القوانين الاقتصادية يسرى مفعول هذه القوانين على مجالات اوسع بكثير وتشمل الروابط بين العلاقات الانتاجية كعلاقات اولية وبين العلاقات الايديولوجية كعلاقات ناتجة عن الاولى . واذا تحدثنا عن قوانين علم الاجتماع بالمعنى الواسع للكلمة فان القوانين الاقتصادية تدخل ضمن نطاقها ، وهى ، وبطبيعة الحال ، قوانين اجتماعية ايضا . وفى رأينا ان لينين استعمل هذا المفهوم بالمعنى الواسع للكلمة حينما عارض الكانطيين الجدد الذين «يفصلون القوانين الاجتماعية عن القوانين الاقتصادية» * . وبصدد اقتراح ستروفه عن فصل المفاهيم «الاجتماعية» عن المفاهيم «الاقتصادية» اشار لينين الى ان هذه الفكرة «لا تبشر باى شىء عدا التلاعب بالفاظ منطقية جامدة للغاية ومعدومة المحتوى تماما . وهذا هو بالذات ما يسميه الكانطيون بصوت عال «بانتقاد المفاهيم» او حتى «بنظرية المعرفة» . انا لا افهم مطلقا **معنى** هذا الفصل ؟ وهل هناك اقتصاد خارج المجتمع ؟» ** .

استعمل لينين هنا مفهوم «المجتمع» فى معناه الواسع . وبهذا المعنى فانه يرادف «الظواهر الاجتماعية» (بخلاف الظواهر الطبيعية) . وتتضمن الظواهر الاجتماعية كذلك العلاقات والعمليات الاقتصادية ، كما اشار لينين الى ذلك . وحينما نستعمل مفهوم «الاجتماعى» فى معناه الضيق فاننا نقصد البنية الاجتماعية والترابط بين الطبقات والفئات الاجتماعية التى تتكون منها ، والعلاقات بين الذوات التى تعبر عن العلاقات الاجتماعية . وهذه الذوات هى الطبقات والفئات الاجتماعية والافراد وما الى ذلك . وبهذا المعنى ميّز لينين ، مثلا ، العمليات المادية لتعميم العمل ، وتغيرات العلاقات الانتاجية ، باعتبارها علاقات اولية والعلاقات الناتجة عنها والتى يمكن وصفها بكونها «الجانب الاجتماعى لمسيرة توحيد العمال وتلاحمهم وتنظيمهم . . .» *** .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٥٥ ، ص ١٦٦ .

** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٦ ، ص ٣٠ .

*** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١ ، ص ١٧٨ .

ان المادية التاريخية ، بخلاف العلوم الاجتماعية الخاصة ، وضمنها الاقتصاد السياسى ، ترتبط مباشرة بتطور المجتمع بكونه سبيكة واحدة ومنسجمة .

صحيح ، هناك علم اجتماعى آخر يدرس كذلك تطور المجتمع بكامله والتفاعل بين كل جوانبه وهو علم التاريخ . بيد ان هذا التاريخ مدعو الى ان يعكس ويوحد مسيرة الاحداث التاريخية بكل دقة واسهاب ، بينما المادية التاريخية علم نظرى ، ووظيفته الكشف عن القوانين العامة التى تسير التطور المعين للاحداث فى حياة هذه البلدان والشعوب او تلك .

نجد فى الادبيات رأى يقول ان الفرق بين التاريخ كعلم والمادية التاريخية ليس فى الموضوع ، انما فى طريقة البحث ، اى ان المؤرخ يستخدم طريقة البحث التاريخية وعالم الاجتماع يستخدم المنطق . وفى الواقع ان الفرق بين طريقة البحث التاريخية والمنطق يميز خواص علم التاريخ ونظرية المادية التاريخية . بيد ان الفرق بين طرق البحث والعرض ينجم عن خواص موضوع هذين العلمين . ورغم ان علم التاريخ لا يطبق القوانين فحسب ، انما يكشف كذلك عن القوانين الملازمة لعصور معينة ، فان موضوع بحثه ، مع ذلك ، ليست القوانين بحد ذاتها . ان علم التاريخ يدرس ويفسر المسيرة العينية لتطور المجتمع ، حيث تظهر فاعلية القوانين التى تدرسها المادية التاريخية وكل العلوم الاجتماعية الاخرى على حد سواء .

ولنبحث بعد ذلك مسألة موقف العلوم التاريخية والعلوم النظرية من الماضى والحاضر والمستقبل . ليس من النادر ان نجد ان هناك من يقول ان موضوع العلوم النظرية الاجتماعية هو موضوع الحاضر ، واما التاريخ فموضوعه هو الماضى .

لا شك ان الماضى هو الموضوع الرئيسى للمعرفة التاريخية . ولكن هذه المعرفة لا تقتصر على الماضى فقط . ان الحدود بين الماضى والحاضر ، والحاضر والمستقبل ، هى حدود متغيرة . وعلم التاريخ كذلك ، على الاقل فى بعض فروعه (التى يسميها الانجليز التاريخ الجارى) له علاقة بالحاضر . ومن الممكن ان تنجم عن البحوث التاريخية بعض الاستنتاجات للمستقبل . ورغم ان التنبؤ العلمى هو بصورة رئيسية من وظيفة العلوم النظرية التى تكشف

عن سنة تطور الظواهر ، فان علم التاريخ كذلك فى وسعه ان يكشف عن بعض سنن التطور العينية ، ويرى تبعا لذلك آفاق المستقبل ، على شرط ان لا يزاول هذا العلم مجرد تسجيل الظواهر .

وبخلاف علم التاريخ والمادية التاريخية فان العلوم الاجتماعية الخاصة تبحث الفرق بين بعض جوانب الحياة الاجتماعية وتكشف عن تاريخها او تصيغ نظرياتها .

ان القوانين التى تبحثها هذه العلوم تفعل مفعولها فى هذه الفروع او تلك من الحياة الاجتماعية . احيانا ، عند تصنيف قوانين التطور الاجتماعى تقسم الى قوانين لحياة المجتمع الاقتصادية والسياسية والروحية ، اى لبعض فروع الحياة الاجتماعية . بيد ان قوانين المادية التاريخية لا يمكن ادخالها ضمن هذا التصنيف ، لانها تشخص تطور المجتمع بتفاعل جوانبه المتنوعة كلها . فان هذه القوانين تعبر عن العلاقات المتبادلة والترابط بين الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية ، مثلا بين الوجود الاجتماعى والوعى الاجتماعى ، بين القاعدة والبناء الفوقى ، وبين الاقتصاد والسياسة ، وما الى ذلك .

وبهذا المعنى نعتبر ان قانون الصراع الطبقى هو من بين القوانين العامة ، رغم انه لا يفعل مفعوله فى كافة التشكيلات . ومثله قانون الثورة الاجتماعية ، رغم انه سوف لا تتفجر الثورات الاجتماعية بعد الانتقال الى المجتمع اللاطبقى . ان قانون الصراع الطبقى يشير الى انه فى المجتمعات المقسمة الى طبقات متناقضة المصالح «كل صراع تاريخى – اكان يجرى فى المجالات السياسية والدينية والفلسفية او فى اية مجالات اخرى من المجالات الايديولوجية – هو فى الحقيقة لا يعبر بشكل جلى والى درجة معينة سوى عن صراع الطبقات الاجتماعية . وان منبع وجود هذه الطبقات والاصطدامات بينها هو درجة تطور اوضاعها الاقتصادية وصفة واسلوب الانتاج والتبادل الذى يحدده» * . وان قانون الثورة الاجتماعية هو الآخر يحتوى التغيرات التى تطرا فى ميادين مختلفة من حياة المجتمع : اقتصادية وسياسية وفكرية . ان الثورة

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٢١ ، ص ٢٥٩ .

الاجتماعية هى انقلاب جذرى فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية ، وهو ينفجر عند حلول تشكيلة اجتماعية واقتصادية ارقى محل تشكيلة اخرى ادنى منها .

فما هو الترابط بين سنن تطور المجتمع العامة وبين سنن تطور جوانب منفردة من الحياة الاجتماعية ؟ وهل يحق لنا على العموم ان نطرح السؤال عن وجود قوانين خاصة لميادين منفردة من الحياة الاجتماعية كالميدان الاقتصادى والميدان الروحى ، مثلا ؟

من الاحكام التى لا يشك فيها الماركسى ان العلاقات الحقوقية والسياسية وغيرها من العلاقات الايديولوجية ، وكذلك اشكال الدولة تعكس فى تطورها حركة الاساس الاقتصادى للمجتمع الذى يؤثر عليها تأثيرا محددا . ولهذا فانه ليس هناك تاريخ مستقل مطلقا لهذه العلاقات والاشكال ، ولا يمكن بحثها بفصلها عن قاعدتها . بيد ان هذه الحقيقة لا تنفى وجود استقلال نسبى لبعض الظواهر الاجتماعية المختلفة .

بحث انجلس هذه المشكلة من وجهة نظر التقسيم الاجتماعى للعمل فى رسائله التى كتبها فى التسعينات من القرن الماضى ، حيث بحث فيها قضايا المادية التاريخية . يمكن اعتبار كل ميدان من ميادين الحياة الاجتماعية فرعا خاصا من فروع تقسيم العمل . ان لهذا الفرع استقلالا نسبيا وقدرة على ان يؤثر تأثيرا معاكسا على تطور الاقتصاد ، رغم كل ارتباطاته بالاقتصاد . ولهذا فان الناس الذين يزاولون عملهم فى فرع من فروع تقسيم العمل يتوهمون ان استقلاله النسبى هو استقلال تطور هذه الظواهر الاجتماعية او تلك عن الاقتصاد . نذكر على سبيل المثال ان الموقف الميتافيزيقى الوحيد الجانب من معرفة الحياة الاجتماعية والذى يفصل الجزء عن الكل ، يخلق امكانية ظهور النظرة المثالية الى التاريخ . بموجب هذه النظرة يجرى تطور الآراء الحقوقية والعقائد الدينية والتعاليم الفلسفية فى نظام بسيط «لتعاقب الافكار» ، اى تأثير بعض الآراء على الاخرى بصورة مستقلة عن الاقتصاد . ان مصالح الطبقات الحاكمة فى المجتمعات الاستغلالية هى التى تدعم هذه النظرة الى التاريخ وتثبتها .

ان التصور عن «تعاقب الافكار» هو فى الحقيقة وهم من الاوهام .

لانه ليس هناك فرع واحد ايديولوجى ، كما سبق لنا وذكرنا ، مستقل فى تطوره التاريخى عن قاعدته ، وعلاوة على ذلك فهو يعكس حركة الاساس الاقتصادى فى آخر المطاف . بيد انه يستحيل علينا ان نخلط بين هذا الاستقلال المطلق الخيالى وبين الاستقلال النسبى الموجود فعليا فى نطاق الارتباط العام لكل فرع من الفروع الايديولوجية بالنظام الاقتصادى . ان هذا الاستقلال النسبى ينجم عن حقيقة بسيطة ، وهى ان تطور كل الاشكال الايديولوجية هو استمرارية معينة لما سبقها من افكار . اذ ان الناس يستفيدون بهذا الشكل او ذاك فى كل مرحلة من مراحل التاريخ مما صنعه وخلفه لهم اجدادهم .

يشرح انجلس الحدود الموجودة للاستقلال النسبى الذى تتمتع به ميادين مختلفة من حياة المجتمع باستشهاده بمثل الترابط بين الانتاج والتجارة . ان الانتاج هو العامل الحاسم فى آخر المقام . بيد ان التجارة اخذت تتطور بموجب مسيرتها الخاصة بها منذ ان استقلت تاريخيا وتسنمت ميدانا خاصا بها فى الحياة الاقتصادية ، علما ان قوانين تطور الانتاج تسيطر على هذه المسيرة بصورة عامة . ومع ذلك فان لها قوانينها الخاصة بها فى بعض جزئياتها وداخل هذا الارتباط . *

وعلى غرار ذلك يجرى تطور فروع مختلفة من البناء الفوقى . ان تطور كل ميدان من هذه الميادين يخضع على العموم وبصورة كاملة للتطور الاقتصادى . بيد انه يتمسك حتى داخل هذه التبعية بقوانينه الخاصة به ولديه القدرة على ان يؤثر تاثيرا معاكسا على العلاقات الاقتصادية .

من احكام المادية التاريخية ان الوعى الاجتماعى هو انعكاس للوجود الاجتماعى ، وهذا الحكم هو قانون عام يخضع له تطور جميع اشكال الايديولوجية . غير انه وفى الوقت نفسه يتمتع كل شكل من هذه الاشكال بخواص تميزه . ان علاقات اجتماعية واحدة تنعكس باشكال مختلفة فى الفن والفلسفة والاخلاق وغير ذلك .

فلو لم تكن قوانين خاصة لهذا الانعكاس فما كان للعلوم التى

---

* راجع : ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٣٧ ، ص ٤١٥ـ ٤١٦ .

تزاول دراسة اشكال منفردة للوعى الاجتماعى الحق فى وجودها المستقل . فما هى المواضيع التى كان فى امكان علم الجمال ، مثلا ، وغيره من علوم الفن ان تدرسها لو لم تكن هناك اية سنن خاصة بها تعكس بموجبها الواقع بشكل فنى ؟ ان انكار هذه القوانين الخاصة يعنى تضييق مهام حقول العلم المعنية وجعلها ترمى الى تسجيل بسيط للواقع .

وهناك سنن خاصة ليس لحقول مختلفة من الحياة الاجتماعية فحسب ، انما وللمنظمات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة كذلك . نذكر ، مثلا ، ان هناك فى مجال الحياة السياسية للمجتمع سننا لتطور الدولة والاحزاب والنقابات وغيرها . لنأخذ ، على سبيل المثال ، الحزب البروليتارى . ان الحزب السياسى هو جزء من الطبقة ، ولذلك فان تطوره تعينه السنن العامة للصراع الطبقى . ولكن كيف تنعكس هذه السنن العامة على تطوره ؟ لقد اكد لينين اكثر من مرة ان الخلافات التى تظهر فى الحركة العمالية وداخل الحزب فى ظروف الراسمالية (وعلى العموم فى ظروف وجود طبقات تتناقض مصالحها) هى ليست من باب الصدفة على الاطلاق . ويستحيل علينا ان نعزوها الى اخطاء بعض الشخصيات او التجمعات ، ولا حتى الى تأثير الخواص او التقاليد القومية . ان منبع هذه الخلافات هو تعاظم الحركة العمالية وتدفق افراد منحدرين من فئات المجتمع المختلفة الى صفوف البروليتاريا ، يتميزون بآرائهم وعاداتهم وما شابه ذلك .

ان عدم تجانس الطبقة العاملة ووجود فئات مختلفة فى اوساطها وضغوط البرجوازية الصغيرة والايديولوجية البرجوازية – هذه هى الاسباب الرئيسية التى تنجم عنها الخلافات والتناقضات داخل الحزب عند كل انعطاف فى تطور الصراع الطبقى . ولا يمكن تذليل هذه التناقضات سوى من خلال كفاح مبدئى يخوضه الحزب ضد الانتهازية ومن اجل المصالح الجذرية للبروليتاريا ، فيتصلب الحزب ويقوى عوده نتيجة لذلك . هذا ما يعلمنا تاريخ الحزب الشيوعى السوفييتى ونضاله من اجل انتصار الثورة الاشتراكية وبناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى . ويشهد على سلامة هذه السنن لتطور حزب الطبقة العاملة فى وقتنا الراهن ذلك النضال الذى تخوضه الاحزاب الشيوعية والعمالية فى مختلف الاقطار ضد المحرفين وذوى العقائد

الجامدة ، فتتوطد الحركة الشيوعية العالمية ويصلب عودها خلال مسيرة هذا النضال .

لا يمكن فصل القوانين الخاصة ، التى تفعل مفعولها فى ميادين منفردة من الحياة الاجتماعية ، عن القوانين العامة . ان كل تشكيلة اجتماعية واقتصادية هى كيان اجتماعى خاص له قوانين نشوئه وتطوره وانتقاله الى تشكيلة اخرى . عند دراسة جوانب منفردة من الحياة الاجتماعية ، فانه لا يمكن ادراك قوانين تطورها الا فى حالة بحثها بكونها جزءا من كل وربطها بالقوانين العامة . وبهذا الصدد ، فان لحركة الاقتصاد ، الذى هو يعين اتجاه التقدم التاريخى فى آخر المطاف ، تأثيرا حاسما على تطور المجتمع .

ان هذا الموقف من دراسة السنن الخاصة يتعارض جذريا وموقف علم الاجتماع التجريبى البرجوازى ، الذى يعتبر المجتمع ليس كيانا كاملا ومنسجما ، انما مجموعة من عديد من الظواهر الاجتماعية المتنوعة . وليس من النادر ان نجد ان موضوع ابحاث «علماء الاجتماع المصغّر» موضوع فى غاية التفاهة ، ولا يشمل حتى على جوانب ثانوية من الحياة الاجتماعية ، انما على جوانب «من الدرجة العاشرة» . ولكن ملاحظتنا الرئيسية فى هذا الصدد هى ان بحث هذه الجوانب بفصلها عن الكل يفضى الى استنتاجات غير علمية . ان بحث الجزئيات يتحول لدى الكثير من علماء الاجتماع البرجوازيين الى وسيلة يصرفون بها الانظار عن الاتجاهات الرئيسية لتطور المجتمع فى الظروف الراهنة ، وعن تناقضاته الطبقية التى يحاولون اخفاءها وطمس معالمها . ان قول لينين الموجه ضد ستروفه ينطبق تماما على «ابحاث» من هذا القبيل : «ان من يتخلى عن العلم ويزدرى التعميمات ويتوارى كى لا يرى «قوانين» التطور التاريخى ، فهو كالذى يحاول حجب الغابة باشجار يزرعها . . .» * .

ويدرك اليوم الكثير من علماء الاجتماع غير الماركسيين فى الغرب كذلك ان علم الاجتماع التجريبى البرجوازى علم يتسم بنظراته الضيقة .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٥ ، ص ٤٤ .

ان البحوث الدقيقة التى تعتمد على تعميم المواد الحقيقية ، انطلاقا من مواقع المادية التاريخية ، تعمل كذلك على اغناء النظرية . وان الموقف الخلاق من المادية التاريخية يتطلب اعتبارها ليس نظرية ميتة ، انما اسلوبا حيا يجرى استخدامه لمعرفة اكثر ظواهر المجتمع تنوعا واختلافا ، ولحل القضايا الحساسة من الحياة الاجتماعية . نذكر ، مثلا ، ان مقال لينين «المبادرة الكبرى» يعتبر مثلا رائعا لهذا النوع من الدراسة . لقد خصص لينين الصفحات الاولى منه لتصوير مسيرة ميلاد السبوتات الشيوعية تصويرا دقيقا . ومن تحليل هذه المسيرة صاغ تعميمات عملية اجتماعية فى غاية العمق عن الانقلاب الذى حدث فى موقف الناس من العمل وعن قيام انضباط اجتماعى جديد ، وعن سبل تصفية الطبقات وغير ذلك .

ولان موضوع المادية التاريخية دراسة المجتمع البشرى وقوانين تطوره عليه ان يبحث كذلك الاشكال المختلفة للحياة الاجتماعية وعناصر البنية الاجتماعية (كالطبقات والامم وغيرها) من وجهة نظر مكانها ودورها فى حياة المجتمع بصورة عامة . ان بحث ظواهر اجتماعية كثيرة (كالعلاقات السياسية والحقوقية ، مثلا) تدخل من وجهة النظر العامة هذه ضمن نطاق مواضيع المادية التاريخية ، ولكنها فى الوقت ذاته تكون مواضيع خاصة لبحوث العلوم الاجتماعية الخاصة . ان عدد هذه العلوم كبير ويبدو انه سيزداد لان عملية فرز العلوم الاجتماعية لم ينته بعد . ولهذا فانه من المحتمل ان تظهر علوم اجتماعية اكثر تخصصا لتزاول دراسة هذه الجوانب من حياة المجتمع او تلك .

وبعد ذلك كله يتبادر الى الاذهان سؤال عن العلاقة بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع .

تنطلق المادية التاريخية فى احكامها الفلسفية من العقيدة المادية الديالكتيكية العامة . وهى ، الى جانب ذلك ، علم خاص ، بل واكثر العلوم تعميما ، عن المجتمع البشرى وقوانين تطوره ، وهى نظرية علم الاجتماع العامة التى تحلل البنية العينية للمجتمع وانقسامه الى فئات اجتماعية ، والترابط بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية ، والعلاقات المتبادلة بين النظام السياسى واشكال الوعى الاجتماعى وغير ذلك .

لا بد وان تحتوى الدراسة الشاملة لهذا الموضوع المعقد والمتعدد الاشكال كالمجتمع ، المشاكل العامة والخاصة . ولهذا فانه من المناسب ان تتضمن بنية معارف علم الاجتماع نظريات خاصة بعلم الاجتماع مدعوة الى تفسير العمليات الاجتماعية العينية ، وذلك الى جانب المادية التاريخية باعتبارها نظرية عامة لعلم الاجتماع . ان هذه النظريات الخاصة ترتبط بتحليل وتفسير مواضيع اجتماعية معينة ، كالعائلة والعمل ، مثلا . وهى ترتبط ارتباطا اكثر وثوقا بالمادية التجريبية ، وتبدو كأنها الحلقة الوسطية بين النظرية العامة والبحوث العينية فى مختلف فروع الحياة الاجتماعية .

فى السنوات الاخيرة رسخت فى ادبيات علم الاجتماع السوفييتى نظرة تقول ان هناك مستويات متباينة لمعارف علم الاجتماع التى تحتوى ميادين واسعة من الظواهر الاجتماعية الى درجة معينة . لقد سبق لنا وذكرنا ان المادية التاريخية علم من ارفع العلوم من حيث مستواه فى تعميم علم الاجتماع ، وهو يكشف عن قوانين تطور المجتمع بصورة عامة .

وفى الوقت نفسه لا بد من وجود نظريات لعلم الاجتماع اكثر دقة ، تزاول دراسة اشكال منفردة لجامعة الناس وهيئاتهم الاجتماعية كاشكال ووظائف العائلة واشكال اسكان الناس وغيرها ، تستخدم هذه النظريات اسلوب المادية التاريخية لمعرفة جوانب واشكال منفردة من الحياة الاجتماعية ، وهى تكوّن ، كما يقال ، المستوى التالى لبحوث علم الاجتماع .

واخيرا ، فان علم الاجتماع يتضمن بحوثا تجريبية عينية ، يجرى القيام بها فى نطاق بلدان بكاملها او فى مناطق منفردة او مؤسسات وغيرها . ان لهذه البحوث مهام عملية مباشرة ، مثلا ، رسم خطط التنمية الاجتماعية للمؤسسات او للمناطق ، الا انها لا تجرى بصورة ناجحة بدون تطبيق النظرية ايضا .

ان البحوث الاجتماعية العينية تتطلب ، عادة ، مشاركة من يمثل العلوم الاجتماعية المختلفة . نذكر ، على سبيل المثال ، ان مسائل تطور اشكال العمل الاشتراكية ، وارتفاع مستوى عمال الانتاج الثقافى والفنى ، وتطوير العلاقات الانتاجية فى المجتمع الاشتراكى وغيرها من المسائل ، ينبغى ان يدرسها الفلاسفة والاقتصاديون

والمؤرخون من وجهات نظرهم . وتشير الخبرة الى ان هذه المشاركة للخبراء من حقول مختلفة للمعرفة بالذات هى التى تعطى ثمارها اكثر من غيرها عند القيام ببحوث عينية لعلم الاجتماع .

وتنعكس خواص العلوم المختلفة عن المجتمع كذلك فى نظام مفاهيمها .

ان للعلوم حول المجتمع ، كغيرها من العلوم ، نظام من المفاهيم بكامله ، تعكس الجوانب والروابط الاكثر جوهرية من ظواهر الحياة الاجتماعية . من الممكن تمييز مفاهيم العلوم الاجتماعية وتصنيفها بنفس علامات قوانينها . نذكر ، مثلا ، ان هناك مفاهيم تاريخية عامة ، تدخل ضمنها مفاهيم العمل ، والقوى المنتجة ، والعلاقات الانتاجية ، واسلوب الانتاج . ومن المفاهيم التى تميز طائفة من التشكيلات هى الطبقة والامة والدولة وغيرها . وهناك ، اخيرا ، مفاهيم اخرى تعبر عن خواص تشكيلة منفردة ، مثل فائض القيمة والرأسمال وغيرها . وهى ، كما يقول ماركس ، تعبر عن «اشكال الحياة الموجودة وتشخيص الوجود ، ولا تعبر ، احيانا ، سوى عن جوانب منفردة من هذا المجتمع المعين . . .» *

والى جانب ذلك ، تقسم مفاهيم العلوم الاجتماعية بموجب علامة اخرى ، وهى المفاهيم العامة والمفاهيم الخاصة . هناك مفاهيم تعكس جوانب منفردة من حياة المجتمع او مجموعات منفردة من الظواهر الاجتماعية ، مثلا ، القيمة والرأسمال وغيرها فى الاقتصاد السياسى ، والدولة والقانون وغيرها فى علم الحقوق . ان للمادية التاريخية ايضا مفاهيم كهذه ، ولكنها تبحثها فى صلة اخرى تختلف عن هذه العلوم . فهى تشخص مكان الظواهر الاجتماعية التى تعكسها هذه العلوم فى حياة المجتمع بصورة عامة . نذكر ، مثلا ، ان المادية التاريخية تدرس الدولة والقانون باعتبارهما من عناصر البناء الفوقى ، وتكشف عن روابطهما بالمفاهيم الاكثر عمومية ، والتى تعبر عن اسس بنية المجتمع .

ان اكثر المفاهيم عمومية فى المادية التاريخية هى المفاهيم التناسبية ، اى تلك المفاهيم التى تعبر عن الروابط الداخلية بين

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٤٦ ، الجزء ١ ، ص ٤٣ .

الاضداد التى تكون وحدة فيما بينها . وهذه بعض الامثلة : الوجود الاجتماعى والوعى الاجتماعى ، العلاقات المادية والايديولوجية ، القاعدة والبناء الفوقى ، الظروف الموضوعية والعوامل الذاتية وما شابه ذلك . ليس هناك معنى لمفهوم «الوجود الاجتماعى» سوى بترابطه بمفهوم «الوعى الاجتماعى» ، وليس هناك معنى لمفهوم «الظروف الموضوعية» سوى بترابطها بمفهوم «العوامل الذاتية» والى آخره . من المستحيل بحث هذه المفاهيم على العموم بدون هذا الترابط . فالقاعدة ، مثلا ، لا تصبح قاعدة الا بترابطها بالبناء الفوقى . واذا حدث العكس فان النظام الاقتصادى يصبح موضوعا يدرسه الاقتصاد السياسى ، وليست المادية التاريخية .

وهناك فى المادية التاريخية ، الى جانب المفاهيم التى تعبر عن ترابط الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية مفاهيم تعكس وحدة المجتمع ، مثلا ، التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية . ان مفهوم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية تشخص المجتمع كوحدة كاملة ، مع العلم ان هذا المجتمع يقع على هذه الدرجة او تلك من التطور التاريخى .وذلك بخلاف المفاهيم كالقوى المنتجة والعلاقات الانتاجية ، اسلوب الانتاج ، الطبقات ، الدولة وغيرها ، التى تميز جوانب واشكال منفردة من الحياة الاجتماعية .

لا تكتفى المادية التاريخية ، طبقا لمطاليب الاسلوب العلمى للمادية الديالكتيكية ، ان تبحث المجتمع بوحدته الكاملة وبتفاعل الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية ، انما تبحثه ايضا فى حركته الدائمة وتطوره . ولهذا فان هناك مفاهيم فى المادية التاريخية تعكس خواص مسيرات تطور المجتمع . من هذه المفاهيم مفهوم التقدم التاريخى الذى يشخص التطور الاجتماعى الحثيث ، والمفهوم المعاكس – النكوص التاريخى ، وكذلك مفهوما الثورة الاجتماعية والاصلاح ، التى تعبر عن خواص التغيرات الجارية فى المجتمع .

ان كثرة اشكال المفاهيم تتيح للمادية التاريخية والعلوم الاجتماعية الاخرى امكانية تصوير كل مضاعفات الحياة فى المجتمع وجوانبها المتعددة .

وان معرفة القوانين العامة والمفاهيم العلمية تسلحنا **باسلوب** سليم وموثوق به لمعرفة كل العلوم الاجتماعية . ان **الاسلوب**

فى المفهوم الماركسى ليس مجرد مجموعة من الوسائل والاساليب للمعرفة . إنما هو انعكاس للقوانين العامة ، التى من شأنها ، بحكم خواصها بالذات ، ان تطبق لمعرفة الظواهر الخاصة والمنفردة فى ميدان الواقع الذى يجرى بحثه .

ان قوانين ومفاهيم المادية الديالكتيكية هى اسلوب عام للمعرفة لانها تعكس تماما الروابط الموضوعية والجوهرية والحتمية للظواهر فى الطبيعة والمجتمع والتفكير . وتؤدى قوانين ومفاهيم المادية التاريخية الدور نفسه فى معرفة الظواهر الاجتماعية ، فالمادية التاريخية هى علم عام لمعرفة المجتمع ، وعلم اجتماعى عام اكثر شمولا من العلوم الخاصة ، كالاقتصاد السياسى بالنسبة الى الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها . وبهذا الصدد نقول انه ليس فى وسع العلوم العامة والخاصة ان تنجح وتعطى ثمرات يانعة فى تطورها الا اذا كانت مترابطة فيما بينها . فالعلوم الخاصة ، كعلم الحقوق وعلم الفنون ، تدرس هذه الجوانب او تلك من حياة المجتمع وكذلك ظواهر اجتماعية منفردة . بيد انه ليس فى استطاعتها ان تكشف عن قوانين تطور هذه الظواهر الا اذا كانت تنطلق من ادراك مكانها فى حياة المجتمع بصورة عامة ،ومن الاقرار بالقوانين العامة لتطور المجتمع البشرى ، التى تستقى هذه العلوم معرفتها من المادية التاريخية .

ان مصير المؤرخ الذى لا يسير على هدى اسلوب المادية التاريخية هو تجميع الحقائق ، ومن الصعب عليه ان يفسر الترابط بين الاسباب والنتائج فى المسيرة التاريخية . ولهذا فانه يضطر الى تسجيل هذه المسيرة بدلا من تفسيرها . فالمادية التاريخية تسلح العلم الاجتماعى باسلوب للمعرفة علمى ، وتسلح حزب الطبقة العاملة باسلوب للنشاط الثورى .

٢ ـ الفرق النوعى بين قوانين الحياة الاجتماعية وقوانين الطبيعة

ان نقطة الانطلاق فى ادراك الحياة الاجتماعية على الطريقة الماركسية هى الاقرار بوحدة الطبيعة والمجتمع ، والى جانب ذلك الاعتراف بالخواص النوعية للحياة الاجتماعية . ان هذه الخواص

تميز الحياة الاجتماعية عن العالم المحيط بها ، باعتبارها ميدانا خاصا من ميادين الواقع .

هذا هو السبب الذى نستطيع ان نفسر به وجود بعض القوانين التى تحافظ على قوتها لكل حركة ولكل تطور فى مجال الطبيعة ومجال التاريخ البشرى على حد سواء . انها قوانين المادية الديالكتيكية ، كقانون الوحدة وصراع الاضداد بكونه المضمون الداخلى لمسيرة التطور ، وقانون تحول الكمية الى نوعية وغيرهما . بيد ان هذه القوانين العامة نفسها تظهر على اشكال خاصة فى حقول مختلفة من الواقع . يسير العالم المادى على درجات عديدة من تطوره ، مع العلم ان هناك «قوانين اخرى تتحكم فى كل مرحلة من هذه المراحل ، اى اشكال اخرى لظهور الحركة العامة نفسها . . .» *

نستنتج من هذا القول اننا نقر ، الى جانب الاعتراف بوحدة العالم ، بوجود اشكال متنوعة فيه فى كل ميدان من ميادين الواقع حيث لكل شكل من اشكال الحركة قوانينه الخاصة الملازمة له . وللمجتمع البشرى كذلك قوانين كهذه يتسم بها .

ولهذا فانه ليس فى وسع قوانين الطبيعة ان تفسر الحياة الاجتماعية ، حتى تلك القوانين التى لها اهمية واسعة للغاية ، كقانون الحفاظ على الطاقة وتحوّلها فى علم الفيزياء وقانون الانتقاء الطبيعى فى علم الاحياء . ان الحياة الاجتماعية تسيرها قوانين خاصة بها .

نذكر فى مقدمة هذه القوانين القانون الاساسى لتطور المجتمع الذى اكتشفه ماركس . واما انجلس فقد صاغه على الشكل التالى : «كان ماركس على غرار داروين . لقد اكتشف داروين قانون تطور عالم الكائنات الحية ، واما ماركس فقد اكتشف قانون تطور التاريخ البشرى : ان هناك حقيقة بسيطة ظلت اقوال العلماء المثاليين تطمس معالمها حتى ايامنا الاخيرة . وهى ان الناس يجب ان يأكلوا ويشربوا ويلبسوا ويسكنوا قبل ان يكون فى وسعهم ان يزاولوا السياسة والعلم والفن والطقوس الدينية وغير ذلك . وبالتالى ، انتاج الوسائل المادية المباشرة للحياة ، وبذلك فان كل درجة معينة من التطور الاقتصادى للشعب او العصر تكون اساسا تتطور عليه هيئات الدولة والنظرات الحقوقية والفنون وحتى تصورات الناس

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٠ ، ص ٥٥٣ــ٥٥٤ .

الدينية ، وهذا الاساس هو الذى ينبغى ان يفسر لنا ظهور هـذه الهيئات والنظرات والتصورات ، وليس بالعكس ، كما جرت الامور حتى يومنا هذا» *

ان هذا القانون الاساسى لتطور المجتمع يعبر عن الدور المقرر للانتاج بالنسبة لكل الاشكال الاخرى من الحياة الاجتماعية . وان اسلوب الانتاج هو الذى يحدد فى نهاية المطاف «وجه» المجتمع وطبيعة نظامه . ثم ان حلول اسلوب انتاج محل اسلوب اخر للانتاج هو اساس استمرارية تطور المجتمع ، ويعطينا المفتاح لادراك تعاقب التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية . هذا هو القانون الاساسى الذى بدأ يفعل مفعوله منذ ان قام المجتمع البشرى (اى منذ ذلك الحين الذى انفصل فيه الانسان عن عالم الحيوانات) وسيظل يفعل مفعوله ما دام المجتمع البشرى قائما .

تعارض الماركسية اللينينية بحزم وعزم جعل قوانين الاشكال العليا للحركة تشمل بصورة آلية الاشكال الدنيا للحركة ، وهى تعارض ، بالتالى ، ان تفسر قوانين التطور الاجتماعى بقوانين الطبيعة . من الطبيعى ان يكون تحليل وترتيب الظواهر المتشابهة حسب عناصرها عاملا من العوامل الضرورية للمعرفة . الا ان اكساب هذا العامل صفة الاطلاق يفضى الى فقدان وحدة النظام وخواصه النوعية ، ويؤدى الى خلق فكرة خاطئة عن ان الخواص النوعية للاشكال العليا من الحركة هى ، ذاتيا ، ليست سوى نتيجة لعدم قدرتنا على ترتيبها حسب عناصرها البسيطة .

لقد شخص انجلس الطريقة الماركسية لمعرفة هذه المسألة فى مؤلفه «ديالكتيك الطبيعة» على الوجه التالى : «كل حركة تتضمن تحركات آلية وانتقال اجزاء كبيرة من المادة او اصغرها . ان معرفة هذه التحركات الآلية هى مهمة العلم **الاولى** ، ونؤكد انها لا تكوّن سوى مهمة العلم **الاولى** . بيد ان هذه التحركات الالية لا تستنفد الحركة على وجه العموم» ** . وهكذا نستنتج من فكرة انجلس هذه : ١ – هناك موضوعيا اشكال نوعية مختلفة للحركة ؛ ٢ – تتضمن

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ١٩ ، ص ٣٥٠–٣٥١ .

** ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٠ ، ص ٥٦٧–٥٦٨ .

الاشكال العليا للحركة دائما الاشكال الدنيا باعتبارهـــا اشكالا ثانوية ؛ ٣ - وفى الوقت ذاته فان هذه الاشكال العليا للحركة لا يمكن الانحدار بها مطلقا الى مستوى الاشكال الدنيا للحركة ، انما هى تخضع الى قوانين خاصة بها ، التى ، بطبيعتها ، تلازم وحدة وتكامل النوعية العليا .تؤكد المادية الديالكتيكية ان الاشكال العليا «تزيح» الاشكال الدنيا ، اى انها لا تلغيها ، إنما تحتفظ بهـــا بكونها جزءا من اجزائها . وذلك بخلاف الفيلسوف المثالى كونـــت الذى يدعى ان الاشكال العليا للحركة تضاف بكل بساطة الى الاشكال الدنيا ، ولكن الاشكال الدنيا تظل من مستلزمات الاشكال العليا .

لننطلق من وجهة النظر هذه ونبحث الترابط بين الشكـــل الاجتماعى للحركة وبين اقرب الاشكال اليه وهو الشكل البيولوجى . ان الفرق النوعى بينهما تعينه خواص المجتمع البشرى الذى يتميز عن تجمعات الاحياء كقطعان ومستوطنات الحيوانات ، وخـــواص الانسان الذى تميزه عن اسلافه - الحيوانات .

ترفض الماركسية محاولات تطبيق قوانين علم الاحياء عـــلى المجتمع ، خاصة تلك المحاولات التى كانت منتشرة فى القـــرن التاسع عشر ، والتى حلت محل نظرية «الميكانيكا الاجتماعيـــة» ونظرية «الفيزياء الاجتماعية» اللتين كانتا منتشرتان فى القـــرون السابقة . انقسم اتجاه تطبيق علم الاحياء فى علم الاجتمـــاع الى تيارين : المدرسة العضوية التى كان يمثلها سبينسر وشيفـــلى وليلينفيلد وفورمس وغيرهم ، ومدرسة نظرية داروين الاجتماعية التى كان يمثلها امّون ودوهرنغ وغوميلوفيتش وغيرهم . فالمدرسة الاولى طبقت قوانين تطور الصنف البيولوجى على المجتمع ، واما المدرسة الثانية فقد طبقت قوانين تطور الفرد . ولهذا فان انصار المدرسة العضوية طرحوا فى المرتبة الاولى وحدة المجتمع وانسجامه وطبيعته الفوق فردية ، واما انصار نظرية داروين الاجتماعية فقد قسموا المجتمع الى اجزاء عديدة ، يمثل كل منها افـــراد هـــذا المجتمع .

لقد وردت الافكار الاساسية للمدرسة العضوية فى مؤلفـات افلاطون وهوبس ، وهى لا تزال جنينا . واما سبينسر فقد عمل على تطويرها وتنسيقها ، وطرح امامه مهمة تشخيص مبادىء واحـــدة

توجه مواقع الاجزاء المكونة للكائن الحى وللمجتمع * . ومن المبادئ التى شخصها ما يلى : نمو وتعاظم وتعقد بناء الجسم مع ازدياد مقاييسه ، والتنسيق بين الاجزاء وما الى ذلك . انه لم ينف الفروق بين المجتمع والكيان الحى ، ولكنه وجد ان مبادىء ترتيبهما هى مبادىء واحدة .

لم يكن فى وسع محاولات تطبيق هذه المبادئ العامة لحل القضايا العينية ان تفضى الى اى شىء سوى مقارنات سطحية للغاية . نذكر ، مثلا ، ان سبينسر فسر نشوء الطبقات بتشبيهها بانقسام الانسجة فى الجسم الحى الى اغطية خارجية وداخلية . وان العلاقات الخارجية فى المجتمع يسفر عنها الجيش والحكومة والطبقات الحاكمة ، وذلك يشبه القشرة الخارجية التى تؤلف الجلد والجهاز العصبى فى الجسم الحى . وان الانسجة الداخلية للجسم الحى ، حسب ادعائه تقابلها فى المجتمع الطبقات الخاضعة والعاملون فى الزراعة والصناعة . واما الطبقات التى تزاول العمل اليدوى فتقوم بوظيفة دعم حياة المجتمع ، وهذا هو نفس الدور الذى تؤديه الاجزاء المركبة لسطح قناة الهضم فى دعم حياة الجسم الحى .

ولم يكن من النادر ان يتوصل اتباع سبينسر الى استنتاجات اسخف من الاستنتاجات التى توصل اليها استاذهم . نذكر على سبيل المثال ان عالم الاجتماع الفرنسى فورمس شبه البوليس والسجون بالكليتين وغدد العرق ، فيدعى ان هذه وتلك تفرز من الجسم العناصر غير المرغوب فيها . ان لهذه الحجج مغزى طبقى معين رغم كل بساطتها : فما دامت الطبقات الاجتماعية تطابق اجهزة الجسم الحى ، فهذا يعنى ان انقسام المجتمع الى طبقات هو انقسام «طبيعى» ولا يمكن ازالته ، واما الصراع الطبقى فهو ظاهرة «غير طبيعية» .

وان محاولات علماء الاجتماع البرجوازيين تطبيق قانون داروين عن الصراع من اجل الوجود على الحياة الاجتماعية ليست اقل رجعية من محاولات المدرسة العضوية . فقد زعم أمّون ، وهو عالم اجتماعى المانى وواحد من مؤسسى هذه النظرية ، ان قانون الصراع

* راجع : سبينسر . اسس علم الاجتماع ، المجلد ٢ ، سنت بطرسبورغ ، عام ١٨٧١ ، ص ٤٤٨ .

من اجل الوجود يفعل مفعوله فى كافة ميادين الحياة الاجتماعية ، فهى تحتوى الروابط ليس بين الافراد فحسب ، انما وبين الشعوب والاجناس . ولهذا فانه فسر انقسام المجتمع الى طبقات وفئات كالاختلاف بين الناس من ناحية مواهبهم وقيمتهم الحيوية والاجتماعية . فى المجتمع «كل انسان يتسنم ذلك المكان الذى يليق به وكل مكان يشغله انسان يناسبه» * . واما تعاسة وفقر الكادحين فى ظل الراسمالية وافقار الفلاحين الصغار وافلاس الحرفيين والبطالة فيعزوها الى «قانون الطبيعة» ، وهى ظواهر حتمية نتيجة لقانون الصراع من اجل الوجود بين الناس والامم او الاجناس .

ونصادف فى الادبيات البرجوازية المعاصرة انصار لآراء كهذه . نذكر على سبيل المثال ان اردرى ، الاديب الامريكى والخبير فى علم الاحياء ، يدعى ان منبع عدم التكافؤ بين الناس هو اختلافهم فى قابلياتهم الحيوية . ويعلن عن ان المبدأ الشهير فى الدستور الامريكى والقائل : «انخلق الناس وهم متكافؤون» هو «تمجيد الخطأ» ** . فهو يرى ان الناس ينقسمون الى «النخبة» اى الى زعماء بطبيعتهم ، وهو لا يكتفى بان يعزو اليهم تشرشل وكندى ، انما وهتلر كذلك ، والى «العامة» الجماهير ، المدعوة الى ان تخضع الى الزعماء. ويرى اردرى ان الروح العدوانية تنجم عن التسابق بين الكائنات الحية . وبدون هذا التسابق كان من المستحيل ان يكون للانتقاء الطبيعى وجود ، كما انه يكوّن الضمان الرئيسى لاستمرار الحياة .

ان استنتاجات من هذا القبيل باطلة لانها تنطلق من مقدمات منهجية باطلة . ظهر انه ليس فى وسع لا المدرسة العضوية ولا النظرية الداروينية الاجتماعية ان تدركا خواص المجتمع . ولهذا فقد كان هذان التياران معاديان للتاريخ ، لان القوانين التاريخية للتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية حلت محلها قوانين طبيعية وابدية . وفى نتيجة ذلك لا يجرى تشويه الظواهر الاجتماعية فحسب ، انما وتحويل مفاهيم علم الاحياء نفسها الى مفاهيم مجردة

---

* O. Ammon. Lie Gesellschaftsordnung und ihre natürliche Grundlagen. Entwurf einer Sozialanthropologie. Jena, 1896, S. 38.

** R. Ardrey. The Social Contract. A Persona inquiry into the Evolutionary Sources of Order and Disorder. N. Y., 1970. p. 36.

وفارغة المحتوى . لقد كتب ماركس فى رسالته التى ارسلها الى كوغيلمن ما يلى : «. . . لقد اكتشف لانغه اكتشافا عظيما ! فهو يفسر التاريخ كله انطلاقا من قانون طبيعى واحد وعظيم . ان هذا القانون الطبيعى يتلخص فى **عبارة** واحدة struggle for life — «الصراع من اجل الوجود» (ان تعبير داروين فى هذا الاستعمال يصبح عبارة فارغة) . واما مضمون هذه العبارة فيكوّن قانون مالتوس عن سكان البلاد او هو قانون فيض السكان على الارجح . وبالتالى ، فانه بدلا من تحليل هذا «الصراع من اجل الوجود» كما ظهر فى اشكاله الاجتماعية المختلفة تاريخيا ، لم يبق امام لانغه ما يفعله سوى تحويل كل كفاح الى عبارة «الصراع من اجل الوجود» ، وتحويل هذه العبارة الى «تخيلات مالتوس حول فيض السكان» ! يستحيل علينا الا ان نوافق على ان هذا الاسلوب هو اسلوب مقنع للغاية ! هو مقنع للجهلة المتحذلقين والمتفاخرين والمفترين على العلم ولمن يتوانى عن التفكير» * .

ان بطلان محاولات تطبيق قوانين علم الاحياء على المجتمع ينجم عن ان علاقات المجتمع بالطبيعة تختلف عن علاقات الحيوانات بها . فالحيوانات **تتكيف** مع الطبيعة ، واما الانسان فيعمل على **تغيير** البيئة المحيطة به ويؤثر عليها من خلال ادوات العمل . ثم ان الحيوانات ترتفع فى احسن الاحوال الى مستوى **جمع** وسائل وجودها ، بينما الانسان هو الذى ينتج وسائل وجوده . يصبح الانسان كائنا اجتماعيا وهو يظل كائنا طبيعيا ، فبين الفرد والبيئة الطبيعية تظهر بيئة اجتماعية لها قوانينها الخاصة بها . وهذه الحقيقة بحد ذاتها تجعل اية محاولة لتطبيق قوانين حياة الحيوانات على المجتمع البشرى امرا مستحيلا .

وعدا ذلك فان نظام الادوات **الطبيعية** ، اى اجهزة الجسم التى تستخدمها الحيوانات يقابله فى المجتمع نظام الادوات **الاصطناعية** ، اى وسائل العمل التى تتمتع بمنطق تطورها . ثم ان الجهاز الطبيعى يرتبط ارتباطا وثيقا بالجسم ، وبتغير الجهاز يتغير الجسم ، واما الجهاز الاصطناعى فهو يتميز بصفة ازدواجية – انه يجسم وحدة الفرد والموضوع . بالاضافة الى ان تطور الجسم يجرى من خلال

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٣٢ ، ص ٥٧١ .

تغير اجهزته **الخاصة** به ، بينما يجرى تطور الانسان من خلال تغير اجهزته **الاجتماعية** ، لان ادوات العمل هى ادوات الانتاج الاجتماعى . وفى نتيجة ذلك ينفصل التطور الاجتماعى عن تطور الاحياء .

يشير الاكاديمى سيفيرتسوف وهو الخبير فى عالم الاحياء الى ان الانسان يتكيف «من خلال تغير سلوكه دون ان يتغير جسمه . . .» * فبالرغم من كل الخلافات فى الاوضاع الاجتماعية بين الاسترالى الذى يعيش حياة بدائية وبين الاوربى المعاصر فان الفرق بينهما من الناحية العضوية ليس كبيرا ، فالبشرية كلها يمكن تصنيفها فى نطاق نوع واحد . وهكذا نجد ان تطور الاحياء وتطور المجتمع يقعان على مستويات مختلفة . فتطور الاحياء يحدده منطق تغير الاجهزة الطبيعية ، بينما تطور المجتمع يحدده منطق آخر يختلف نوعيا عن الاول ،وهو منطق تغير الادوات الاصطناعية . ومن هنا الفرق المبدئى بين درجات تطور هاتين العمليتين .

بيد ان الفرق النوعى بين تطور الاحياء وتطور المجتمع لا ينفى التفاعل بينهما . فان العوامل البيولوجية تؤثر على التطور الاجتماعى ، ولكنها لا تحدده . نذكر على سبيل المثال انه عند بحث قوانين تكاثر سكان البلاد تراعى خواص ترتيب جسم الانسان والعوامل البيولوجية التى تؤثر على تكاثره ، رغم ان هذه القوانين هى قوانين اجتماعية ، وهى تاريخيا قوانين خاصة لكل تشكيلة من التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية . ثم ان معرفة قوانين الاحياء غير كافية لادراك التطور البيولوجى للانسان ، لانه يعيش فى ظروف البيئة الاجتماعية . فحقل فاعلية قوانين الاحياء يتحدد ويتغير تبعا للقوانين الاجتماعية . من الواضح ، مثلا ، ان ظروف الحياة الاجتماعية تؤثر تاثيرا حاسما على نمو وتطور اجهزة الانسان وصحته وغير ذلك . ان مشكلة معرفة العلاقات التى تتوقف عليها الحالة الصحية للسكان هى مشكلة اجتماعية ، تكتسب شكلا عنيفا خاصة فى عصرنا التاريخى الراهن وفى ظروف الثورة العلمية والتكنيكية .

يتراءى لنا انه من الصائب ان نبحث مشاكل وعمليات من هذا القبيل كنتيجة لتفاعل قوانين متنوعة . ان اشياء ومنتجات

---

* سيفيرتسوف . التطور والحالة النفسية . موسكو ، ۱۹۲۲ ، ص ٥٣ .

الطبيعة التى يجرى ادخالها الى الحياة الاجتماعية تبدو ، الى جانب وجودها الطبيعى ، وكأنها تكتسب وجودا اجتماعيا وتؤدى وظائف اجتماعية معينة . نذكر ، مثلا ، ان الماكنة يجرى صنعها على اساس استخدام قوانين الميكانيك والفيزياء والكيمياء وغيرها ، واما تطور الادوات فيخضع للقوانين الاجتماعية . ثم ان الماكنة التى تبحث العلوم التكنيكية وظيفتها ، هى فى المجتمع موضوع للملكية ، الذى تتكون بالنسبة اليه علاقات انتاجية معينة يدرسها علم من العلوم الاجتماعية ، وهو الاقتصاد السياسى . حينما كان ماركس يدرس بدقة الاثار الاجتماعية لتطور المكائن (والتكنيك بصورة عامة) لاحظ فى آن واحد انه معنى لجعل المكائن من المفاهيم الاقتصادية الى جانب تقسيم العمل والمنافسة والقرض وغيرها . «ان الماكنة ليس لها الا علاقة قليلة بالمفهوم الاقتصادى كالثور الذى يسحب المحراث» * . ولهذا فان مفهومها الاقتصادى الوحيد هو **استخدامها** بشكل معين .

والشىء نفسه يمكن ان يقال حول استحالة تطبيق قوانين الاحياء على المجتمع بالنسبة لكل المحاولات التى تفسر التطور التاريخى بموجب قوانين الطبيعة . من المعروف ان لينين انتقد باغدانوف انتقادا شديدا بسبب محاولة تفسير المجتمع من مواقع نظرية «توازن الطاقة» ، وذلك بعبارات مجردة عن زيادة ونقصان «طاقة المجتمع» بدلا من تحليل العلاقات الطبقية . فكتب لينين بهذا الصدد يقول «ان هذه المحاولة لا جدوى منها من اولها الى آخرها ، لان استخدام مفاهيم «الانتقاء» و«اندماج وعدم اندماج» الطاقة ، وتوازن الطاقة وما الى ذلك من المفاهيم **عبارات فارغة** حينما تستخدم فى ميدان العلوم الاجتماعية . وفى الواقع انه من المستحيل ان نقوم باية **ابحاث** للظواهر الاجتماعية او نعطى اية **تفسيرات** للعلوم الاجتماعية من خلال هذه المفاهيم» ** .

ان قوانين ومقولات علم الاجتماع وحدها اساس للبحث العلمى للظواهر الاجتماعية ، وهى تسلح الباحث باسلوب سليم لمعرفة العمليات الاجتماعية .

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٧ ، ص ٤٠٥ .

** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٨ ، ص ٣٤٨ .

القضايا العامة لنظرية الحتمية الاجتماعية وجوهرها

عند دراسة قضايا النظرية الحتمية الاجتماعية من المهم على حد سواء بحث وحدة وخواص الطابع الحتمى لظواهر الطبيعة والمجتمع . يفضى تجاهلنا لاية نقطة من هذه النقاط ، وكذلك تبسيط تصورنا عن نظرية الحتمية ، عادة ، الى انكار وجودها فى الحياة الاجتماعية . نذكر ، مثلا ، ان اعتبار نظرية الحتمية سببا جامدا وذا مدلول واحد للظواهر دفع بعض الباحثين الى ان يستنتجوا استنتاجا كاذبا عن ان نظرية الحتمية فشلت سواء فى العلوم الطبيعية ، ام فى العلوم الاجتماعية ، خاصة . بيد ان انكار نظرية الحتمية تجعل العالِم ، من حيث الجوهر ، يخرج عن حدود العلم ، لان هذا الامر يفضى الى استحالة التفسير العلمى ، وبالتالى ، الى استحالة التنبؤ العلمى بالظواهر .

١ ـ السببية وتحديد الهدف فى الحياة الاجتماعية

هناك كتب كثيرة فلسفية عامة تحلل مفهوم نظرية الحتمية ومضمونها . ولهذا فاننا لا نتطرق هنا الى كافة المسائل التى اختلفت الاراء عليها والتى تتطلب مواصلة النقاش حولها . انما نكتفى بذكر الاستنتاجات العامة الضرورية لادراك جوهر النظرية الحتمية الاجتماعية .

١ – ان المبدأ الذى تنطلق منه نظرية الحتمية هو الاقرار بوجود روابط عامة فى العالم فينجم عن ذلك حكم يقول عن هذه الحتمية على كافة الظواهر ، اى ارتباطها بطائفة من الظروف والعوامل .

٢ – ان مبدأ نظرية الحتمية هذا يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ السببية ، غير انه ليس مطابقا له . فبالرغم من الوحدة العامة للترابط السببى (بمعنى انه ليس هناك ظواهر بلا اسباب) ، فانه لا يكوّن الا جزءا صغيرا من الروابط العامة للظواهر . ولهذا فانه لا يمكن جعل نظرية الحتمية تطابق الترابط السببى للظواهر . وهناك اشكال اخرى لاظهار الحتمية ، عدا الترابط بين الاسباب والنتائج ، كالوظيفة والتناسب وغير ذلك .

٣ – ان نظرية الحتمية لا تطابق كذلك الاقرار بارتباط ظواهر باخرى بشكل بسيط ، ذلك الارتباط الذى تعبر عنه قوانين الديالكتيك ، إنما تتضمن الروابط المحتملة التى تعبر عنها قوانين الاحصاء . وبهذا الصدد نقول ان هذا الاحتمال ليس مفهوما ذهنيا يتوقف على درجة معرفة او عدم معرفة تقلبات حلول الحادث . ان الاحتمال كالصدفة يتمتع بصفة موضوعية . ثم ان الاقرار به لا يتعارض والمفهوم الديالكتيكى لنظرية الحتمية ، باعتبارها مبدأ لسبب الوجود وتعيينه .

٤ – ان نظرية الحتمية فى الحياة الاجتماعية لا تنفى لا فرص الناس فى اختيار هذه الافعال او تلك ولا مسؤوليتهم عن هذا الاختيار . ولذلك فان الاقرار بضرورة افعال الانسان ورفض ، على حد تعبير لينين ، «الخرافة السخيفة عن حرية الارادة ، لا يقضى مطلقا لا على عقل الانسان ولا على ضميره ولا على تقدير افعاله» * . العكس هو الصحيح ، اذ ان هذا الاقرار يعطى اساسا موضوعيا للتقدير السليم لافعال الناس . من هذه الحقيقة ينجم الفرق الجذرى بين نظرية الحتمية ونظرية الايمان بالقضاء والقدر . ان نظرية الايمان بالقضاء والقدر هى ليست من ثمار نظرية الحتمية بصورة عامة ، انما هى اما الفهم الآلى لهذه النظرية ، او حتى انها الرؤية اللاهوتية الى العالم وغيرها من الاراء .

ان الخاصية الرئيسية لنظرية الحتمية الاجتماعية هى ان موضوعها نشاطات الناس . وان الناس هم افراد التاريخ فى آن واحد . ان القوانين الاجتماعية هى قوانين ممارسة الناس لنشاطاتهم العملية ،

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١ ، ص ١٥٩ .

التى لا يجرى تطبيقها بدون الناس الذين يكونون المجتمع ، انما من خلال الافعال التى يقومون بها .

من الطبيعى ان تتوقف نشاطات الناس هذه على الظروف التى يعيشون فيها ، بيد ان الناس انفسهم يغيرون هذه الظروف . ولهذا فان الظروف ، على حد تعبير ماركس ، هى من ثمرات نشاطات الانسان ، كالانسان الذى هو من ثمرات الظروف على حد سواء .

ان السبب الموضوعى لنشاطات الناس يسفر قبل كل شئ عن تلك الحقيقية القائلة ان الناس يجدون دائما ظروفا معينة لحياتهم ، لا تتوقف لا على ارادتهم ولا على رغبتهم . ورغم ان هذه الظروف تجسد النتائج الموضوعية لنشاطات الناس انفسهم ، فان هذه النتائج من ثمرات التطور السابق واعمال اجيال عديدة . ثم ان هذه النتائج تدخل ضمن الظروف الموضوعية لحياتهم ، فيضطرون الى مراعاتها ان ارادوا ام لم يريدوا . بيد ان هذه الحقيقة لا تنفى مطلقا ان الناس انفسهم يغيرون هذه الظروف ويعيدون خلقها بمواصلة نشاطاتهم .

وعدا ذلك فان نظرية الحتمية لا تعنى ابدا ان جميع التغيرات الحتمية والطبيعية للحياة الاجتماعية تجرى بدون ارادة الناس ووعيهم . يظهر سوء الفهم هذا وما شابهه حينما نستثنى الانسان بصفته الخالق للافعال الاجتماعية من سلسلة الاسباب والنتائج . فيبدو الانسان حينئذ وكانه يقف خارج الروابط الطبيعية للاحداث ، بينما نشاطاته بالذات هى التى تكوّن فى الواقع الحلقة الحتمية لهذه السلسلة . ان موقف بوبيّر ، بهذا الصدد ، له دلالته ، اذ انه اعلن «ان المستقبل يتوقف علينا انفسنا ، واما نحن فلا نرتبط باى ارتباط بالحتمية التاريخية» * .

ليس هناك من يشك ان المستقبل يتوقف علينا انفسنا . ان الانسان هو الذى يصنع مستقبله بنفسه . فهو ، كما قال ماركس ، مؤلف مسرحية حياته وممثلها . بيد ان الانسان يصنع هذا المستقبل فى ظل ظروف معينة لا تتوقف على رغبته .

ثم ان هذه الموضوعة القائلة ان المستقبل يتوقف علينا انفسنا لا تلغى تلك الحقيقة القائلة اننا انفسنا نرتبط بالظروف

---

* K. Popper. The Open Society and its Enemies, vol. 1, N. Y., 1963, p. 3.

الموضوعية التى ترعرعنا وتصلب عودنا فيها ، والتى تركت علينا آثارها المعينة . ان الناس هم الذين ينتخبون افعالهم ويتحركون طبقا لذلك . بيد انهم يفعلون ذلك تحت تاثير ادراكهم للاوضاع السائدة وتشخيص الهدف الذى ترمى اليه . وبهذا الصدد نقول ان الظروف لا تكتفى بتحديد الفرص التى يتصرف بها الناس لتحقيق اهدافهم ، انما هى التى تصيغ اهدافهم كذلك .

من المستحيل ادراك ما يستطيعه الانسان وما يرغب القيام به دون مراعاة الظروف الحقيقية لحياته . ان الظروف هى التى تفسر الاهداف غير القابلة للتحقيق التى تطرحها احيانا امامها جماعات من الناس ، بل وحتى فئات اجتماعية بكاملها . تحاول هذه الجماعات والفئات فى بعض الحالات ان تسبق الحياة وتحقق اهدافا لم تتمخض الظروف التاريخية بعد لتحقيقها . وتسعى فى حالات اخرى دون جدوى الى انقاذ ما اصدر التاريخ عليه حكمه بالهلاك . بل ان الحياة الواقعية هى التى تنجم عنها حتى الخيالات والاوهام فى حدود معينة .

وهناك خاصية اخرى تتميز بها السببية فى الحياة الاجتماعية ، وهى ان الاهداف التى يطرحها الانسان امامه عن وعى وادراك هى الحلقة الوسطية الضرورية فى سلسلة الاسباب والنتائج . وان كل نشاطات الانسان ، بداية من ابسط اعماله ، هى عملية واعية ورؤية للاهداف واضحة . من الطبيعى ان اختيار الاهداف ووسائل تحقيقها تؤثر تاثيرا حاسما على نتائج نشاطات الانسان . بيد ان نقطة الافتراض لا تنفى حتمية نشاطات الانسان ، لان اهدافه ، وكما سبق لنا وذكرناه ، تنجم عن ظروف حياته ومتطلباته ومصالحه . واما الحوافز التى تثيرها فتصبح عوامل محركة لنشاطاته .

من الحماقة ان ننفى اهمية الاهداف وتأثيرها على مسيرة الاحداث وعواقبها . ومن المعروف فى آن واحد ان الهدف يجسد المستقبل . وبهذا الصدد هناك من يطرح احيانا السؤال التالى : هل يعنى ذلك ان مسيرة الاحداث فى الحاضر هى التى تعين المستقبل على التاريخ ، فننكر بذلك الروابط السببية للظواهر ؟ وهل نستنتج من هذا الامر ان العنصر المثالى هو الذى يعين العنصر المادى ؟

نلاحظ فى مقدمة كل شىء ان مفهوم طرح اهداف النشاطات

بوضوح يستخدم فى وقتنا الراهن بصدد النجاحات التى احرزها السيبرنيتيك ليس فى تشخيص نشاطات الانسان الواعية ، فحسب ، وانما فى تفسير عمليات تنظيم جميع الانظمة التى تسير ذاتيا ، حتى تلك التى لا تتمتع بالوعى (فى الاجسام الحية ، مثلا ، والانظمة الالية التى صنعها الانسان) .

بيد ان استخدام هذا المفهوم على هذا الشكل لا يعطينا المسوغات للخلط بين الهدف ، باعتباره الشكل المثالى لنتائج نشاطات الانسان ، وبين نشاطات الحيوانات الغريزية والمفيدة وعمليات الماكنات التى تتحرك ذاتيا . ان الخاصية التى يتميز بها المقول الفلسفى «الهدف» هى انها تتسم بالنشاط **الواعى** . نجد ان الناس هم الذين يطرحون اهدافهم فى الميدان الاجتماعى عن وعى وادراك . . . ان الرؤية المادية للتاريخ تطالب ليس بانكار تأثير اهداف الناس على مسيرة التاريخ ، انما تطالب بتفسيرها علميا . فلماذا تظهر هذه الاهداف او تلك بالذات فى مراحل معينة من التاريخ ؟ وما الذى يحفز الناس ، الذين يكونون قوى اجتماعية معينة ، للنضال من اجل تحقيقها او ضد تحقيقها ؟ ان الاجوبة عن هذه الاسئلة هى التى تتيح لنا الكشف عن القوانين العاملة فى التاريخ .

ان التحليل العلمى للمسيرة التاريخية يطالب بمراعاة ما يلى : ١ - السبب الموضوعى لنفس ظهور الاهداف . ٢ - الظروف الحقيقية لتحقيق الاهداف . (ان وجود الاهداف وحدها لا يكفى لتفسير الاحداث التاريخية . لابد بالاضافة الى ذلك من تحليل ظروف تحقيقها) . ٣ - ان طرح الاهداف عن وعى لنشاطات الانسان الفردية لا تعنى التطور المنتظم للمجتمع كله . فبالرغم من ان نشاطات الانسان الفردية هى ذات اهداف واضحة ، عادة ، فان تاريخ ما قبل التشكيلات الاشتراكية لم تجر مسيرته كعملية موجهة ومنتظمة وواعية بصورة عامة .

ان خاصية القوانين الاجتماعية هى انها قوانين تحركات جماهير غفيرة من الناس . وهى تبدو ، عادة ، كاتجاهات متحكمة نتيجة لتشابك الافعال التى يقوم بها عدد كبير من الناس . وان النتيجة النهائية لتشابك افعال الناس هو الحدث التاريخى ، ولهذا فانه

يبدو كمحصلة للعديد من الرغبات ، التى من الممكن ان يسير بعضها فى اتجاه واحد ، والبعض الاخر فى اتجاهات متباينة او متعاكسة تماما . تتوقف درجة تطابق او بالعكس اختلاف هذه الرغبات فى المقام الاول على درجة تطور المجتمع وانقسامه الى طبقات والترابط والصراع بينها وغير ذلك . ولذلك فانه من الممكن ان تتطابق او تختلف نتائج افعال الناس الاجتماعية مع اهدافهم ومقاصدهم . ان هذا التفاوت الذى يتميز به خاصة تاريخ ما قبل المجتمعات الاشتراكية ليشهد مرة اخرى انه يستحيل علينا ان نرى السبب النهائى للتطور التاريخى فى اهداف الناس . ان نفس تحقيق او بالعكس عدم تحقيق هذه الاهداف يتوقف على اسباب اكثر عمقا ، تلك الاسباب التى هى بالذات تحدد مسيرة التاريخ .

وفى الوقت نفسه فان الاقرار بالحتمية التاريخية الموضوعية لا يعنى مطلقا الانتقاص من اهمية نشاطات الفرد . ان الاسلوب المفضل لناقدى الماركسية هو وضع علامة مساواة بين القوانين الموضوعية والقضاء والقدر . وهم يعزون الى الماركسية رؤية هيجل للتاريخ باعتباره عملية ذات الطابع القدرى . وعلى طرف نقيض من هذه الرؤية يطرحون موقف انصار نظرية المجتمع «المفتوح» التى تفترض القيام باعمال اختيارية تتوقف على ميول الناس الحرة . وهكذا نجد ان نشاط الفرد يبدو وكانه اختيار ارادى ينكر الحتمية التاريخية على اختلاف انواعها واشكالها . ومن الناحية الجوهرية فان هذه النظرية تنفى امكانية التفسير العلمى للاحداث التاريخية واسبابها . فاذا كانت افعال الناس كلها تلقائية ولا تتوقف الا على الارادة الحرة ، فان هذا الافتراض يجعل تتبع وضبط نتائج افعال الناس وتحركاتهم الجماهيرية وما الى ذلك ، باى شكل كان ، امرا من الامور المستحيلة .

غير انه يستحيل علينا ان نوافق على هذا الموقف النقيض كذلك ، لانه يحاول اقصاء دور العنصر الواعى من تفسير وضبط الحياة الاجتماعية . ثم ان هذا المذهب السلوكى الذى يتجاهل ظاهرة الوعى يحاول جعل سلوك الانسان مجموعة من ردود الفعل على العوامل الخارجية .

بالاضافة الى ذلك فان هذا الموقف السلوكى يتميز بآلية وتجاهل

السمات الخاصة التى تميز الانسان عن الحيوانات والمجتمع عن عالم الاحياء . نحن لا نجادل بصدد الاقرار بتأثير العوامل الخارجية على الانسان تأثيرا معينا . بيد ان هذا التأثير ينعكس دائما من خلال وعى الانسان . ثم انه لا يستبعد امكانية اختيار الانسان لشكل تحركاته ، لان هذا الاختيار يتوقف على عوامل عديدة ، نذكر فى مقدمتها المصالح الحقيقية للمجتمع والطبقة التى ينتمى اليها الانسان ، ومصالحه الشخصية ، ودرجة ادراكه لهذه المصالح (من الممكن ان يكون هذا الادراك سليما او وهميا) ، واخيرا ، تقدير خطورة او اولوية تلبية المصالح المختلفة (التى غالبا ما تكون متناقضة ومن الممكن ان تحفزه للتحرك فى اتجاهات مختلفة) . مع العلم ان لهذه العوامل اهمية حاسمة .

تلعب مصالح الناس دورا حاسما للغاية فى جهاز حتمية الظواهر الاجتماعية . بيد ان جهاز تأثير مصالح الناس على سلوكهم فى المجتمع اعقد بما لا يقاس من جهاز تكوين الفعل المكتسب فى الحياة .

ان نقطة الانطلاق فى نظرية الحتمية هى الظروف الموضوعية لحياة الناس ، تلك الظروف التى تثير لديهم احتياجات ومصالح معينة . وان المصالح هى الاخرى تكوّن لدى الناس هذه الحوافز او تلك لنشاطاتهم . وفى هذه الحالة فان الحتمية الموضوعية تتحول الى حتمية ذاتية . وان حلقات الوصل بينهما هى : ١ - ادراك المصالح ، ٢ - تشخيص الاهداف ، البعيدة منها والقريبة ، ٣ - صياغة برنامج للتحركات ، ٤ - اختيار الوسائل لتحقيقها ، ٥ - تنظيم القوى الاجتماعية التى فى وسعها ان تناضل من اجل تلبية المصالح ، ٦ - تحقيق بعض المصالح (كليا او جزئيا) ، وبالعكس ، عدم تحقيق بعضها ، باعتبار ذلك النتيجة النهائية لصراع قوى اجتماعية مختلفة واصطدامها او لنشاطاتها المشتركة .

ونشير الى ان هناك امكانية وحدة كافة حلقات هذه السلسلة ، كما ان هناك امكانية ظهور فواصل بين هذه الحلقات . نذكر ، مثلا ، انه من المحتمل ان تكون هناك فاصلة كبيرة من الزمن الى درجة معينة بين ادراك المصالح وظهورها ، (مع العلم ان المصالح الجذرية تظل احيانا غير مدركة) . ومن الممكن ان تكون الفاصلة

الزمنية اكبر بين تحقيق المصالح وادراكها من جانب القسم الطليعى للطبقة والمجتمع، ومن ثم الطبقة كلها والمجتمع كله . وحين تدرك الجماهير الغفيرة مصالحها فهذا يعنى ظهور حوافز تدفعها الى النضال من اجل تحقيقها . ان هذا العنصر من اهم عناصر العامل الذاتـــى الضرورى للنجاح فى النضال . بيـــد ان احراز النجاح يتطلب من الجانب الاخر توفر الظروف الموضوعية المناسبة . وبالتالى ، فان الظروف الموضوعية والعناصر الذاتية ينبغى ان تمتزج من اجل ان يتكلل النضال من اجل تحقيق المصالح بالنجاح .

ان هذا الادراك للمسيرة التاريخية يخلق امكانية التحليل العلمى لمستلزمات اعادة صياغة المجتمع والناس الذين يكونوه على حـــد سواء . ثم ان الادراك العلمى لحتمية الظواهر الاجتماعيـــة تخلق الامكانية لايجاد قوى حقيقية فى المجتمع نفسه تعيد صياغته وتحقق انسجاما فى الممارسة الثورية لتغيير الاوضاع والناس انفسهم . وبهذا الصدد نقول ان الوعى الطليعى يؤدى دورا نشيطا فى هذه العملية المتماسكة ، لانه يعكس بشكل سليم احتياجات ومصالـــح التقدم الاجتماعى . ولهذا فانه من الطبيعى ان تعير الماركسيـــة اللينينية اهمية كبيرة لصياغة الوعى الطليعى ونشره ، بالاضافة الى تثقيف الجماهير .

٢ ـ نظرية الحتمية ، اهى نظرية اجتماعية ام نظرية تكنولوجية ؟

تنتشر فى الفلسفـــة البرجوازية وعلم الاجتماع البرجوازى انتشارا واسعا افكار نظرية «الميكانيكا» المبتذلة ، وذلك الى جانب انكار نظرية الحتمية ونفى قوانين تطور المجتمع . وليس من النادر ان تكتسب هذه الافكار فى ظروف الثورة العلمية شكلا يسمـــى بنظرية الحتمية التكنولوجية . لقد حلت هذه النظريـــة محل اشكال مختلفة اخرى من نظرية الحتمية : «الحتمية الجغرافية» و«الحتميـــة العرقية» و«الحتمية الديموغرافية» و«الحتمية المورفولوجية» ، وقد جاءت هذه التسميات فى كتاب «اساليب العلوم الاجتماعية» للعالمين الفرنسيين بأينتو وغرافيتس .

ان الفكرة الاساسية لنظرية الحتمية التكنولوجية هى الاقرار بارتباط وحيد الجانب للمجتمع وبنيته الاجتماعية وآرائه وافكاره بالتكنيك .

ان فكرة ماركس عن اهمية ادوات العمل والتكنولوجيا فى حياة المجتمع تنعكس فى نظرية الحتمية التكنولوجية انعكاسا مشوها ومن جانب واحد .

فاولا – يفصل انصار هذه النظرية الانسان عن التكنيك ، حتى انهم يجعلوه على طرف نقيض منه . وليس من النادر ان يصلوا بالتكنيك الى درجة التاليه ويصورونه كقوة شيطانية تسيطر على الانسان . ان هذا الموقف يتعارض جذريا والماركسية ، التى تقر بأهمية التكنيك العظيمة وتعتبر مع ذلك ان الانسان هو القوة الانتاجية الرئيسية ، وهى لا تبحث التكنيك بصورة منفصلة ، بل تعتبره جزءا من النظام «الانسان – ادوات العمل» او كما يسمى اليوم «الانسان – الماكنة» .

وثانيا – تجعل نظرية الحتمية التكنولوجية التكنيك قوة مستقلة وتفصل تطوره عن العلاقات الاقتصادية . ولهذا فهى تتجاهل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقوى المحركة لتطور التكنيك نفسه ، بينما يجرى فى الواقع تطور التكنيك والقوى الانتاجية على العموم فى نطاق اساليب معينة للانتاج ويخضع لقوانينها الخاصة بها . ولذلك فان هناك ، حيث يرى انصار نظرية الحتمية التكنولوجية ارتباط النظام الاجتماعى بالتكنيك من جانب واحد ، يجرى فى الواقع التفاعل الديالكتيكى بينهما . وليست العلاقات الاقتصادية ونظام ادارة الاقتصاد وحدها تؤثر تاثيرا مباشرا على تطور التكنيك ، انما هناك كذلك عوامل كثيرة سياسية ومعنوية تقوم بذلك «بصورة غير مباشرة» .

وثالثا – تتجاهل نظرية الحتمية التكنولوجية الفرق بين التقدم التكنيكى والتقدم الاجتماعى ، وليس من النادر ان تضع بكل بساطة علامة مساواة بينهما . ان هذا القول يتيح للكثير من انصار هذه النظرية الادعاء ان تطور التكنيك يجعل الثورة الاجتماعية «ظاهرة لا حاجة لها» وان الثورة العلمية والتكنيكية عملت على «الغائها» فى عصرنا الراهن . وهناك من يستخدم افكار نظرية الحتمية التكنولوجية

لترويج الاقـــوال عن «التقـــارب» بين النظامين الاجتماعيين والاقتصاديين المتضادين و«امتزاجهما» تحت ضغط التكنيك الحديث المشترك بينهما .

نجد فى كتب علم الاجتماع البرجوازى الحديث تفسيرات مختلفة للترابط بين التقدم العلمى التكنيكى والتقدم الاجتماعى . هناك بهذا الصدد وجهات نظر مختلفة يمكننا ان نحصرهـــا اساسا فى موقفين متطرفين . فالموقف المتطرف الاول يضع علامة مساواة بين التقدم العلمى التكنيكى والتقدم الاجتماعى ، واما الموقف المتطرف الثانى فيضعهما على طرفى نقيض ويضع حدودا فاصلة بينهما .

يفضى الموقف المتطرف الاول الى الدفاع المباشر عن الراسمالية واعطاء تقديرات متفائلة عن مصيرها . وبهذا الصدد فان المفكرين البرجوازيين لا يفرقون ، عادة ، بين مصير الراسماليـــة ومصير البشرية على العموم . وهم ، حين يضعون علامة مساواة بين التقدم العلمى التكنيكى والتقدم الاجتماعى ، يتجاهلون التناقضات الحقيقية للراسمالية والمجتمع الذى لا مستقبل له فى الواقع .

ان هذا الموقف الدفاعى تتميز به خاصة النظريات التى انتشرت على نطاق واسع فى الخمسينات والستينات من قرننا الراهن .

بيد ان نظريات التفاؤل البرجوازى هذه اخذت تتوارى ، خاصة منذ اوائل السبعينات ، فحلت محلها التكهنات التشاؤمية ، وذلك تحت تاثير تعمق الازمة العامة للراسمالية . نذكر على سبيل المثال ان فى التقرير الاول الذى اصدره نادى روما عام ١٩٧٢ تحت عنوان «حدود التطور» جاءت فكرة فحواها انه من الضرورى ايصال تطور القوى المنتجة الى الحد الادنى او حتى الى الصفر ، اى ايقـــاف تطورها ، وذلك نتيجة لنقص الموارد الطبيعية المتوفرة فى العالم ومن اجل تجنب «الازمة العامة» . وكانت هناك افكار ، انتشرت على نطاق واسع وتعتبر من النظريات التشاؤمية الفريدة من نوعها ، تقول بضرورة تركيز الجهود من اجل تحسين «نوعية الحياة» على حساب تقليص تطور الانتاج كميا او ايصاله الى الحد الادنى .

غير ان نظريات التشاؤم الاجتماعى بدت كسابقاتها من نظريات «مجتمع الرفاه العام» ، باطلة كاداة ايديولوجيـــة للدفـــاع عن الراسمالية . كما بدت اقل صلاحية للتأثير الايديولوجى على البلدان

النامية ، بصفتها بديلا فريدا للاتجاه الاشتراكى الذى يهتدى به كثير من هذه الاقطار . فاذا كانت هناك ضرورة لوضـــع «حدود للتطور» فى الاقطار الرأسمالية الراقية فما هى الاهداف التى ينبغى ان ترمى اليها الاقطار المتخلفة فى تطورها ؟ فهل تسير الى الامام لتواجه «حدودا لتطورها» ؟ انها لحقيقة لا يمكن نكرانها . ان هذه الآفاق قلما تجد ممن يستميل اليها .

ولهذا فانه ليس من العجيب ان يقوم المفكرون البرجوازيون مؤخرا بمحاولات جديدة لاحياء الافكار التفاؤليـــة . فقد طرحوا خلافا «لحدود التطور» كتاب «المئتى سنة المقبلة» الذى ألفه الخبير الامريكى الشهير فى المستقبل «كان» وشاركـــه فى وضعه عالم الفيزياء براون والخبير فى السياسة مارتيل . جرى توقيت صدور هذا العمل خاصة بمناسبة مرور ٢٠٠ سنة على قيام الولايات المتحدة الامريكية ، وتمت ترجمته الى لغات كثيرة . نجد فى هذا الكتاب مواد حقيقية غير قليلـــة تدحض الفرضيات حول تقلص الموارد المتوفرة من الخامات والطاقات والمواد الغذائية . وهناك نقد مبنى على الحجج والبراهين لانصلر مالتوس الجدد عن الاخطار التى تنجم عن نمو السكان . فان «كان» يرى ان نمو السكان سينخفض بمدى نمو رفاهية الناس . وهو يوجه كل حججه ضد الموضوعة القائلة بما يلى : «ان النداءات الواسعة الانتشار للاخلال بالنظام والدعايـــات وظهور ما تسمى بالحركات التحررية فى اوساط الشباب والنساء والاقليات القومية» . ان كل ذلك يبدو «نذيرا مرعبا باحتمال قيام الثورة» . بينما يرى «كان» المستقبل على شكل آخر تماما . فهو يدعى انه ستنمو فى اكثر البلدان تطورا بنية اقتصادية صناعية خارقة ، وتصبح فيما بعد بنية اقتصادية ما بعد صناعية . وهو يعتقد ان الهوة الموجودة بين الاقطار النامية والبلدان المتطورة صناعيا لا تقف مانعا امام تطور العالم بسرعة فى المستقبل . وعلاوة على ذلك فانه يفترض تحول الانتاج القذر من الناحية البيئويـــة الى الاقطار النامية . «لقد كان الفقراء وغير المثقفين يضطرون دائما الى القيام بالاعمال الثقيلة والقذرة . ان هذه الحقيقة تشمل الدول وسكانها على حد سواء . وهكذا نجد انه ستنفتح آفاق رائعة امام الفقراء وغير

الدارسين ، اذ انه سيكون فى وسعهم ان يزاولوا اعمالا لا يرغب الاغنياء والمثقفون القيام بها .»* لا نستطيع القول ان «كان» لم ير هوية الاستعمار الجديد فى برنامجه . فهو نفسه يعترف بان هناك من يقول ان هذا البرنامج من افظـــع انواع استغلال اقطار «العالم الثالث» . بيد ان هذا القول لا يكدره ولا يحيره ، اذ انه يرد عليه قائلا : «التعاسة والفقر فى مناطق كثيرة من «العالم الثالث» اسوا من الاعمال القذرة والثقيلة ، ولهذا فانه لا بد من التضحيات لتصفية هذه المصيبة بصورة سريعة وفعالة» . ويدعى انه فى مقابل ذلك سيعيش حوالى ربع البشرية فى مجتمعات ما بعد الصناعية وسيتجاوز الدخل السنوى لثلثى الناس من هذا الربع الالف دولار من المحصول الوطنى الاجمالى السنوى لكل فرد من السكان ، وذلك بحلول العام الالفين .

وهكذا نجد ان «كان» يقول : ليزاول البيض الاعمال النظيفـــة البيضاء والسود الاعمال القذرة السوداء ! بيد ان «كان» لا يراعى انه قد حل فى عصرنا زمان غير ذلك الزمان الذى يفكـــر فيه . فالتاريخ قد فتح سبلا جديدة لاستئصال التأخر الاقتصادى وعدم التثقيف والفقر والتعاسة بسرعة وفاعلية . ان هذا هو سبيـــل الاشتراكية . لقد اثبتت على سلامة هذا الطريق الممارسة وخمس وستون سنة بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وخبرة الثورات التحررية الوطنية التى تمتزج بتيار ثورى عالمى واحد مع الثورات الاشتراكية ونضال الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية الراقية . ثم ان المساعدات المتبادلة بين الشعوب هى الوسيلة الحقيقية لاستئصال التأخر وتحقيق التكافؤ بين الشعوب ليس حقوقيا فحسب ، بل وفعليا كذلك

ومن الناحية النظرية فان الهفوة الرئيسية التى ارتكبها «كان» فى مناقشته تنحصر فى انه حاول التفتيش عن وسائـــل التقدم الاجتماعى بصورة رئيسية فى «التكنولوجية المتطورة والراقية» وفى

* H. Kahn, W. Brown, L. Martel. The next 200 Years. A Scenario for America and the World. Associated Business. Programmes, L., 1977, P. 43-44.

روح المبادرة المشروعة التى تولدها الراسمالية ولم يحاول التفتيش عنها فى التحولات الاجتماعية التى تخلق عالمـــا اشتراكيا جديدا وحوافز جديدة لتطور الانتاج . ان الشيء الوحيد الذى يغطى محافظته الاجتماعية هى آراء قيام مجتمع «صناعى خارق» ومن ثم مجتمع «ما بعد الصناعى» . ولكن من خلال هذا القناع تبدو لنا ملامح مألوفة لدينا من زمان ، وهى ملامح الراسمالية . بيد انه من المستحيل تغيير العالم بأية تحولات تكنولوجية ما لم تجر تحولات ثوريـــة اجتماعية . وليس فى وسع التحولات التكنولوجية ان تؤدى دورا كهذا الا اذا افضت الى تغيير العلاقات الاقتصادية والانتاجية وتصبح وسائل لنشاطات الطبقات الاجتماعية الثورية الجديدة . غير ان هذه العملية لا تجرى بصورة آلية .

ويستحيل علينا ان نتفق مع اولئك الايديولوجيين الذين يجعلون مستقبل البشرية يتوقف على التقدم العلمى والفنى وحده ، فيتجاهلون دور العوامل الاجتماعية التى تحدد استخدام التكنيك الجديد فى ظروف اجتماعية على طرفى نقيض ، فى ظل الراسمالية وفى ظل الاشتراكية . من الطبيعى ان يسفر عن تطور القوى المنتجة الحديثة مجموعة من الظواهر العامة : تعاظم تعميم عملية الانتاج ، واهميـــة القوى المنتجة ، وتصاعد خطورة الخدمات العامة ، وازدياد اهمية العمل الفكرى وغيرها . بيد انه من الخطأ ان يعتقد المرء ان هذه العمليات العامة تبدو كانهـــا تزيل التناقض بين المنظومتين الاجتماعتين . بالعكس ، فهى تعانى من تأثير العلاقات الاجتماعية ، وتؤثر هـــى الاخرى تأثيرا مناسبا على هذه العلاقات .

نكتفى ان نذكر ، على سبيل المثال ، عواقب اتمتة الانتاج فى ظل الراسمالية والاشتراكية . ان الاتمتة القادرة على زيادة انتاجية العمل عشرة اضعاف مدعوة الى ان تسهل عمل الناس تسهيلا عظيما وتدشن عصر الرفاهية . بيد ان الاتمتـــة فى المجتمع الراسمالى تراقفها لا محالة البطالة وافلاس المنتجين الصغار . الاشتراكيـــة وحدها هى التى تلغى السؤال المهلك الذى يطرحه شغيلة الاقطار الراسمالية : «اتمتة الانتاج ، اهى خير ام شر ؟» .

الا انه لا ينبغى علينا ان نبسط المشكلة . ففى المجتمـــع الاشتراكى توجد ايضا بعض الجوانب السلبية للتقدم العلمـــى

والفنى . يصادف احيانا ان تؤثر الاتمتة ، خاصة اذا كانت ناقصة ، تاثيرا غير ملائم على درجة اشراك العمال فى العمل وتجعله مرهقا وعلى وتيرة واحدة . ان هذا الامر يتطلب اهتماما خاصا بالفاعلية الاقتصادية للتقدم الفنى . وليس هذا فحسب ، إنما يتطلب كذلك الاهتمام بطبيعة تاثيره على العامل . وان هذا الاهتمام تجرى مراعاته مراعاة حقيقية فى ظل الاشتراكية وحدها . فالمصممون يسعون خلال انشاء الماكنة الى مراعـــاة مصالح العامل الذى يشرف او يكدح عليها .

ثم ان الاشتراكية تخلق ظروفا مواتية لاستغلال الموارد الطبيعية استغلالا فعالا ومعقولا ، وذلك بحكم الافضليات التى تتمتع بها وهى سيطرة الملكية العامة على وسائـــل الانتاج (والارض ضمنها) ، وتخطيط تطور الاقتصاد ، واخضـــاع الانتاج لتلبيـــة احتياجات المجتمع . غير انه يصادف احيانا ان لا تستغل هـــذه الامكانيات استغلالا كاملا ، وذلك حينما تظهر عوامل تبذير الثروات الطبيعية والاخلال بالتوازن البيئوى نتيجة لقصر النظر او الجمود او مصالح الهيئات المركزية او المحلية . وهناك اهمية عالمية ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه المشكلة . ولهذا فقـــد صدر فى الاتحاد السوفييتى — البلد الغنى جدا بالموارد الطبيعية ، قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ومجلس الوزراء السوفييتى عام ١٩٧٢ «حول تشديد الحفاظ على كنوز الطبيعة وتحسين استغلال الموارد الطبيعية». وفى عام ١٩٧٣ تمت المصادقة على اسس قوانين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات الاتحادية حول بواطن الارض . واما فى عام ١٩٧٧ فقد تمت صياغة اسس قوانين الغابـــات فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات الاتحادية . ان هذه القوانين مفعمة بافكار الموقف الشامل لتأثير المجتمع على الطبيعة مع مراعاة مصالح الاجيال الحالية والاجيال القادمة على حد سواء .

اصبح انعدام التخطيط وانتشار العفوية فى هذا المجال خطرا من اعظم الاخطار التى تواجهها البشرية فى عصرنا ، عصر الثورة العلمية والفنية ، حيث اصبحت الكرة الارضية كلها فى الواقع موضوعـــا

لنشاطات الانسان ، وحيث يمكننا ان نقارن آثار تأثير الانسان على الطبيعة بتأثير القوى الجيولوجية .

لقد فتحت الاشتراكية طريقا يفضي الى طراز جديد من التقدم الاجتماعي ، حيث لا يتكيف الناس بكل بساطة للتغيرات التى فجرها التقدم الفنى فى الحياة الاجتماعية ، إنما يستطيعون مسبقا التنبؤ بهذه التغيرات ويرسمون الخطط لهـــا باستخدام انجازات الثورة العلمية والفنية ، فينظمون حياتهم الاجتماعية تنظيما عقلانيا .

نرى فى كل ذلك براهين جديدة وجديدة على الحقيقة الفلسفية الماركسية التى تعلن عن ان الناس فى وسعهم ان يمتلكوا ناصية قوانين تطور مجتمعهم فيؤثروا بذلك تأثيرا فعالا على مسيرة التاريخ. ولا يمكننـــا ان نبرهن على سلامة هذه الفكرة ونطورهـا الا اذا انطلقنا من نظرية الحتمية الاجتماعية الماركسية ، تلك النظرية التى حررت مفهوم الحتمية التاريخية من الآراء الميتافيزية الواحدة الجانب التى تتسم بها النظرية الميكانيكية .

لا يخلق الناس الامكانيات لتحركاتهم حســب هواهم . فـــان الظروف الموضوعية ودرجـــة تطور المجتمع وغيرها هى التى تحدد هذه الامكانيات . بيد ان تحقيق هذه الامكانيات يتوقف الى درجة عظيمة على نشاطات الناس الفعالة ومسيرة النضال ، حيث يتسنم وعيهم وهمتهم ونشاطهم وارادتهم مركز الثقل فى الاحداث .

هناك فى كل مرحلة من مراحل التاريخ امكانيات متنوعة ، وحتى امكانيات على طرفى نقيض . فمثلا ، ما هى الاشكال التى يتحقق فيها التحول الى نوع اعلى للاقتصـــاد ، وهل تنتصر هذه الثورة او تفشل ؟ لا يمكن الاجابة عن اسئلة من هذا القبيل مسبقا وبشكل حتمى . فان هذا الامـــر يتوقف على مسيرة ونتائج الصراع الذى تخوضه قوى اجتماعية متباينة حينما تدافع عن مصالحها .

وهكذا نجد ان التاريخ هو عملية طبيعية تاريخية تسببهـــا قوانين معينة وتخضع لها ، وهى لا تتوقف على ارادة الناس ووعيهم. وهو فى آن واحد عملية يصنع الناس فيها مستقبلهم بصورة فعالة ، حيث يؤدى وعيهم وارادتهم وانتظامهم وغيرها من عناصر العامـــل الذاتى دورا عظيما فيها . ولكى ندرك بشكل سليم حدثا من الاحداث التاريخية العظيمة لابد ، كما اكد لينين ، من تقييمه كنتيجة الصراع

«بين القوى الاجتماعية الحية التى بدت فى ظروف موضوعية معينة وتتحرك بشكل من الاشكال وتستخدم اشكال الصراع هذه او تلك وبهذا الحد او ذاك من النجاح» * . ان فهم التاريخ على هذا الشكل وحده هو الذى يتيح لنا ان نرى فيه العمليـــة الطبيعية لتطور المجتمع والناس ، الذين ينشطون نشاطا فعالا فى حاضرهم ويعملون على صنع مستقبلهم .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٧ ، ص ٤٣ .

بصدد معرفة قوانين التطور الاجتماعى

ان هدف اى علم من العلوم هو معرفة قوانين ظواهر ذلك المجال الذى يدرسه واستخدام هذه المعرفة فى الممارسة العملية . ومن هذه الناحية فان علوم الاجتماع تشبه العلوم الطبيعية . بيد ان معرفة الحياة الاجتماعية ، بخلاف معرفة الطبيعة ، اصبحت علما فى وقت متأخر جدا ، اى انها لم تصبح علما الا بعد ظهور نظرية المادية التاريخية التى خلقها ماركس وانجلس فى الاربعينات من القرن السابق .

يدعى الكثير من الفلاسفة والمؤرخين البرجوازيين المعاصرين انه من المستحيل ان ترتفع علوم الاجتماع الى صعيد العلوم «الدقيقة» وذلك حينما يقارنون بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية . وليس من النادر ان يعلنوا ان قوانين الحياة الاجتماعية ، الذى يدعى علماء الاجتماع على اختلاف اتجاهاتهم انهم قد اكتشفوها ، لم تتمتع حتى اليوم بذلك الاقرار العام الذى تتمتع به القوانين الاساسية للعلوم الطبيعية . ومن هذه الفرضية يستنتجون كذلك استنتاجات فى غاية التشاؤم بصدد امكانيات علم الاجتماع .

ان تشاؤم هؤلاء الفلاسفة والمؤرخين مفهوم لانهم ايديولوجيو الطبقة المحكوم عليها بالزوال . غير ان الماركسيين لا يستطيعون باى حال من الاحوال ان يشاركوهم بهذا التشاؤم . فخلال ما ينيف على مئة عام مضت منذ ذلك الحين الذى اكتشف فيه ماركس وانجلس اهم قوانين تطور المجتمع ، اجتازت نظريتهما التى خلقوها امتحانا تاريخيا عظيما . فان التغيرات الهائلة التى حدثت اثناء هذه الفترة فى العالم بأسره ، وفى مقدمتها انتصار الاشتراكية فى الاتحاد

السوفييتى ونجاحات البناء الاشتراكى فى الاقطار الاخرى ، لتشهد ان البروليتاريا الثورية ، التى تتزعمهـــا الاحزاب الشيوعيـــة والعمالية ، تنجح فى استخدام معرفتها لقوانين التطور الاجتماعى ، التى خلقتها الماركسية اللينينية ، لاغراض اعادة صياغة المجتمع . ثم ان هذه الحقيقة تبرهن انه من الممكن النجاح فى معرفة قوانين الحياة الاجتماعية واستخدامها فى الممارســـــة ، على غرار قوانين الطبيعة تماما .

١ ـ فكرة «القانون الطبيعى» واستخدامها لمعرفة المجتمع

لقد ذكرنا فيما سبق ان قوانين العلم هى انعكاس دقيـــق الى درجة معينة للقوانين التى يتسم بها العالم الموضوعى نفسه . ومن الممكن تحديد الصفات العامة لكل قانون من قوانين العلم بايجاز على الشكل التالى :

اولا — فهو يعكس الرابطة الجوهرية بين الظواهر . هناك فى الحياة روابط كثيرة لا حصر لها ولا عد . فبعضهـــا عميق وداخلى وبعضها سطحى وخارجى . فلأجل الكشف عن القانـــون لابد من التغلغل الى جوهر الظواهر ، ومن وراء الروابط الثانويـــة وغير الجوهرية لابد من الكشف عن الروابط الاساسية والجوهريـــة . اشار لينين الى ان «القانون هـــو **علاقة** . . . علاقة **الجواهـر** او بين الجواهر»* .

ثانيا — يعبر القانون ليس عن رابطة منفردة ، انما عن رابطة عامة . وقال انجلس فى مؤلفه «ديالكتيك الطبيعة» ان القانون هو شكل للعمومية فى الطبيعة ، وحينما نعرفه فاننا نكتشف العام فى المفرد والخاص .

ثالثا — يعبر القانون عن الرابطة الحتمية ، اى تلك الرابطـــة التى تسفر عن طبيعة الظواهر المعينة . فلكى نكشف عن القانون لابد من ان ننصرف عن الروابط العرضية ، وعلينا ان نكشف عن

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٩ ، ص ١٣٨ .

الرابطة الحتمية الداخلية التى يخضع لها تطور الظواهر ، وذلك من وراء الفوضى التى تبدو لنا للظواهر السطحية والعديدة .

واخيرا ، فان خاصية القانون الرابعة هى انه يعبر عن الرابطة الثابتة والدائمية للظواهر . فان العالم الموضوعى ، اى الطبيعة والمجتمع ، الذى يحيط بالانسان يتغير باستمرار . بيد انه ومع ذلك فان الروابط المعينة والدائمية والثابتة نسبيا تظل تحتفظ بقواها بين الظواهر . لقد اشار لينين فى «دفاتره الفلسفية» ان القانون هو الشيء الراسخ والباقى فى الظاهرة .

ومن الطبيعى اننا لا نستطيع القول ان هذه الروابط لا تتغير مطلقا . فالذى يتغير ليس الظواهر فحسب ، إنما القوانين نفسها كذلك . ان جميع القوانين ، عدا تلك القوانين العامة التى تفعل مفعولها فى العالم كله ، هى قوانين تاريخية ، لانها لا تفعل مفعولها سوى فى ظروف معينة . نذكر ، مثلا ، ان قوانين تطور الحياة لم تشرع بان تفعل مفعولها الا بعد ظهور الحياة ، اى فى مرحلة معينة من مراحل تطور العالم المادى .

كانت فكرة القانون قد تمت صياغتها فى البداية فى العلوم الطبيعية ، رغم انه لم يكن من النادر ان تفسر تفسيرا ميتافيزيا . وقد جرى استخدامها لمعرفة الحياة الاجتماعية بعد فترة زمنية طويلة جدا من استخدامها لمعرفة الطبيعة .

كان الفلاسفة والمؤرخون يستعملون مفهوم «القانون الطبيعى» على نطاق واسع ، ولم يكن من النادر انذاك ان يجمعوا بينه وبين التفسير الذاتى للقوانين ، باعتبارها قوانين وضعها الناس انفسهم . بيد ان عديدا من الفلاسفة والاقتصاديين اخذوا يكسبون هذا المفهوم مغزى آخر . فهم يحاولون تطبيق فكرة ادراك قوانين الظواهر ، التى لا تتوقف على ارادة الانسان ، على الحياة الاجتماعية .

نذكر على سبيل المثال ان بيتّى – مؤسس الاقتصاد السياسى الانجليزى الكلاسيكى – يرى ان القوانين الطبيعية جبارة الى درجة ان قوانين الحياة الاجتماعية لا تستطيع ان تواجهها ، ولذا فانه لا جدوى ولا فائدة من مجابهة قوانين الحياة الاجتماعية لقوانين الطبيعة . وحينما تطرق الى تأثير الحكومات على الحياة الاقتصادية اكد «انه لا بد من ان تتخذ الحكومات مواقف فى السياسة والاقتصاد

تشبه تلك المواقف التى يتخذها الاطباء العقلاء . فالاطباء العقلاء لا «يتخمون» المريض بادوية كثيرة جدا ، إنما هم على الارجح ، يدركون ويراعون عمليات الطبيعة ولا يعارضونها بافعال اجبارية يقومون بها . . .» *

وعلى هذا النمط كان يفكر الفيزيوقراطيون الاقتصاديون الفرنسيون ، فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . فقد كان كينيه مثلا ، يميز بين قوانين الادارة التى تسنها السلطه العليا وقوانين الطبيعة ، التى هى ، فى رأيه ، ليست من وضع الانسان ، إنما من صنع خالق الطبيعة ، اى الله ، الذى خلقها مرة والى الابد . فالناس الذين يتوحدون فى المجتمع يخضعون لنظام فرضته عليهم القوانين الطبيعية . ويختم اقواله هذه بادعائه ان الانسان لم يخلق هذه القوانين . فالقوانين تنظم عمليات الطبيعة وعمل الانسان ، ذلك العمل الذى ينبغى ان يساعد مع قوى الطبيعة على اعادة انتاج الخيرات الضرورية للناس .

نجد فى تفكير كينيه الجوانب القوية والضعيفة التى يتميز بها الفيزيوقراطيون . فقد كانوا على حق تماما حينما وضعوا على طرفى نقيض النظام الطبيعى للاشياء وتصرفات الناس الذاتية واكدوا ان القوانين الطبيعية تتسم بصفة موضوعية . بيد انهم كانوا يعتبرون ان هذه القوانين غير تاريخية ، ولهذا فقد ابدوا ضيقا معينا فى تفكيرهم . فقد اعتبر هؤلاء الاقتصاديون ان قوانين الرأسمالية هى قوانين ابدية وجعلوها تحتوى التشكيلات كلها ، رغم انها قوانين تاريخية .

واشار ماركس الى ان الفيزيوقراطيين اعتبروا اشكال الانتاج البرجوازية «اشكالا فسيولوجية للمجتمع ، اشكالا تنجم عن الضرورة الطبيعية لنفس الانتاج ، وهى لا تتوقف على ارادة الانسان وسياسته وغيرهما . صحيح ان هذه هى قوانين مادية . بيد ان الخطأ الوحيد الذى ارتكبوه هو انهم اعتبروا القانون المادى لمرحلة تاريخية واحدة معينة للمجتمع قانونا مجردا يسود كافة اشكال المجتمع على السواء.» **

* بيتى . مقالات اقتصادية واحصائية . موسكو ، ١٩٤٠ ، ص ٤٨ .

** ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٦ ، الجزء ١ ، ص ١٢ .

وراى لينين ان ابرز ممثلى الاقتصاد السياسى الكلاسيكى البرجوازى اكتشفوا طائفة من «القوانين الطبيعية» للراسمالية ، ولكنهم لم يدركوا سمة الراسمالية العابرة ولم يروا الصراع الطبقى الذى يجرى فيها .

تعتبر الماركسية ان تطور المجتمع هو مسيرة تاريخية طبيعية . ان هذه الحقيقة تعنى : اولا - ان هذا التطور يجرى حسب قوانين موضوعية لا تتوقف لا على ارادة الناس ولا على رغباتهم ، وثانيا - هو مسيرة تاريخية ينجم عنها تغيرات دائمية فى المجتمع وهو يجرى على مراحل مختلفة من تطوره .

ولم يكن من النادر ان يستخدم الفلاسفة البرجوازيون افكار «القانون الطبيعى» لمعرفة المجتمع البشرى فيضعون علامة مساواة بين قوانين تطور الطبيعة وقوانين تطور المجتمع . سار على هذا المنوال ، مثلا ، الكثير من الفلاسفة الماديين فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . فقد حاولوا ان يخلقوا نوعا من «الفيزياء الاجتماعية» ، التى من شأنها تفسير الحياة الاجتماعية بنفس القوانين الرياضية الدقيقة التى تستخدمها فيزياء الاجسام المادية .

انالنوعية الفريدة لحياة المجتمع تجعل من المستحيل معرفة قوانين تطوره بواسطة مفاهيم العلوم الطبيعية . فلم يكن بالامكان تعميم المادية لمعرفة الحياة الاجتماعية الا من خلال اكتشاف القوانين الخاصة التى تلازم المجتمع البشرى .

يستحيل علينا ان نعطى اية تفسيرات للظواهر الاجتماعية باستخدام مفاهيم علم الاحياء ، مثلا . طبعا ، هناك بين الناس علاقات بيولوجية كذلك ، تلك العلاقات المرتبطة باستمرارية الجنس البشرى . بيد انها ليست هى التى تحدد بنية المجتمع واشكاله . ان هذه الحقيقة تصبح واضحة خاصة حينما نخرج عن نطاق المجتمع البدائى ونبحث كل اشكال وحدة الناس التى كانت تسود تاريخيا فيما بعد . فنجد ان العلاقات الانتاجية هى التى توحد الناس فى مجتمع . فالانتاج بالذات هو الذى فصل الانسان عن عالم الحيوانات وحدد ظهور تشكيلة جديدة ، هى المجتمع البشرى . واما العلاقات البيولوجية بين الناس فلقد سبق لنا وذكرنا بانها تتغير نفسها تبعا لعلاقاتهم الاجتماعية وتحت تأثيرها .

احيانا لا نستطيع الا ان نستغرب حينما نجـد ان عديدا من المنظرين البرجوازيين المعاصرين يحاولون ان يعزوا الى الماديـة التاريخية النظرة الطبيعية على تطور المجتمع باعتباره مسيرة تخضع كليا لقوانين الطبيعة .

ان كل تجاهل لخواص الظواهر الاجتماعية على اختلاف اشكاله وانواعه هو غريب كل الغرابة عن الماركسية . فالماركسية تعتبر ان حياة المجتمع تخضع الى قوانينها ، وان معرفتها تتطلب استخدام المفاهيم الخاصة بالعلوم الاجتماعية ، والتى تختلف عن مفاهيـم العلوم الطبيعية .

٢ - خواص فاعلية وقوانين التطور الاجتماعى ومعرفتها

تتميز قوانين التطور الاجتماعى عن قوانين الطبيعـة ليس بمحتواها فحسب ، إنما بطبيعة فاعليتها كذلك .

ان خواص قوانين التطور الاجتماعى تنجم قبل كل شيء عن تلك الحقيقة القائلة ان قوانين التطور الاجتماعـى هى قوانين نشاطات الناس ، ولا يمكن تطبيقها سوى من خلال نشاطات الانسان . نحن نتحدث هنا طبعا عن نشاطات الناس الجماعية . ولذا فانه من اجل معرفة قوانين التطور الاجتماعى لابد من وضع اساليب لتعميـم النشاطات تبدأ من الفرد (اى افعال بعض الافراد التى هى فى غاية التنوع والتى تبدو وكأنها غير قابلة للتصنيف) وتنتهى بالجماعة (اى افعال تقوم بها جماعات كبيرة من الناس وطبقات وشعـوب وغيرها) . واشار لينين بهذا الصدد الى ان هذا الامر يطابـق المسيرة العامة لمعارف الانسان . «ان حصر «الفرديات» فى قوانين عامة ومعروفة كان قد تم بالنسبة للعالم الطبيعى منذ زمان بعيد ، واما بالنسبة للميدان الاجتماعى فلم تقم قوانين ثابتة وراسخة الا بظهور نظرية ماركس .»*

كان حل هذه المهمة بالنسبة للعالم الطبيعى ابسط ، لان قوانين

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١ ، ص ٤٣٠ .

هذا العالم تعبر عن روابط وتفاعل قوى الطبيعـــة العمياء وغير الواعية . واما بالنسبة الى العالم الاجتماعى فان هذه المهمة فى غاية التعقيد ، لان فاعلية القوانين الاجتماعيـــة تتضمن نشاطات الناس الواعية والهادفة ، باعتبار ذلك شرطا من الشروط الحتمية . ولهذا فان قوانين التطور الاجتماعى هى قوانين افعـــال الناس الاجتماعية الخاصة بهم .

فباية طريقة يمكن حصر افعال جماهير كبيرة مـــن الناس ، تتميز بفرديتها ، بقوانين عامة ومعروفـــة تخضع لها هذه الافعال وتحتويها ؟ من البديهى ان هذه العملية تجرى موضوعيا فى الحياة الاجتماعية نفسها ، لانه بخلاف ذلك من المستحيل تعميم الافعال الفردية حتى تشمل الافعال الجماعية فى مسيرة معرفة المجتمع .

وللاجابة عن هذا السؤال لابـــد من العودة الى الفكرة التى ذكرناها فى الفصل السابق والقائلة ان المصالح هى قوة محركـــة للناس ومصدر لدوافعهم واهدافهـــم . وكان على حق من قال ان المصالح تحرك حياة الشعوب . ولذا فان دراسة المصالح تتيح لنا امكانية معرفة القوى المحركة لتطور المجتمـــع وقوانينه . وبهذا الصدد اشار انجلس الى «ان بحث الاسباب المحركـــة التى تنعكس بصورة بواعث واعية فى عقول الجماهير اثنـــاء نشاطاتهم وعقول زعمائهم ، الذين يطلق عليهـــم الرجال العظام ، بغض النظر عن الاشكال التى تبدو فيها ، اكانت واضحة او غير واضحة ، مباشرة او ايديولوجية ، وحتى خيالية – ان هذا البحث هو السبيل الوحيد الذى يؤدى الى معرفة القوانين المتحكمة فى التاريخ بصورة عامة ، او فى مراحل معينة منه او فى بلدان منفردة .»*

ان المصالح هى الحلقة اللازمة لفاعلية القوانين الاجتماعية . وبهذا الصدد نقول انه ينبغى ان نفهم المصالح بمعناها الواسع ، وفى مقدمتها المصالح الاقتصادية لان الحديث يدور هنا عن القوانين الاقتصادية . ولكن ليس المصالح الاقتصادية فحسب ، انما المصالح السياسية كذلك ومصالح اخرى ، كمصالح الافراد والجماعـــات والطبقات والمجتمع وغيرها . ان تشابك هذه المصالح وتعارضها ،

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢١ ، ص ٣٠٨ .

وحدتها وتناقضها ، تعين نتيجة معقدة ومتعددة الاشكال ، الا وهى الحدث التاريخى .

من البديهى ان لا تستنفد الخاصية التى ذكرناها اعلاه كل الفروقات بين طبيعة فاعلية القوانين الاجتماعية والقوانين الطبيعية . فهناك قضايا اخرى يتطلب بحثها بشكل خاص كقضايا اشكال فاعلية القوانين الاجتماعية ، وهل ننسبها الى القوانين الاحصائية او الى القوانين الديناميكية ، وهل هى قوانين كل الاحداث الفردية ام قوانين شاملة ، وهل نقسمها الى قوانين علم توازن القوى (الاستاتيكا) والى قوانين علم الديناميكا ، وهل هى تؤدى وظائف معينة ام هى قوانين للتطور . سنتطرق باسهاب الى كل هذه القضايا فيما بعد .

واما الآن فاننا نمضى فى بحثنا للموضوعة التى ذكرناها اعلاه بصدد المصالح فى فاعلية القوانين الاجتماعية ، فنلفت النظر الى ان المصالح تؤثر كذلك على نفس عملية معرفة المجتمع . فمن خلال المصالح تنعكس ليس الفاعلية الموضوعية للقوانين فحسب ، انما ومعرفتها كذلك ، كما سنشرحه فيما يلى .

لقد ذكرنا فيما سبق ان الناس تعلموا اكتشاف قوانين الطبيعة المحيطة بهم قبل فترة زمنية طويلة جدا من اكتشافهم لقوانين حياتهم الاجتماعية .

من الممكن ان نفسر ذلك بكل بساطة بتلك التعقيدات التى تتسم بها حياة المجتمع . مما لا شك فيه ان هذه الحياة من اعقد مجالات الظواهر ، ولا يمكن ان تقاس حتى بعلم الاحياء ، مثلا . بيد ان الامر لا ينحصر بهذه الحقيقة فقط . لابد ان نراعى ايضا خواص معرفة قوانين التطور الاجتماعى والظروف التاريخية التى اصبح من الممكن اكتشاف هذه القوانين فيها .

ان معرفة القانون تتطلب التعميم ، والتعميم ينجم عن طبيعة القانون نفسه . وان اهم الخواص التى يتميز بها القانون هى خاصية التعميم .

ان معرفة الانسان للعالم المحيط به بواسطة الحواس قادرة بطبيعته ان تعطيه تصورا سليما وموضوعيا عن الاشياء والظواهر ، والسمات التى تتميز بها . بيد ان المعرفة الحسية لا تكون سوى

المرحلة الاولى فى معرفة الحقيقة ، وهى لا تكفى لاكتشاف قوانين تطور الطبيعة والمجتمع . ثم ان معرفة الانسان لا تتوقف عند مرحلة الادراك بحواسه ، التى لا تتيح امكانيـــة احتواء الظاهرة بصورة عامة ، ولا تمكن من اكتشاف جوهرها . ان المعرفة الحسية ترتقى من التأمل المباشر الحى الى التفكير المجرد ، فتخلق طائفـــة من المفاهيم العامة والمجردات التى تعكس العالم الموضوعى بشكل اعمق واكثر تكاملا من مجرد التأمل . واعتبر لينين ان المفاهيم العامـــة والمقولات وقوانين العلم نقاط رئيسية ومراحل اساسية فى عملية تغلغل الانسان فى معرفة جوهر العالم المحيط به بشكل يتزايـــد عمقا . فما دامت معرفة اى قانون من القوانين مستحيلة بدون التفكير المجرد وتعميم معطيات الحواس ، فان هذا التفكير المجرد يؤدى دورا خاصا اثناء تحليل الظواهر الاجتماعية ومعرفة قوانين تطور المجتمع .

من الممكن ملاحظة الظواهر فى الاقتصاد السياسى كذلك هناك ، حيث تجرى بشكلها الاكثر وضوحا . من المعروف ، مثلا ، ان ماركس درس قوانين الرأسمالية واوضحها برأسمالية انجلترا كنمـــوذج قبل غيرها من البلدان ، اى انه اختار موضوع بحثه وباسهاب ، خاصة ، ذلك البلد ، حيث بدت قوانين الرأسمالية فى اكثر اشكالها نقاوة ، وحيث كانت العلاقات الرأسمالية متطورة بشكل خاص . وفيما يتعلق بالقيام بتجارب فى ظروف تؤمن مسيرة العملية بشكلهـــا النقى ، فانه لا يمكن عمل ذلك ، فى الاقتصاد السياسى والعلوم الاجتماعية الاخرى ، عادة ، سوى فى حدود ضيقة . واشار ماركس بهذا الصدد الى انه «. . . يستحيل استخدام لا المكروسكوب ولا الكواشف الكيميائية عند تحليل النماذج الاقتصاديـــة . ان قوة التفكير المجرد هى التى يجب ان تحل محل هذا وتلك» * . وهكذا نجد انه لابد من تعويض الامكانية المحدودة للتجارب فى هذا المجال بقوة التفكير المجرد . لقد درس ماركس مواد فعلية كثيرة جـــدا ومجموعات هائلة من الحقائق ، فعممها وحللها نظريا ، وكانت النتيجة اكتشافه للقوانين العامة لاسلوب الانتاج الرأسمالى .

ولا تصبح معرفة قوانين التطور الاجتماعى ممكنة الا فى تلك الظروف التاريخية ، حيث تكون القوانين المعنية بشكلهـــا الاكثر

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٢٣ ، ص ٦ .

وضوحا . وان هذه الظروف تتكون فى مسيرة تطور التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية ، حينما تبلغ العلاقات الاجتماعية الملازمة لها نضوجا معينا .

عند ظهور مجال جديد للمعرفة فى العلوم الطبيعية لا يضطر العالم ، عادة ، الى مواجهة عدم تطور نفس موضوع بحثه * . ان هذا الموضوع موجود فى شكله المتطور قبل ظهور الفرع المناسب فى العلم بفترة زمنية طويلة جدا . واما فى الحياة الاجتماعية فان هذا الامر يختلف . فليس من النادر ان تظهر نظريات جديدة فى علم الاجتماع والاقتصاد فى ظروف لا تزال العلاقات الاجتماعية المعنية غير متطورة ، فنجد فيها آثار عدم التطور هذا .

هذا هو ما يفسر لنا الى درجة معينة حقيقة ان الطوبائية سبقت العلم فى معرفة الحياة الاجتماعية ومحاولات اعادة صياغتها . لا ننكر ان النظريات الطوبائية تضمنت فرضيات عميقة غير قليلة العدد . بيد انها كانت تتضمن الى جانب ذلك افكارا خيالية عكست عدم تطور العلاقات الاجتماعية . وبهذا الصدد كتب ماركس وانجلس مايلى : «ان اساس صناع المعجزات والوسائل الشافية السحرية فى الطب هو عدم معرفة قوانين **الطبيعة** . وهذه هى نفس الحقيقة تماما التى نجدها فى **الميدان الاجتماعى** ، حيث ان اساس تطبيب الحكيم الامى وانتشار الدواء لكل داء هو عدم معرفة قوانين العالم **الاجتماعى** . . .» **

وان تاريخ اكتشاف قانون القيمة يشهد بجلاء ان معرفة قوانين العالم الاجتماعى تتوقف على التطور التاريخى . كان هذا القانون يفعل مفعوله على مدى قرون عديدة دون ان يعرفه الناس .

اشار ماركس فى مؤلفة «مقدمة نقد الاقتصاد السياسى» الى ان «العمل على العموم» ابسط المفاهيم المجردة . بيد ان الامر تطلب وجود الظروف التاريخية المعينة من اجل ظهوره فى الاقتصاد السياسى . ان الشرط الاولى لهذا المفهوم هو عدم اكتراث الناس

---

* وفى الحقيقة لابد من دراسة الموضوع المتطور فى هذا المجال كذلك لادراك الموضوع غير المتطور . فى هذا القول ينحصر مغزى ملاحظة ماركس عن ان تشريح الانسان هو المفتاح لتشريح القرود .

** ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٣ ، ص ٥٣٧ .

الفعلى بنوع معين من العمل ، والذى يفترض بمجوعة متطورة جـدا من انواعه الحقيقية ، على ان لا يتحكم نوع منها على نوع آخـر . وبالتالى فانه لم يكن بالامكان صياغة هذا المفهوم المجرد سوى فى حالة توفر علاقات اجتماعية ، حيث يستطيع الافراد الانتقال من احد انواع العمل الى نوع آخر . فالعمل ليس مفهوما فقط ، إنما يصبح فى الواقع وسيلة لتكوين ثروات المجتمع عموما ، فيفقد روابطه الخاصة بالافراد المعينين . ان علاقات من هذا القبيل تظهر عـلى ارضية الانتاج الراسمالى . وفى آخر اقواله يتوصـل ماركس الى استنتاج يقول ان المفهوم المجرد «للعمل على العمـوم» لا يصبح حقيقة فى الواقع الا فى عصر الراسمالية ، علما ان هذا الامر هو نقطة الانطلاق فى علم الاقتصاد الحديث * .

لقد ارتفع ماركس فى تحليله «القيمة» الى درجة اعلى بمقارنتـه بالعلماء الذين سبقوه . فقد ميز لاول مرة بين العمل المعين الذى ينتج القيمة الاستهلاكية والعمل المجرد . وبيّن ان العمل المجـرد بالذات هو مصدر القيمة . فاستطاع بفضل ذلك ان يكشف عـن الهوية التاريخية لمفهوم القيمة ، الذى يعبر عن العلاقات بيـن الناس التى تتكون على اساس انتاج السلع .

وهكذا نجد ان معرفة قوانين انتاج السلع لم تصبح ممكنـة الا فى ظروف تاريخية معينة ، اى حينما اصبح الشكل السلعـى شكلا عاما لمنتوج العمل .

وفى وسعنا ان نتتبع حقيقة توقف معرفة الظواهر الاجتماعيـة على مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطور المجتمع فى بحثنا ، مثلا ، لمسألة صياغة نظرية الطبقات . ان مسألة انقسام المجتمـع الى طبقات كانت معروفة قبل ماركس منذ زمن بعيد ، بيد ان جوهـر هذا الانقسام لم يكن واضحا . ففى التشكيلات قبل الراسمالية كان هذا الانقسام يتوارى تحت نظريات انقسام المجتمع الى طوائـف وفئات وكان يحمل صبغة دينية ، مما افضى ، بطبيعة الحـال ، الى صعوبة معرفته . ولم تنكشف العلاقات الطبقية وتتبسط الا خلال مواصلة تطور المجتمع ، فقد اصبح ارتباط بنية المجتمع الطبقيـة بالعلاقات الاقتصادية اكثر وضوحا بعد انتقال المجتمع الى المرحلة

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٤٦ ، الجزء ١ ، ص ٤١ .

الراسمالية . واشار انجلس فى هذا الصدد الى ان «حل هذا اللغز لم يصبح ممكنا الا فى هذه المرحلة . فمنذ قيام الصناعة الضخمة ، اى منذ عقد الصلح الاوروبى عام ١٨١٥ على الاقل لم يعد سرا على احد فى انجلترا ، ان مركز كل النضال السياسى فى هذا البلد هو مطامع طبقتين تستهدفان الى السيطرة ، وهما طبقة مالكى الاراضى الاستقراطيين من جهة ، والطبقة البرجوازية من جهة اخرى . واما فى فرنسا فقد اصبح الناس يعون هذه الحقيقة نفسها بعد رجوع عائلة بربون الملكية . فقد اشار المؤرخون الفرنسيون فى هذه المرحلة ، مرحلة عودة النظام البائد ، ابتداء من تييرى والى غيزو ومينيه وتيرا ، اشاروا دائما الى هذه الحقيقة بكونها المفتاح لفهم تاريخ فرنسا بداية من القرون الوسطى . واما فى عام ١٨٣٠ فقد تم الاعتراف بالطبقة العاملة ، البروليتاريا فى هذين القطرين ، بصفتها الطبقة الثالثة المناضلة من اجل السيطرة . كانت العلاقات قد تبسطت الى درجة ان الناس الذين اغمضوا عيونهم عن عمد واصرار وحدهم لم يستطيعوا ان يروا ان القوة المحركة للتاريخ الحديث كله تكمن فى صراع هذه الطبقات الكبيرة الثلاث وتضارب مصالحها . . .» *

كانت فكرة الصراع الطبقى مفتاحا بيد المؤرخين الفرنسين فى عهد عودة النظام البائد لبحث الاحداث التاريخية . وكان من رايهم ان جذور وجود الطبقات هى ظروف حياة المجتمع المدنى . بيد انه لم يكن فى وسعهم ان يفسروا علميا مسألة نشوء الطبقات ، ولم يكن من النادر ان يعزو منبعه الى استيلاء احد الشعوب على شعب آخر . وكان ضيق تفكيرهم البرجوازى فى فهم الصراع الطبقى كذلك سمة من السمات التى تميزهم . فبعد ان حللوا تاريخ الثورتين البرجوازيتين الفرنسية والانجليزية ، برهنوا ، وهم على حق ، ان اساسهما هو صراع «المرتبة الثالثة» ، وفى مقدمته صراع الطبقة البرجوازية ضد الاقطاعيين - مالكى الارض . غير انهم تخلوا فيما بعد عن فكرة الصراع الطبقى حينما خرجت البروليتاريا الى المسرح التاريخى بصفتها قوة مستقلة . فان ذلك غيزو نفسه الذى كان يمجد

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٢١ ، ص ٣٠٨ .

فى السابق الصراع الطبقى فى الثورات البرجوازية ، اصبح يراه كارثة تهدد وجود المجتمع نفسه .

كان لابد من الانطلاق من مواقع البروليتاريا من اجل استخلاص جميع الاستنتاجات الناجمة عن وجود الطبقات واكتشاف قانون الصراع الطبقى .

وهكذا نجد ان معرفة قوانين التطور الاجتماعى تتميز بكونها تتوقف على درجة تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية نفسها . ولذا فان اكتشافها لا يصبح ممكنا سوى فى ظروف تاريخية معينة . كانت هذه الظروف معدومة فى التشكيلات قبل الرأسمالية ، ولم تتكون فى شكلها الكامل الا فى عصر الرأسمالية .

وعدا ذلك فان من خواص معرفة قوانين العلوم الاجتماعية خاصية ارتباطها الوثيق بالمصالح الطبقية .

لقد سبق لنا واشرنا الى ان قوانين التطور الاجتماعى هى قوانين موضوعية . بيد انه ولانها تمس مصالح الطبقات ، فان الطبقات تقف من فاعليتها وبالتالى ، من معرفتها مواقف متباينة .

الا ان هذه الحقيقة لا تعنى ، طبعا ، ان القوانين فى الاقتصاد السياسى هى قوانين طبقية بحد ذاتها . ولانها تعكس الروابط الموضوعية بين الظواهر فانها لا يمكن ان تكون لا برجوازية ولا بروليتارية . وبالتالى ، فانه ليست قوانين العلوم الاجتماعية نفسها تتسم بهوية طبقية ، إنما التى تتسم بها هى معرفتها واستخدامها .

ان العلوم الطبيعية لا تمس ، عادة ،المصالح الطبقية مباشرة. طبعا ، هناك فى العلوم الطبيعية قوانين عامة تنعكس عليها (او انعكست) مصالح الطبقات كذلك . نذكر ، مثلا ، نظريات غاليلى وجوردانو برونو العلمية حول لانهائية الكون ، التى قوضت اسس سيادة الدين ،ونذكر كذلك نظرية داروين عن نشوء الانسان وغيرها . هناك فى المجتمعات الاستغلالية جرى (وليس من النادر ان يجرى حتى اليوم) صراع فكرى عنيف بصدد هذه التعاليم . بيد اننا اذا تركنا استنتاجات العلوم الطبيعية التى تتعلق بالنظرات العالمية فنستطيع القول ان مضمونها لا يمس مصالح الطبقات مباشرة .

واما فى العلوم الاجتماعية فان نفس موضوع دراستها ، اكانت علاقات اقتصادية وحقوقية وحكومية وغيرها ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح الطبقية . ولذلك فان لينين ذكر فى محاضرته «عن الدولة» انه من المشكوك فيه ان نجد مسألة عقدها النظريون البرجوازيون اكثر من مسألة جوهر الدولة ، مثلا . فان تطور العلوم الاجتماعية ونفس امكانية اكتشاف قوانين الحياة الاجتماعية يتوقفان الى حد كبير على مصالح طبقات معينة .

يشهد على ذلك تاريخ اكتشاف قانون القيمة الذى ذكرناه فيما سبق . ثم ان خلق نظرية قيمة العمل كانت ترتبط فى حينه بمصالح البرجوازية التى كانت تقدمية آنذاك . استخدم مفكرو طبقة الرأسماليين هذه النظرية على اعتبار ان الراسماليين من العاملين المنتجين وفضحوا الاقطاعيين وخدمهم الطفيليين . لقد طور سميث التعاليم حول العمل المنتج فكتب ما يلى : «ان عمل بعض مراتب المجتمع التى تتسنم مكانة محترمة للغاية لا ينتج اية قيمة ، كعمل خدام البيوت . . . نذكر ، على سبيل المثال ، ان الملك وموظفيه فى المحاكم والضباط وكل افراد الجيش والاسطول ليسوا من العاملين المنتجين . . . ونعزو الى هذه الطبقة نفسها بعض اصحاب الحرف الجدية والهامة وبعض رجال الحرف البسيطة من اصحاب العقول الخفيفة على السواء كرجال الدين والمحامين والاطباء والكتاب على اختلاف اشكالهم وانواعهم والممثلين والبهاليل والموسيقيين ومطربى الاوبرا والراقصين وغيرهم» * . نرى من هذا المقتبس ان سميث يضع الملك وموظفيه والبهاليل والراقصين على صعيد واحد ، باعتبارهم جميعا من العاملين غير المنتجين .

كان مفكرو البرجوازية ، التى كان نجمها يتألق فى ذلك العصر ، معنيين فى الكشف عن قانون القيمة واثبات وجوده بالحجج والبراهين مما ساعد ، بطبيعة الحال ، على صياغته .

بيد ان الامر كان يختلف بالنسبة الى قانون فائض القيمة الذى تم اكتشافه بعد فترة طويلة من هذا العهد . ان شرف

---

* سميث . بحث عن طبيعة واسباب اغتناء الشعوب . المجلد ١ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣٥ ، ص ٢٧٩ .

اكتشافه يعود كليا الى ماركس .ان قانون فائض القيمة يفضح اسرار الاستغلال الرأسمالى . ولهذا فان مفكرى البرجوازية ، حتى فى تلك المرحلة التى تألق نجمها فيها ، لم يكونوا معنيين فى الكشف عن هذا القانون ، بالعكس ، فقد استهدفوا الى اخفاء مصادر الاستغلال . ولذلك فقد كان فى وسع المفكرين ، الذين ينطلقون من مواقع البروليتاريا الثورية ، وحدهم ان يكتشفوا قانون فائض القيمة .

يشهد هذا المثل على ان هناك حدودا معينة مشروطة تاريخيا لمعرفة الظواهر الاجتماعية التى تتوقف على تطور العلاقات الطبقية والمواقف الطبقية التى يلتزم بها مفكرو كل عصر من العصور . هذا هو سبب من الاسباب التى جعلت قوانين التطور الاجتماعى تكتشف بعد فترة زمنية طويلة من اكتشاف قوانين الطبيعة . فقد كانت الطبقات الحاكمة ، التى كانت تسيطر على كافة وسائل النشاطات الفكرية ، معنية فى بعض الحالات فى تطوير العلوم الطبيعية التى تخدم الانتاج المادى مباشرة . وبالعكس فهى لم تكن معنية فى معرفة جوهر الحياة الاجتماعية ، ولهذا فقد سعت بكل ما لديها من طاقات وقوى ان تخفى عن الشغيلة اساس سيطرتها الطبقية . واما الطبقات المظلومة فقد كانت فى غاية التأخر وكانت تسيطر عليها الخرافات والاوهام الى درجة لم يكن فى وسعها معرفة شروط تحررها .

ان البروليتاريا التى ظهرت على المسرح التاريخى كانت الطبقة الوحيدة القادرة على تصفية جميع انواع الظلم الطبقى ، ولذا فقد كانت معنية فى معرفة اتجاهات التطور الاجتماعى بصورة موضوعية متناهية وبشكل فى غاية الدقة . ان معرفة قوانين تطور المجتمع بالنسبة للبروليتاريا ضرورة موضوعية ، لانه يستحيل عليها بدون هذه المعرفة ان تعيد صياغة المجتمع الراسمالى وتجعله مجتمعا اشتراكيا على اسس ثورية ، كما يستحيل عليها بدون هذه المعرفة بناء الشيوعية على اساس خطط مرسومة . ذلك ، لان الاشتراكية ، بخلاف التشكيلات التى سبقتها ، لا تتكون عفويا كنمط خاص للاقتصاد داخل المجتمع القديم . فان بناءها يجرى عن وعى ومعرفة بعد ان تطيح جماهير الشغيلة ، بزعامة

الطبقة العاملة ، بالرأسمالية . لقد اكتشف مفكرو هذه الطبقة ماركس وانجلس اهم قوانين تطور المجتمع وسلحوا الحزب البروليتارى بمعرفة هذه القوانين .

ولاجل اكتشاف قوانين التطور الاجتماعى كان لا بد من وجود ليس مقدمات تاريخية فحسب ، انما ومقدمات نظرية كذلك . ان هذه المقدمات النظرية هى عقيدة سليمة وموقف منهاجى سليم من تحليل ظواهر الحياة الاجتماعية .

ولاجل الكشف عن طريق معرفة قوانين تطور المجتمع كان لابد من جعل المادية تحتوى ميدان الظواهر الاجتماعيـــة . ولم يصبح هذا الامر ممكنا الا على اساس العقيدة الجديدة التى صاغها ماركس وانجلس . ان هذه العقيدة بالذات هى التى اتاحت لماركس اماطة اللثام عن تأليه السلعة وكشف قوانين اسلوب الانتاج الراسمالى . تتخذ العلاقات بين الناس شكل الشيء فى ظروف انتاج السلـــع المتطور . كان لابد من موقف مادى ديالكتيكى للكشف عن علاقات الناس المخفية وراء علاقات الاشياء هذه . لقد استطاع ماركس ان ينجح فى حل هذه المهمة لانه حلل المقولات الاقتصادية للرأسمالية انطلاقا من مواقع المادية الديالكتيكية والتاريخية .

وعلى هذا الغرار تماما نقول انه كان لابد من توفر مقدمات نظرية معينة لمعرفة الطبقات بصورة علمية . ورغم ان مقولـــة «الطبقات» ظهرت فى علم التاريخ قبل ماركس وانجلس ، فلــم يكن بالامكان فهمها علميا الا بعد ان ارتبطت بمقولتـــى «اسلوب الانتاج» ، و«العلاقات الانتاجية» اللتين صاغهما ماركس وانجلس لاول مرة .

ثم ان المفاهيم تتغير وتتطور بمدى تجمع خبرة تاريخيـــة جديدة ، وبمدى تقدم الافكار النظرية . نذكر ، مثلا ، ان مفهوم «الطبقات» الذى صاغه لينين صياغة شاملة واكثر دقة فـــى مؤلفه «المبادرة العظيمة» واصبحت مشهورة فيما بعد ، فى ذلك الوقت ، حينما كانت الطبقة العاملة فى بلادنا قد استولـــت على السلطة السياسية وشرعت فى بناء الاشتراكية . ان هذه الحقيقة تشهد على تلك الاهمية الكبيرة لممارسة الطبقة الطليعية لصراعها الثورى فى تطور مفاهيم العلوم الاجتماعية .

٣ ـ نقد الايديولوجيين البرجوازيين فى قضايا معرفة القوانين الاجتماعية

ان قضية القوانيـــن الاجتماعيـــة هى ساحة للصراع بيـن الماركسية اللينينية وعلم الاجتماع البرجوازى المعاصر .

لقد مضت فترة طويلة من الزمن منذ ذلك الحين الذى كانت البرجوازية طبقة ثورية فى اوروبـــا وامريكا ، وكان مفكروها يحاولون استخدام فكرة «القانون الطبيعى» على الحياة الاجتماعية . واما اليوم فان الصفة التى تلازم الكثير من النظريين البرجوازيين المعاصرين هى انكارهم لقوانين تطور المجتمع الموضوعية . فيدعى البعض منهم انه من المستحيل معرفة هذه القوانين ، واما البعض الآخر فلا يقر حتى بوجودها .

لماذا تغير موقف ايديولوجيى البرجوازية ؟ لانه ، قبل كل شىء ، تغير وضع البرجوازية نفسها كطبقة . فحينما كانت ثورية حاول المفكرون البرجوازيون ان يكتشفوا قوانين التاريخ . كانت مصالح البرجوازية فى تلك المرحلة تطابق مصالح التقدم الاجتماعى الى حدود معينة . فلما تحولت البرجوازية الى طبقة رجعية اصبحت مصالحها تتناقض تناقضا مستعصيا ومطاليب التقدم الاجتماعى . فصارت البرجوازية طبقة ولى زمانها ، ترغب فى ايقاف عجلـــة التاريخ وارجاعه الى وراء وتحاول التحرك خلافا لقوانينه . ولذلك فان هذا الموقف يدفعها ، بطبيعة الحال ، الى انكار قوانين تطور التاريخ الموضوعية . اكد على هذه الحقيقة لينين فى مقاله «ضربة اخرى لتصفية الاشتراكية» الذى وجهه ضد كتاب ستروفـــــه «الاقتصاد والسعر» . فقد ادعى ستروفه ان فكرة «القانون الطبيعى» فى الاقتصاد السياسى فشلت ، وان قانون القيمة ما هو الا وهم من الاوهام . واخذ يسير فىطريق انكار العلوم الاجتماعية على العموم لغرض تصفية الاشتراكية العلمية . فقال لينين بهذا الصدد ان الصفة التى تلازم البرجوازية ، كجميع الطبقـــات التى ولى زمانها ، وهى «الخوف من العلم» اثرت على هذا الارتياب الخاص بالاعيان الذى ابداه ستروفه * .

---

* راجع : لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٥ ، ص ٤٢ .

نجد اليوم ان هذا الارتياب يتخذ اشكالا عديدة فى علم الاجتماع البرجوازى المعاصر . ان مواقف علماء الاجتماع البرجوازيين النظرية مختلفة ، بيد ان هدف الغالبية منهم واحد ، وهو جعل الشغيلة يفقدون ثقتهم بان التاريخ يخضع الى قوانين معينة ، ومن الممكن معرفتها واستخدامها لخير الانسان .

ولنبحث الآن بعض الحجج والبراهين التى يتمسك بها علماء الاجتماع الذين ينكرون السنن الطبيعية للتطور الاجتماعى .

من المعروف ان احدى القضايا الهامة التى يتوقف عليها الاقرار بقوانين الحياة الاجتماعية هى قضية **تكرار الاحداث فى التاريخ** .

يؤكد الكثير من علماء الاجتماع البرجوازيين ان العلوم الاجتماعية تختلف اختلافا جذريا عن العلوم الطبيعية ، لانها تبحث احداثا فردية لا تتكرر ، ولا يمكن جعلها تخضع لقانون عام .

طرح هذه النظرية ، مثلا ، فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ممثلو مدرسة الكانطيين الجدد فى مدينة فريبورغ كفينديلبند وريكّير وغيرهما . ان فكرتهم الاساسية هى ان العلوم الطبيعية والتاريخ على طرفى نقيض تماما . فان هدف العلوم الطبيعية هو دراسة الظواهر التى تتكرر وتعميمها . ولهذا فانها تستبعد الخواص الفردية لمواضيع بحثها وتشخص القوانين العامة لها . واما التاريخ ، فبالعكس ، اذ ان مهمته دراسة الاحداث الفردية وجميع خواصها . فيدعى انصار هذه المدرسة على هذا الاساس بالذات استحالة وجود القوانين التاريخية .

وهناك بعض المؤرخين ، كالعالم الالمانى الشهير ميير ، يربطون انكارهم لتكرار الاحداث فى التاريخ بفهمهم المثالى لدور الفرد فى التاريخ . ففى رأيهم ان الارادة الحرة للشخصية البارزة هى التى تتحكم فى التاريخ ، وهى التى تكسب الاحداث التاريخية اشكالا فردية فريدة من نوعها .

ليست هناك ضرورة فى هذا المجال ان نبحث نظرية فينديلبند وريكّير التاريخية بصورة عامة . لا نشير هنا سوى الى السمة الاساسية التى تتميز بها ، وهى محاولة جعل العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على طرفى نقيض ، وحفر هوة ساحقة بين الطبيعة والمجتمع . ان هذه النظرة تعنى من الناحية

الجوهرية ، انكار قوانين التاريخ . ولهذا فانها تجعل التنبؤ العلمى للتطور التاريخى امرا مستحيلا . فما دامت الاحداث فى التاريخ البشرى لا تتكرر ابدا ، وليس هناك قوانين يسير بموجبها هذا التاريخ ، فان اية محاولات للنظر فى المستقبل بدون جدوى ولا فائدة منها . ولذلك فانه ليس من العجيب ان نجد هذه النظرية اداة ملائمة جدا بايدى البرجوازية الرجعية تستخدمها فى كفاحها ضد افكار الاشتراكية العلمية .

ورغم ان تعاليم الكانطيين الجدد لا تتمتع بنفوذ كبير فى الفلسفة البرجوازية وعلم الاجتماع البرجوازى فى وقتنا الراهن ، كما كان ذلك فى الماضى ، فان الفكرة التى تتضمنها عن عدم تكرار الظواهر التاريخية وعن التعارض بين العلوم الطبيعية والتاريخ منتشرة انتشارا واسعا وتتخذ اشكالا والوانا متنوعة حتى يومنا هذا . نذكر ، على سبيل المثال ، ان ريتسلير المؤرخ الامريكى يصرح بما يلى : «ان التاريخ علم . وهو يبحث عن «الحقيقة» . بيد ان العلم يبحث عن القوانين ، واما التاريخ فيكتفى بتصوير الخاص» . ويقول ان الشىء الخاص بالنسبة للمؤرخ هو الشىء الحقيقى فى واقع الامر * .

هناك سمة يتميز بها علم الاجتماع البرجوازى وهى التعارض الميتافيزى بين العام وبين الخاص والمنفرد . وبالعكس من هذا الموقف تبحث المادية التاريخية العام والخاص فى وحدتهما الديالكتيكية . ان القول عن ان التاريخ يتكون من احداث منفردة ، لا تتكرر ابدا وفريدة بشكل مطلق هو ادعاء كاذب ، كتلك النظرة المعاكسة له والقائلة ان كل شىء يتكرر فى التاريخ ** . وفى الحقيقة فان كل حدث تاريخى هو وحدة ما يتكرر وما لا يتكرر . فاذا نظرنا الى هذا الحدث بكل ما يتميز به من صفات منفردة

---

* K. Riezler. The Historian and Truth. — «The journal of Philosophy», 1948, N 14, p. 378, 382.

** يتمسك بهذه النظرة عدد من المؤرخين البرجوازيين وعلماء الاجتماع البرجوازيين الذين يعتبرون التاريخ احداثا تتكرر باستمرار . سنتطرق الى هذه النظرة التى تعنى انكار التقدم فى تطور البشرية فيما بعد (راجع الفصل السابع) .

وخاصة به فيبدو لنا حدثا فريدا ولا يتكرر .

ولكن للكشف عن القوانين العامة للتطور التاريخى لا بد من ان نكشف عن الاحداث العامة فيه ، ونطبق على العلاقات الاجتماعية «ذلك المعيار العلمى العام لتكرار الاحداث ، الذى رفض تطبيقه انصار مذهب الذاتية فى علم الاجتماع» • .

ان العالم ، سواء فى العلوم الطبيعية ام فى العلوم الاجتماعية ، يشخص معيارا لتكرار الاحداث ويجعل الاحداث الفردية والتى لا حصر لها ولا عد تخضع الى قوانين عامة . ان هذا الموقف يتيح له ادراك الظاهرة التى يدرسها كعملية طبيعية وليست مجموعة من الصدف .

وفى هذا المجال لا بد من الاخذ بعين الاعتبار ، طبعا ، ان مقياس تكرار الاحداث لا يمكن ان يكون واحدا فى مختلف ميادين الواقع . فبقدر ما تكون الظاهرة المدروسة ابسط ، يكون تكرار خواصها وسماتها اوضح . وبمدى صعودنا على درجات الحالات النوعية وانتقالنا من الاسفل الى الاعلى (مثلا ، من الفيزياء او الكيمياء الى علم الاحياء او من علم الاحياء الى الظواهر الاجتماعية) نجد ان تكرار الظواهر المدروسة يتعقد شيئا فشيئا باشكال فردية متنوعة ومتعددة وبسمات لا تتكرر .

ان الماركسية هى التى وجدت معيار تكرار الاحداث فى الحياة الاجتماعية ، والفضل فى ذلك يعود ، قبل كل شيء ، الى انها كشفت عن الاساس المادى للحياة الاجتماعية ، فقد شخصت العلاقات الانتاجية من بين شبكة العلاقات المعقدة كلها ، واعتبرت انها هى التى تعين بنية المجتمع .

وهناك اهمية عظيمة لصياغة الماركسية لمفهوم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية ، حيث اتاحت فرصة ملاحظة تكرار الاحداث فى الانظمة الاجتماعية لمختلف الاقطار . وقد مكّن ذلك ، على حد تعبير لينين ، من الانتقال من تسجيل الاحداث الاجتماعية الى تحليلها العلمى بشكل دقيق ولبحث العوامل الملازمة ، مثلا ، لكل الاقطار الراسمالية ، والعوامل التى تميز احدى البلدان الراسمالية عن الاخرى .

• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١ ، ص ١٣٧ .

واخيرا ، فقد كانت صياغة الماركسية لنظرية الطبقات والصراع الطبقى شرطا من اهم شروط اكتشاف قوانين الحياة الاجتماعية . فان الاسترشاد بها يمكننا من تعميم افعال بعض الافراد ، التى يبدو ان عددها وانواعها لا نهاية لها . ولهذا الغرض كان لا بد من حصر افعال هؤلاء الافراد داخل افعال جماعات كبيرة من الناس . وليس هذا فحسب ، انما كان ينبغى كذلك تشخيص مفهوم الجماعة انطلاقا من النظرية المادية . لقد اشار لينين بهذا الصدد الى «ان هذا المفهوم بحد ذاته غير محدد واعتباطى الى حد كبير ، فمن الممكن ان نرى المفهوم الذى يميز «الجماعات» فى الظواهر الدينية والاثنوغرافية والسياسية والحقوقية وما شابهها» * . ان نظرية الطبقات والصراع الطبقى اعطت مفهوما موضوعيا للجماعات الاجتماعية وشخصت تشخيصا علميا ودقيقا كاملا وسائل «حصر افعال الفرد داخل افعال الجماعة» ** . ثم ان هذه النظرية بينت ان منبع المطامح المتناقضة لمجموعات كبيرة من الناس الذين ينشطون فى التاريخ ، هو الاختلاف فى وضع الطبقات التى يتكون منها المجتمع المعين ، واما انقسام المجتمع الى طبقات فان مرجعه الاختلاف فى الاماكن التى تشغلها هذه الطبقات فى نظام سائد ومعين تاريخيا من الانتاج الاجتماعى .

تعتبر الماركسية ان تاريخ المجتمع الطبقى هو نتيجة نشاطات الطبقات والصراع بينها . ولذا فقد بينت بطلان النظريات المثالية التى اعتبرت ان تاريخ المجتمع الطبقى هو نتيجة نشاطات الطبقات والصراع بينها . ولذا فقد بينت بطلان النظريات المثالية التى اعتبرت ان التاريخ هو اعمال الشخصيات البارزة ، وادعت ، كذبا وبهتانا ، ان هذه الشخصيات هى التى تعين مسيرة الاحداث التاريخية بكليتها وتجعلها لا تتكرر . وفى الوقت نفسه فان الماركسية لا تنكر مطلقا دور الشخصيات البارزة فى التاريخ ونفوذها ، الذى يؤثر الى درجة كبيرة على سمات الاحداث التاريخية ويكسبها طابعا فريدا من نوعه . ثم ان تجاهل هذا

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١ ، ص ٤٢٨ .
** المرجع نفسه ، ص ٤٢٩ .

الدور وتفسير التطور الاجتماعى بأسباب عامة وحدها يعنيان جعل المسيرة التاريخية الحية والعينية تكتسب رسما خطيا ميتا «فى علم الاجتماع» . وهكذا نجد انه لا بد من بحث المسيرة التاريخية بكونها **وحدة العام والخاص والفردى** . ففى كل حدث من احداث التاريخ نجد ان هذه العناصر تتشابك فيما بينها . الا انه ليس فى وسعنا ان نستنتج من هذه الحقيقة ، بطبيعة الحال ، ان هذه العناصر ذات اهمية واحدة . ان فاعلية الاسباب العامة هى التى تعين الاتجاه الاساسى للمسيرة التاريخية ، وهذه الاسباب هى تطور القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية ، التى ، يتوقف عليها حلول تشكيلة اجتماعية واقتصادية محل تشكيلة اخرى .

وهناك اسباب مرجعها خواص تطور اقطار وشعوب منفردة ، وهذه الاسباب تتشابك مع الاسباب العامة التى تعين اتجاه المسيرة التاريخية . وتتضمن الخواص فى المسيرة التاريخية الظروف الفريدة لكل بلد من البلدان ، التى ترتبط بماضى البلد ومستوى تطوره الاقتصادى وتركيبه الاجتماعى والقومى ووضعه الجغرافى وسياسته الخارجية وغير ذلك .

ثم ان تاريخ كل شعب من الشعوب يتكون من احداث تاريخية منفردة ، حيث تبدو بوضوح العناصر الفردية . ان الاسباب الفردية ، وضمنها الصفات الفردية التى تتميز بها الشخصيات البارزة التى تتزعم هذه الحركة الاجتماعية او تلك ، تؤثر ايضا تأثيرا معينا على مسيرة الاحداث .

ان كل هذه الاسباب وحدة لا تتجزأ ، بيد ان اهميتها ليست على درجة واحدة . يجرى التعبير عن الحتمية التاريخية ، قبل كل شىء ، بالحالات العامة والخاصة ، بينما نجد ان عنصر الصدفة يؤثر دائما على الحالات الفردية . ان الحالات الفردية لا تلغى الحالات العامة والخاصة . لقد اشار بليخانوف * ، وهو على حق ، الى انه ليس فى وسع الاسباب الفردية ان تعمل على احداث تغيرات جذرية

* بليخانوف غيورغى فالينتينوفيتش (١٨٥٦-١٩١٨) - قائد من قادة الحركة العمالية والاشتراكية الروسية والعالمية ، وفيلسوف ماركسى . اضافة الى انه واحد من رواد الاشتراكية العلمية فى روسيا واحد مؤسسى الحزب الاشتراكى الدمقراطى فى روسيا .

فى فاعلية الاسباب العامة والخاصة ، حيث انه يعود الى مفعولها ، بالاضافة الى ذلك ، اتجاه وحدود تأثير الاسباب الفردية* . ان تجاهل الحالات العامة وابراز الحالات الفردية التى لا تتكرر وجعلها تتسنم المكان الاول ، تفضى الى انكار القوانين فى التاريخ والى انكار الحتمية التاريخية ، وجعل الصدفة تحل محلها . وباطلة كذلك تلك الفكرة التى تدعى ان كل شيء حتمى فى التاريخ وليس هناك اية صدفة تاريخية . والحقيقة ان التاريخ هو وحدة متشابكة ومعقدة من الحالات العامة والفردية ، والحالات الحتمية والصدف ، الا ان الحتمية التاريخية هى التى تؤدى الدور الحاسم فيه .

وبهذا القول وصلنا الى القضية الثانية ، التى على حلها يتوقف اقرار او انكار قوانين تطور المجتمع ، وهذه القضية هى **الحتمية التاريخية** . يدعى الكثير من الفلاسفة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع البرجوازيين انه ليس هناك حتمية فى التطور التاريخى ، انما الصدفة وحدها هى التى تتحكم ، ويضيفون الى انه يستحيل ان نجد فى التاريخ حدثا واحدا نستطيع ان نطلق عليه حدثا حتميا . ويدعى البعض منهم ان الحتمية فشلت فى العلوم الطبيعية ، فيحاول على هذا الاساس دحض فكرة الحتمية فى الحياة الاجتماعية . نذكر ، على سبيل المثال ، ان الاقتصادى الفرنسى مارشال يكتب ما يلى : «اذا كانت دقة الحتمية تزول فيما نسميه بالعلوم الدقيقة ، فكيف نستطيع ان نحتفظ بها فى تلك العلوم التى لم تدع الدقة مطلقا ؟» فيقترح بدلا من الحتمية ما يسميه «ببوسيبيلزم» ، الذى يعنى حرية المجتمع فى اختيار انماطه الاقتصادية واتجاه تطوره الاقتصادى .

ان الاستناد الى فشل فكرة الحتمية فى العلوم الطبيعية لا اساس له مطلقا ، بطبيعة الحال ، لان تطور الميكانيكا الكمية لم يدحض مبدأ السببية . ان الذى دحضه هو فهم هذا المبدأ ميتافيزيقيا . بيد ان هؤلاء العلماء البرجوازيين يحاولون بهذا الاستناد ان يكسبوا انكارهم لهذا المبدأ ولنفس فكرة وجود قوانين فى الحياة الاجتماعية مظهرا علميا .

---

* راجع : بليخانوف . المؤلفات الفلسفية المنتخبة فى خمس مجلدات المجلد ٢ ، ١٩٥٦ ، ص ٣٢٢ .

ليس هناك ، بلا شك ، طابع حتمى للاحداث التاريخية فى التطور الاجتماعى . هناك فى التاريخ ، عادة ، امكانيات مختلفة ، واما تحقيق هذه الامكانية او تلك فيتوقف ، قبل كل شيء ، على مسيرة الصراع بين الطبقات المختلفة. بيد ان هذه الحقيقة لا تعنى انه يمكن تحقيق كل حدث من الاحداث التاريخية ، ولا تعنى كذلك ان هناك امكانيات لا حصر لها ولا عد ، وان الصدف هى التى تتحكم . فاذا تركنا الحديث عن المشاريع الذاتية وفرضيات رجال السياسة وتحدثنا عن الامكانيات الحقيقية ، فهى معينة تماما ، وليست من صنع هذه الشخصية او تلك بصورة تعسفية . فان هذه الامكانيات تظهر او تزول تبعا لتغير الظروف الموضوعية لتطور المجتمع .

والجدير بالاشارة بعد ذلك الى انه من المستحيل اعتبار الامكانية شيئا ينفى الحتمية ، وهو على طرفى نقيض منها . من الممكن تطبيق الحتمية التاريخية من خلال امكانيات مختلفة ، غير ان هذا الامر لا يلغيها ابدا . فمن الممكن ، مثلا ، ان تنتصر الثورة الاشتراكية فى هذا القطر او ذاك ، اذا توفرت لذلك الظروف الموضوعية والذاتية . كما انه من الممكن ان يصيبها الفشل اذا نشأت اوضاع غير ملائمة لها . ومع ذلك فان هذه الحقيقة لا تلغى الحتمية التاريخية لانتصار الاشتراكية . من الممكن ان تسير احداث معينة فى التاريخ على هذا الشكل او ذاك . بيد ان الاتجاه التاريخى العام يمهد لنفسه الطريق فى آخر المطاف .

والقضية الثالثة التى يدور حولها الصراع فيما يتعلق باقرار او انكار وجود قوانين التطور الاجتماعى وامكانية معرفتها هى **قضية الحقيقة الموضوعية فى العلوم الاجتماعية .**

ينكر الكثير من المؤرخين والفلاسفة البرجوازيين ليست امكانية القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى فحسب ، انما وحتى الحقائق التاريخية الموضوعية . «فما هى الحقائق التاريخية ؟» - طرح هذا السؤال بيكّير رئيس الجمعية التاريخية الامريكية ، واجاب عنه قائلا : ان الحقيقة التاريخية لا وجود لها فى الواقع ، انما هى رمز موجود فى وعى بعض الناس ، وهو علامة ، من الخطر اعتبارها حقيقية او خيالية . وبيرد هو رئيس آخر لهذه الجمعية نفسها ، القى

خطابا كان موضوعه «التأريخ باعتباره عملا للايمان» ، برهن فيه انه ليس هناك للتاريخ وجودا موضوعيا خارج وعى المؤرخ ، واقترح حذف مفهوم السببية من علم التاريخ .

يستحيل علينا الا نرى فى هذه الادعاءات ملامح تدهور الافكار الفلسفية والتاريخية البرجوازية ، التى تخلت منذ زمن بعيد عن ايمانها العظيم فى قوة عقل الانسان وقدرته على معرفة مسيرة التاريخ الطبيعية .

وليس من النادر ان نجد ان مذهب الذاتية فى علم التاريخ المعاصر تكتسب اليوم شكل ما يسمى «بالحاضرية» * . ان الفكرة الاساسية لنظرية الحاضرية تتلخص فى ان التاريخ هو من نتاج وعى المؤرخ ، الذى هو نفسه يخلق الواقع التاريخى تبعا لمطاليب العصر .

يعتبر انصار هذه النظرية ان تاريخ هو «انعكاس» الآراء والمصالح لوقتنا الراهن . فقد صرح ألكين العالم البرجوازى الفرنسى ان الواقع التاريخى الموضوعى لا وجود له ولهذا «فان مسألة الواقع بالنسبة للمؤرخ كمسألة الفنان : ليس هناك تاريخا **واحدا** ، كما انه ليس هناك **منظرا طبيعيا** واحدا» ** .

فهل تؤثر فى الواقع وجهة نظر المؤرخ تأثيرا معينا على صورة الماضى التى يرسمها ؟ وهل تؤثر عليه مطالب القرن ومطالب العصر الذى يعيش فيه ؟ ليس هناك من يشك بان هذا التأثير موجود فى الحالتين . وبالتالى ، فان الماضى يتغير الى درجة معينة فى وعى المؤرخين من عصور مختلفة . بيد اننا لا نستطيع ابدا ان نستنتج من هذا القول ان الحقيقة الموضوعية غير موجودة وان صورة الماضى ما هى الا من نتاج الابداع الذاتى للمؤرخ . فحين يصور المؤرخ المراحل السابقة من تطور المجتمع ، وهو يرمى الى هدف ملح لتبرير سيطرة الطبقة التى ولى زمانها ، فان ايديولوجيته سوف تحرف ، ولا شك ، الصورة الموضوعية للماضى التاريخى . وحينما ينطلق المؤرخ

---

* من الكلمة الانجليزية present اى فى الوقت الراهن او المعاصر .

** راجع كون «بصدد الفلسفة البرجوازية المعاصرة فى التاريخ» لينينغراد ، ١٩٥٧ ، ص ٢٩ .

بالنسبة للماضي من مواقع الطبقات التقدمية ، التى تعى بانها هى الوارثة الشرعية لخير تقاليد شعبها ، فان هذا الموقف يتيح لـــه فرصة ابراز الدور الحقيقى الذى تؤديه الجماهير الشعبية فـــى التطور التاريخى ، وتقدير القوى التقدمية حق قدرها ، كما ان هذا الموقف يعينه على معرفة التاريخ معرفة فى غاية العمق . ان الهفوة الرئيسية لنظرية الحاضرية فى انها تعتبر كل الايديولوجيـــات ايديولوجيات ذاتية .

تفسر نظرية الحاضرية التغيرات التى طرات على مصور الماضى فى وعى المؤرخين من العصور التالية انطلاقا من مذهب نسبية المعرفة ومذهب الذاتية . هناك ، طبعا ، العديد من الحالات ، حيـــث يرى الانسان المعاصر فى الاحداث التاريخية السابقـــة غير ما رآه الناس الذين كانوا يعايشونها . بيد ان هذه الحقيقة لا تعنـى ان معارفه كلها هى معارف ذاتية . الانسان المعاصر يعرف آثار الاحداث التاريخية التى لم يستطع ان يراها من عايشها . فحين ينطلـــق المؤرخ فى تفسيرها من مواقع علمية ، فان هذا الموقف يتيح لـــه الكشف عن مسيرة التطور الاجتماعى بشكل اعمق . لقد اصدر بلوك العالم الفرنسى التقدمى كتابا ، وهو وصيته العلمية ، اسماه «دفاعا عن التاريخ» . كان عنوان احدى فقرات الفصل الاول «ادراك الحاضر من خلال الماضى» وعنوان الفقرة التالية «ادراك الماضى من خـــلال الحاضر» * . ان هذا التفاعل بين معرفة الماضى والحاضر (ونضيف المستقبل كذلك) يفتح الطريق الى العلم الحقيقى المتحرر من الاحكام المسبقة الذاتية .

ان العلوم حول المجتمع مثلها مثل العلوم حول الطبيعة لا ترفض كليا كل ما صنعه من سبقونا . ان كل ما رسمه المؤرخون مـــن العصور السابقة من صور الماضى بشكل حقيقى وموضوعى يستخدمه العلماء التقدميون فى المراحل التالية ويدخل ضمن مفهومهم للمسيرة التاريخية . ان هذا الموقف يتيح للعالم امكانية معرفة الماضى فى تطور البشرية بصورة موضوعية . واما معرفته للماضى والحاضر فهى شرط من شروط تنبئه بالمستقبل .

---

* راجع : بلوك . دفاعا عن التاريخ او مهنة المؤرخ . موسكو ، ١٩٧٣ ، ص ٢٥ ـ ٢٩ .

وعلى طرف نقيض من مذاهب الانحطاط واللاادرية (اللاعقلانية) التى يتمسك بها الفلاسفة والمؤرخون وعلماء الاجتماع البرجوازيون ، تدافع الماركسية عن امكانية معرفة قوانين التطور الاجتماعى واستخدامها فى الممارسة . وشاهدنا الجلى على ذلك التنبؤ العلمى بمسيرة تطور المجتمع .

٤ ـ معرفة قوانين تطور المجتمع الاشتراكى

ان معرفة القوانين الاشتراكية تخضع الى القوانين العامة لمعرفة الظواهر الاجتماعية . بيد انها تتسم بطائفة من الخواص .
ان الخاصية الاولى التى تتميز بها هذه المعرفة هى ان الترابط بين مسيرة قيام المجتمع الاشتراكى الجديد ومعرفتها نظريا تختلف عما سبق .
لقد تكون «علم تشريح» الرأسمالية بعد فترة طويلة جدا من ظهورها ، بينما كشفت النظرية الماركسية اللينينية عن السمات الرئيسية والاساسية التى تتسم بها الاشتراكية حينما لم يجر عمليا الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية فى اى بلد من البلدان . كانت معرفة هذه القوانين بوصلة موثوق بها ، سار على هداها الحزب الشيوعى السوفييتى فى نضاله من اجل تصفية المجتمع الراسمالى وبناء الاشتراكية . بيد انه كان لا بد من خبرة عملية فى هذا المجتمع الجديد كذلك للكشف عن قوانينه وسماته بصورة شاملة . ان ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى فى الاتحاد السوفييتى هى التى قدمت هذه الخبرة لاول مرة فى التاريخ .
ان خبرة الاتحاد السوفييتى الذى مهد الطرق الى الاشتراكية ، ويبنى اليوم الشيوعية ، ستكون دائما ثروة من اغنى الثروات التى تستخدمها الاقطار الاخرى . كانت انجلترا بلدا كلاسيكيا راسماليا فى القرن التاسع عشر ، ولهذا فان تطورها اعطى مادة لماركس للكشف عن القوانين العامة للراسمالية . وعلى غرار ذلك نجد اليوم ان مثل التطور التاريخى للاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى يكشف عن الطريق الذى يؤدى الى قيام المجتمع الشيوعى .

تتكون داخل المجتمع الاشتراكي ظروف من اكثر الظروف الموضوعية ملاءمة لمعرفة التطور الاجتماعي . تنعدم في هذا المجتمع ظاهرة تأليه السلعة ، تلك الظاهرة التي تتميز بها الراسمالية . ثم ان العلاقات الحقيقية بين الناس لا تكتسب اشكالا وهمية ، إنما تصبح جلية وسافرة . ان هذه الحقيقة تعمل على ان الجماهير الغفيرة تدرك قوانين تطور المجتمع ، التي اكتشفتها النظرية الثورية .

غير انه وفي ظروف الاشتراكية كذلك لا نجد ان قوانين التطور الاجتماعي فوق سطح الظواهر . ان معرفتها هي عملية معقدة ، حيث ليس من النادر ان نضطر من اجل ذلك الى التغلب على نظرات باطلة .

لا بد من توفر فكرة نظرية عميقة وقوة للتفكير العلمي المجرد للكشف عن قوانين تطور المجتمع الاشتراكي في التفاعل المعقد للظواهر الاجتماعية . يستحيل انكار مهمة التحليل العلمي للعلاقات الاجتماعية والعمليات الاجتماعية في الزمن المقبل ايضا لان الظواهر لا تطابق جوهرها مباشرة في اية مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي . تصبح العلاقات الاجتماعية في الاشتراكية ، كما تنبأ بذلك ماركس ، «جلية وسافرة» ، لانها قد تحررت من ظاهرة تأليه السلعة والشعوذة ، التي تلازم العلاقات الراسمالية . بيد ان هذه الحقيقة لا تعني ابدا ان قوانين العمليات الاجتماعية في ظل الاشتراكية لا تطالب بالتحليل العلمي لهذه العمليات . فقد اضطر الحزب الشيوعي مرات عديدة الى النضال ضد افكار كهذه تعمل على تبسيط الامور . نكتفي في هذا الصدد ان نذكر ملاحظة لينين الموجهة ضد بوخارين ، الذي ادعى ان جميع القضايا الاساسية للاقتصاد السياسي تزول في المجتمع المنظم اقتصاديا ، وان الاقتصاد السياسي يزول بزوال المجتمع الراسمالي . اعتبر لينين ان افكار من هذا القبيل خطوة الى وراء بالنسبة الى تشخيص انجلس لموضوع الاقتصاد السياسي . ورأى لينين ان هناك بعض قضايا العلم الاقتصادي تظل تحتفظ بقوتها حتى في ظل الشيوعية كمسالة قيام تناسب بين الفرع الاول والثاني من الانتاج الاجتماعي ، وبين التراكم والاستهلاك

وغيرها . فضلا عن ان لينين لاحظ ان هذا الترابط الطبيعى لا يزول حتى فى المجتمع الشيوعى فى شكله الواضح .

وقد كتب لينين ملاحظات عن مشروع برنامج حزب العمال الاشتراكى الدمقراطى فى روسيا وضعه بليخانوف ، شخص فيها تشخيصا علميا هدف الانتاج الاشتراكى الرامى الى الرفاهية الكاملة لجميع اعضاء المجتمع وتطورهم الشامل . استرشد الحزب بهذا الهدف فى نشاطاته العلمية فى بناء الاشتراكية ، رغم ان تحقيقه فى السنوات الاولى من بناء الاشتراكية كان بعيد المنال بحكم مجموعة من الظروف غير المواتية (التخريبات التى سببتها الحرب ، وغزو المتدخلين الاجانب وعدوان رجال الحرس الابيض ، وتخلف القوى المنتجة فى البلاد وغيرها) . ولهذا فقد كان من الطبيعى الا تتم الصياغة النظرية للروابط بين هدف الاشتراكية ووسائل تحقيقه باعتبارها قانونا اقتصاديا اساسيا للتشكيلة الجديدة سوى بعد فترة طويلة ، حينما بلغ المجتمع نفسه درجة معينة من نضوجه .

ان انعكاس الواقع فى نظرية الاشتراكية العلمية الذى سبق الممارسة يقترن عضويا باغناء النظرية بفضل الممارسة . فان كثيرا من السمات التى تتميز بها الاشتراكية ، والتى لا نتصور الاشتراكية اليوم بدونها ، كانت قد تمت صياغتها على اساس تعميم خبرة الممارسة بالذات . من المعروف ، مثلا ، ان ماركس وانجلس شخصا حتمية التوزيع حسب العمل فى المرحلة الاولى من الشيوعية ، بيد انهما لم يريا ضرورة الحفاظ على تبادل السلع والنقود ، وبالتالى ، على فاعلية قانون القيمة فى هذه المرحلة من تطور المجتمع . اما لينين فلم يستطع ان يشير الى ضرورة قيام ميزان النظام الاقتصادى والقروض والنقود وما اليها فى المجتمع الاشتراكى الا على اساس تحليله لخبرة السنوات الاولى من بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى . كان بعض النظريين والممارسين يقللون من شأن بعض المفاهيم التى تتعلق بالقيمة ، مما افضى الى نتائج سلبية على مدى سنوات عديدة . لقد انتقدهم الحزب انتقادا شديدا فى اوائل الثلاثينات ، وخاصة فى مؤتمر الحزب السابع عشر .

وبفضل الجهود المشتركة التى بذلها الحزب الشيوعى السوفييتى والاحزاب الشقيقة تمت صياغة نظرية كاملة للاشتراكية الراقية باعتبارها مرحلة طبيعية لتكوين التشكيلة الشيوعية ، خاصة فى مرحلتها الاولى . ويراعى الحزب الشيوعى السوفييتى والاحزاب الشقيقة ، بهذا الصدد ، الظواهر الفريدة للقوانين العامة فى بناء الاشتراكية الراقية فى اقطار منفردة تبعا لمستوى تطورها وخواصها القومية وما الى ذلك .

فاتاح تعميم خبرة البلدان الاشتراكية امكانية صياغة القوانين الاساسية للاشتراكية الراقية . وبهذا الصدد نشير الى ان سوسلوف ، عضو المكتب السياسى للجنة الحزب المركزية وسكرتيرها ، قد صاغ هذه القوانين على الشكل التالى :

«- تأمين مستوى عال لتطوير القوى المنتجة على اساس استخدام احدث الانجازات التى حققتها الثورة العلمية والفنية ؛

- مواصلة تطوير الملكية الاشتراكية بشكليها الاساسيين - ملكية الدولة والملكية الكولخوزية ، وتقاربهما تدريجيا ، وذلك على اساس القاعدة الاقتصادية للمجتمع ؛

- مواصلة ازدياد رفاهية الشعب ، وهذا هو الهدف الرئيسى للاقتصاد الاشتراكى الوطنى ؛

- الحفاظ على المبدأ الاشتراكى للتوزيع حسب العمل ، بصفته الاسلوب الاساسى للتوزيع ، وذلك لفترة طويلة من الزمن ؛

- التغيرات التقدمية فى البنية الاجتماعية الرامية الى تعاظم دور الطبقة العاملة الطليعى وتعزيز اتحادها مع فئات الشغيلة الاخرى ،

- تعاظم وحدة جميع القوميات والشعوب الفكرية والسياسية على اساس التكافؤ والمثل الشيوعية الواحدة والتطور الهائل لاقتصادها وثقافتها ؛

- مواصلة رفع المستوى الثقافى والتعليمى للجماهير الغفيرة ، والعمل على تطوير وعيهم السياسى ونضوجهم الفكرى ، وتربية الشغيلة بالعقيدة الماركسية اللينينية العلمية ؛

- توطيد التعاون الشامل مع الاقطار الاشتراكية الاخرى ؛

- العمل على تعاظم الدور القيادى للاحزاب الشيوعية والعمالية فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية ، لان هذا الدور هو الشرط الرئيسى لانتصار الاشتراكية والشيوعية .

ان تطبيق هذه القوانين يخلق الظروف المواتية للعمل على الاسراع من التطور المنسجم والمتفق عليه فى كافة ميادين النشاطات الحيوية فى المجتمع الاشتراكى : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والروحية» * .

ان اغناء النظريات بالممارسة هو من حيث جوهره مسيرة متواصلة ولا تنتهى مطلقا . ولذلك فليس فى وسعنا ان نتصور ان جميع قوانين تطور الاشتراكية قد تمت معرفتها واكتشافها مرة واحدة والى الابد .

وبمدى بناء الاشتراكية ، علما بان الاقطار التى تبنيه يزداد عددها ، يتضح لنا بجلاء ان هذا المجتمع هو مجتمع ذو نظام غنى جدا ومتعدد الاشكال من العلاقات الاقتصادية وغيرها من العلاقات الاجتماعية ، التى لها قوانين قيامها بوظيفتها وتطورها . ان معرفة هذه العلاقات واتقان ممارسة قوانين التطور الاجتماعى - مهمة فى غاية التعقيد .

واذا اخذنا خبرة الحزب الشيوعى السوفييتى بعين الاعتبار نستطيع ان نرى ان هذا الحزب يحلل عمليات تطور حياة البلد الاقتصادية تحليلا ماركسيا عميقا ، ويكشف عن جوهر هذه العمليات ويرسم برنامج لممارسة نشاطاته . ثم ان الحزب يستخدم خبرته فى ممارسة ادارة الاقتصاد الوطنى لمواصلة تطوير النظرية الماركسية اللينينية ويعمل على ادراك قوانين التطور الاجتماعى ادراكا اعمق مما سبق .

---

* سوسلوف .الماركسية اللينينية وتجديد العالم على اسس ثورية . مجلة «الشيوعى» ، ١٩٧٧ ، العدد ١٤ ، ص ١٥ .

الفصل الرابع

التنبؤ العلمى بالظواهر الاجتماعية

يتنبأ الماركسيون وقادة الطبقة العاملة السياسيون بمسيرة التاريخ فى المستقبل ليس عن حب اطلاع لا جدوى منه ، إنما لضرورة تفرضها الحياة نفسها . يستحيل وجود سياسة بعيدة النظر بدون الادراك السليم لآفاق التطور الاجتماعى . وقال لينين بهذا الصدد «ان التنبؤ بالجميل والبديع خرافة . بيد ان التنبؤ العلمى حقيقة» * .

ولرسم نهج سليم فى السياسة لا بد من رؤية ليس توازن القوى الطبقية السائدة اليوم فحسب ، انما ورؤية تغيراته المحتملة فى المستقبل ايضا . ولا يستطيع الحزب الماركسى صياغة استراتيجية سليمة وتكتيك صحيح ولا يسير فى اعقاب الاحداث ، ويمهد السبيل لتحقيق اهدافه القريبة والبعيدة ، ويقود الجماهير ، الا على هذا الشرط . . هذا هو السبب الذى جعل لينين يؤكد فى مقالته عن تكتيك صراع البروليتاريا الطبقى على ضرورة مراعاة كل مجموع العلاقات الطبقية بصورة موضوعية وشاملة داخل البلاد وعلى المسرح العالمى على حد سواء . وليس هذا فحسب ، انما اشار كذلك الى انه ينبغى رؤية جميع الطبقات وكافة الاقطار بحركتها الديناميكية ، وليس من الناحية الثابتة الراهنة ، اى ليس بشكلها الجامد ، بل بتحركاتها ، التى لا بد من دراستها هى الاخرى «ليس من وجهة نظر الماضى فقط ، انما ومن وجهة نظر المستقبل ايضا» ** . ان التنبؤ فى السياسة هو رؤية الظواهر من وجهة نظر مستقبلها .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، ص ٤٧٢ .

** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٦ ، ص ٧٧ .

ولكن اهمية التنبؤ العلمى لا تستنفد بمجرد اتاحتها الفرصة لتشخيص النهج السليم لممارسة النشاطات . فهى تتيح كذلك الايحاء لحزب الطبقة العاملة والجماهير التى تسير وراءه بالثقة فى امكانية احراز النصر وتقوية عزيمتها . وان لهذا الامر اهميته العظمى ، حيث تخوض الجماهير صراعا ثوريا حافلا بالاهوال والمشقات. ولهذا السبب بالذات وضع لينين ثقة الثوريين الهادئة فى المستقبل على طرفى نقيض من الناس الضعيفى الايمان والذين تغلبت عليهم الكآبة وارعبتهم البرجوازية . وكان ذلك فى احظة من اخطر اللحظات التى واجهتها الجمهورية السوفييتية الفتية .

ان عصرنا الراهن يجعل مسائل التكهن والتنبؤ العلمى بالتقدم الاجتماعى والعلمى والفنى ذات اهمية خاصة . فان عصرنا هو عصر ثورة من اعظم الثورات الاجتماعية ، فهى فتحت الطريق امام البشرية لتسير فيه نحو الاشتراكية والشيوعية ، وهو الى جانب ذلك عصر الثورة العلمية والفنية الهائلة . ان التغيرات فى العلاقات الاجتماعية ، والتقدم العلمى والفنى الذى تطور بوتائر سريعة لم يشهدها العلم حتى اليوم ، على حد سواء ، تجعل المراعاة الدقيقة للاتجاهات السائدة اليوم ، القادرة على تجديد معالم المجتمع وظروف حياة الانسان فى عشرات السنوات القادمة بشكل عميق ، تجعل هذه المراعاة ضرورة حتمية لا بد منها . ان الصراع بين المنظومتين – الاشتراكية والرأسمالية ، وتسابقهما فى ميادين الاقتصاد والتكنيك والعلم يجعل التنبؤ بآفاق التطور الاجتماعى والعلمى والفنى موضوعا يشتد حوله الصراع الفكرى بشكل عنيف .

١ – اسس معرفة التنبؤ العلمى

غالبا ما يدعى انصار المذهب التجريبى ان التنبؤ لا علاقة له بالعلم مطلقا ، وهو بمضمونه غريب كل الغرابة عن العلم . ويؤكدون ان العلم يدرس الحقائق المعتمدة على الخبرة وعلى معرفة الماضى . اما التنبؤ بالمستقبل ، فهل لا يعنى باننا نختلق اوهاما لا فائدة منها ؟ فى وسع الماركسية ان تضع هذه النظرة التشاؤمية

على طرفى نقيض من الموضوعة التالية : ان العلم قادر على التنبؤ بالمستقبل . وليس هذا فحسب ، انما العلم بكل بساطة مستحيل بدون هذا التنبؤ . فما دام لا يقتصر على جمع الحقائق ، بل يقوم بتفسيرها ، وما دام يكشف عن الروابط الطبيعية للظواهر ، وما دام اداة لممارسة النشاطات ، فيستحيل عليه الا يتضمن التنبؤ بالمستقبل .

يتوقف هذا الموقف او ذاك من التنبؤ ، قبل كل شيء ، على الاعتراف بالسنن الطبيعية للظواهر وحتميتها . فان التخلى عن القوانين الموضوعية يؤدى الى نكران اما نفس امكانية التنبؤ العامى او اسسه العلمية .

كشف لينين فى مؤلفه «المادية ومذهب النقد التجريبى» عن بطلان النهج الذاتى فى مسألة السببية والحتمية فى الطبيعة . ان جوهر هذا النهج يكمن فى نكران القوانين الموضوعية للطبيعة وصياغة القوانين من هذه المبادئ والمفاهيم او تلك التى يضعها الفرد ، ومن وعى الانسان . واما نهج المادية الذى هو على طرفى نقيض من النهج الذاتى فقد عبر عنه لينين بالكلمات التالية : «المادية هى الاقرار بالقوانين الموضوعية للطبيعة وانعكاسها السليم وبصورة تقريبية فى عقل الانسان» • .

الروابط الموضوعية بين الظواهر التى يدركها الانسان ادراكا دقيقا الى حدود معينة هى بالذات ذلك الاساس الذى يعتمده الانسان دائما فى تنبؤه السليم فى المستقبل . ان التنبؤ العلمى يتميز عن التكهنات الدينية والصوفية على اختلاف اشكالها وانماطها بانه يعتمد على دراسة الروابط الطبيعية والحقيقية السائدة بين ظواهر الواقع .

من المحتمل الا يتم الكشف على الفور عن الروابط بين الظواهر بصورة علمية . هناك امثلة مشهورة فى التاريخ القديم تشهد على ان بعض التنبؤات كانت تعتمد على المعرفة التجربية . نذكر ، على سبيل المثال ، ان اناكساغور تنبأ بقدوم عاصفة رعدية الى مدينة اولمبيا على اساس ما شاهده وراقبه من تجمع الغيوم فى الجبال .

• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٨ ، ص ١٥٩ .

ومع ذلك ففى التنبؤات التجربية المعتمدة على الملاحظات المباشرة للروابط بين ظواهر الطبيعة ، يظل جوهر الظاهرة وروابطهـــا الداخلية غير معروفة . فى هذه الحقيقة ينحصر ضيق نظر التنبؤات التجربية . فرغم انها من المحتمل ان تكون فى غايـــة الدقة ، فان مجال فاعليتها يظل ضيقا نسبيا . فمن اجل التنبؤ على ابعاد اكثر سعة لا بد من معرفة القوانين الداخلية للظواهر . ومن المستحيل تحقيق هذا الهدف بواسطة الملاحظة وحدها ، فلتحقيقه لا بد من تعميم نتائج الخبرة نظريا . ان التنبؤ العلمى يتميز عن التنبـــؤ التجربى بكونه يعتمد على معرفة قوانين الظواهر ، وفى غالـــب الاحيان على نظرية معينة ، لا تكتفى بمجرد تسجيل الظواهر ، إنما تعمل على تفسيرها كذلك .

هناك اشكال مختلفة للتنبؤ . ففى بعض الحالات يمس الاحداث التى لا بد من وقوعها فى المستقبل البعيد نسبيا . وفى حـــالات اخرى يكشف العالِم عن الموجود ، ولكن الذى لم يكتشف بعـــد . (نذكر الامثلة الكلاسيكية التالية : تعيين العالمين ليفيريه الفرنسى وآدمس الانجليزى لمكان وجود الكوكب نبتون بعد احصائيات عديدة قاما بها . وتنبؤ مينديلييف بخواص بعض العناصر التى لم تكـــن معروفة قبله ، وهى الغاليوم والسكانديوم والغرمانيوم . وتنبـؤ ماكسفيل بالكشف عن نظرية ضغط الضوء على الاجسام المضاءة ، التى برهن على سلامتها فيما بعد ليبيدوف عالم الفيزياء الروسى بعد قيامه بتجارب عديدة . وهناك امثلة عديدة اخرى من هذا القبيل) .

ويرى بونغه ان هناك امكانية التنبؤ ليس فى المستقبـــــل فحسب ، وانما فى الحاضر والماضى ايضا ، اى ذلك التنبؤ الذى لا ينحصر فى ابعاد التناسب الزمنى ، بل يتخذ خطا لحركته مـــــن المعلوم الى المجهول * . اما نحن فنتصور ان اللحظة الزمنية تلازم دائما التنبؤ ، رغم انها لا تعتمد دائما على جداول زمنية . بيد ان الفرق فى ان التنبؤ يعود فى بعض الحالات الى ظهور الاحداث فى المستقبل ، ويعود فى حالات اخرى الى الكشف فى المستقبل عن اشياء موجودة او عن خواصها .

* بونغه . السببية . مكان مبدأ السببية فى العلم الحديث ، موسكو ، ١٩٦٢ ، ص ٣٥٢ـ٣٥٦ .

واما الجهاز المنطقى للتنبؤ والوسيلة التى بواسطتها يتحقق الانتقال من المعلوم الى المجهول فهى كذلك متنوعة ومختلفة : من الممكن التنبؤ بواسطة الاستنتاجات ، والتنبؤ بالاعتماد على التصنيف العلمى للظواهر او على خلق هذه النماذج او تلك للبنيات والعمليات المعقدة . نحن لا نبحث هنا بصفة خاصة جوانب المسألة هذه ، ولكن الشىء الوحيد الذى نرغب التأكيد عليه هو ان التنبؤ العلمى بكل اشكاله وانماطه يرتبط بمبدأ التعميم .

لقد لاحظ لينين «. . . ان **التعميم** حتى فى ابسط اشكاله والصياغة الاولى وابسط الصياغات **للمفاهيم** (والاحكام والاستنتاجات وغيرها) تعنى ان الانسان اخذ يدرك ويتعمق فى معرفة الروابط **الموضوعية** للعالم شيئا فشيئا» • . اعتبر لينين المفاهيم والقوانين والاحكام العامة نقاطا رئيسية فى مسيرة الانسان لمعرفة الطبيعة ، تلك المعرفة التى تتعمق بمرور الزمن . وحينما يصيغ الانسان المفاهيم والقوانين التى تعكس الطبيعة بصورة موضوعية ، يستطيع ان يتجاوز حدود المعطيات المباشرة ويتنبأ بالمستقبل . من المستحيل ان يكون المستقبل موضوعا يدركه الشعور ما دام لم يحدث بعد . ان رؤية المستقبل مغلوقة بالنسبة لادراك الشعور مباشرة ، وذلك بخلاف المحاولات الدينية والخرافية الصوفية لرؤية المستقبل (مثلا ، من خلال رؤيا او احلام خيالية او بواسطة المرايا المسحورة وما شابه ذلك) . من الممكن معرفة المستقبل عن طريق المنطق العلمى وبواسطة تعميم معطيات الشعور والاحساس وصياغتها بصورة عقلانية . ولذا فان للمعرفة النظرية اهمية حاسمة فى التنبؤ العلمى .

كانت التنبؤات التى تعتمد على التجريبية قد سبقت التنبؤات العلمية . من المحتمل ان يكون حدس بسيط عن المستقبل ، يعتمد على تتبع الحقائق وعلى ملاحظة الروابط بينها او على المقارنة ، المرحلة الاولى للتنبؤ . حينما كان لينين يصف تطور المعرفة البشرية اشار الى «الترابط بين الاستنتاجات والمقارنة – **والفرضية** (التنبؤ العلمى) . . .» •• بيد ان تطور معرفتنا لا يتوقف عند

• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٩ ، ص ١٦١ .

•• المرجع نفسه ، ص ١٦٢ .

هذه المرحلة . ينتقل الناس من الحدس عن المستقبل الى الفرضية ، التى تنطلق عادة من مجموعة من الحقائق والملاحظات ، فتعمل على تفسيرها ، وتتيح الى جانب ذلك صياغة افتراضات مبنية الى حدود معينة على الحجج والبراهين عن المستقبل والحقائق المجهولة . وان مواصلة التجربة تعمل على مراجعة الفرضيات ، فترفض البعض منها وتضبط البعض الآخر ، وتتيح ، اخيرا ، تشخيص قوانين الظواهر . ولا يمكننا ان نصيغ نظرية علمية تعتمد على معرفة القوانين المعينة وتتيح معرفة المستقبل بدقة كبيرة الا فى هذه المرحلة . ان هذه المرحلة تطابق الانتقال الذى اشار اليه لينين ، ذلك «**الانتقال** من الاستنتاجات بالمقارنة الى الاستنتاجات عن ما هو حتمى الوقوع . . .» *

لقد سبق لنا وقلنا ان القانون هو شكل عام فى ظواهر الواقع . وفى الوقت ذاته فان اى قانون من القوانين غير كامل وضيق ولا يحتوى الا على جزء من الواقع . فنحن لا نستطيع ان نفسر اية ظاهرة منفردة ، كسقوط الجسم مثلا ، بقانون واحد فقط . ان مجموعة القوانين وحدها تتيح لنا امكانية احتواء الظاهرة فى شكلها العينى . اكد لينين بهذا الصدد «ان اهمية الشىء **العام** متناقضة : فهى غير حية وغير نقية وغير كاملة الخ . . . والخ . . . بيد انها لا تكوّن سوى **مرحلة** نحو معرفة **الشىء العينى** ، لانه ليس فى وسعنا ابدا ان ندرك الشىء العينى ادراكا كاملا . فكمية المفاهيم والقوانين العامة **التى لا حصر لها ولا عد** هى التى تعطى **الشىء العينى** بشكله الكامل ** . فى هذه الاشكال المتعددة والمتنوعة للواقع والهوية التاريخية لمعرفته بالذات يكمن سبب ان التنبؤ العلمى لا يحتوى الا على السمات الاساسية للمستقبل وليس فى وسعه ان يحتويه بشكله الكامل مطلقا .

وعلاوة على ذلك لا بد من الاشارة الى ان معرفة القانون العام وحدها لا تكفى ابدا للتنبؤ . فمن الضرورى الى جانب ذلك وحسب الامكان معرفة الظروف التى يفعل مفعوله بها معرفة اكثر تكاملا ، اذ انه من المحتمل ان تكون نتائج فاعلية قانون واحد نفسه فى

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٩ . ص ١٦٢ .

** المرجع نفسه ، ص ٢٥٢ .

٥*

غاية الاختلاف والتنوع تبعا لهذه الظروف . فان اى قانون من القوانين يتغير عند تطبيقه طبقا لتعدد الاوضاع وتنوعها وهذا صحيح بصورة خاصة بالنسبة لقوانين التطور الاجتماعى . لا بد من ان نراعى الظروف والاوضاع فى العصر المعين والبلد المعين بصورة ملموسة وشاملة ، كى نرى التغيرات الطارئة على القوانين التاريخية العامة . ولاحظ انجلس بهذا الصدد «انه بخلاف ذلك يكون تطبيق النظرية على اية مرحلة من مراحل التاريخ ابسط من حل ابسط المعادلات الجبرية» * .

ونقول ، اخيرا ، ان نفس معيار تكرار الظواهر لا يمكن ان يكون واحدا فى مختلف مجالات الواقع ، فقد يكون اكبر بالنسبة للظواهر البسيطة نسبيا وقد يكون اصغر بالنسبة للظواهر الاكثر تعقيدا .

تستغل طائفة من الفلاسفة البرجوازيين هذه الحقيقة فتبالغ فيها من جانب واحد لغرض نكران نفس امكانية تطبيق مفاهيم التكرار على الحياة الاجتماعية ، وبالتالى ، نكران امكانية تشخيص قوانين التطور التاريخى . لقد اشار لينين ، وهو فى معرض انتقاده لموقف ستروفه الذى حاول تفسير قانون القيمة بانه وهم من الاوهام ، الى «انه اذا قال فرد من الافراد ان قوانين ظواهر العالم الطبيعى هى وهم من الاوهام فى مجال العلوم الطبيعية لادخله الناس الى مستشفى المجانين او كان موضع سخريتهم . واما فى مجال العلوم الاقتصادية فان هذا الفرد الذى يجرأ على الاعتداد بمعارفه المفصولة عن الحياة لجلاء . . . تعينه البرجوازية بروفسورا عن طيب خاطر ، لانه فى الواقع يصلح تماما لتبليد ابناء البرجوازية» ** .

ثم ان محاولات اعتبار الاحداث التاريخية فريدة ولا تتكرر واعتبار ذلك خاصية من خواص التاريخ لا نزال نصادفها فى الادبيات حتى اليوم . نذكر ، على سبيل المثال ، ان بوبّير الفيلسوف البرجوازى الانجليزى البارز يدعى ان الفرق بين التاريخ ، بكونه علما «يبحث فى الظواهر الفردية» والعلوم «التى تعمم الظواهر»

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٣٧ ، ص ٣٩٥ .

** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٥ ، ص ٤٦ .

كالفيزياء هو ان المؤرخين «يهتمون بالاحداث الفردية ، وليس بالقوانين التاريخية العامة اية كانت ، لانه يستحيل ان تكون هناك قوانين تاريخية ، من وجهة نظرنا . . . ومن يرغب الاهتمام بالقوانين عليه ان يتوجه الى العلوم التى تعمم الظواهر (كعلم الاجتماع ، مثلا)» * . فرغم ان بوبّير يستثنى علم الاجتماع (وهذا امر غير منطقى ، اذ انه لا يعترف بوجود قوانين للتاريخ) فان موقفه العام واضح : علم التاريخ يبحث فى الاحداث الفردية التى لا تتكرر . واذا حدث واعترف بامكانية تكرار الاحداث التاريخية ، فان هذا التكرار لا يمس سوى العلامات الخارجية وغير الجوهرية للاحداث . ولهذا فهو يرى انه من غير المتوقع من اى حدث من الاحداث التاريخية ، الذى يبدو وكانه يكرر الماضى ، ان يواصل تطوره بصورة متوازية مع الحدث الذى سبقه .

وعلى هذا الاساس ينكر بوبّير امكانية التنبؤ بمسيرة التاريخ . ففى كتابه الذى جعل عنوانه «تعاسة المبدأ التاريخى» يطرح طائفة من الحجج والبراهين ضد امكانية التنبؤ ، نذكر فيما يلى الحجة التى يعتبرها رئيسية : ان مسيرة التاريخ البشرى تتوقف على تطور المعارف العلمية ، ولهذا فاننا لا نستطيع ان نتنبأ بهذا التطور بواسطة الوسائل العلمية ، وليس فى وسعنا ان نتنبأ اليوم بما سوف لا نعرفه الا غدا ** . نستطيع ان نرد على هذه الحجة بما يلى : مهما كان تاثير العلم عظيما على تطور البشرية ، فليس هو الذى يحدد مسيرة التاريخ العامة . وعدا ذلك فان نفس تطور العلم ليس متسلسلات من الاكتشافات التى تحدث صدفة انما هو تطور يجرى بشكل طبيعى . فلو لم يكن فى استطاعتنا ان نتنبأ بكل اكتشاف منفرد ، فان فى وسعنا ان نشخص الاتجاهات الاساسية للتقدم العلمى ، وحتى فى مقدورنا العمل على تخطيط تطوره .

فاذا فهمنا التكرار بمعناه المطلق ، فان ليس له وجود حتى فى

---

* راجع K. Popper. The Open Society and its Enemies, vol. 11. L., 1966.

** K. Popper. The Poverty of Historicism. Boston, 1957, p. IX—X.

العلوم الطبيعية ، اذ انه ليست هناك فى الطبيعة ظواهر مماثلة بصفة مطلقة . ومع ذلك فان هذه الحقيقة لا تقف مانعا امام علماء الطبيعة الذين يقومون بتجاربهم لغرض صياغة مفاهيم عامة من خلال تمييز الجوهرى عن غير الجوهرى ، الحتمى عن الصدفة . وهذه العملية نفسها لصياغة المفاهيم العامة تجرى فى معرفة الاحداث التاريخية ، وبدونها كان من المستحيل ليس تفسير الحقائق التاريخية فحسب ، انما وتسجيلها كذلك .

ان تكرار السمات الخارجية للاحداث يتميز بطابع الصدفة الى درجة معينة ، ولهذا فانه ، طبعا ، ليس فى استطاعته ان يكون اساسا للتنبؤ . ومسألة اخرى تماما مسألة تكرار السمات الجوهرية التى تعبر عن الروابط الطبيعية والثابتة بين الظواهر . نستطيع ان نميّز هذا التكرار بالذات اذا كنا نستخدم المعيار العلمى للكشف عنه .*

لم يستطع علماء الاجتماع الذاتيون ، على حد تعبير لينين ، «ان يلاحظوا تكرار الظواهر الاجتماعية وسيرها المنتظم السليم فى مختلف الاقطار» ** ، وذلك نتيجة اكتفائهم بتحليل العلاقات الاجتماعية المثالية ، ولانهم لم يتوغلوا عميقا للكشف عن العلاقات المادية التى تكوّن اساسا لها . فبمجرد تمييزنا للروابط التى هى جوهرية وفى غاية الرسوخ والتى تكوّن اساسا للحياة الاجتماعية ، اى الروابط الانتاجية ، نكشف فورا عن التكرار والسير المنتظم للتاريخ فى اقطار مختلفة .

ان ادراك التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية ، بكونها طرازا تاريخيا معينا للمجتمع وكيانا اجتماعيا خاصا ، له قوانين تطوره الملازمة له ، يتيح لنا التحول من تسجيل العلاقات الاجتماعية (او تقييمها من وجهة النظر المثل العليا) الى تحليلها العلمى بشكل دقيق . ان كتاب «الراسمال» الذى وضعه ماركس يعتبر نموذجا لهذا

* يميز جيفكوفيتش الفيلسوف الماركسى اليوغسلافى ثلاثة انواع من التكرار : التكرار فى نطاق تشكيلة اجتماعية واحدة ، وتكرار فى مجموعة من التشكيلات ، واخيرا ، تكرار فى مواصلة التقدم التاريخى بصورة عامة (راجع جيفكوفيتش . نظرية الانعكاس الاجتماعى . موسكو ، ١٩٦٩ ، ص ٢٨٢-٢٩١) .

** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١ ، ص ١٣٧ .

التحليل . كانت انجلترا موضوع بحثه ، وبعد ان كشف عن القوانين الخاصة بالراسمالية فيها اشار الى ان البلد المتطور صناعيا يجعل البلد الاقل تطورا منه يرى صورة مستقبله . فاذا استطعنا ان نشخص ان بلدا من البلدان قد اخذ يسير فى طريق الراسمالية ، فان هذا الامر يتيح لنا امكانية التنبؤ بتلك الظواهر فى المستقبل التى تنجم حتما عن حركة هذا الاسلوب من الانتاج ، وهى افلاس المنتجين الصغار والفوضى فى الانتاج وما الى ذلك . وكما اكد لينين فان هذا التنبؤ لا ينفى بالطبع ضرورة مراعاة الخواص الملازمة لتطور الراسمالية فى هذه البلاد او تلك : اكانت انجلترا او فرنسا ، المانيا ام روسيا .

والى جانب مفهوم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية كان هناك اهمية كبيرة للنظرية الماركسية عن الصراع الطبقى فى الكشف عن قوانين الظواهر الاجتماعية .

ان التحليل الطبقى للظواهر الاجتماعية هو شرط حتمى للتنبؤ العلمى بمسيرة التطور التاريخى ، لانه يتيح امكانية الكشف عن ما هو ثابت وراسخ فى تحركات الناس والاحداث التاريخية التى تمتزج بصورة لا نهاية لتعقدها .

ان تعقد الحياة الاجتماعية لا نهاية له ، وهى تتكون من مجموعة كبيرة من التحركات التى تجرى بوتائر مختلفة ، سواء اكانت نموذجية للعصر المعين ام غير نموذجية ، او تنحرف الى حد معين عن النوع المتوسط والوتيرة المتوسطة . لقد اخذ لينين كل ذلك بعين الاعتبار حينما كان يصف عصرا معينا ، فاشار الى «انه ليس فى استطاعتنا ان نعرف باية سرعة تتطور الحركات التاريخية المنفردة لعصر معين ولا النجاحات التى ستحققها . بيد انه فى وسعنا ان نعرف ، ونحن نعرف بالفعل **تلك الطبقة** التى تتسنم المكانة المركزية فى هذا العصر او ذاك ، فنشخص مضمونه الرئيسى واتجاه تطوره الرئيسى والخواص الرئيسية التى تتميز بها الاوضاع التاريخية فى هذا العصر وغير ذلك» * . ان تحليل وضع

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٦ ، ص ١٤٢ .

هذه الطبقة ودورها يتيح لنا ابراز الخط الاساسى لكل مرحلة من مراحل التطور التاريخى .

وهكذا نجد ان الروابط الطبيعية والثابتة بين الظواهر هى اساس التنبؤ العلمى للعمليات الاجتماعية وعمليات الطبيعة على السواء .

٢ ـ خواص التنبؤ بالظواهر الاجتماعية

بخلاف التنبؤ بظواهر الطبيعة ، يجرى التنبؤ فى الحياة الاجتماعية بنتائج التحركات التاريخية التى يقوم بها الناس انفسهم . ونتيجة لتعارض افعال مجموعات كبيرة من الناس وتعقد الظواهر الاجتماعية تعقدا كبيرا ، فانه يستحيل علينا ان نتصور التنبؤ العلمى فى مجال الحياة الاجتماعية كالتنبؤ ، مثلا ، فى علم الفلك ، حيث يجرى مسبقا حساب موعد حلول كسوف الشمس ورجوع المذنّبات وغير ذلك . ففى الحياة الاجتماعية يستحيل التنبؤ على العموم بمثل هذا الموعد المحدد ، بيد ان هذه الحقيقة لا تعنى انكار كل امكانيات التنبؤ . ثم ان الجدير بالذكر ان التنبؤات من طراز علم الفلك نادرة جدا فى العلوم الطبيعية كذلك .

ان الفكرة القائلة بانه من الممكن احصاء الماضى والمستقبل بدقة على السواء بواسطة التحليلات الرياضية ، وبان امكانية هذا الاحصاء تتوقف على كمية المعطيات التى ننطلق منها وتعقد المعادلات الرياضية ، التى من شأنها ان تحتوى هذه المعطيات ، ان هذه الفكرة تتسم بمحدوديتها الآلية . لان هذه الفكرة تتجاهل مسألتين هامتين على الاقل : المسألة المهمة الاولى هى ان الاشكال المتنوعة والمتعددة النوعية للواقع لا تتيح امكانية التعبير بواسطة معادلات الحركة الآلية عن العمليات التى تجرى فى مجالات اكثر تعقدا ، وحيث انها تخضع لقوانينها الخاصة بها . والمسألة المهمة الثانية هى تنوع اشكال الامكانيات ووجود الصدف التى يتعاظم دورها خاصة فى الانظمة الاكثر تعقدا من الانظمة الآلية .

تنكر المادية الآلية وجود الصدف ، ولهذا فانها تعلن ان الاحداث باجمعها حتمية على درجة واحدة . فقد كتب لابلاس «ان

جميع الظواهر ، حتى تلك التى تبدو لنا لقلة اهميتها بانها لا تتوقف على القوانين العظيمة للطبيعة ، هى نتائج هذه القوانين الحتمية ، كدوران الشمس . . . ان الخط المنحنى الذى يرسم الجزيآت البسيطة للهواء او البخار معين بشكل دقيق كافلاك الكواكب. ان جهلنا هو السبب الوحيد فى عدم معرفة الفرق بينهما» * .

اشار انجلس الى ان هذا الموقف لا يفسر الصدفة انطلاقا من الظواهر الحتمية ، بل انه يجعل الظواهر الحتمية والصدف على درجة واحدة . فحينما تكون جميع الظواهر حتمية على درجة واحدة فمن الممكن ان نضع علامة مساواة بين الظواهر الجوهرية وغير الجوهرية . ثم ان الاعلان عن ان الظواهر كلها حتمية على درجة واحدة يجعل التنبؤ العلمى عمليا امرا مستحيلا . فالمؤرخ او رجل السياسة الذى وضع هدفه تسجيل كل ظواهر الحياة الاجتماعية بدون استثناء من شأنه ان يغرق فى الجزيئات ، وسوف لا يكون فى وسعه ابراز العوامل الاساسية والحاسمة والسائدة .

تتميز الحياة الاجتماعية بانها فى غاية التعقد. فلكى يتنبأ العالم بالمستقبل لا بد من ان يكون فى استطاعته ان يدرك الخط الاساسى والحتمى للتطور الاجتماعى ، كما انه لا بد من ان يميز بين الجوهرى وغير الجوهرى . ثم ان الحتمية الاقتصادية هى التى تعين الاتجاه الاساسى للتطور الاجتماعى . بيد ان «الحركة الاقتصادية بصفتها امرا حتميا تمهد لنفسها الطريق فى آخر المطاف من خلال مجموعة من الصدف لا نهاية لها (اى مجموعات من الاشياء والاحداث ، حيث الروابط بينها متباعدة او من الصعب البرهنة على وجودها الى درجة اننا نستطيع ان نتجاهلها ونعتبرها غير موجودة)» ** .

ان مسيرة التطور التاريخى بمجموعها تتضمن الصدف ، ففى استطاعة الصدف تبعا للظروف ان تعرقل او تعمل على الاسراع من هذه المسيرة او تثير هذه التعرجات والمنعطفات او تلك فى الخط العام للتطور . بيد انه من المستحيل التنبؤ بكل هذه الصدف والتعرجات . وفى آن واحد فان الاعتراف بوجود الصدف موضوعيا لا يلغى امكانية التنبؤ . يستحيل علينا ان نتنبأ بكل صدفة

* لابلاس . خبرة فلسفة نظرية الاحتمال ، ص ٨ .

** ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٣٧ ، ص ٣٩٥ .

منفردة ، ولكننا نستطيع تماما تشخيص مجموعة آثار فاعليتها ، وابراز الاتجاه الاساسى الذى يمهد الطريق لنفسه بكونه اتجاها حتميا من خلال مجموعة من الصدف بكاملها .

لقد حررت الماركسية فكرة الحتمية من النظرة الميتافيزيكية الواحدة الجانب التى تتسم بها العقيدة الآلية . ودحضت الافكار الجبرية والقائلة بان جميع احداث الحياة الاجتماعية فى العالم كله حتمية مسبقا ، وبوسعها ان تجرى على هذا الشكل المكتوب عليها . ان هذه الفكرة وامثالها لا تراعى وجود امكانيات مختلفة ، يتحقق البعض منها فى الحياة الاجتماعية ويزول البعض الآخر نتيجة لنشاطات الناس .

غالبا ما يجرى التعبير عن التنبؤات التى تتعلق بالمستقبل الاجتماعى والسياسى على شكل خيار بين شيئين . صاغ لينين آفاق التطور الاجتماعى فى روسيا فى العصر ما قبل الثورى صياغة ليست ذات دلالة واحدة . فقد ابرز امكانيتين رئيسيتين على اساس تحليله للقوى الاجتماعية الموضوعية . فعلى ماذا كان يتوقف تحقيق هذه الامكانية او تلك ؟ كان يتوقف على مسيرة الصراع وعلى وجود القوى الكافية للثورة لمواصلتها او وجود قوى اكثر لدى الجانب المعادى للثورة . من المستحيل التنبؤ بنتيجة الصراع مسبقا بدقة كاملة ، انما لا يمكن تشخيص سوى احتمال نجاحه على هذه الدرجة او تلك . بيد انه كان لابراز هاتين الامكانيتين نفسه اهمية عملية هائلة لانصار الثورة ، اذ انه كان يوحى لهم انه يستحيل احراز النصر الا على شرط تجنيد قواهم باجمعها .

ثم ان العقيدة الآلية لا تراعى ايضا لا وجود الصدف والتعرجات فى مسيرة التطور التاريخى ولا ان التاريخ هو نتيجة لابداع ملايين من الناس وكفاحهم .

من المعروف ان الماركسيين يسعون دائما الى مراعاة الاوضاع وتقدير فرص الانتصار بصورة شاملة فى الصراع السياسى ، بيد انه يستحيل عليهم التنبؤ بالنصر عن ثقة مطلقة فى كل حالة منفردة . والمسالة هنا ليست مسالة عدم تكامل معارفنا ولا ضيق عقلنا ، انما هى ان نتيجة الصراع غير معروفة مسبقا . فمن المستحيل ان نعتبر تاريخ البشرية مسيرة تم التنبؤ بها مسبقا ،

حيث يقع كل حدث بموجب «برنامج» معروف مسبقا . كان لينين يحتقر الانتهازيين الذين كانوا يطالبون بعدم القيام بالثورة الا اذا توفرت الفرص المواتية بشكل مطلق . فكتب يقول «انه من شان محاولة مراعاة الفرص بدقة كاملة مسبقا اما ان تكون شعوذة ودجل او حذلقة لا امل فيها» • . وهو يسخر سخرية لاذعة : «ليست هناك ثورات «جاهزة» كالتى يرغب الاعتراف بها توراتى وكاوتسكى وامثالهما . فهم لا يريدون الاعتراف سوى بتلك الثورات التى من الممكن التنبؤ بموعد وقوعها بالضبط وعلى ان تكون فرص انتصارها عظيمة» •• .

بيد ان استحالة التنبؤ بكل حدث من الاحداث لا تزعزع الاساس الذى نقوم بنشاطاتنا عليه ولا قيد انملة . العكس هو الصحيح . اذ اننا نعرف ان قضيتنا ستنتصر فى آخر المطاف انطلاقا من الحتمية التاريخية ، ونعرف كذلك ان نتيجة الصراع فى كل معركة من المعارك غير معروفة مسبقا . ولهذا فان هذه الحقيقة بالذات تفرض علينا ان نقوم بنشاطات فعالة وثورية . وان نتيجة الصراع ستتوقف الى درجة كبيرة على قوة الارادة والعزيمة التى تبديها القوى الثورية لاحراز النصر وعلى اعدادها وعلى روابطها بالجماهير العريضة ، كما ان مواعيد النصر النهائى للشيوعية ستتوقف على النشاطات الواعية والثورية التى تقوم بها هذه القوى .

وبعد ان تدرك القوى الثورية حتمية التطور التاريخى وتسترشد بهذه المعارف فى ممارستها العملية تحصل على امكانية تنشيط فاعليتها فى التغلب على كل الصدف غير المواتية التى تعترضها اثناء مسيرتها .

وهناك مسالة هامة اخرى تفسر لنا سبب استحالة التنبؤ مسبقا بكل تفاصيل المسيرة التاريخية . فلا ينبغى ان ننسى ان الملايين هى التى تصنع التاريخ ، فتضيف عليه اشياء كثيرة جديدة من ابداعاتها . ولهذا فان التاريخ يبدو دائما اغنى بمحتواه مما كان من الممكن التنبؤ به مسبقا ، حينما كان يجرى تشخيص مواصلته نظريا .

• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٤ ، ص ٢٧٨–٢٧٩ .

•• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٠ ، ص ٣٤٧ .

وكتب لينين بهذا الصدد يقول «ان التاريخ على العموم ، وتاريخ الثورات ضمنه ، اغنى دائما بمحتواه ، وان اشكاله المتنوعة وشموله وحيويته و«مهارته» اغنى واوسع بكثير مما تتصوره خيرة الاحزاب واكثر القادة الطليعيين وعيا ، الذين يمثلون اكثر الطبقات تقدما . وان هذه الحقيقة مفهومة ، لان خيرة القادة الطليعيين يعبرون عن وعى وارادة عن تطلعات واحلام عشرات الآلاف من الناس ، بينما الثورة تفجرها عشرات الملايين من الناس ، حيث يبذلون اقصى طاقاتهم وجهودهم فى لحظات تصاعد من نوع خاص ، يعبرون فيها عن وعيهم وارادتهم وتطلعاتهم واحلامهم ، وذلك تحت تاثير اشد صراع الطبقات حدة» • .

ان الابداع التاريخى يتضمن دائما لحظات لا يمكن التنبؤ بها . بيد انه ليس فى استطاعتنا ان نستنتج من هذه الحقيقة ان الابداع ينكر امكانية التنبؤ بصورة عامة ، كما يدعى ذلك انصار نظرية التطور المفعم بالمفاجآت .

ان الاقرار بتكرار الاحداث وعموميتها ، باعتباره القاعدة العلمية للتنبؤ ، لا يلغى ، مطلقا ، امكانية التنبؤ بالجديد وغير المعروف سابقا . لان التنبؤ يعتمد كذلك على اكتشاف اتجاهات التطور وادراك تناقضات الحاضر ، التى من الممكن ، بل ولا بد من حلها فى المستقبل .

ان الناس الذين يصنعون المستقبل يحلون دائما التناقضات السائدة فى الوقت الراهن . ولذلك فانهم حينما يكشفون عن تناقضات الواقع ، يتمكنون من تفسير نتائج حلها ، وبالتالى ، تفسير نتائجها النهائية ، رغم انها لم تكن معروفة فيما سبق لهم من تجارب .

كانت هذه الوسيلة بالذات هى التى استخدمها ماركس للتنبؤ بطلوع الشيوعية . ان تحليله لتناقضات الراسمالية مكنه من ان يشخص بدقة علمية السمات الاساسية التى يتميز بها النظام الاجتماعى الجديد ، الذى لم يسبق له وجود فى التاريخ .

وقد لاحظ لينين بهذا الصدد : «ان نظرية ماركس كلها هى تطبيق نظرية التطور على الراسمالية المعاصرة . وكان يطبق

• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤١ ، ص ٨٠-٨١ .

نظريته هذه بدأب ومثابرة وبشكل متكامل وبمحتوى غنى جدا ، ابدع فى امعان التفكير فيه . ولهذا ، فقد كان من الطبيعى ، ان يطرح ماركس مسالة تطبيق هذه النظرية على انهيار الراسمالية المقبل ، وعلى التطور المقبل للشيوعية المقبلة .

فما هى المعطيات التى اعتمد عليها ومكنته من طرح مسالة التطور المقبل للشيوعية المقبلة ؟

اعتمد ماركس على ان الشيوعية تنجم من الراسمالية ، وتتطور من الراسمالية تاريخيا ، وهى نتيجة لتحركات تلك القوى الاجتماعية التى تنجم عن الراسمالية نفسها . قطعا لم يحاول ماركس ان يفكر تفكيرا طوباويا ولا يخمن ويحدس بدون جدوى بما هو مستحيل معرفته . انما طرح مسالة قيام الشيوعية ، كالباحث فى العلوم الطبيعية الذى يطرح مسالة تطور ، مثلا ، نوع جديد من انواع عالم الاحياء ، ما دام يعرف على اى شكل ظهر وفى اى اتجاه معين يتغير» * .

تعبر كلمات لينين هذه عن الاسس العلمية للتنبؤ بشكل جلى وفى غاية الوضوح . فحينما يدرس العلم ظواهر الطبيعة والمجتمع يستطيع ان يكشف عن اتجاه تحركها ويرى الى اين يفضى تطورها ، وهذا يعنى انه يتنبأ . ولان ماركس بحث بالذات المجتمع الراسمالى الذى عاصره فى تطوره ودرس تناقضاته ، استطاع ان يشخص تشخيصا سليما السمات الاساسية التى يتميز بها المجتمع الشيوعى فى المستقبل . وبالتالى ، فان تنبؤ ماركس بطبيعة النظام الجديد كان يعتمد على دراسته للماضى والحاضر دراسة شاملة .

والجدير بالاشارة ان نبوءة ماركس هذه لم تحتو سوى على السمات الاساسية للمستقبل . وكان لينين قد حذر فى عام ١٩١٧ بهذا الصدد قائلا : «نحن لا ندعى ان ماركس او الماركسيين يعرفون السبيل المؤدى الى الاشتراكية بكل تعرجاته وانعطافاته وبشكل دقيق . ان هذا الادعاء هو فى منتهى السخافة . نحن نعرف اتجاه هذا السبيل ، نحن نعرف القوى الطبقية القائدة فيه . واما

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٣ ، ص ٨٤ــ٨٥ .

كيفية الوصول الى الهدف المنشود عمليا والاشكال الملموسة التى تستخدم لهذا الغرض **فخبرة الملايين** وحدها هى التى ستشير الى ذلك حينما تاخذ زمام الامور بيدها» • .

لقد رفض لينين محاولات بحث كل دقائق وتفاصيل السبيل المؤدى الى الاشتراكية مسبقا لسببين . فالسبب الاول يعنى انه من شان هذه المحاولات ان تجعل الخيال يحل محل العلم ، والحدس والتخمين الفارغين عن المستقبل محل التنبؤ العلمى . واما السبب الثانى فان هذه المحاولات تعنى تقييد ايدينا منذ البداية وشل حركتنا فى الممارسة العملية . فقد كتب لينين ، مثلا ، حينما كان يجرى بحث برنامج الحزب عام ١٩١٧ ، انه لا يمكن الاشارة الى تنظيم الانتاج والتوزيع فى المستقبل سوى بشكل عام : «يبدو لى انه من غير المناسب ان نشير اكثر من ذلك اليوم ونبحث باسهاب ودقة بعض الاجراءات ، **فبعد** التدابير الاساسية من النوع الجديد ، **وبعد** تاميم البنوك **وبعد** الشروع بفرض الرقابة العمالية ، ستتضح لنا اشياء كثيرة ، وستوحى لنا الخبرة الى **طائفة من الظواهر الجديدة** ، لان هذه الخبرة ستكون خبرة الملايين ، التى ستقيم الانظمة الجديدة للاقتصاد عن وعى ومعرفة . . . بيد ان ادخال بعض المسائل الى البرنامج بشكل مفصل وفى غاية الاسهاب امر سابق لاوانه ، وحتى انه من المحتمل ان يسبب لنا اضرارا كبيرة ، من بينها تقييد ايدينا وشلنا عن الحركة . بينما ينبغى ان نحتفظ بايدينا حرة مطلقة وغير مقيدة ، كى نبدع بخلق الجديد بصورة اقوى ، حينما سنشرع كليا فى السير فى الطريق الجديد» •• .

اعتبر لينين ان التاريخ هو نتيجة لابداع الجماهير الشعبية المتعددة الملايين . «فعقل عشرات الملايين من المبدعين يخلق اشياء ترتفع عاليا بما لا يقاس بالنسبة لاكثر التنبؤات عظمة ونبوغا» ••• . ولهذا فعلى الحزب المسلح نظريا ان يربط بين

• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٤ ، ص ١١٦ .
•• المرجع نفسه ، ص ٢٧٦ .
••• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٥ ، ص ٢٨١ .

التنبؤ العلمي الذى يقوم به وبين ممارسة الجماهير الغفيرة .

ان الممارسة ، ونؤكد ان هذه الممارسة هى ممارسة ملايين جماهير الشغيلة الصانعة للتاريخ ، هى وحدها القادرة على ادخال التفاصيل على التنبؤ العلمى . ان كل الخبرة التى تجمعت بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى لتشهد ان الحزب استند الى الجماهير فى مسيرة بناء الاشتراكية والشيوعية ، فعمم نتائج مبادراتها ، وواصل صياغة ادراكه لسمات المجتمع الجديد وسبل بنائه . وهكذا نجد ان التنبؤ العلمى ، كالمعرفة العلمية عموما ، عبارة عن عملية تتطور ، يجرى الاسهاب فيها خلال مسيرة تطور الواقع نفسه وممارسة اعادة صياغته .

وهناك سبب آخر يجعل الماركسية ترفض رفضا حاسما محاولات التنبؤ بكل تفاصيل المستقبل وبجميع الاحداث الفردية التى يتكون منها تاريخ البشرية . وهذا السبب هو ان اهداف الناس وافعالهم التى لا حصر لها ولا عد متناقضة ومتعاكسة هى التى تصطدم فى الحياة الاجتماعية . فكل منتج من المنتجين يعمل على تغيير الحياة الاجتماعية ، حتى اذا كان هذا التغيير يتخذ اشكالا فى غاية البساطة . لقد كتب لينين بهذا الصدد ما يلى : «لم يكن فى استطاعة سبعين عالما مثل ماركس ان يحووا مجموعة كل هذه التغيرات بكل تفرعاتها وتشعباتها فى الاقتصاد الراسمالى العالمى . ان اقصى ما كان يمكن التوصل اليه هو تبيان قوانين هذه التغيرات واكتشاف المنطق الموضوعى لهذه التغيرات وتطورها التاريخى بصورة اساسية ورئيسية» * .

فحينما نحتوى منطق التطور الاقتصادى هذا ونكشف عن قوانين هذا التطور يكون فى استطاعتنا التنبؤ بالاتجاه الذى يسير فيه التطور الاجتماعى ونتائجه . بيد ان هذه الحقيقة لا تتيح لنا فرصة التنبؤ بكل الحقائق التى تتكون منها سلسلة الاحداث .

ففى وسعنا ان نتنبأ بحتمية حدوث الثورة الاشتراكية وبانه لا مفر من انهيار الراسمالية ، لان هذا التنبؤ ينجم عن القوانين العامة للتطور التاريخى . بيد انه يستحيل علينا ان نذكر مسبقا

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٨ ، ص ٣٤٥ .

متى بالضبط تحدث الثورة فى هذا القطر او ذاك ، وما هى الاحداث العينية التى ستقع .

وبالتالى ، علينا ان نميز التنبؤ بالاتجاه العام لمسيرة التطور التاريخى وبين التنبؤ باحداث منفردة ومواعيد حدوثها . ففى حين نستطيع ان نتنبأ بالحالة الاولى عن يقين وثقة ، فليس فى وسعنا سوى ان نخمن ونحدس باحتمالات قد تكون قليلة او كبيرة . فمن المعروف ان كلاسيكيى الماركسية اخطاوا احيانا فى تعيينهم لمواعيد قيام الثورة ، رغم انهم تنبؤا بالاتجاه العام للمسيرة التاريخية بدقة علمية متناهية . وفيما يتعلق بتفاصيل الاحداث التاريخية ، فقد اعتبروا ، كالعادة ، انه من المستحيل التنبؤ بها مطلقا .

واشار لينين فى هذا الصدد انه يستحيل جعل سياسة الحزب تعتمد على محاولة الحدس بموعد وقوع الثورة الداهمة بالضبط . واذا حدث ذلك فهو يعنى ان الحزب يزاول «الحدس والتخمين بشكل لا جدوى منه فيما يتعلق بشىء لا يعرفه احد» . ولهذا فعلى الحزب ان يعتمد الاساس العلمى الدقيق لصياغة سياسته .

ولكن هل يعنى ذلك ان التنبؤ باحداث معينة ومواعيد وقوعها على العموم امر من الامور المستحيلة ؟ طبعا لا يعنى ذلك . ان المثل الذى ضربه لينين نفسه يبين انه بمدى تعاظم الاحداث وتوسعها تظهر امكانية تفسير التنبؤ بدقة . من المحتمل انه فى اوائل عام ١٩١٧ ، اى بعد انتصار ثورة شباط مباشرة ، لم يكن فى استطاعة احد ، وحتى لينين ، ان يشخص موعد انتصار الثورة التالية بعد ثمانية اشهر . ولكن بعد احداث تموز ، حينما كان اورجونيكيدزه يزور لينين فى مكان ، حيث اضطر الى الاختفاء فيه والعمل فى ظروف سرية ، سمع فكرة قالها زعيم الثورة عن ثقة : ان الانتفاضة المسلحة ستحدث فى موعد لا يتجاوز آب — تشرين الاول . وحينما تطورت الاحداث حتى وصلت الى هذا الموعد التاريخى ، كتب لينين رسالته المشهورة المؤرخة ٢٤ تشرين الاول الى اللجنة المركزية ، حيث اعلن فيها انه لا بد من الشروع بالانتفاضة المسلحة اليوم ، فمن المحتمل ان يكون الشروع فيها غدا قد فات اوانه .

وهكذا نجد انه يجرى تدقيق وتفصيل التنبؤ بالاتجاه العام للتطور التاريخى فى مسيرة الممارسة الثورية . فان الاحزاب الماركسية تحصل على امكانية التنبؤ باهم الاحداث فى المستقبل ومواعيد وقوعها اثناء مسيرة الصراع وبعد ان تدرس الاوضاع دراسة شاملة .

ان الاقرار بهذه الامكانية يكوّن احدى الخواص التى يتميز بها التكتيك الماركسى بخلاف التكتيك الانتهازى . فقد تألب الكثير من الانتهازيين ، ابتداء من فولمار ، وهاجموا فكرة «التنبؤ» ، واهابوا بالحزب الى ان يبنى تكتيكه على مراعاة مطالب اليوم فقط * . وحاول البعض منهم اثناء ذلك ان ينكر نفس امكانية التنبؤ العلمى للاحداث التاريخية . وعلى هذا الاساس ، رفض بيرنشتين ، مثلا ، وهو احد مؤسسى الانتهازية ، امكانية وجود الاشتراكية العلمية بحد ذاتها . فقد صرح قائلا : «ان التكهن باحداث المستقبل هو وهم من الاوهام الى درجة معينة . وان اساس اى علم من العلوم الحقيقية هو الخبرة ، وان المعارف المتجمعة هى اساس صرح هذا العلم . فالاشتراكية هى تعاليم عن النظام الاجتماعى فى المستقبل ، ولهذا السبب بالذات فان السمات التى يتميز بها اكثر من غيرها لا يمكن تشخيصها تشخيصا علميا دقيقا» ** . وفيما بعد تلقف هذه الحجج وما يماثلها انصار مدرسة «الاشتراكية الاستقرائية» ، فادعوا ان الاشتراكية ينبغى ان تعتمد على تجارب اليوم فقط ، تلك التجارب التى تختلف عن تجارب الماضى والمستقبل على السواء .

واما رينّير ، وهو احد قادة مدرسة «الماركسية النمساوية» ، فقد صرح بما يلي : «ان الخبرة هى العامل الاساسى الذى يعين

* «Protokoll über die Verhandlungen des Parteitages des Sozialdemokratischen Partei Deutschlands. Abgehalten zu Erfurt». Berlin, 1891, S. 185.

** بيرنشتين . هل الاشتراكية العلمية ممكنة ؟ اوديسا . ١٩٠٦ ، ص ٢٨ . واما فى روسيا فقد كان «الماركسيون العلنيون» «والاقتصاديون» وغيرهم يروجون لآراء من هذا القبيل . راجع ، مثلا ، بولغاكوف . الراسمالية والزراعة ، المجلد ٢ ، سنت بطرسبورغ ، ١٩٠٠ ، ص ٤٥٧-٤٥٨ .

كل يوم ظاهرة جديدة لم يسبق لها وجود على هذا الشكل حتى اليوم . ولذا فعلى العلم ان يسترشد بهذه الخبرة ويجرى تعديلات على نفسه تبعا لها . لم يكن فى استطاعة اى علم من العلوم فى العالم ان يتنبأ بالتجربة العظيمة التى قام بها لينين ، وعلاوة على ذلك نقول ان لينين نفسه ، صاحب التجربة ، لم يكن فى وسعه التنبؤ بها . ان الخبرة الجديدة ، وكل خبرة جديدة ، تعمل على توسيع العلم وتغيّره . من الخطأ ان نحاول تشخيص ما سنعرفه فى المستقبل وكيف ينبغى علينا ان نتحرك اعتمادا على معطيات العلم . فلا يمكن ان تقوم بهذا التشخيص سوى الاوضاع الراهنة واليوم الراهن» . ان الماركسية هى «علم تجريبى ، وليست مضاربة ، اما التنبؤ فبعيد عنها كل البعد . . .» •

ولكن عند طرح المسالة على هذا الشكل يتبادر الى الاذهان السؤال التالى : لماذا لا نستطيع ان نستنتج من خبرة الحاضر استنتاجات للمستقبل ؟ من الطبيعى ان خبرة كل مرحلة من مراحل التاريخ فريدة من نوعها ، بيد ان هذه الحقيقة لا تعنى مطلقا ان هذه الخبرة خالية من كل عبر ودروس للمراحل التالية . الاستدراك الوحيد الذى لا بد من التأكيد عليه بهذا الصدد هو انه لا ينبغى مراعاة هذه الخبرة وتطبيقها بصورة جامدة ، انما بطريقة ابداعية وخلاقة تراعى التغيرات الطارئة على الحياة الواقعية .

ثم ان رينّير يطرح فكرة سليمة فحواها ان على العلم ان يسترشد بالخبرة ، التى تجرى تعديلات على افكارنا النظرية ، بيد ان هذه الفكرة السليمة تصبح سخيفة ، حينما يجعلها تنكر علم الاجتماع وتنفى امكانية التنبؤ العلمى . واثناء ذلك يحرف رينّير التاريخ تحريفا بيّنا بتأكيده الخاطئ ان لينين نفسه منظم ثورة اكتوبر لم يتنبأ بحدوث هذه الثورة التى يسميها «تجربة» لينين العظيمة . العكس هو الصحيح ، فان خبرة ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى تشهد على ان الحزب الثورى المسلح بالنظرية الماركسية قادر على التنبؤ بالمسيرة الاساسية للاحداث وتوجيهها الوجهة التى

• K. Renner. Ist Marxismus Ideologie oder Wissenschaft? — «Der Kampf», 1928, N 6. S. 252-253.

يرغب فيها . وهنا بيت القصيد ، اذ ان رينّير يهدف الى انكار الاهمية العامة لهذه التجربة وتقويض القيم الامية التى تتسم بها • . ولهذا فانه يتحول لينطلق من مواقف مذهب نسبية المعرفة فى التاريخ ، ذلك المذهب الذى يقول ان كل تجربة من التجارب لا تصلح سوى لذلك اليوم . ان هذا الموقف هو الانتهازية بعينها التى تخضع الممارسة بكاملها الى اللحظة الراهنة وتعرض عن المستقبل . وعلى طرف نقيض من الانتهازية تدافع الماركسية اللينينية دائما عن امكانية وحتمية التنبؤ بمسيرة التاريخ على السواء .

ثم ان التكتيك الماركسى على طرف نقيض من الانتهازية اليمينية بما تتسم به من قصر النظر او حتى العمى ، و«اليسار» المتطرف الذى يستبق الاحداث بصورة ذاتية وينفصل عن الواقع . فالتكتيك الماركسى يجمع بين دراسة الواقع ومراعاة الحاضر وبين قدرته على تصور المستقبل .

لقد اكد لينين بهذا الصدد ما يلى : «ليس فى وسعنا ان نكتفى بان تتعثر شعاراتنا التكتيكية وراء الاحداث وتتكيف لها بعد وقوعها . علينا ان نهدف الى جعل هذه الشعارات تقودنا الى الامام وتنير الطريق الذى نسير فيه ، وترتفع بنا الى مهام اعلى من المهام الراهنة . ولا يستطيع حزب البروليتاريا ان يصيغ تكتيكه من حدث الى آخر اذا اراد ان يخوض صراعا دؤوبا ومثابرا وناجحا . ولهذا فعلى هذا الحزب ان يجمع بين اخلاصه للمبادئ الماركسية والمراعاة السليمة للمهام الطليعية للطبقة الثورية حينما يتخذ قراراته التكتيكية» •• .

• وصرح رينّير فى مقاله الذى اقتبسنا منه اعلاه انه ينبغى ان يكون هناك «اشتراكيات بقدر الدول والبلدان الموجودة فى العالم» («Der Kampf» ، ١٩٢٨ ، العدد ٦ ، ص ٢٤٧) . واما فى كراسته التى اصدرها فيما بعد واطلق عليها عنوان «العالم الجديد والاشتراكية» فقد اكد انه ينبغى ان تكون «ماركسية خاصة» ليس لكل بلد فحسب ، انما لكل عصر من العصور كذلك .

(K. Renner. Die neue Welt und Sozialismus. Salzburg, 1946, S. 8-9).

•• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١١ ، ص ١٤١ .

ولكي ننظر الى الامام علينا ان نتغلغـــل فى جوهر الظواهر وندرك تناقضاتها الداخلية .

ان من يكتفى بملاحظة الظواهر بصورة سطحية يتصور المستقبل لا محالة بانه تكرار بسيط للماضي والحاضر . يقول انصار وجهة النظر هذه انه كلما ازداد تكرار هذا الحدث او ذاك فى الماضى ، فلا بد من انتظار ظهوره فى المستقبل عن ثقة كبيرة . ان موقفهم هذا من دراسة الواقع لا يجعلهم يدركون جوهره ، الذى هو بالذات يتضمن نفى القديم . ولهذا فان هلاك القديم يبدو لمحدودى التفكير هؤلاء ، الذين يتزحلقون على سطح الظواهر ، غير متوقع وظاهرة تنافى مسيرة الاحداث الطبيعية . فنجد انهم ليسوا قادرين على ادراك الاحداث وتطورها . وهذا ما اشار اليه لينين مرارا . فقد جاء فى الخطاب الذى القاه فى المؤتمر الرابع لحزب العمال الاشتراكـــى الديموقراطى فى روسيا ان احد قادة المناشفة «يحنى هامته امام اللحظة الراهنة ، وهو لا يلاحظ سوى الظواهر التى تطوف عـــلى السطح ، ولا يلاحظ ما يجرى فى اعماقها . فهو لا يدرس الظواهر وهى تتطور»* . وخلافا لهذا الموقف لا بد من الكشف عن العمليات التى تجرى فى اعماق الظاهرة وجوهرها ، حيث تنمو عادة القوى التى تنفى هذه الظاهرة ، رغم انها تحتفظ موقتا باشكالها ومعالمهـــا القديمة . «ولذا فان الماركسى هو اول من يتنبأ بحلـــول العصر الثورى ويشرع بايقاظ الشعب ويقرع النواقيص حينمـــا ينام ضيقو التفكير نوم العبد المخلص» ** .

ان التضارب بين الموقف الروتينى والموقف الثورى من الواقع لا نجده يتخذ فى اى ميدان من الميادين اشكالا ساطعـــة بوضوح كتلك التى نشاهدها فى مجال السياسة . كان الانتهازيون يؤمنون بان وجود النظام الراسمالى راسخ لا يتزعزع ، وان كل ما تكوّن من علاقات سياسية واقتصادية تظل «كما هى» . لقد جعلوا ايمانهم هذا يبدو وكانه «موقف واقعى» ، وكانوا ينطلقون منه فيتهمون البلاشفة «بالنزعة الطوباوية» . فيرد عليهم لينين قائلا : «يحلو لكل الانتهازيين ان يقولوا لنا : تعلموا من الحياة ! فهم ، ويـــا

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٢ ، ص ٣٧٤ .

** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٤ ، ص ١٥٩ .

للاسف ، لا يدركون مفهوم الحياة سوى من مستنقـــع الفترات السلمية وعصور الركود ، حينما كانت الحياة تتحرك الى الامام فى منتهى البطء . ان هؤلاء الناس المصابون بالعمى يتأخرون دائما عن دروس وعبر الحياة الثورية . ولهذا فان مبادئهم التى لا حياة فيها تبدو دائما وراء التيار العاصف للثورة ، الذى يعبر عن اكثر مطالب الحياة عمقا ، التى تمس المصالح الجذرية للجماهير الشعبية» * . «ان الديالكتيكية الثورية التى تتسم بها الواقعية الماركسية غريبة عنهم كل الغرابة ، اذ انها تركز على المهام الكفاحية للطبقـــة الطليعية ، التى تكتشف فى النظام الحالى عناصر انهياره» ** . ان اقوال لينين هذه تصف بروعة جوهر المفهـــــوم الماركسى لعلم التاريخ . فمن المستحيل ادراك المستقبل بدون دراســـة الماضى والحاضر . بيد ان المستقبل لا يكتفى بمواصلة الحاضر ، كما يبدو ذلك من ملاحظته السطحية ، انما ينفى هذا الحاضر كذلك .

ان الكشف عن بوادر المستقبل فى الحاضر ، والقدرة ليس على رؤية القوى التى تحافظ على القديم فى الحياة الواقعية فحسب ، بل والقوى التى تعمل على تحطيمه وتخلق الجديد – هذا هو ما يتيح لنا التنبؤ بالمستقبل .

والى جانب ذلك فمن الجلى ان درجات نضوج عناصر الجديـــد متنوعة ومتعددة ، وذلك تبعا للمراحل التاريخية المختلفة من تطور المجتمع . ولهذا فان ابعاد التنبؤ العلمى تتوقف على نضوج العلاقات الاجتماعية نفسها ، وعلى مدى نجاح تكوّن عناصر المستقبـــل فى الحاضر . من المحتمل ان تكون هناك مراحل فى التاريخ ، حيث لم تنم بعد عناصر كهذه ، ولهذا فانه من المستحيل ان يكون المستقبل الا موضوعا للحدس والتخمين ، وليس موضوعا للتنبؤ العلمى . فلتشخيص النهج السليم للتحركات من المهم للغايـــة ان لا نكتفى برؤية ما يمكن التنبؤ به فى الواقع ، انما ينبغى ان نراعى ونمعن التفكير بما لا يمكن التنبؤ به كذلك . لقد اكد لينين ، مثلا ، انه حينما نتحدث عن زوال الدولة فى المستقبل لا بد من ان تظـــل مسألة مواعيد او اشكال زوالها المعينة غير محددة ، لانه لم يكن

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١١ ، ص ١٩١ .
** المرجع نفسه ، ص ١٣٧ .

بالامكان ان تتوفر حينذاك مواد لحل هذه المسائل . وعندما حوول «الشيوعيون اليساريون» استباق الاحداث والاعلان عن اضمحلال الدولة عارضهم لينين فى ذلك بحزم وعزم وقال : «ان الحديث عن هذا الموضوع سابق لاوانه ، متى تشرع الدولة بالاضمحلال ؟ . . فاذا اعلنا عن زوال الدولة قبل الاوان فنكون قد خالفنا آفاق التاريخ» * . ان معنى السماح بالنزعة الذاتية واحلال التخمينات الفارغة عن المستقبل محل المسيرة الحقيقية للتطور هو جعل الحزب يتعرض لاخطار جدية .

والى جانب المقدمات الموضوعية التى تعنى امكانيات التنبؤ وابعاده ، هناك ، بطبيعة الحال ، اهمية كبيرة للمقدمات الذاتية : الوضع الاجتماعى لمن يتنبأ وعقيدته ومعارفه وخبرته السياسية وقدرته على تحليل الاحداث وفطنته ودهائه ، واخيرا ، قوة احساسه بالتاريخ . ان ما يميز القادة البارزين فى التاريخ هو انهم جمعوا بين هذه الصفات كلها الى درجة معينة . فليس من باب الصدف ان يقول بليخانوف عن وعى وادراك ان الرجل العظيم هو من يرى ابعد من الآخرين ويرغب اكثر من الآخرين ** .

والى جانب الصفات الشخصية التى يتمتع بها من يتنبأ ، هناك لموقفه الطبقى تأثير كبير على قدرته على التنبؤ بالتطور الاجتماعى . فقد لاحظ لينين ان تقديرات الامبرياليين الذين هاجموا الجمهورية السوفييتية الفتية قد باءت الفشل ، وكان ذلك فى عشية انتهاء الحرب الاهلية ، حيث قال : «نحن نرى بجلاء ووضوح حقيقة المسألة : نحن كنا على حق فى القضايا الرئيسية . وكنا على حق فى تنبؤاتنا وتقديراتنا» *** . «. . . ان تقديراتنا المدروسة على ابعاد واسعة هى اكثر صحة من تقديرات الامبرياليين . والمسألة ليست مسألة عدم وجود رجال لديهم قادرين على تقدير الامور بشكل سليم . . . انما المسألة هى مسألة استحالة التقديرات السليمة اذا كنت تقف على سبيل يفضى الى الهلاك» **** .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، ص ٦٦ .

** راجع : بليخانوف . منتخبات مؤلفاته الفلسفية فى خمسة مجلدات . المجلد ٢ ، ص ٣٣٢ .

*** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٤ ، ص ٢٩٣ .

**** المرجع نفسه ، ص ٣٠٣ .

بيد انه من الواضح ان الموقف الطبقى الثورى لا يؤمّن بحد ذاته التنبؤ الناجح ، اذ ان كل ما يفعله هو انه يجعل النظر احد ويسهل امكانية تشخيص الموقف الصائب من تقدير الظواهر . غير انه ولاجل تحويل هذه الامكانية الى واقـــع لا بد من القيام بتحليل ماركسى وجدى وعميق وسليم للواقـــع . ان عدم احلال المرغوب فيه محل الواقع ومراعاة اتجاهات التطور والاتجاهات المضادة له مراعاة شاملة – هذا هو الشرط لمعرفــــة الحياة الاجتماعية معرفة علمية .

وعلى هذا الشكل نقول انه من باب تبسيط الامور ان نفهم اقوال لينين هذه على ان رجال السياسة والمفكرين البرجوازيين ليست لهم القدرة على التنبؤ بصورة عامة . هناك عدد غير قليل بينهم من رجال السياسة المحنكين والفطنين والاذكياء ، واناس لديهم «القدرة على صياغة تقديرات سليمة» . بيد ان هدفهم الرامى الى ارجاع عجلة التاريخ القهقرى يجعل تقديراتهم فى آخر المطاف تنقلب راسا على عقب ، وذلك رغم تقديرهم الصائب لتوازن القوى فى بعض الاحداث . وتشهد على ذلك حقائق كثيرة ، كفشـــل تقديرات الامبرياليين فى الحربين العالميتين الاولى والثانية . والى جانب ذلك يستحيل علينـا ألاّ نأخذ بنظر الاعتبار ان البرجوازية هى عدو محنك وخبيث وغادر ، وان اعداءنا كذلك ، ولسنا وحدنا ، يتعلمون من خبرة التاريخ ، وان دروس وعبر التاريخ ليست بدون فائدة لهم . ولذا فان مهمة الماركسيين اللينينيين هى استخدام تلك الميزات التى يتيحها لهم موقفهم الاجتماعى التقدمى وعقيدتهم الطليعية استخداما كاملا لتحليل الواقع تحليلا علميـــا والتنبؤ باتجاهات تطوره .

٣ ـ التنبؤ والتقييم العلمى والتخطيط

من الطبيعى ان لا يكون التنبؤ المهمة الوحيدة للعلم ، بيد انها مهمة من اهم مهامه . لان هذه المهمة ترتبط ارتباطا وثيقا بالهدف الذى يرمى اليه العلم – الممارسة ، اى استخدام انجازات العلم فى الحياة . فالانسان حينما يعرف نتائج نشاطاته العملية يحصل على

امكانية التأثير على العالم المحيط به تأثيرا يعود عليه بالفائدة والمنفعة .

يفسر العلم الماضى والحاضر ويتنبأ بالمستقبل ، فيعطى بذلك للانسان وسيلة جبارة لتغيير العالم . ان قدرة العلم على التفسير والتنبؤ هى محك نضوجه الى درجة معينة . فحين تتيح النظرية العلمية امكانية التنبؤ السليم فمن الممكن استخدامها فى الممارسة .

ان التنبؤ وحده لا يكفى ، طبعا ، لاخضاع قوى الطبيعة وقوى التطور الاجتماعى لصالح الانسان . فلتحقيق هذا الغرض لابد من توفر معارف معينة ، وليس هذا فحسب ، انما يتطلب الامر نشاطات عملية واعادة صياغة الطبيعة والمجتمع . الا انه لا بد من مراعاة النتائج القريبة والبعيدة لنشاطات الانسان من اجل القيام باعادة الصياغة هذه حسب خطط مدروسة ومنسجمة . من المعروف ان نشاطات الانسان تتميز عن نشاطات الحيوان بان الانسان يتحرك بوعى ومعرفة ، بعد ان يحدد لنفسه مسبقا هدفا معينا . فقد اشار ماركس الى ان مسيرة العمل هى مسيرة من النشاطات الهادفة المفيدة ، حيث يتم التوصل الى نتائج كان يتصورها العامل قبل الشروع بعمله ، اى انه طرح امامه هدفا واعيا ، وهو مثله الذهنى . غير انه ، رغم ان كل عملية من عمليات الانتاج تجرى بصورة واعية ، وان الانسان بمفرده يجتهد عن وعى فى غالب الاحيان ، فان الحياة الاجتماعية على العموم ليست اصلا عملية واعية . فبمدى تباعد الناس عن الحيوانات صاروا يقومون بنشاطاتهم عن وعى ومعرفة واصبحوا قادرين على اخضاع ظروف الحياة المحيطة بهم لصالحهم الى درجة كبيرة . ومع ذلك فقد كان تاريخ مجتمعات ما قبل الاشتراكية كله يتسم على العموم بسيطرة القوى العفوية والمتحكمة على الناس وغير القابلة للرقابة ، وظل جبروتها اقوى بكثير من تلك القوى التى كانت تتحرك بموجب برامج مدروسة ومنتظمة . وقد فسر انجلس سبب هذه الحقيقة ، قبل غيره من الاسباب ، بان الانتاج الاجتماعى ظل خاضعا للقوى العفوية ، علما بان هذا الانتاج هو نشاط من اهم نشاطات الناس التاريخية ، وبفضله ارتفع الناس من وضعهم الحيوانى الى وضعهم البشرى . ان التنظيم الواعى للانتاج الاجتماعى الذى يرافقه توزيع مدروس

ومنسجم ، اى الانتقال الى الاشتراكية والشيوعية ، ان هذا التنظيم الواعى وحده فى استطاعته ان يخلق الظروف التى يتمكن بها الناس من اعادة بناء حياتهم الاجتماعية كلها عن وعى ومعرفة ، ومن اخضاع قوى التاريخ العفوية لصالحهم ، وذلك من اجل ان يرتفعوا فى هذا المجال نهائيا عن عالم الحيوان ، وان يكون فى وسعهم الشروع بالتاريخ الحقيقى للبشرية . وهكذا نجد ان تاريخ المجتمع على العموم هو مسيرة انتقال طويلة وتدريجية من سيطرة القوى العفوية الى سيطرة القوى الواعية .

وان القوى العفوية لا تسود فى حالة عدم تنبؤ الناس بنتائج نشاطاتهم فحسب ، انما هى تبدو دائما ، هناك حيث ظروف حياة الناس نفسها ترغمهم على التحرك دون ان يراعوا سوى مصالحهم القريبة ، ودون ان يفكروا بمصالحهم فى المستقبل (كما كان ذلك ، مثلا ، فى بداية التاريخ البشرى ، حيث كان مستوى تطور الانتاج فى غاية التدنى ، وكذلك حينما ظهرت فيما بعد الملكية الخاصة على وسائل الانتاج) . بيد ان الحياة نفسها تطالب بصورة حازمة تزداد بمرور الزمن ان ينظم الناس نشاطات حياة المجتمع عن وعى ومعرفة ، وذلك بمدى توسع ابعاد نشاطاتهم الانتاجية وتطور تعميم عمليات العمل .

ان هذه الضرورة تنجم عن مسالتين مترابطتين . المسالة الاولى هى ان الانسان بلغ درجة عالية من سيطرته على الطبيعة واستغلالها ، والمسالة الثانية هى الابعاد الواسعة لتعميم عمليات الانتاج فى الظروف الراهنة .

ان ما يميز المرحلة المعاصرة من التفاعل بين المجتمع والطبيعة هو ان سطح الكرة الارضية كله اصبح ميدانا لنشاطات الانسان ، الذى يستغل كل مواد قشرة الارض وجميع انواع الطاقات الطبيعية على وجه التقريب ، وحيث انطلق الى الفضاء متجاوزا حدود الكرة الارضية . بيد انه والى جانب توسع ابعاد نشاطات الانسان يزداد خطر عدم استطاعته التاثير على بيئة الطبيعة بصورة منتظمة . لان هناك نتيجة عرضية لهذه النشاطات ، وهى ان الاخلال بالتوازن بين مختلف العمليات فى الطبيعة ، وتلويث الماء والهواء بكميات هائلة

من مخلفات الصناعة والمواد الاشعاعية وغيرها الى درجة من الممكن ان يصبح وجود الانسان نفسه مهددا بالخطر .

ولكى نتجنب اخطارا من هذا القبيل لابد من ان نعتبر الطبيعة وحدة متماسكة ، حيث ان كل الاشياء تترابط فيما بينها . واذا تحدثنا بصدد الثورة العلمية والفنية فان هناك مسالة تنتصب بشكل حاد وبصورة خاصة وهى حتمية التنبؤ بنتائج تاثيرنا على الطبيعة من خلال نشاطاتنا .

كما وتزداد الحاجة اكثر فاكثر الى التنبؤ بالآثار الاجتماعية لتطور الانتاج والثورة العلمية والفنية (نمو المدن الكبيرة ، مثلا) . ان تعاظم تعميم عملية الانتاج يطالب بالتنظيم الاجتماعى لها بشكل ملح يزداد بمرور الزمن . فبمجرد ان اخذت التروستات * تتكون ، قدّرها انجلس ، ومن بعده لينين ، على انها بداية ادخال البرمجة والتخطيط فى الانتاج ، وعلى اعتبارها ظاهرة تقر بضرورة التنظيم المخطط للانتاج الاجتماعى . «يستحيل علينا اليوم ان نشخص الراسمالية كالسابق ، باعتبارها ظاهرة ينعدم فيها التخطيط . فقد اصبح هذا التشخيص قديما . فهناك حيث التروستات يستحيل عدم وجود التخطيط» ** . وان هذا التشخيص ينطبق على الراسمالية الاحتكارية للدولة الى درجة اكبر . فقد اشار لينين ، وهو فى معرض تشخيصه لراسمالية الدولة الاحتكارية فى المانيا فى الحرب العالمية الاولى ، الى ان الظروف هى التى ارغمت الراسماليين على «التحول الى تنظيم الحياة الاقتصادية كلها من الاعلى ، وذلك افضل من ان ينظمها خمسون مليون شخص من مركز واحد» . «نشاهد اليوم تحولا مباشرا للراسمالية الى شكلها الاعلى – البرمجة والتخطيط» *** . ورغم ان الظروف الموقتة التى نشأت بنشوء الحرب . والتى ارغمت الراسمالية على تخطيط وتنظيم الاقتصاد ، قد زالت ، فان تطور الراسمالية الاحتكارية للدولة وتعاظم تعميم العمل يرغمان

---

* التروست : مؤسسة راسمالية ضخمة توحد شركات عديدة . المترجم .

** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣١ ، ص ٣٥٥ .

*** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٠ ، ص ٣٤٧ ، والمجلد ٣١ ، ص ٤٤٤ .

الراسماليين اكثر فاكثر على التكيف لمطالب الاقتصاد .

فى ظروف الراسمالية المعاصرة تطور على نطاق واسع «علم» ، اطلق عليه الفلاسفة البرجوازيون «علم المستقبل» وادعوا ان دوره كدور العلوم الخاصة . وقد بلغ الامر بكثير من الفلاسفة فى الخارج الى درجة اعتبروا ان هذا «العلم» اثار «ضجـــــة» كبيرة او احدث «انفجارا» كالقنبلة . لقد فسر البعض اسباب هذه «الضجة» وهذا «الانفجار» تفسيرات مختلفة ومتنوعة . ولكننا نعتقد ان هناك سببين رئيسيين لهذه الظاهرة . السبب الرئيسى الاول هو ان ضرورة تنظيم الاقتصاد التابع للدولة الاحتكارية ، خاصة فى ظروف الثورة العلمية والفنية ، تطالب بصياغة تنبؤات وبرامج عديدة ، وبالتالى ، صنع التكنيك اللازم لهذا الغرض . والسبب الرئيسى الثانى هو ان انصار الراسمالية يهدفون الى استخدام «علم المستقبل» هذا ، كايديولوجيا يضعونها على طرف نقيض من النظرية والممارسة والمثل الناجح لتخطيط التطور الاقتصادى والثقافى فى البلدان الاشتراكية ، ذلك التخطيط الذى اثبت قوته وحيويته .

ان فى مقدور «علم المستقبل» البرجوازى هذا ان يساعد على صياغة وسائل فنية للتنبؤ ، بيد انه على العموم مجرد من قاعدة علمية دقيقة . فالبروفسور فليختخيم ، وهو من المانيا الغربيـــة ومؤسس «علم المستقبل» ، يرى ان رسالة هذا «العلم» هى الوصول بتناقضات الراسمالية الداخلية على الاقل الى درجة يطيقها المجتمع ، ان لم نقل انه يعمل على تصفيتها . يحاول «علم المستقبل» البرجوازى هذا ان يحل مهمة متناقضة داخليا : فهو يعمل على تكييف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الى مطالب الثورة العلمية والفنية . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، يحاول استخدام التنبؤات الاجتماعية لاغراض ايديولوجية ، هدفها البرهنة على «ابدية» النظام الراسمالى ، وحتمية انقسام المجتمع الى «نخبة» متميزة وجماهير لا تبدع ولا تخلق . ولهذا فان علماء «المستقبل» البرجوازيين غالبا ما يجمعـــون بين تنبؤات العلوم الطبيعية الجريئة وبين آرائهم المحافظة ، بل والرجعيـــة بالنسبة لتطور العمليات الاجتماعية .

واما الاشتراكية فانها تجعل التنبؤ يرتكز على ارضية علمية ، وتصيغ الاهداف والوسائل الصائبة لتحقيقة من وجهة نظر مصالح

المجتمع . وان ما يميز التنبؤ ليست الابعاد الشاملة لتنظيم الانتاج بموجب برامج وخطط فحسب ، انما والهدف الذى يرمى اليه كذلك ، ذلك الهدف الذى يختلف اختلافا مبدئيا عن هدف الانتاج فى ظل الراسمالية . اشار لينين فيما كتبه من ملاحظات عن مشروع برنامج الحزب الذى وضعه بليخانوف الى ان تنظيم العملية الانتاجية الاجتماعية بموجب برامج وخطط «من الممكن ان تقوم بها التروستات كذلك» . بيد انه فى ظل الاشتراكية والشيوعية لا يمكن ان يصبح «الموجه للتخطيط» سوى المجتمع باسره ، الذى ينظم الانتاج «لتامين الرفاه **التام** والتطور الحر **الشامل لكافة** اعضاء المجتمع» * .

ان احتياجات الانتاج فى الظروف الراهنة تجعل التخطيط الموحد الذى يشمل الدولة كلها ضرورة حيوية للاشتراكية . فان الاشتراكية تطالب بصياغة خطة عامة لتطوير القوى المنتجة ، وما ينجم عنه من تغيرات فى العلاقات الاجتماعية . ولاجل وضع خطط ناجحة لابد من امعان النظر فى المستقبل وتشخيص آفاق تطوير الانتاج والعلم والحياة الاجتماعية على العموم .

كانت خطة كهربة الاقتصاد الوطنى ، التى تمت صياغتها على اساس الافكار التى طرحها لينين ، المثل الاول على التنبؤ العلمى بالتطور الاقتصادى والاجتماعى ، ذلك التنبؤ الذى كان اساسا لوضع خطة اقتصادية تشمل الدولة كلها . لقد جمعت خطة كهربة الاقتصاد الوطنى لروسيا معطيات التقدم العلمى والفنى والاجتماعى فى سبيكة واحدة . كما انها كانت نموذجا للخطط الخمسية ، التى افضى تحقيقها الى تجديد معالم بلاد السوفييت كلها .

وبمدى بلوغ المجتمع درجات اعلى من التقدم العلمى والفنى تزداد اهمية التنبؤ بآفاق مواصلة تطوره . فالمرحلة الراهنة من تطور الاقتصاد الاشتراكى ، حيث يجرى حل مهام تكثيفه وتصاعد فاعلية الانتاج الاجتماعى الى اقصى الحدود ، تطالب باختيار خيرة الفرضيات لتطوير الاقتصاد الوطنى ، وذلك عند صياغة خطط المستقبل .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٦ ، ص ٢٣٢ .

كانت التنبؤات العلمية التى تكهن بها كلاسيكيو الماركسية اللينينية ، كالتنبؤ بحتمية الانتقال الى الاشتراكية ، تحمل فى الغالب هوية نظرية وسياسية . وان التنبؤ بتطور الاقتصاد الوطنى يطالب بشكل ملح ومتزايد تشخيص مؤشرات كمية معينة ، الامر الذى يستحيل بدون استخدام الاساليب الرياضية على نطاق واسع لحل مشاكل الاقتصاد السياسى (وبحوث علم الاجتماع كذلك) . فى ايامنا هذه يبدو واضحا انه من الممكن النجاح فى صياغة العلاقات بين الانتاج والاستهلاك ، وبين الطلب والعرض وغير ذلك بواسطة الاساليب الرياضية . ثم ان استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية يتيح حل الكثير من المسائل المعقدة حين ادارة الاقتصاد الوطنى بسرعة وفاعلية . (مثلا ، مسألة تشخيص اكثر الطرق فاعلية لحركة نقل المشحونات ، ومسألة تنظيم التجهيزات المادية والفنية . بيد ان السيبيرنيتيك لا يستطيع ، طبعا ، ان يحل محل علم ادارة المجتمع ، كما ان الرياضيات لا تستطيع ان تحل محل الاقتصاد السياسى او علم الاجتماع . فان السيبيرنيتيك والرياضيات ينبغى ان تخدم علم ادارة المجتمع والاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع . ولا يمكن الا على هذا الشرط تحقيق الجمع بين التحليل النوعى والكمى ، الذى فى وسعه ان يوسع امكانية التنبؤ العلمى للظواهر الاجتماعية الى درجة كبيرة .

وهناك مسألة تستحق ان نهتم بها وهى مسألة العلاقات بين المفاهيم المختلفة التى تتضمن انباء عن المستقبل بهذا الشكل او ذاك . وهذه المفاهيم هى التنبؤ العلمى والتقييم والتخطيط . هناك وجهات نظر مختلفة فى هذه المسألة . ونحن لا نبحث هذا الموضوع باسهاب ، انما نذكر بعض جوانب العلاقات بين التقييم العلمى والتخطيط . ان الخطة فى ظروف الاشتراكية هى الاداة الرئيسية لسياسة الحزب الاجتماعية والاقتصادية . فالخطة تعين اتجاه تطور الاقتصاد ليس على شكل تنبؤ بسيط عن المستقبل ، انما على شكل برنامج ينبغى تنفيذه ، ويتضمن تعليمات واجب تنفيذها على مؤسسات الدولة ومشاريع الاقتصاد . نذكر ، بالمناسبة ، ان هذا الامر يكوّن فرقا من الفروق بين التخطيط الاشتراكى وبرمجة الدولة للاقتصاد فى الاقطار الراسمالية ، تلك البرمجة التى تتسم

بطابع التوصيات ويجرى تنفيذها على اساس الاتفاقات بين الدولة والاحتكارات .

ثم ان التخطيط فى المجتمع الاشتراكى لا يجعل التقييم العلمى ابدا امرا من الامور النافلة ، كما كان يفكر بعض الناس احيانـــا فى الماضى . فان التقييم (ولفترة اطول من التخطيط) هو الشرط الحتمى لرسم خطة واقعية وعلمية ومدروسة دراسة دقيقة . وان التقييم هو نوع من انواع التنبؤ العلمى . نحن فى الحقيقة لا نكاد نميز بين هذين المفهومين (التقييـم التنبؤ) بصورة دقيقة . ولكن الذى نستطيع قوله فقط ، مجازيا والى حدود معينة ، ان الفـــرق بينهما هو ان فى استطاعة التنبؤ العلمى ان يحتوى آفاق تطـــور المجتمع كله فى ظروف الاشتراكية (التنبؤ بسبل بناء الشيوعية ، مثلا) ، بينما التقييم يحل مسائل معينة ومحدودة (فهو يعين ، مثلا ، ميزان طاقات البلاد الذى سيكون فى موعد محدد ، ولنقل فى عام الالفين وموعد حل هذه المهام العملية او تلك ، كتحقيق التفاعل الحرارى النووى القابل للتحكـم ، والقيـام بهذه الخطوات او تلك فى سبيل غزو الفضاء) .

ولكى نؤمن تطوير الاقتصاد بموجب برامج وخطط واقعيـــة وبصورة اكثر فاعلية لابد من التقييم العلمى لتطوير الاقتصـــاد الوطنى لفترة لا تقل عن ٥ – ١٠ سنوات فترة التخطيط . . ثم ان التقييم لا يحتوى النتائج المتوقعة من نشاطاتنا الواعية ، التى تتجسم فى الخطة ، فحســب ، وانمـا تحتوى ايضا العمليات العفوية فى الطبيعة والحياة الاجتماعية ، التى لا يمكن تنظيمها عن وعى ومعرفة ، واذا امكن تنظيمها فالى حدود معينة . . (كالعمليات الديموغرافية ، مثلا) . بالاضافة الى ان تقييم الاحتمالات المتوقعة لمواصلة تطوير الاقتصاد الوطنى يساعد على اختيار خيرة هذه الاحتمالات الاجتماعية لتكون اساسا للتخطيط .

ان الخطة بخلاف التقييم تعتبر فى هذا المجال نظام من الارشادات والتعليمات والتوجيهات الاستراتيجية . ثم ان التخطيط يعتمـــد التنظيم اساسا لنشاطات المجتمع ، الامر الذى لا يستطيع تامينه التقييم بحد ذاته ، وهو ليس مدعوا للقيام بذلك . وعدا ذلك فان الخطة فى المجتمع الاشتراكى لا تتضمن على تنبؤات بنتائج معينة

لتطور الاقتصاد فحسب ، انما هى كذلك قوة تنظيمية وتعبوية ، تهيب بالناس لتحقيق الهدف المنشود . ولهذا السبب بالذات فانه اثناء تنفيذ الخطط يجرى الكشف عن الاحتياطات الجديدة ، التى تكوّن مبادرات جماهير الشغيلة العريضة منبعها ومصدرها . وبحكم الدور التنظيمى الذى يؤديه التخطيط تنكشف امكانيات اكبر ، مما فى ظروف التطور العفوى ، للتقييم العلمى المبنى على الحجج والبراهين .

والتقييم والتخطيط هما على السواء من عناصر القيادة العلمية لحياة المجتمع الاشتراكى . فالاشتراكية تخلق امكانية القيادة العلمية للعمليات الاقتصادية والاجتماعية ، بل وتطالب بها فى آن واحد . وفى وسعنا القول انه من المستحيل ابراز وتطبيق ميزات الاشتراكية ، باعتبارها نظاما اجتماعيا ، بشكلها الكامل ، بدون قيادة كهذه .

والقيادة العلمية لتطور المجتمع يستحيل القيام بها سوى بعد المعرفة الموضوعية للعمليات الاجتماعية ، وصياغة اكثر الاساليب فاعلية للتأثير على هذه العمليات . ان اية ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ، سواء أكانت توزيع موارد العمل فى البلاد او وضع ومستوى تطور الوعى الاجتماعى ، تعانى من تأثير طائفة من العوامل ، وان هذه الظواهر ، هى الاخرى ، تؤثر على الجوانب الاخرى من حياة المجتمع . فتوزيع موارد العمل حسب مناطق البلاد ، مثلا يتوقف على محل وجود السكان الذى تكوّن تاريخيا ، واتجاهات نزوح السكان ، ومجموعة من العوامل الديموغرافية ، ومستوى دخل السكان فى مختلف المناطق ، وعلى درجة تلبية حاجاتهم المادية والثقافية ، وغير ذلك .

فما هى العوامل الجوهرية اكثر من غيرها فى هذا المجال ؟ وكيف يمكن التأثير عليها ؟ يستحيل مواجهة هذه القضايا وامثالها ما لم نعتمد على معطيات العلم ، وما لم نقم بابحاث علمية جدية . ثم ان بحوثا من هذا القبيل لا ينبغى ان تعكس وضع الظواهر والروابط بينها عكسا سليما اليوم فقط ، انما عليها ان تكون اساسا لتقدير مواصلة التغيرات التى تطرأ على هذه الظواهر كذلك . وعدا ذلك فان الارشادات الناجمة عن التقييم الاجتماعى لا تبقى فى المجتمع

الاشتراكى مجرد تمنيات بالخير . فهى تتيح للمجتمع الاشتراكى امكانية رسم الخطط على اساسها وتركيز الوسائل اللازمة لتنفيذها . وعلى نظام القيادة العلمية للمجتمع ان يتضمن على السواء الرقابة التجريبية للارشادات ، والاشراف على تنفيذ النشاطات التى اقرتها الخطط ودرجة فاعليتها .

ان الماركسية اللينينية تضع حل كافة القضايا الاجتماعية على ارضية تاريخية علمية «ولا نعنى بذلك تفسير الماضى فحسب ، انما والتنبؤ بالمستقبل دون اى خوف او وجل ، والجرأة فى نشاطاتنا العملية الرامية الى تنفيذه . . .» • . ان هذه الخاصية الاساسية للنظرية الماركسية التى لاحظها لينين تشخص الموقف العلمى من بحث العمليات الاجتماعية وصياغة ارشادات عملية ، كما وتعطى قاعدة علمية راسخة لقيادة بناء المجتمع الشيوعى .

• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٦ ، ص ٧٥ .

قوانين التطور الاجتماعى ووعى الناس لنشاطاتهم

ان معرفة قوانين التطور الاجتماعى ، التى تحدثنا عنها فى الفصول السابقة ، ليست هدفا بحد ذاتها ، فهى وسيلة بيد الناس لاستخدام هذه القوانين فى نشاطاتهم العملية . فما هى شروط استخدام هذه القوانين ؟ قبل ان نجيب عن هذا السؤال جوابا صائبا لابد من ان نوضح مسالة هامة ، وهى كيف تجمع الماركسية اللينينية بين اقرارها بالقوانين الموضوعية للتطور التاريخى والتأثير الهائل لنشاطات الناس الواعية على مسيرة التاريخ .

١ ـ كيف طرحت هذه المسألة التعاليم حول المجتمع قبل ظهور الماركسية

لقد سبق لنا وذكرنا ان تطور المجتمع يختلف عن تطور الطبيعة ، قبل كل شىء ، فى انه فى الطبيعة لا تفعل مفعولها سوى القوى العفوية وغير الواعية ، بينما الناس هم الذين يصنعون الحياة الاجتماعية ، وقد وهبتهم الطبيعة الوعى والارادة ، فيطرحون امامهم اهدافا ومهام معينة .

وبهذا الصدد تنتصب مسالة امام علم الاجتماع ، وهى مسالة السمة الموضوعية لقوانينه . فاذا كان الناس هم الذين يصنعون تاريخهم ، وهم يقومون بذلك بصفتهم كائنات واعية ، فهل هناك قوانين موضوعية ، اى قوانين لا تتوقف على ارادة الناس ، تسيّر التطور التاريخى ؟

لقد بذلت فلسفة التاريخ التى سبقت الماركسية جهودا وطاقات هائلة لمواجهة هذه المسالة ، بيد انها لم تستطع حلها . فغالبية

المؤرخين والفلاسفة ، الذين تخلوا عن النظرة الدينية الى التاريخ ، اعتبروا ان الناس يقيمون علاقاتهم الاجتماعية عن وعى ومعرفة ، وهم يصنعون التاريخ حسب مشيئتهم ورغباتهم تبعا لعقائدهم ومثلهم العليا .

لقد انعكست هذه الافكار عن التطور التاريخى فى النظريات العديدة المنتمية الى مدرسة «العقد الاجتماعى» بشكل اوضح من غيرها . ورغم ما هناك من فروقات عميقة بين نظريات «العقد الاجتماعى» التى تمسك بها هوبس وسبينوزه ولوك وروسّو ، فانهم جميعا انطلقوا من ان المجتمع ظهر نتيجة لاتفاق بين الناس . واذا تمسكنا بهذه النظرة فنستطيع ان نتصور منطقيا كل مراحل تطور البشرية باعتبارها نتيجة لنشاطات الناس الواعية .

فاذا كان التاريخ قد سار فى مسيرة لا ترغب بها الغالبية من الناس ، واذا عانت البشرية من ويلات ومآسى الحرب والظلم والكوارث المختلفة ، فان ذلك ، فى رأى انصار هذه النظرة ، نتيجة لآراء باطلة كان الناس قد تمسكوا بها . ولذلك فقد بحثوا عن كيفية تغيير مسيرة التاريخ فى اصلاح هذه الآراء والافكار الباطلة . فقد كتب هوبس ، الفيلسوف الانجليزى الذى عاش فى القرن السابع عشر ، بهذا الصدد يقول : لو كانت اسباب افعال الناس معروفة بنفس تلك الدقة التى نعرف بها التناسب بين احجام الاشكال الهندسية ، لبدت مظاهر الطموح والجشع واهنة ، ولتمتع الجنس البشرى بسلام حقيقى الى درجة تنعدم فيه الى الابد كل امكانيات التصادم والقتال * .

الا انه ورغم ما يبدو فى هذه التفسيرات من اقوال معسولة فانها لا تطابق ابدا كل تاريخ الماضى . فبالرغم من ان الناس كانوا يتحركون ككائنات واعية ، وكانوا يطرحون امامهم اهدافا معينة ، فان نتائج نشاطاتهم كانت فى غالب الاحيان لا تطابق مقاصدهم قطعا . نطرح بهذا الصدد السؤال التالى : كان الفلاحون الانجليز فى عصر الثورة البرجوازية فى القرن السابع عشر ، حيث كان يعيش نفس هوبس هذا ، يكوّنون الجماهير الاساسية لجيش كرومويل ،

* راجع : هوبس . المؤلفات المنتخبة فى مجلدين . المجلد ١ ، موسكو ، ١٩٦٤ ، ص ٢٨١ .

وكانوا يقاتلون من اجل انتصار الثورة قتالا نشيطا وفعالا . فلماذا اصبحوا فقراء بعد اقل من مئة عام من انتصار هذه الثورة ؟ فهل كانوا يرغبون فى ذلك ، وهل كانوا يهدفون الى ذلك ؟ طبعا ، لا . فقد كانوا يناضلون من اجل مصالحهم ، ولم يعرفوا كيف ستتطور الاحداث فيما بعد .

فعلى مدى آلاف السنين كان التاريخ يسير مسيرة معاكسة لتطلعات وامانى غالبية الناس ، المنتجين الاساسيين للخيرات المادية . فقد جلب لهم التاريخ التعاسة والفقر والافلاس بدلا من ان يحقق آمالهم فى ان يعيشوا عيشة مضمونة اكثر من السابق .

ومن ثم نسأل السؤال : هل هناك احتمال ان اهداف ومقاصد الطبقات الحاكمة التى كانت تترأس المجتمع هى التى عينت مسيرة التاريخ ، واستطاعت ، بالتالى ، ان تعمل على توجيه تطوره ؟ من الطبيعى ان تكون الطبقات التى وصلت الى السلطة قد طرحت امامها اهدافا معينة عن وعى ومعرفة ، وكانت تسعى الى تحقيقها . بيد انه ظهر فى آخر المطاف ان كل انتصار من هذه الانتصارات نجمت عنه آثار بعيدة جدا لم تتوقعها هذه الطبقات ولم تأخذها بعين الاعتبار .

وهكذا نجد ان التاريخ يشهد على ان تطور الاحداث لا تعينه مقاصد واهداف الناس وحدها ، فيبدو ان هناك قوى عفوية لا تتوقف على رغبات وارادة الناس ، هى التى تتحكم فى هذا التطور .

لقد لفتت هذه الحقيقة نظر بعض المفكرين فى الماضى ، فحاولوا ادراك وتفسير القوى الدافعة للمسيرة التاريخية .

اعتبر هيجل ، طبقا لنظريته المثالية ، ان التاريخ هو تطور وتجسيد للروح العالمية . فهل يصنع الناس تاريخهم عن وعى ومعرفة ؟ كان جواب هيجل عن هذا السؤال انه ليس هناك فى التاريخ شىء يحدث بدون اهداف الناس وتطلعاتهم . ان الشخص المنفرد والشعوب والدول المنفردة على السواء تسير وراء مصالحها وتناضل من اجل تحقيقها . بيد ان الذى يتحقق فى التاريخ دائما ليس ما يرغب به الناس ويستهدفون تحقيقه فحسب ، انما يتحقق كذلك ما تحتوى عليه افعالهم بصورة مخفية ، اى تتحقق اشياء كانت غير معروفة لهم ولا تتفق ومقاصدهم . ويختتم هيجل تمهيده لكتابه «فلسفة التاريخ» فيصور لنا تاريخ العالم بجلاء ، باعتباره

صورة من التغيرات والافعال المتنوعة والمتعددة والتى لا نهاية لها ، التى تقوم بها الشعوب والدول وبعض الناس . فيقول هيجل بهذا الصدد : نحن نرى اعمال الناس واهدافهم فى المقام الاول فى كافة الاحداث التاريخية . فتارة تدهشنا بجمالها وحريتها وبمحتواها الغنى ، وتارة اخرى نجد مجموعة من المصالح العامة التى لا تكاد تتقدم الى امام . بيد ان ما نراه فى الغالب هو اجهاد القوى الصغيرة اجهادا لا نهاية له ، حيث تنجم اشياء عظيمة من اشياء كانت تبدو لنا ضئيلة . وفى آن واحد وتحت سطح الاحداث المتشابكة والمتنوعة تجرى اعمال داخلية لا نشاهدها ، تعدّ بصورة طبيعية لعصر جديد من تاريخ العالم .

ان نظرة هيجل هذه مكنته من ان يتصور مسيرة التاريخ العامة وادراك دور الشخصيات البارزة وتقدير اهميتها فى تطوير الشعوب بشكل اعمق وبما لا يقاس بالنسبة للفلاسفة الذين سبقوه . بيد ان نظرية هيجل المثالية كانت تحتوى على تناقض داخلى عميق . فانه قد اعتبر ان التاريخ هو تطور وتجسيد للروح العالمية ، ولهذا فقد كان عليه ان يتوصل فى آخر المطاف الى استنتاج يقول ان الناس لا يقومون بهذه الاعمال الا من الناحية الظاهرية فقط . فاكد ان الخالق الحقيقى للتاريخ هو الروح العالمية ، واما الناس والشعوب فيعملون على تحقيق اهداف هذه الروح دون وعى او معرفة . وهكذا يبدو الناس والشعوب لنا كآلات عمياء تنفذ ارادة الروح العالمية . ويصرح هيجل فى مؤلفه «فلسفة الحقوق» بما يلى : «ولان الدول والشعوب والافراد غارقون فى مصالحهم ، فهم الى جانب ذلك آلات وهيئات غير واعية» * تنفذ ارادة الروح .

وخلافا للمنورين والمثقفين الفرنسيين ، الذين اعتبروا ان الانسان يصنع تاريخه عن وعى ومعرفة ، يصرح هيجل بما يلى : ان التاريخ الحقيقى يصنعه الناس دون وعى او معرفة . وبالتالى فانه يعمل على احياء النظرة الدينية للتاريخ التى عبر عنها فى حينه الاسقف بوسيؤيه بقوله : «الله هو الذى يعين مصائر العالم ، وهو الذى يهتم بمصير البشرية» ** .

---

* هيجل . المؤلفات . المجلد ٧ ، موسكو ولينينغراد ، ١٩٣٤ ، ص ٣٥٥ .

** J. B. Bossuet. Discours sur l'histoire universelle. P. 1870, p. 421.

بيد ان افكاره هذه عن التطور التاريخى باطلة كسابقتها . ففى راى هيجل ان التاريخ يتحول الى عملية تجرى بموجب العناية الالـهية ، حيث كل حدث من الاحداث التاريخية كانت ارادة الله قد «تنبأت» به مسبقا .

لقد انتقد ماركس نظرات من هذا القبيل فكتب وهو يتهكم : «التنبؤ والهدف المعروف مسبقا بموجب العناية الالـهية – هذه هى الكلمات الرنانة التى يستعملها اليوم هؤلاء الفلاسفة لتفسير مسيرة التاريخ . بيد ان هذه الكلمات لا تفسر فى الواقع شيئا على الاطلاق» * .

ولاحظ ماركس ان بحث التاريخ من وجهة النظر هذه والتأكيد على ان القرون السابقة بكل ما كانت تحتوى عليه من احتياجات ووسائل للانتاج مختلفة ومتنوعة تماما وغير ذلك كانت معروفة مسبقا ، ومعدة بفضل العناية لالـهية للقرن الذى نعيش فيه بصورة خاصة ، ان هذه المواقف تعنى قلب الامور راسا على عقب . كما تعنى تجاهل تلك الحركة التاريخية الحقيقية ، التى اعادت الاجيال المختلفة من خلالها صياغة نتائج كانت الاجيال السابقة قد توصلت اليها .

لم تستطع ولا واحدة من النظريات الاجتماعية التى سبقت الماركسية ان تحل مسألة القوى الدافعة للتاريخ . لقد شخصت بعض من هذه النظريات الدور الرئيسى بانه نشاطات الناس الواعية ، واعتبر البعض الآخر منها ان التاريخ هو عملية عفوية وغير واعية . لقد ظلت هذه النظريات مثالية رغم الاختلاف بينها فى حل هذه المسألة ، وسدت الطريق المؤدى الى معرفة قوانين الظواهر الاجتماعية . ان نظرية المادية التاريخية ، التى خلقها ماركس وانجلس ، هى وحدها التى اتاحت لنا معرفة قوانين تاريخ البشرية واتقان ممارسة استخدامها .

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٤ ، ص ١٤١ .

٢ ـ السمة الموضوعية لقوانين التطور الاجتماعى

وخلافا لنظرية العناية الالَهية ، اكد ماركس وانجلس ان الناس ليس هم الذين يستخدمهم التاريخ كوسيلة لتحقيق اهدافه ، انما التاريخ نفسه ما هو الا نشاطات الناس الذين يرمون الى تحقيق اهداف معينة . فالناس هم الذين يصنعون التاريخ . والناس ، على حد تعبير ماركس ، هم مؤلفو دراما حياتهم الخاصة ، وهم الذين يقومون بالتمثيل فيها فى آن واحد .

بيد اننا لا ينبغى مطلقا ان نستنتج من هذه الحقيقة ان البشرية تقيم روابطها الاجتماعية عن وعى ومعرفة . فالقوة التى تعين تطور المجتمع هى تغير اسلوب الانتاج ، الذى هو من صنع نشاطات الناس انفسهم . ان اسلوب الانتاج هذا لم تفرضه على الناس قوة غريبة عنهم «كالعناية الالَهية» او «الروح العالمية» ، انما الذى خلقه هم الناس انفسهم . بيد انهم لم يخلقوه حسب هواهم ورغباتهم ، انما فى ظل ظروف تاريخية معينة ، لا تتوقف على ارادتهم ولا على وعيهم . ولذا فان مسيرة الاحداث التاريخية لا تعينها نشاطات الناس الواعية وحدها . فان هذه المسيرة تخضع لقوانين موضوعية لا تتوقف على ارادة الناس ووعيهم ، تلك القوانين التى تحكمت بالناس ، كقوى الطبيعة العفوية ، على مدى تاريخ الماضى كله . بيد ان الناس الذين يشيدون المجتمع الشيوعى الجديد ، وكما سنرى فيما بعد ، يستطيعون استخدام هذه القوانين ، دون ان تفقد سمتها الموضوعية ، ويخضعون لارادتهم القوى العفوية للتطور الاجتماعى ، كما سبق لهم واخضعوا قوى الطبيعة لارادتهم .

ان التطور الاقتصادى هو عملية تاريخية طبيعية تخضع الى قوانين موضوعية بصرف النظر عن انه أكان يجرى بصورة عفوية ، او يوجهه المجتمع عن وعى ومعرفة فى ظل الاشتراكية .

وحينما اكتشف ماركس وانجلس القاعدة المادية للحياة الاجتماعية برهنا على وجود قوانين موضوعية تعمل على تطوير المجتمع . واشار لينين فى كتابه «من هم «اصدقاء الشعب» وكيف يناضلون ضد الاشتراكيين الدمقراطيين ؟» الى ان ماركس وانجلس

قسما العلاقات الاجتماعية الى نوعين : علاقات مادية وعلاقات فكرية . فبخلاف العلاقات الاجتماعية الفكرية تتكون العلاقات المادية او الانتاجية بدون ارادة الناس ووعيهم ، باعتبارها نتيجة حتمية لنشاطاتهم الرامية الى الحفاظ على نفس وجودهم .

وان العلاقات الاقتصادية او الانتاجية تكوّن بمجموعها البنية الاقتصادية للمجتمع وقاعدته الحقيقية . واما العلاقات الفكرية فهى بناء فوق هذه القاعدة .

لقد كتب لينين بهذا الصدد قائلا : «ان جعل العلاقات الاجتماعية تعود الى مستوى العلاقات الانتاجية ، وجعل العلاقات الانتاجية تعود الى صعيد القوى المنتجة ، اعطانا اساسا راسخا لنتصور تطور التشكيلات الاجتماعية كمسيرة تاريخية طبيعية» * . وبفضل هذا الموقف تمت البرهنة على ان هناك قوانين موضوعية تفعل مفعولها فى تاريخ المجتمع ، وهى تنجم عن الصفة التى تتسم بها علاقات الناس المادية ، وبالتالى ، فانها لا تتوقف على ارادتهم ولا على وعيهم .

ولاحظ لينين ، وهو يطور هذه الاحكام فى كتابه «المادية ومذهب النقد التجريبى» ما يلى : «حينما يعاشر الناس بعضهم بعضا **لا يدركون** الروابط الاجتماعية التى تتكون خلال ذلك ولا القوانين التى تتطور بموجبها والخ . . . ، وذلك فى التشكيلات الاجتماعية المعقدة نسبيا ، خاصة فى التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية» ** . فعندما شرع الفلاح بتصدير حبوبه الى السوق ، مثلا ، فقد اخذ «يعاشر» منتجى الحبوب فى العالم من خلال صفقة البيع هذه . ولكنه لم يعرف على الاطلاق الروابط الاقتصادية التى تتكون فى نتيجة هذه الصفقة ، رغم انه من المحتمل ان يتوقف افلاسه عليها ، مثلا ، على هبوط الاسعار فى السوق العالمية . فليس وعى الفلاح هو الذى يعين طبيعة هذه الروابط الاقتصادية ابدا ، بالعكس ، فوعيه هو الذى يتغير ، وذلك تبعا للروابط الاقتصادية الناشئة .

من الطبيعى ان يتحرك كل من يساهم فى الانتاج عن وعى ومعرفة : فهو يدخل تغيرات على ادوات الانتاج ويقوم بتبادل

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١ ، ص ١٣٨ .

** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٨ ، ص ٣٤٣ .

مصنوعاته بغيرها وغير ذلك بعد ان يكون قد امعن التفكير فيها مسبقا . واما فى نتيجة نشاطات ملايين المنتجين فتتغير ظروف حياتهم الاجتماعية . وان هذه التغيرات لا تتوقف على وعيهم الاجتماعى . وليس هذا فحسب ، انما من المحتمل ان لا يكونوا قد ادركوها قبل حدوثها . ويختتم لينين اقواله بما يلى : «انكم تعيشون وتكدحون وتلدون اولادا وتنتجون منتوجات ، وتتبادلونها . فتتكون عن نشاطاتكم هذه سلسلة موضوعية وحتمية من الاحداث ، سلسلة من التطور لا تتوقف على **وعيكم الاجتماعى** ، وليس فى وسعكم ان تحتووا تماما هذه السلسلة على الاطلاق» * .

ان ظروف حياة الناس المادية هى التى تعين دائما طبيعة واتجاه نشاطاتهم . ورغم ان الناس هم الذين يغيرون هذه الظروف ، نهم لا يستطيعون اختيارها مطلقا حسب ارادتهم . وبالتالى ، فان قولنا عن ان الناس هم الذين يصنعون تاريخهم لا يعنى انهم يصنعونه كما يحلو لهم .

ثم ان الاقرار بموضوعية قوانين التطور الاجتماعى لا يعنى ، طبعا ، ان هذه القوانين تفعل مفعولها بصورة مستقلة عن الانسان ، او بدونه . ان هذه القوانين هى قوانين نشاطات الناس انفسهم .

فماذا تعنى الحتمية الموضوعية للاشتراكية من وجهة نظر الماركسية ؟ هى تعنى ان الرأسمالية قد ولّى زمانها واصبحت عائقا بوجه التاريخ ، كما تعنى ان تطور ظروف حياة المجتمع المادية جعل الناس ياجهون مهمة ملحة مهمة تغيير العلاقات الانتاجية وجعلها تطابق القوى المنتجة الجديدة . فان تطور الرأسمالية هو الذى انجب طبقة كطبقة البروليتاريا ، التى اضطرت ، نتيجة لمكانها الموضوعى فى اسلوب الانتاج الرأسمالى ، ان تناضل ضد البرجوازية ، ومن اجل انتصار الاشتراكية ، لانها لا تستطيع ان تتحرر سوى عن هذا الطريق . وهذا يعنى ان الصراع الطبقى الذى تخوضه البروليتاريا من اجل اقامة المجتمع الاشتراكى هو حتمية تاريخية . ولذا فان التأكيد على حتمية قيام الاشتراكية لا يعنى على الاطلاق ان الاشتراكية تأتى بنفسها بدون اى كفاح .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٨ ، ص ٣٤٥ .

غالبا ما يحاول «نقاد» المادية التاريخية ان يعزوا الى الماركسيين نظرة الى التاريخ غريبة عنهم ، وهى ايمانهم بالقضاء والقدر . ان هؤلاء «النقاد» وامثالهم لم يسيروا فى فهمهم للماركسية ابعد من فهم الطبيب رياخين لها . وهذا الطبيب وهو بطل من ابطال قصة غوركى المسماة «بلدة اوكوروف» ، كان يهدئ شابا يبحث عن تفسير للامور بقوله : «انت تتفلسف فى مناقشتك للامور . فليس فى وسع الانسان لا ان يسرع من تطور الاحداث ولا ان يعمل على عرقلتها ، كما انه لا يستطيع ايقاف الكرة الارضية عن الدوران ولا انتشار الشلل المتزايد فى الجسد ، او ، مثلا ، جعل هذا المطر اللعين يتوقف عن الهطول . فكل ما يجب ان يكون سيكون ، وكل ما لا يجب ان يكون سوف لا يكون ، مهما حاولت الوثوب والقفز ! ان هذه الامور ، يا اخى ، قد برهن على سلامتها ماركس ، وكفى !» . فلما اخذ الفتى يتساءل وهو فى حيرة وارتباك : «ولكن يا الكسى ستيبانوفيتش ! . . ينبغى على الناس ان يفعلوا شيئا ما ؟» اجابه الطبيب رياخين قائلا : «نعم ، فلقد قيل لهم : انجبوا الاطفال وتكاثروا واسكنوا المعمورة ، وكل ما يبقى يجرى على ما يرام» * .

ليس من النادر ان نجد ان الترويج للايمان بالقضاء والقدر كان يستخدم ويُستخدم اليوم كذلك لتبرير المواقف السلبية والتخلى عن الصراع الثورى . الا انه ليست هناك نظرة الى التاريخ غريبة كل الغرابة عن الماركسية كالايمان بالقضاء والقدر . فهذه النظرة الى التاريخ ليست من سمات الماركسية ، انما هى من الصفات التى يتميز بها محرفو الماركسية . نذكر من بينهم ، مثلا ، «الماركسيين العلنيين» و«الاقتصاديين» و«المناشفة» فى روسيا ؛ وانصار بيرنشتين وكاوتسكى فى الغرب . كما ينطلق اليوم من هذه المواقف الكثير من المحرفين المعاصرين ، فيعتبرون ان قيام الاشتراكية هو مسيرة عفوية . فهل هناك ما يجمع بين الماركسية اللينينية المفعمة بالروح الثورية وبين هؤلاء الذين يروجون لنظرية العفوية ، حيث يتاجرون ببضاعة الايديولوجية البرجوازية ؟ ! وبهذا الصدد لاحظ لينين ما يلى : «ان الماركسية تتميز عن كل النظريات

* غوركى . المؤلفات فى ٣٠ مجلدا . المجلد ٩ . موسكو ، ١٩٥٠ ، ص ٦٧ .

الاشتراكية الاخرى بانهـــا تجمع بروعة بين وجهة النظر العلميـــة الواضحة والكاملة فى تحليل الحالة الموضوعية للاشياء والمسيرة الموضوعية للتطور وبين اقرارها الحازم باهمية الطاقات الثورية والابداعات الثورية والمبادرات الثورية التى تبذلها وتبديهـــا الجماهير ، وطبعا ، بعض الشخصيات والتجمعات والمنظمـــات والاحزاب التى تستطيع التحسس بروابطها مع هذه الطبقات او تلك ، وتعمل على تنفيذها» * .

ان هذا الترابط العضوى بين الاقرار بالمسيرة الموضوعيـــة للتطور والروح الثورية للماركسية جلى تماما لكل الناس ، عـدا هؤلاء الذين احترفوا نقد الماركسية ، والذين يواصلون الادعاء بما يلى : «ليس فى وسع الانسان ان يكون فاعلا حرا للتاريخ ، ولا عاملا يبدع فى تعيينه ، اذا انطلقنا من ان «مسيرة التاريخ» . . . عملية حتمية فى آن واحد . ان ابعـاد الفلسفة ضيقة الى درجة لا تستطيع استيعاب هذين المفهومين» ** . ان هذا القول يعود الى غريغور الذى يعتبر ان النظر الى الانسان بصفته «يعكس» سلبيا المسيرة الدينامية التى تجرى خارجه» من سمات المادية التاريخية . ليس فى وسعنـــا الا نبدى دهشتنـــا ونسأل : اين «نبش» هذا «الناقد» للماركسية هذه النظرة ؟ على كل حـال نحن لا نجد هذه النظرة لا لدى ماركس ولا لدى لينين ، الذى يعزوها اليهما هذا «الناقد» دون حياء او خجل . فالمادية التاريخيـة لا تعتبر الانسان «عاكسا» سلبيا للتاريخ ، انما تعتبره خالقا وصانعا له . فالانسان بعمله اليومى ونشاطاته يصنع التاريخ ، رغم انه بعيد عن ان يعى هذه الحقيقة دائما . ثم ان النشاطات اليومية التى يقوم بها ملايين الشغيلة هى التى تدفع عجلة التاريخ الى امام ، رغم انها لا تبدو واضحة للعيان للوهلة الاولى . واما الصراع الذى يخوضونه عن دعى ومعرفة فى عصر الانقلابات الثورية العظيمة ، فهو ، كالمحرك الجبار ، يعمل على الاسراع من مسيرة الاحداث التاريخية .

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٦ ، ص ٢٣ .

** A. Gregor. Marxism as Philosophy. — «The European». August 1956, p. 26.

راجع كذلك ملاحظات ا . ج . غريغور فى احدى مقالاتـــه الاخيرة : «Marx and the Western World», L., 1967, p. 175.

جعل الحتمية التاريخيــة على طرف نقيض من نشاطات الناس الواعية – هذا هو موضوع من المواضيــع التى يحلو لمفكرى البرجوازية والمحرفين على اختلاف اجناسهم والوانهم ان يبحثوا فيه فى ظروفنا الراهنة .

كانت نظرة ماركس نظرة سليمة ، حينما اكد ما يلى : «كانت الحتمية الطبيعية سائدة» فى المجتمع البدائى والمجتمع الحضارى على السواء . «ان حرية الانسان فى هذا المجال لا يمكن ان تكمن الا فى انه ، بصفته يعمل جماعيا وينتج جماعيا ، ينظم بصورة عقلانية التبادل بين المواد التى يملكها وبين الطبيعة ، ويجعله يخضع لاشرافــه العام ، بدلا من ان يسيطر عليــه كقــوة عمياء . . .» * .

ان الحرية والخلق فى التطور الاجتماعى على طرف نقيض من الحتمية من وجهة نظر الاعداء المكشوفين ومحرفى الماركسية على السواء . فى الحقيقة ان الحرية والخلق ليستا على طرف نقيض سوى من القوة الحتمية العمياء ، التى هى ، كالقوة العفوية ، تجذب الانسان اليها ، رغم ما يبدى من مقاومة لا جدوى منها . ولكن اذا تحرك الناس ليس بعكس الواقع ، مما يفضى فى آخر المطاف الى فشلهم الذى لا مهرب منه ، انما عن وعى ومعرفة لهذا الواقع ، ويوجهون جهودهم وطاقاتهم نحو اهداف يمكن تحقيقها تاريخيا ، فان نشاطاتهم الواعية تكتسب قوة هائلة وجبارة . نذكر ، على سبيل المثال ، ان وعى الناس بان انتصار النظام الاجتماعى الجديد هو حتمية تاريخية لا يجعلهم يتخذون مواقف سلبية حينما يناضلون من اجل احراز هذا الانتصار ، بل بالعكس من ذلك ، فان هذا الوعى يهيب بهم الى مضاعفة جهودهم وطاقاتهم ، وتقوية عزيمتهم فى النصر ، ويفتح امامهم آفاقا واسعة لمبادراتهم .

ان هؤلاء الذين يعزون الى الانسان قدرته على توجيه تطور المجتمع حسبما يرتأى ، من الطبيعى ان يعتبروا ان الاقرار بالحتمية التاريخية يقيد من حرية الناس فى نشاطاتهم . بيد ان هذه الحرية وامثالها وهم من الاوهام . فالحرية الحقيقيــة تكمن بالذات فى

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٢٥ ، الجزء ٢ ، ص ٣٨٧ .

ادراك الانسان للحتمية التاريخية ، وفى قدرته على السلوك على اساس هذا الادراك فيرى اهدافه بوضوح ويسعى الى تحقيقها . ولا يستطيع الانسان ان يفرض سيطرته على القوى العفوية ، بدلا من ان يكون العوبة بيدها ، الا على هذا الشرط .

ثم ان المادية التاريخية لا تعتبر ان التفاعل بين الوعى الاجتماعى والوجود الاجتماعى يعنى الاقرار باستقلال الافكار عن الاقتصاد . فالوعى الاجتماعى يؤدى دورا فعالا فى التاريخ ، بيد ان منابع تطوره يستمدها من ظروف الوجود الاجتماعى . ان تغير ظروف الحياة المادية نفسه يطرح امام الناس مهمة تاريخية معينة ، كمهمة ضرورة تصفية النظام الذى ولىّ زمانه ، مثلا . فحينما تظهر مثل هذه الحتمية التاريخية وتجد لها انعكاسا فى وعى قوى المجتمع الطليعية ، فان ذلك سيكون اساسا لتوجيه ممارسة هذه القوى لنشاطاتها .

تعتبر الماركسية ان لنشاطات الناس الواعية ليست انعكاسا سلبيا للمسيرة التاريخية ، انما هو جزء عضوى لا يتجزأ عنها ، وحلقة من حلقاتها التى لابد منها . ان الانتقال الى الاشتراكية بموجب سنة التطور التاريخى ، مثلا ، وكما سبق لنا وذكرنا اعلاه ، لا يعنى ان الاشتراكية ستنتصر اوتوماتيكيا . فان هذه السنة لا تعبر سوى عن الاتجاه المتحكم فى تطور المجتمع فى عصرنا الراهن ، واما تطبيقها فيجرى عبر الصراع ومن خلال النشاطات الواعية التى تقوم بها قوى المجتمع الطليعية بزعامة الطبقة العاملة . وخلال ذلك تبدو ابعاد تأثير الناس الواعى على مسيرة الاحداث واسعة للغاية .

كيف ستتطور الاحداث فى هذا البلد او ذاك ؟ ومتى سيتغلب فيها اتجاه التحرك نحو الاشتراكية ؟ ان الاجابة عن هذه الاسئلة تتوقف على ظروف موضوعية وذاتية متعددة للغاية ، نذكر من بينها درجة وعى الطبقة العاملة وانتظامها ، ووجود حلفاء لها ، ووضع حزب الطبقة العاملة وسياسته ، ودرجة تأثير الاحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة على الجماهير ، وقوة وسياسة الطبقات الحاكمة التى تقف مانعا امام التحرك نحو الاشتراكية وغير ذلك . من الطبيعى ان ينكر الماركسيون ادعاءات انصار مذهب

الايمان بالقضاء والقدر حول انه يستحيل الاسراع من عجلة التاريخ او عرقلتها . فالماركسية تقر بامكان الاسراع من مسيرة الاحداث التاريخية فى نتيجة النشاطات الواعية والفعالة التى تقوم بها قوى المجتمع الطليعية ، وهى فى الوقت نفسه لا تنفى امكانية عرقلة التطور الاجتماعى نتيجة لتحركات القوى الرجعية التى تهدف الى تأجيل موعد هلاكها .

ان مذهب الايمان بالقضاء والقدر ومذهب الذاتية والارادية على السواء غريبان كل الغرابة عن فهم الماركسية للمسيرة التاريخية . نستطيع ان نتصور التناقض بين الماركسية وهذين المذهبين المتنوعين ، اللذين يعبران عن الافكار البرجوازية ، فى مسألة فهم التاريخ ، من خلال المناقشات التى دارت بين البلاشفة * والمناشفة - انصار التصفوية ** . كان المناشفة يتمسكون بالنظرية الانتهازية حول عفوية التطور ، وكان من رأيهم انه ليس هناك من يقيم روسيا الجديدة ، اذ انها ستبنى خلال مسيرة الصراع بين المصالح المختلفة . وحينما كان لينين يرد على

---

* **البلاشفة** : شكلوا الجناح الثورى لحزب العمال الاشتراكى الدمقراطي فى روسيا بزعامة لينين فى الاعوام ١٩٠٣-١٩١٢ . وفى عام ١٩١٢ تشكل منهم الحزب الاشتراكى الدمقراطى (البلشفى) فى روسيا . وفيما بعد اطلق على هذا الحزب اسم الحزب الشيوعى (البلشفى) فى روسيا ، ثم - الحزب الشيوعى (البلشفى) لعموم الاتحاد السوفييتى . ومن عام ١٩٥٢ اصبح يسمى بالحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى .

** **المناشفة** : شكلوا الجناح اليمينى فى حزب العمال الاشتراكى الدمقراطى فى روسيا . كان المناشفة يدافعون عن الافكار الانتهازية والتوفيقية ، وكانوا يعبرون عن مصالح ما كانوا يسمون «بالعمال الارستقراطيين» اى المثقفين من البرجوازية الصغيرة . وكان المناشفة يناضلون نضالا فعالا ضد اللينينية والبلاشفة . لقد حلت بهم هزيمة نهائية فى مرحلة ثورة اكتوبر الاشتراكية . واما فى سنوات العشرين من قرننا الحالى فقد انحلت تنظيماتهم كليا .

المناشفة - انصار التصفوية : كانوا يمثلون تيارا داخل الجناح المنشفى فى حزب العمال الاشتراكى الدمقراطى فى روسيا فى السنوات ١٩٠٦-١٩١٢ . كان هؤلاء ينادون بتصفية الاشكال السرية لنضال الطبقة العاملة (ومن هنا جاءت تسميتهم) .

هذه الافكار بيّن بجلاء ووضوح التناقض بين الماركسية من جهة ومذهب الذاتية ومذهب الايمان بالقضاء والقدر من جهة اخرى ، فى مسألة فهم المسيرة التاريخية ، فكتب ما يلى : «حينما اقول انه لابد من اقامة روسيا الجديدة كذا وكذا انطلاقا من وجهة نظر ، مثلا ، الحقيقة والعدالة والفرص المتعادلة فى العمل وما شابهها ، فانا اكون من انصار مذهب الذاتية الذى يقودنى الى عالم الخيال والاوهام . فان صراع الطبقات هو الذى يعين فى الواقع ، سبل بناء روسيا الجديدة ، وليست اطيب تمنياتى ورغباتى ، وسوف لا تكون مثلى العليا لاقامة روسيا الجديدة مثلا خيالية ووهمية ، اذا كانت تعبر عن مصالح الطبقة الموجودة فعليا ، حيث ترغمها ظروف الحياة على التحرك فى اتجاه معين» * .

وحينما كان لينين يضع هذا الموقف الموضوعى لاعادة صياغة الواقع على طرف نقيض من مذهب الذاتية ، كان يقف كذلك بحزم وعزم ضد مذهب الايمان بالقضاء والقدر الذى يبرر السائد والموجود . ان ادعاء المناشفة عن انه ليس هناك من يقيم روسيا الجديدة ، وان بناءها سيجرى بصورة عفوية ، يعنى فى الواقع نسيان الصراع الطبقى والتخلى عن الدور القيادى للطبقة العاملة فى النضال من اجل اعادة صياغة الواقع . وخلافا لمذهب الذاتية ومذهب الايمان بالقضاء والقدر تنطلق الماركسية من مراعاتها لتوازن القوى الطبقية بصورة موضوعية . لقد اكد لينين بهذا الصدد ما يلى : «وانا حينما انطلق من هذه النظرة الموضوعية للصراع الطبقى فلا ابرر الواقع على الاطلاق . بالعكس ، فانا اشير فى نفس هذا الواقع الى المصادر والقوى الاكثر عمقا ، التى تعمل على اعادة صياغته ، (رغم انها لا تبدو للعيان من الوهلة الاولى)» ** .

ايجاد المصادر والقوى التى تعمل على اعادة صياغة الواقع فى هذا الواقع نفسه – هذا هو بالذات جوهر الموقف الماركسى من المسيرة التاريخية ، ذلك الموقف الذى يجمع بصورة عضوية بين

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٢ ، ص ١٠١ .

** المرجع نفسه .

العوامل الموضوعية والعوامل الثورية . لا يرغب الفلاسفة وعلماء الاجتماع البرجوازيون فهم هذا الفرق المبدئى بين الماركسية وبين مذهب الذاتية ومذهب الايمان بالقضاء والقدر ، ولذلك فانهم يحاولون ان يعزوا للماركسية اما ايمانها بالقضاء والقدر الذى يجعل الانسان ««عاكسا» سلبيا للمسيرة الدينامية» ، او تمسكها بمذهب الذاتية الذى يعتبر ان ارادة الانسان تؤدى دورا معينا فى التاريخ . حتى ان هوك ، وهو معروف بكتاباته «التى تدحض» الماركسية ، حاول البرهنة على ان الشيوعيين ينكرون الظواهر الحتمية بنشاطاتهم العملية . ولهذا الغرض اضطر ان يعزو للشيوعيين قدرة سحرية ، وهى انهم فجروا الثورة فى روسيا واقاموا نظاما اجتماعيا جديدا «بالمراسيم السياسية» وحدها ، التى لا تتوقف على اية «عوامل حتمية تاريخية» مهما كانت ، وحتى انهم تحركوا بخلافها . فاستنتج من اقواله هذه نتيجة مذهلة يبدو منها «ان وجود الاتحاد السوفييتى يدحض النظرية الماركسية للمادية التاريخية» * .

وهوك هذا على استعداد ان يعزو للشيوعيين قوة سحرية ليدحض بها الماركسية . بيد ان الشيوعيين يرفضون هذا «الشرف العظيم» . فاذا تسنى للشيوعيين ان يقودوا الجماهير الهائلة من الشعب الكادح ، التى وجدت لديها القوى الكافية للاطاحة بالنظام الراسمالى الذى ولى زمانه فى روسيا واقامة نظام اشتراكى جديد ، واذا كان هذا النظام ينتصر اليوم فى اقطار اخرى كذلك ، فالفضل فى ذلك يعود الى ان الشيوعيين كانوا يتحركون ليس بخلاف قوانين التطور الاجتماعى ، انما بانسجام تام معها .

ان المسيرة العظمى التى اجتازتها شعوب الاتحاد السوفييتى جعلت الخرافة التى روجت اليها البرجوازية تنهار ، تلك الخرافة التى ادعت ، كذبا وبهتانا ، ان انتصار البروليتاريا فى روسيا ليس له سوى «اهمية اقليمية» ومحلية . لم تكن الثورة الروسية استثناء من الاستثناءات ولا انحرافا عن قوانين التطور التاريخى ،

---

* S. Hook. Historical determinism and political fiat in soviet communism. — «Proceedings of American Philosophical Society», 1955, vol. 99, N 1, p. 10.

كما يدعى ذلك اعداء الماركسية اللينينية ، انما عبرت عن المسيرة التقدمية الحثيثة العامة التى يجتازها التاريخ العالمى ، وحيث تفضى الى انتصار الاشتراكية . ثم ان الدور الحاسم للغاية فى نجاحات التحولات الاشتراكية ادته الاحزاب الشيوعية والعمالية التى الهمت ونظمت هذه التحولات ، وذلك لانها استطاعت ان تستخدم بمهارة وحذاقة معرفتها لقوانين التطور الاجتماعى فى نشاطاتها العملية .

٣ ـ الفروق بين القوانين الاجتماعية من ناحية طريقتها على التأثير

ان الموضوعية هى السمة العامة التى تتميز بها كافة قوانين التطور الاجتماعى . وفى آن واحد يختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيرا فى مجالات فاعليتها وطريقتها على التأثير ووظائفها . ان هذه الفروق تكوّن قاعدة ننطلق منها لتصنيف قوانين التطور الاجتماعى . ولكن مهمتنا فى هذا المجال ليست تصنيفها تصنيفا كاملا ، انما نكتفى ببحث بعض الفروق بينها من ناحية طريقتها على التأثير .

كانت هناك محاولات لتقسيم قوانين التطور الاجتماعى فى تاريخ علم الاجتماع الى قوانين علم توازن القوى الاجتماعى وقوانين علم الدينامية . لقد اعتبر كونت ان قوانين توازن القوى يسجل التوازن فى حالة «كيان» المجتمع البشرى ، واما قوانين علم الدينامية فهى تسجل عوامل تعمل على تغييره . وفى رأيه ان العامل الرئيسى بينها هو الافكار المعنوية التى تقلب العالم «رأسا على عقب» . كان علم توازن القوى الاجتماعى قاعدة انطلق منها كونت للبرهنة على سلامة الاتجاه المحافظ الذى يستثنى الانقلابات الثورية ، واما علم الدينامية فقد كان قاعدة انطلق منها للبرهنة على صواب التقدم ، ولكن ضمن نطاق «النظام» .

ليس فى وسعنا ان نسلّم بهذا التقسيم للقوانين الاجتماعية ، الذى تمسك به فيما بعد بعض انصار «نظرية التوازن» ، لان المجتمع هو نظام دينامى فى اعلى درجاته ، وان منابع تغير هذا

النظام وتطوره ليست اسباب خارجية تخل بتوازنه ، انما هي موجودة فى داخله بالذات .

نجد فى الادبيات الماركسية المعاصرة افكارا تقول انه من الممكن تقسيم قوانين الحياة الاجتماعية الى قوانين **البنية وقوانين الوظيفة وقوانين التطور** . ان لهذا التقسيم بعض التبريرات ، بيد انه نسبى للغاية . فلا شك ان هناك ، مثلا ، قوانين تعبر قبل كل شىء عن بنية الكيان الاجتماعى (مثل القانون الذى يعين ان للقاعدة الدور المقرر بالنسبة الى البناء الفوقى) . غير ان نفس هذه القوانين تفسر كذلك تطور هذا الكيان ، اذا نظرنا اليه من ناحية الترابط بين القاعدة والبناء الفوقى ليس من ناحية توازنهما ، بل من ناحية الدينامية وتفاعلهما الديالكتيكى . فان التغيرات التى تطرا على القاعدة (ولنقل فى المرحلة التى سبقت الثورات البرجوازية) خلقت تناقضات بين الاقتصاد البرجوازى الذى تمخض داخل الاقطاعية وبين البناء السياسى الاقطاعى المطلق . ان هذه التناقضات كالتناقضات بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية تحلها الثورة البرجوازية . ولهذا فان قانون الدور المقرر للقاعدة يفسر فى هذا المجال تطور بنية الكيان الاجتماعى ، وذلك بالاضافة الى انه يعكس هذه البنية .

والشىء نفسه يمكن ان يقال عن قوانين الوظيفة وقوانين التطور ، حيث ان هناك بعض الفلاسفة وعلماء الاجتماع على استعداد لتصنيفها باعتبارها قوانين مستقلة تماما . ليس هناك من يشك ان الوظيفة هى جانب من الجوانب المستقلة نسبيا لحياة التشكيلة، التى تعبر عن شروط وجود التشكيلة . فمن حق قوانين وظيفة المجتمع (الاشتراكى ، مثلا) ان تطالب العلماء ببحثها باسهاب اكثر مما فعلوه حتى الآن . ثم هذا الحق تفرضه كذلك الحاجة للقيام بتحليل شامل لوظيفة الاشتراكية ، بكونها مرحلة طويلة نسبيا من مراحل التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة . ولكن هذا الامر لا يعطينا المبررات لوضع قوانين وظيفة المجتمع وقوانين تطوره على طرفى نقيض . ان هذا الموقف يلائم فلسفة البنية التى وضعها ليفى - ستروس او نظرية البنية الوظائفية التى صاغها بارسونس ، اكثر من ملاءمتها للماركسية . لنتذكر

فكرة لينين المشهورة التى طرحها فى مقاله عن «كارل ماركس» والقائلة ان ماركس لم يستنتج حتمية تحويل المجتمع الراسمالى الى مجتمع اشتراكى سوى من القانون الاقتصادى لحركة المجتمع المعاصر له ، اى المجتمع الراسمالى . ان بحث قوانين وظيفة المجتمع الراسمالى يشير كيف ان هذه القوانين تفضى الى نفى هذا المجتمع . ولذا فاننا حينما ندرس شروط وظيفة المجتمع الاشتراكى فنحن نوضح بذلك ايضا شروط تحوله التدريجى الى الشيوعية .

ولذلك فنحن نعتبر ان الراى الذى ورد فى الادبيات والقائل ان هناك «قوانين اجتماعية ، بعضها ليست سوى قوانين الوظيفة ، وبعضها ليست سوى قوانين التطور» * هو راى غير مقنع . يدعى اصحاب هذا الراى نتيجة لهذا التقسيم ان قانون الطلب والعرض فى ظل الراسمالية هو قانون الوظيفة ، واما قانون المنافسة فهو قانون التطور . او انهم يعتبرون ان قانون التوزيع حسب العمل فى ظل الاشتراكية هو من قوانين الوظيفة ، اما قانون منفعة العمال المادية فى نتيجة عملهم فهو من قوانين التطور ** . اذا كانت هذه الامثلة تبرهن على صواب شىء ما ، فانها لا تبرهن سوى على ان الوظيفة والتطور جانبان مختلفان لفاعلية القوانين الاجتماعية . من المحتمل ان يبرز هذا الجانب او ذاك فى مراحل مختلفة ، غير انه يستحيل ان يكون هذان الجانبان مستقلين احدهما عن الآخر . نذكر ، على سبيل المثال ، ان اسلوب الانتاج يتطور فى آن واحد مع قيامه بوظيفته . ان هذه الظاهرة تبدو بجلاء خاصة فى اعادة الانتاج الموسع . مع العلم ان التطور يجرى سواء من خلال وظيفة داخل اى شكل من الاشكال ام بواسطة حلول شكل محل آخر .

وهناك مسألة اخرى تستحق ان نبحثها بشكل خاص ، وهى مسألة تقسيم قوانين المجتمع الى **قوانين دينامية وقوانين احصائية** . ان اساس هذا التقسيم اختلاف التناسب بين الظواهر الحتمية والصدف خلال فاعليتها .

---

* فينوغرادوف وغونتشاروك . قوانين المجتمع والتنبؤ العلمى . موسكو ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٤ .

** المرجع نفسه ، ص ١٢٥-١٢٦ .

ولان القوانين الاجتماعية تنفذ من خلال نشاطات الناس فيتبادر الى الاذهان السؤال التالى : هل من الصواب ان نعزى هذه القوانين الى القوانين الاحصائية ؟ بمعنى آخر : هل ان القوانين الاجتماعية هى قوانين احصائية ؟ لقد تعددت الاجوبة عن هذا السؤال فى الادبيات السوفييتية . ان الكثير من الكتاب يعزون جميع القوانين الاجتماعية الى قوانين احصائية .

نلاحظ قبل كل شىء ان مفهوم القوانين الاحصائية اصبح علما على السواء فى ميدان الظواهر الاجتماعية (مثلا ، لدى كيتلى * الاحصائى البلجيكى الذى عاش فى النصف الاول من القرن التاسع عشر) وفى العلوم الطبيعية (الفيزياء وعلم الاحياء وغيرهما من علوم الطبيعة) . وكانت قد تمت صياغة بعض هذه القوانين فى بداية الامر كقوانين تجريبية (مثلا ، التناسب بين عدد ميلاد الذكور والاناث ، او بين ضغط وحجم الغاز) ، ولم يجر تفسيرها نظريا الا فيما بعد . واما القوانين الاخرى (مثل قانون الانتقاء الطبيعى فى علم الاحياء ، وقوانين الكم فى الفيزياء) فقد كانت ترتبط منذ بدايتها بصياغة نظرية معينة . ومنذ صياغة نظرية الكم فى العلوم الطبيعية اخذ يظهر اتجاه كاد يعتبر جميع القوانين قوانين احصائية . كانت هذه الفكرة تعكس ، ولا شك ، دور الاساليب الاحصائية فى المسيرة العامة لتطور المعارف البشرية ، بيد انها كانت فكرة من جانب واحد .

لقد رسخت فكرة فى العلوم الطبيعية وفى الفلسفة على السواء مفادها ان هناك نوعين من القوانين ، حيث يتغلغل احدها بالآخر ، ولكنهما لا تتفقان ، وهما القوانين الدينامية والقوانين الاحصائية . ان السمة التى تتميز بها القوانين الاحصائية هى انها تعبر عن الروابط الحتمية السائدة ليس بين الظواهر والمواضيع والجوانب المستقلة والمعزولة نسبيا (مثل الروابط بين السبب والنتيجة) ،

---

* لقد كتب ماركس عن كيتلى هذا عام ١٨٦٩ ما يلى : وله فضل كبير فى الماضى ، فقد برهن على ان هناك حتمية داخلية حتى لصدف الحياة الاجتماعية التى تبدو لنا ، وذلك نتيجة لتكرار وقوعها وتكرار ارقامها الوسطية . بيد انه لم يفلح **ابدا** فى تفسير هذه الحتمية (ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٣٢ ، ص ٤٩٥-٤٩٦) .

انما هى قوانين مجموعة بكاملها (مثل مجموعة جزئيات الغاز التى تتفاعل فيما بينها ، او مجموعة الكائنات التى يتكون منها نوع من الانواع الحية) . فالقوانين الاحصائية تعبر ، اولا ، عن الخواص التى تلازم نظاما عاما ، وليست وحدات منه (مثلا ، ليس هناك معنى لمفهوم ضغط الديناميات الحرارية اذا استخدمناه بالنسبة لبعض الجزئيات) . وثانيا ، تعبر القوانين الاحصائية عن الروابط المحتملة ، وذلك بخلاف القوانين الدينامية التى تعبر بشكل دقيق ومعين عن حتمية الظواهر . وان هذه الروابط تتسم كذلك بطابع ثابت ودائمى نسبيا ، ولكنها قوانين تختلف عن القوانين الدينامية .

بيد ان تقسيم القوانين الى قوانين احصائية وقوانين دينامية لا يعنى انه من الممكن نقله آليا من الفيزياء الى علم الاجتماع . وفى رأينا ان بانايوت غينديف الفيلسوف البلغارى على حق حينما لاحظ : «ان جميع القوانين الاجتماعية تحتوى بصورة ديالكتيكية الى حدود معينة ، على صفات تميزها ، سواء أكانت دينامية او احصائية» * .

والجدير بالاشارة فى الوقت ذاته الى انه من المشكوك فيه ان نجعل جميع قوانين الحياة الاجتماعية تنتمى الى نوع واحد من القوانين . لا شك ان القوانين الاحصائية تفعل مفعولها فى الحياة الاجتماعية (فى مجال العمليات الديموغرافية ، مثلا) . ونستطيع ، على اساس معروف ، ان نعزى قوانين الانتاج السلعى الى القوانين الاحصائية ، لان آثار تعارض مجموعة من الاعمال البسيطة والمنفردة فى تبادل السلع يبدو تأثيرها فى هذا المجال .

ان كافة القوانين الاجتماعية تبدو كنشاطات مجموعات كبيرة من الناس . بيد ان هذه الحقيقة لا تمكننا من ان نعزوها الى القوانين الاحصائية كما يفعل ذلك بعض الفلاسفة (مثل ستويكو بوبوف ، الفيلسوف البلغارى) . يرى هؤلاء الفلاسفة ان القانون الذى يحدد اسلوب الانتاج بموجبه تطور المجتمع ، وقانون تطابق

---

* بانايوت غينديف . الفلسفة والمعرفة الاجتماعية . موسكو ، ١٩٧٧ ، ص ١٣٣ .

العلاقات الانتاجية طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة ، والقانون حول الدور المقرر للوجود الاجتماعى ازاء الوعى الاجتماعى وغيرها، يرى هؤلاء الفلاسفة ان كل هذه القوانين هى قوانين احصائية بطبيعتها . بيد ان هذا الرأى يجعلنا نتصور ان جميع القوانين الاجتماعية هى قوانين احتمالية ، الامر الذى يجعل معرفة الحتمية التاريخية امرا عسيرا .

وعدا ذلك ، فانه يستحيل علينا ان نقر بان الرأى القائل ان قانون حلول تشكيلة اجتماعية واقتصادية محل تشكيلة اخرى هو من القوانين الاحصائية ، هو رأى مقنع . لقد استنتج ماركس استنتاجه حول حتمية هلاك الرأسمالية والانتقال الى الاشتراكية على اساس تحليل قانون حركة الرأسمالية وتناقضها الاساسى . ان هذا الترابط لا يحمل ، طبعا ، هوية احصائية . غير ان تحقيق هذا الترابط الحتمى فى بعض الاقطار يجرى من خلال مجموعة من الاحداث والحركات الجماهيرية ، حيث لا يمكن تشخيص تحركات من يساهم فيها تشخيصا واحدا وبصورة حتمية ومطلقة . فنجد ، بالتالى ، ان السمات التى تلازم القوانين الدينامية تتعارض مع القوانين الاحصائية فى تطوير المجتمع .

وليس من النادر ان نجد ان هناك من يضع القوانين الاحصائية والقوانين الموجهة على قدم المساواة . ولكننا نعتقد ان هذا الانسجام غير شرعى . من الطبيعى ان تتخذ القوانين الاحصائية حتما شكل القوانين الموجهة ، التى تتميز بانها تتحقق من خلال مجموعة الاحداث ومعدلها المتوسط . والى جانب ذلك فانه من المحتمل ان تتخذ قوانين غير احصائية شكل القوانين الموجهة ، ففاعلية القوانين الموجهة هى نتيجة للتفاعل بين القوانين وتعارضها . ثم ان القوانين تتخذ شكل القوانين الموجهة ، عادة ، حينما تصطدم قوى مختلفة متناقضة واحدتها بالاخرى ، مع العلم ان احداها ستتغلب على الاخرى فى آخر المطاف ، فتشق لنفسها طريق تقدمها .

ان القانون الموجه يعبر عن اتجاه معين لمسيرة الظاهرة وتغيرها او تطورها . بيد ان هذه الظاهرة لا تتحقق بصورة واحدة كخط مرور حركة الجسم الآلية ، انما تتحقق بكونها النتيجة النهائية

للمسيرة بعد اجتيازها للانحرافات والتقلبات والتعرجات وغير ذلك . وان الاتجاه المتحكم يفعل مفعوله ، رغم مجموعة العوامل التى تعترض صريقه . لقد سمى ماركس القانون العام للتراكم الراسمالى ، الذى ينجم عنه تضخم الراسمال ونمو الثروات من جهة والفقر المدقع والتعاسة من جهة اخرى ، قانونا مطلقا وعاما للتراكم الراسمالى * . وفى الوقت ذاته فان هذا القانون هو كذلك قانون موجه ، لان هناك طائفة من العوامل التى من شأنها ان تعمل على تقوية او اضعاف تعاظم الجيش الاحتياطى للعمل والتعاسة والفقر وغير ذلك ، وبين هذه العوامل الصراع الطبقى الذى تخوضه البروليتاريا ، حيث تتصدى به لتردى اوضاع العمال الاقتصادية . وعلى حد تعبير ماركس فان «هذا القانون ، كغيره من القوانين ، يتجدد من خلال اوضاع متعددة اثناء تحقيقه . . .» ** ان هذه القوانين المطلقة تبدو كقوانين موجهة ، من ناحية مضمونها ، ذلك المضمون الذى يعبر عن الروابط الحتمية بين الظواهر التى هى من طبيعة التشكيلة المعنية .

يعتبر بعض نقاد الماركسية ان التوجيه هو ليس قانونا على العموم ، وان فهم القانون بصفته قانونا موجها سخافة من السخافات . هذا هو ، مثلا ، موقف بوبير الذى يصرح فى كتابه المشهور «تعاسة علم التاريخ» ان القانون والتوجيه مفهومان مختلفان تمام الاختلاف . وفى رأيه ان التوجيه «غير مفيد سوى كاسلوب من الاساليب الاحصائية» *** .

ولكن هذا الرأى خاطئ . فالواقع هو ان القوانين فى المجتمع والطبيعة على السواء من المحتمل ألاَّ تبدو سوى كقوانين موجهة ومتحكمة . والفرق الوحيد فى هذا المجال هو ان الحياة الاجتماعية تتميز بتعقدات كثيرة ، الامر الذى يسبغ على فاعلية القوانين مظهرا فى غاية التعقيد ، خاصة فى ظروف التطور العفوى . وقد اشار ماركس فى هذا الصدد ، وهو فى معرض تشخيصه للقوانين

---

* راجع ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٢٣ ، ص ٦٥٩ .

** المرجع نفسه .

*** K. Popper. The Poverty of Historicism, p. 115-116.

الاقتصادية للرأسمالية ، الى ان هناك «القوانين العامة لا تتحقق من خلال اشكال معقدة وتقريبية سوى كقوانين موجهة وسائدة ، وكمعدل وسطى من التقلبات الدائمية ، حيث لا يمكن تشخيصه بصورة ثابتة ابدا» * .

ان تمييز الاتجاه السائد يجرى فى الواقع نفسه . وان هذا التمييز ليس مجرد وسيلة احصائية للتفكير ، كما يتصور بوبّير . نذكر ، على سبيل المثال ، ان لينين اشار الى انه فى مجال الروابط القومية يفعل مفعولهما اتجاهان : الاتجـــاه الاول يعمل على ايقاظ الحياة القومية والحركات الوطنيـــــة ، والاتجاه الثانى يعمل على الاسراع من اقامة الروابط بين الامم وتحطيم الحواجز بينها . «ان هذين الاتجاهين هما جوهر قانون الرأسمالية العالمى» ** . وقد ربط لينين بين الدور السائد الذى يؤديه هذا القانون الموجه او ذاك وبين العصور المختلفة من تطور الرأسمالية ، حيث ان حلول عصر محل الآخر كان مسيرة موضوعية لا تتوقف على ارادة الناس .

هناكَ من يطرح احيانا السؤال التالى : هل تواصل القوانين الاجتماعية فاعليتها كقوانين موجهة وسائدة فى ظل الاشتراكيـــة ايضا ؟ ولكى نجيب عن هذا السؤال لا بد لنا فى البدايـــة ان نبحث شكلين من فاعلية القوانين الاجتماعيــــة : الشكل العفوى والشكل المبرمج او المخطط . لتكن القوانين الاقتصادية مثلا فى بحثنا لهذا الموضوع .

٤ ـ خواص فاعلية القوانين الاقتصادية فى ظل الاشتراكية

تختلف القوانين الاقتصادية الاشتراكية اختلافا جذريا عـــن القوانين الرأسمالية سواء من ناحية مضمونها (لانهـــا تعبر عن علاقات انتاجية جديدة – علاقات التعاون الاخوى والمساعـــدة

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٢٥ ، الجزء ١ ، ص ١٧٦ .
** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٤ ، ص ١٢٤ .

المتبادلة الاشتراكية المتحررة من استغلال الانسان للانسان) او من ناحية طبيعة فاعليتهـا . ان القوانين الاقتصاديـة فى ظل الاشتراكية هى كالقوانين الاقتصادية فى ظل الراسمالية موضوعية ولا تتوقف على ارادة الناس ووعيهم ، ولكنها لم تعد قوانين عفوية فى ظل الاشتراكية . نذكر ، مثلا ، انه فى المجتمع الراسمـالى يجرى توزيع وسائل الانتاج والعمل بين فروع الاقتصاد بصورة عفوية من خلال فاعلية قانون المنافسة وفوضوية الانتاج ومعدل الارباح الوسطى وغير ذلك ، بينما يجرى هذا التوزيع فى ظل الاشتراكية عن وعى ومعرفة وطبقا لمطالب قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منسجما وحسب برامج وخطط ، وتبعـا لمطالب القانون الاقتصادى الاساسى ، وغيرهما من القوانين الاقتصادية الموضوعية .

ولا يمكننا ان نفسر التغيرات التى طرأت على فاعلية القوانين الاقتصادية فى ظل الاشتراكية بسبب واحد ، اى بان الناس قد عرفوا هذه القوانين واخذوا يستخدمونها فى نشاطاتهم الاقتصادية. من الطبيعى ان تكون معرفة القوانين الموضوعية واستخدامها فى الممارسة شرطا حتميا لكبح جماح القوى العفوية واخضاعها لاشراف الناس عليها . بيد ان امكانية استخدام القوانين وفاعليتهـا فى الممارسة تعينها الظروف الموضوعية التى يعيش فيهـا الناس . ولهذا فان تطور الاقتصاد الوطنى لا يكف عن ان يكون مسيـرة عفوية الا حينما تحل القوانين الاقتصاديـة الجديدة – القوانين الاشتراكية ، التى تعبر عن العلاقات المتبادلة للمنتجين الذيـن توحدهم الملكية العامـة على وسائل الانتـاج ، محل القوانين الاقتصادية الراسمالية ، التى تعبر عن العلاقات المتبادلـة بين المنتجين على اساس الملكية الخاصة .

ثم ان القوانين الاقتصادية فى ظل الاشتراكية بطبيعتها تفترض نشاطات الناس الواعية . ان قانون التطور المنسجم وحسب خطة بطبيعته يطالب المجتمع بان ينظم عملية الانتاج عن وعى ومعرفة . ففى حين يتطور اقتصاد المجتمع الراسمالى بصورة عفوية ، فانه يستحيل ان يتطور الاقتصاد الاشتراكى بدون ادارة واعية .

من المعروف ان هناك بين المحرفين المعاصرين من يدعى ان

الاشتراكية تتطور تطورا عفويا ، ويعتبر ان مهام قيادة المجتمع تفضى الى خلق ظروف تجعل فاعلية «العفوية الاشتراكية» خالية من اية رقابة او اشراف . حتى انهم ، طبقا لهذه الآراء ، يعارضون استعمال الاصطلاح «بناء الاشتراكية» ، ويصرحون بانه اصطلاح خاطىء .

ان هذه الافكار فى جوهرها تجعل الاقتصاد الاشتراكى يكتسب سمات يتميز بها اقتصاد الراسمالية الذى يتطور بصورة عفوية .

من المستحيل ان تتطور الاشتراكية تطورا عفويا ، فالحقيقة ان الاشتراكية يجرى بناؤها بكل ما فى هذه الكلمة من معنى حقيقى . فان طبيعة المجتمع الاشتراكى نفسها تجعل هذا المجتمع يظهر ويتطور بفضل النشاطات الواعية والمبرمجة التى تقوم بها الجماهير الكادحة . فمن اين تنجم خاصية الاشتراكية هذه ؟

تنجم قبل كل شىء من سيطرة الملكية العامة على وسائل الانتاج ، وعلى اساس هذه الملكية تصبح نشاطات ملايين الناس الواعية والمبرمجة ممكنة بل وحتمية ، كما ويمكن توحيد جهودهم وطاقاتهم لتطوير الاقتصاد الاشتراكى .

ان المجتمع الاشتراكى قادر على مراعاة ليس الآثار الاجتماعية القريبة لنشاطاته الانتاجية فحسب ، انما والآثار الاجتماعية البعيدة ايضا . ثم ان اخضاع الانتاج لتلبية الحاجات المادية والثقافية للمجتمع بأسره يعنى ان تطوره يتحقق انطلاقا من هدف يختلف اختلافا مبدئيا عن كل اهداف الانتاج فى كافة التشكيلات التى سبقت التشكيلة الاشتراكية . فاصحاب المشاريع الراسمالية لا يهدفون سوى الى تلبية مصالحهم الانانية القريبة والى كسب اقصى الارباح ، مما يؤدى فى آخر المطاف الى تبذير الموارد الطبيعية والاجتماعية تبذيرا وحشيا . وبالعكس من ذلك ، فالمجتمع الاشتراكى ، بعد ان اخضع الانتاج لتلبية حاجات الشعب ، توفرت لديه جميع الظروف لادارة الاقتصاد باكثر الاشكال فائدة ، وهو يراعى ليست مصالح اليوم فحسب ، انما ومهمة الاسراع من تطوير الاقتصاد والثقافة فى المستقبل باقصى الدرجات .

وان المنتج بمفرده فى ظل الاشتراكية كذلك ، الذى يعمل على تطوير عملية الانتاج فى هذا الشكل او ذاك ، ليس فى وسعه ان

يراعى كليا الآثار الاجتماعية لهذا التطوير . بيد انه عدا عقل هذا المنتج هناك العقل الجماعى للشعب ، الذى يجسده الحزب الشيوعى وهيئات الحزب القيادية والدولة ، حيث تدرس بدقة واهتمام بوادر الجديد ، التى هى من خلق الابداعات الشعبية ، فتعمل على تطويرها وتعين الجماهير العريضة على ادراك اهمية هذه البوادر . ولذلك فان عدد جماهير الشعب الغفيرة فى ظل الاشتراكيــة الذى يرى آفاق تطور المجتمع يزداد شيئا فشيئا ، وطبقا لذلك تقوم هذه الجماهير بنشاطاتها الواعية وتمارسها .

ان الحياة دائما اغنى من النظرية . فالوعى الاجتماعى ، حتى اذا كان وعى فئات المجتمع الاكثر تقدمية ، بكونه يعبر عن الوجود الاجتماعى ، لا يحتوى هذا الوجود كاملا . فان القوانيــــن التى اكتشفها علم الاجتماع لا تعبر سوى عن الاتجاهات الاساسيــــة لتطور المجتمع . ولهذا فانه من المفهوم انه ليس فى مقدور الناس فى ظروف الاشتراكية ان يراعوا كافة الآثار الاجتماعية البعيدة الناجمة عن نشاطاتهم الانتاجية اليومية . بيد ان هذه الحقيقة لا تعنى على الاطلاق انه ليس فى وسعهــم ادارة مسيرة التطــور الاقتصادى . فان معرفة الاتجاهات الاساسية لتطور المجتمع تتيح لهم التحرك بشكل ملائم والسعى الى تحقيق الاهداف المنشودة .

ان خطط تطوير الاقتصاد الوطنى تعبر بشكل ملموس عن تلك الاهداف والمهام التى يطرحها امامه المجتمع الاشتراكى . وان خبرة تنفيذ هذه الخطط فى الاتحاد السوفييتى والاقطار الاخرى من الاسرة الاشتراكية العالمية برهنت على ان المجتمع الاشتراكى لديه كل الامكانيات من اجل تعيين آفاق تطوره وتحقيق اهدافه المرسومة حسب برامج وخطط . ثم ان الممارسة قد برهنت كذلك على ان هناك امكانية تقدير مواعيد بلوغ مستويات معينة من تطور الصناعة والزراعة . وليس هذا فحسب ، انما والقيام بتحقيــق التحولات الاجتماعية المرتبطة بهذا الامر . فحينما ينفذ شغيلــة البلاد السوفييتية ، مثلا ، خطط تطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى يدركون انهم يخطون خطوات جديدة الى امام فى طريقهم نحو الشيوعية .

فى السنوات الاولى من البناء الاشتراكى السلمى كان لينين

يتحدث عن الفرصة التى تسنت لنا لتعيين مواعيد لا بد منهـــا لاحداث تغيرات اجتماعية جذرية ، باعتبارها فرصة من فرص التاريخ نادرة للغاية . فاشار الى «اننا نرى اليوم بجلاء ووضوح ما يمكننا القيام به خلال خمس سنوات ، ومن اجل اى شىء نحن نحتاج الى مواعيد اكثر من هذه بكثير» * . واما اليوم فان هذه التنبؤات لم تعد من التنبؤات النادرة فى التاريخ ، انما اصبحت شرطا حتميا من شروط نجاح تطور الاشتراكية .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٥ ، ص ٣٨٥ .

ان الاتجاهات الرامية الى الملكية الخاصة والتى نصادفها حتى اليوم في المجتمع الاشتراكى ،

تعارض تطور المجتمع الذى يجرى توجيهـه عن وعى ومعرفة . ان ادارة الاقتصاد تعبر عن المصالح العامـة للشعب والدولة فى ظل الاشتراكية ، تجرى عبر نضال شديد ضد مختلف انواع المظاهر المعادية للدولة والتى تتسم بالنزعة المحلية او تدافع عن المصالح الضيقة لمؤسسات منفردة . وليس من النادر ان نجد ان التقدم الفنى يعرقلـه قسم من المسؤولين فى مجـالات الاقتصاد والتكنيك والهندسة بحكم آرائهم المحافظة وبقوة تعودهم على الاساليب القديمة للانتاج وادوات العمل ، كما تجرى عرقلته بسبب الثغرات التى يتسم بها نظام الحوافز الاقتصادية فى مسألة ادخال الآلات والماكنات الجديدة . ونتيجة لذلك فانه ليس من النادر ان تكون المؤسسة معنية فى انتاج مصنوعات قد تم اتقانها منذ زمن بعيد لتنفيذ الخطة ، رغم انها احيانا اصبحت قديمـة ، اكثر من اهتمامها بانتاج مصنوعات جديدة واكثر تكاملا وتطورا ، اذ انها تتطلب اعادة تسوية العملية التكنولوجية .

ان فاعلية التوظيفات الاساسية تتقلص فى بعض الحالات نتيجة لبعثرتها . فبدلا من تركيز هذه التوظيفات فى المشاريع التى تم

تشييدها للشروع بتشغيلها باسرع ما يمكن ، كثيرا ما نجد انها توجه لبناء مشاريع جديدة ، حيث من المستحيل تجهيزها بكل ما هو ضرورى . وان الهيئات والمؤسسات المحلية تسرع للشروع فى البناء لغرض الحصول على المبالغ المخصصة ، بينما تماطل فى تشغيلها .

فهل هناك اساس موضوعى لهذه الظواهر وامثالها ، التى تحول دون استخدام كافة الامكانيات للاسراع من التقدم الفنى والعمل على تعاظم فاعلية الانتاج ؟ يوجد ، وهذا الاساس هو التناقضات بين المصالح الآنية ومصالح المستقبل ، بين مصالح النزعة المحلية والمؤسسات ومصالح الشعب العامة . بيد ان مثل هذه التناقضات يمكن حلها بنجاح من خلال سياسة اقتصادية ملائمة . فان هذه السياسة تراعى المصالح العامة والفردية على حد سواء (وضمنها مصالح الهيئات المحلية والفرعية وغيرها) ، كما انها تجمع بشكل فعال بين هذه المصالح ومصالح الشعب العامة والاساسية . وهى فى آن واحد تقيد من مصالح الهيئات المحلية والفرعية ، اذا اتخذت طابعا غير سليم مبالغا فيه . وجاء فى رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ومجلس وزراء الاتحاد السوفييتى والمجلس العام لاتحاد النقابات السوفييتية المركزى واللجنة المركزية لاتحاد الشبيبة اللينينية الشيوعية لعموم الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٧٨ بهذا الصدد ما يلى : «لا بد من الانطلاق من مصالح الدولة العامة فى كل الامور والقضايا ، والعمل بحزم وعزم على ازالة كافة عناصر النزعة المحلية والمصالح الضيقة للمؤسسات» .

والحزب الشيوعى ، بصفته القوة القائدة للمجتمع السوفييتى ، يخوض نضالا حاسما ضد العناصر الروتينية وضد كل ما هو قديم وولّى زمانه ، مما يتعارض وتقدم الاشتراكية . فبدون التغلب على هذه الظواهر كلها من المستحيل تحقيق مطالب القوانين الاشتراكية بشكله الكامل .

ان السياسة الاقتصادية الصائبة تجعل اشكال واساليب النشاطات الاقتصادية تنسجم مع التعاظم الدينامى للقوى المنتجة ، كما انها توجه مصالح جميع فروع الاقتصاد الوطنى وكافة الفئات

الاجتماعية والامم والقوميات التى يتكون منها الشعب السوفييتى فى اتجاه واحد .

ثم ان القوانين الاقتصادية الاشتراكية ليست عفوية بطبيعتها ، وهى تطالب ادارة حياة المجتمع الاقتصادية عن وعى ومعرفة . والى جانب ذلك من المحتمل ان يجرى التعبير عن فاعليتها فى كوارث غير متوقعة . ان هذه الظواهر تحدث لا محالة حينما لا يراعى الناس مطالب هذه القوانين ويتحركون بخلافها .

واما فى ظل الرأسمالية فيبدو ان تقلبات الصدف هى التى تسيطر على سطح الاحداث ، بينما هناك قوة حتمية تختفى داخلها . وقد لاحظ لينين بهذا الصدد ما يلى : «من الطبيعى انه ليس فى امكان القوانين ان تظهر فى مجتمع ، حيث السوق المجال الوحيد الذى يربط منتجى السلع المتفرقين ، سوى كمجموعة من القوانين الاجتماعية الوسطية ، حيث تحتوى على تسوية الانحرافات الفردية فى هذا الجانب او ذاك» * .

فكيف تطرح المسألة فى ظل الاشتراكية ؟ وهل تظهر القوانين فى المجتمع الاشتراكى حتما من خلال الصدف ؟

يرى بعض المؤلفين ان الخاصية التى تتميز بها الاشتراكية هى انه ليس من الضرورى ان تبدو القوة الحتمية من خلال الصدف ، وتستطيع ان تفعل مفعولها مباشرة . فى الواقع ليس هناك فى العالم مظاهر حتمية تفعل مفعولها بشكلها «الصافى» . فهى تبدو من خلال مجموعة من الصدف فى جميع العمليات التى تجرى فى الطبيعة او فى المجتمع ، وفى المجتمع الاشتراكى كذلك فى طبيعة الحال . وفى ظل الاشتراكية ايضا تتعقد فاعلية اى قانون من القوانين الاقتصادية بطائفة بكاملها من الصدف التى تصبح جزءا من هذا القانون . والجديد فى المجتمع الاشتراكى ليس فى سيادة الحتمية بلا صدف ، انما فى تغير دور الصدف ودرجة تأثيرها على مسيرة التطور .

لقد تنبأ ماركس وانجلس ان هناك فرصة تتاح فى المجتمع الاشتراكى وهى «اقامة سيطرة الافراد على الصدف والعلاقات بدلا

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٦ ، ص ٦٨ .

من سيطرة العلاقات والصدف عليهم» * . ففى المسيرة العفوية تبدو الحتمية الداخلية كقوة لتقلبات الصدف ، وتسيطر على الافراد. وحينما يجرى توجيه التطور حسب برامج وخطط ، فان الناس يحصلون على فرصة اخضاع هذه الصدف لارادتهم . وفى هذه الحالة يصبح الناس قادرين على ادارة مسيرة التطور ، وبالتالى ، يكون فى وسعهم التغلب على الصدف غير المواتية مهما اختلفت انواعها واشكالها ، والسيطرة على القوى العفوية .

بيد انه وفى ظل الاشتراكية كذلك تفعل القوانين الاقتصادية مفعولها كاتجاهات سائدة وليس كما يقال فى شكلها «الصافى» وبدون اية ظواهر ثانوية ، وذلك لانه لا مهرب من الانحراف عن مطالب هذه القوانين الاقتصادية فى هذا الجانب او ذاك . ان الشكل الوحيد من اشكال فاعلية هذه القوانين الذى يزول هو عندما تبدو كنتيجة محصلة للعبة القوى العفوية المتعارضة .

وعدا ذلك فان هناك تناقضات بين المصالح فى ظل الاشتراكية ايضا .

لا ينبغى ان يغيب عن بالنا انه لا تنتفى امكانية الانحرافات عن مطالب القوانين ، ومبعثها هو ظهور اختلال التناسب فى تطوير الاقتصاد ، وعدم الانسجام بين المصالح العامة والفردية وما الى ذلك .

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٣ ، ص ٤٤٠ .

٥ ـ جهاز استخدام قوانين التطور الاجتماعي

اشارت مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفييتي ودورات لجنته المركزية الى ضرورة بحث جهاز فاعلية واستخدام قوانين الاشتراكية الراقية والانتقال بها الى الشيوعية .

لقد جاء في ادبياتنا الفلسفية والاقتصادية ان مفهومي «جهاز فاعلية» و«جهاز استخدام» قوانين التطور الاجتماعي ليستا ذات معنى واحد . ان مفهوم «جهاز فاعلية» القوانين يعني الاتجاه الموضوعي لفاعلية القوانين ، الذي يمهد لا محالة لنفسه الطريق في آخر المطاف . واما «جهاز استخدام» القوانين فيعني نشاطات الناس الواعية ورؤيتهم لهدفهم بوضوح وجلاء . وهم يقومون بهذه النشاطات طبقا لمطالب القوانين ، ويستحيل عليهم القيام بها بدون معارفهم التجريبية والنظرية بهذا الشكل او ذاك .

فما معنى «استخدام القوانين» ؟ ان نفس هذا المفهوم يعبر عن موقف الانسان المعين والعملي من فاعلية قوانين الطبيعة والمجتمع على السواء . وان استخدام القوانين يعني ان الناس يخضعون هذه القوانين لخدمة مصالحهم في هذه الحالة او تلك ، ويرتكزون عليها في ممارساتهم العملية .

ثم ان استخدام القانون مفهوم لا يعادل مفهوم اخضاع بسيط لفاعليته . فعلى اساس استخدام قانون الجاذبية العالمية ، مثلا ، تم اقامة خط معلق من السكك الحديدية ، حيث تتدحرج المكسحة الى الاسفل تحت تاثير قوة الجذب . ويستخدم هذا القانون كذلك الرياضي الذي يتزحلق على الثلج . ومن المستحيل ان تبدو فاعلية هذا القانون بشكل آخر ، عندما تجذب اكوام الثلج ، مثلا ، احد هواة تسلق الجبال الى هوة سحيقة . فمن غير المعقول ، بطبيعة الحال ، ان نتحدث عن استخدام القانون في هذه الحالة .

ولابد من ان نأخذ بنظر الاعتبار كذلك انه ليس في وسعنا ان نقول ان الناس يستخدمون القانون في كل موقف من مواقفهم منه . فمن الممكن ان يتجلى تأثير الناس على نتائج فاعلية القانون في مساعيهم الرامية الى تجنب آثاره المخربة او اضعافها . ولا يزال

الانسان فى الظروف الراهنة من تطور التكنيك بعيدا من ان يخضع جميع القوى العفوية فى الطبيعة لارادته ويجعلها تخدم اغراضه . نذكر ، على سبيل المثال ، انه ليس فى استطاعة الانسان ان يمنع العمليات الجيولوجية ، التى تسبب الهزات الارضية ، رغم انه يتمكن من ان يتنبأ بها ، جزئيا ، ويتخذ التدابير من اجل التقليل من التخريبات التى تسببها .

وهكذا نجد انه من الممكن ان يتخذ موقف الانسان من القوانين فى الممارسة اشكالا متنوعة ومتعددة ، لا يحتويها كلها اصطلاح «استخدام القوانين» . يستطيع الناس ان يرتكزوا على بعض القوانين ويستخدمونها فى ممارستهم لنشاطاتهم ويعملون على توسيع مجال فاعليتها ويخلقون ابعادا جديدة لها ، كما انه فى وسعهم ان يقلصوا من مجال فاعلية البعض الآخر منها ، ويتجنبوا او يضعفوا آثارها التخريبية .

ثم ان استخدام القوانين يفترض دائما قيام الفرد بنشاطات فعالة ، حيث يستحيل استخدامها بدون هذه النشاطات . ومسألة اخرى مسألة مدى التغيرات العميقة التى تسببها هذه النشاطات فى العلاقات الموضوعية . فتكيف الناس تكيفا بسيطا من مطالب للقانون بدون نشاطاتهم الفعالة يزيل الحدود بين استخدام الناس القوانين بصورة واعية وفاعليتها العفوية ، التى تجذب الناس اليها كتيار العاصفة .

ان ما تتميز به الحياة الاجتماعية ان نشاطات الناس تتشابك بصورة مباشرة باسلوب فاعلية قوانين التطور الاجتماعى ، وان هذه النشاطات ليست عاملا خارجيا لهذه القوانين على الاطلاق . فاذا استخدمت قوى المجتمع الطليعية ، مثلا ، قانون مطابقة العلاقات الانتاجية طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة ، وارتكزت عليه فى كفاحها من اجل اقامة النظام الاجتماعى الجديد ، فان هذا الكفاح نفسه يعبر عن فاعلية قوانين معينة للتطور الاجتماعى (قانون صراع الطبقات ، مثلا) . ففى الحالة الاولى كانت القوى الطليعية قد استخدمت القانون ، وفى الحالة الثانية كانت تنشط تبعا لفاعلية قانون الصراع الطبقى .

ففعاليـة قوانين التطور الاجتماعى فى المجتمع الطبقى تفعل

مفعولهـــا من خلال الصراع بين الطبقات المختلفة ، وذلك بخلاف قوانين الطبيعة .

ولان استخدام القوانين الاقتصادية لصالح التقدم الاجتماعى فى مجتمع الطبقـــات المتناحرة تتوقف على الصراع الطبقى ، فانه من المفهوم ان تناسب القوى الطبقية ومسيرة صراعها من شأنهما ان يؤثرا تأثيرا قويا على مواعيد القيام بالتحولات التى يتمخض عنها التاريخ . فى استطاعة الطبقات التى ولى زمانها ان تعرقل مسيرة التطور التاريخى فتتقاوم وتتصدى ، بيد ان مصيرها فى آخر المطاف الهزيمة التى لا مهرب منها ، لانها تتحرك بخلاف القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى . فقوانين التاريخ تمهد لنفسها الطريق بقوة لا تلين ولا ترحم ، مهما حاولت قوى المجتمع التى ولى زمانهـــا ان تعترض هذه المسيرة ، فانه ليس فى وسعها سوى عرقلة مسيرة الاحداث .

تتوقف امكانيات استخدام قوانين تطور المجتمع على طائفة من الظروف التى تتكون تاريخيا ، والتى من الممكن تقسيمها بصورة تقريبية الى ظروف موضوعية وظروف ذاتية .

ان **الظرف الذاتى** الذى لابد منه لممارسة استخدام قوانين التطور الاجتماعى هو معرفة هذه القوانين او على الاقل معرفة آثار فاعليتها المفيدة والمعينة فى الممارسة .

ولا بد من التمييز بين **المعرفة التجريبية** والمعرفة التى تعتمد **العلم** اساسا فى استخدام القانون . وعلى هذا الغرار تماما يمكننا التمييز بين التنبؤ التجريبى الذى يعتمد الحدس والتخمين اساسا له وبين التنبؤ العلمى . فالتنبؤ العلمى يتيح فرصة الانتقال مـن النشاطات فى الحدس والتخمين الى النشاطـــات التى تعتمد على حسابات علمية دقيقة .

ولهذا فانه يستحيل علينا ان نوافق على ذلك الادعاء القائل ان القوانين الاقتصادية لم يجر استخدامها على العموم فى التشكيلات التى سبقت التشكيلة الاشتراكية ، لان هذه القوانين كانت تفعل مفعولها بشكل عفوى .

يبدو لنا ان اصحاب هذا الادعـاء يفهمون استخدام القوانين الاقتصادية ، باعتباره اخضاع القوانين العفوية لاشراف المجتمع .

من الطبيعى ان هذا الاشراف لا يصبح ممكنا الا فى ظل الاشتراكية . بيد انه جرى استخدام القوانين فى اشكـــال اخرى صغيرة وضيقة نسبيا قبل الاشتراكية ، وحدث ذلك فى ظل الرأسماليـة كذلك . فالماركسية اللينينية ، بخلاف نظرية «المادية الاقتصادية» المبتذلة ، تقر بسيطرة القوى العفوية على الناس فى التشكيلات التى سبقت التشكيلة الاشتراكية ، بيد انها لا تعتبر مطلقـا ان تاريخ مجتمع الطبقات المتناحرة هو مسيرة عفوية تماما .

ولاستخدام قوانين التطور الاجتماعى لصالـــح المجتمـــع فى الممارســـة لا بد من وجود ظروف موضوعيـة الى جانب الظروف الذاتية . فى مقدمة هذه الظروف وجود قوى اجتماعية معينة قادرة على تحمل مسؤولية تنفيذ هذه المهمة ، ووجود طبقات معينة اذا كان الحديث يدور عن المجتمعات الطبقيـــة . من المستحيل استخدام قوانين التطور الاجتماعى لصالح المجتمع من خلال نشاطات الناس المتفرقة ، فلهذا الغرض لابد من وجود قوى اجتماعية منظمة . ان الطبقات الطليعية فى المجتمع الطبقى هى التى تمثل هذه القوى ، حيث ان مصالحها تنسجم ومصالح التقدم الاجتماعى الى درجة كبيرة او صغيرة ، ولذا فهى قادرة على قيادة فئات الشعب الغفيرة الى حدود معينة .

ان هذا الامر لا يعنى ، بطبيعة الحال ، انكار امكانية استخدام القوانين الاقتصادية لمصالح خاصة وطبقية ضيقة الى درجة معينة . فحينمـا يدخل الرأسمالى ، مثلا ، الماكنات الجديدة ، ويعمل على تخفيض قيمة البضاعة فى مؤسسته ، فانه يجنى اقصى الارباح ، وعلى هذا الشكل يستخدم قانون القيمة لمصالحه الشخصية . واما فى ظروف راسمالية الدولة الاحتكارية فيجرى اتخاذ تدابير مختلفة «لبرمجة» التطور الاقتصادى .

بيد اننا لا نجد فى المجتمع الرأسمالى من يوجه مسيرة التطور الاجتماعى على العموم ، كما ليس هناك من يستطيع اخضاع القوى العفوية لارادة الانسان . فرغم ان البرجوازى يستخدم قانون القيمة والقوانين الاخرى فانه يظل مرتبطا بفاعليتها العفوية .

واذا تحدثنا عن اخضاع القوى العفوية للتطور الاجتماعى بصورة

عامة ، فان هذا الامر يستحيل تحقيقه ما لم يجر استخدام القوانين لصالح المجتمع ولصالح التقدم الاجتماعى . ولهذا فان الطبقات التقدمية التى تناضل من اجل التقدم الاجتماعى ، هى بالذات التى تصنع التاريخ فى الحقيقة . فالثورات التى تفجرها هى مراحل من النشاطات الواعية والتحولات الواعيـــة للقوى المنتجة والعلاقات الانتاجية .

ان البروليتاريا هى اكثر الطبقات ثورية فى التاريخ ، اذ ان مصالحها تنسجم الى درجة كبيرة ومصالـــح الغالبية العظمى من المجتمع ، كما تنسجم ومصالح التقدم التاريخى . وان هذه الحقيقة تتيح لها فرصة استخدام قوانين التطور الاجتماعى على نطاق واسع .

والطبقة العاملة حتى داخل المجتمع الراسمالى ترتكز فى صراعها الثورى ضد البرجوازية على بعض قوانين التطور الاجتماعى ، وبهذا المعنى فانها تستخدمها كذلك . بيد انها فى تلك الظروف لا تملك وسائل الانتاج ، ولا هى صاحبة الامر والنهى فى ادارة الاقتصاد ، ولذا فانها لا تستطيـــع ان تستخدم القوانين الاقتصادية لادارة العمليات الاقتصادية مباشرة . ان طبيعة نفس القوانين الاقتصادية والعلاقات الانتاجية فى ظـل الراسمالية ، التى تعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تستبعد ان تؤدى الطبقة العاملة دورا كهذا . فمن اجل التحكـم بمسيرة التطور الاقتصادى لابد من ان تصبح وسائل الانتاج ملكا للمجتمع ، وان هذا التحول لا يتحقق سوى فى نتيجة الثورة الاشتراكية .

وبعد الاستيلاء على السلطة السياسيـــة تصبح تحت تصرف الطبقة العاملة اهم الوسائل اللازمة لاستخدام القوانين الاقتصادية . فالطبقة العاملة تصبح الطبقـــة الحاكمة ، وفى حوزتهـــا السلطة السياسية ، التى تتغلغل من خلالها الى العلاقات الراسمالية فتعمل على تحولها الى علاقات اشتراكية .

تتكون فى المجتمع الاشتراكى اكثر الظروف ملاءمة لاستخدام قوانين التطور الاجتماعى . اولا ، لقد عرف الناس اهـم القوانين واخذوا يسترشدون بها عن وعى ومعرفة . ثم ان سياسة المجتمع الاشتراكى ترتكز على قاعدة علميـــة راسخة وعلى معرفة قوانين

التطور الاجتماعى . ان هذا الامر يتيح للناس فى المجتمع الاشتراكى امكانيات واسعة لبرمجة نشاطاتهم ، تلك الامكانيات التى لم يكن فى وسعهم الحصول عليها فى الماضى . وثانيا ، تحت تصرف قوى المجتمع الطليعية فى ظل الاشتراكية ، والدولة الاشتراكية وسائل مادية لاستخدام القوانين وللتأثير على التطور الاقتصادى . فالدولة تملك اهم وسائل الانتـــاج وتشرف على عملية الانتاج من خلال تخطيط الاقتصاد الوطنى ، وفى ايديها تتركز الموارد المالية وغير ذلك . وثالثا ، تتكون اكثر الظروف ملاءمة لاستخدام قوانين التطور الاجتماعى فى ظل الاشتراكية بفضل زوال الطبقات الرجعية ، التى تمنع تحقيق المهام الملحة فى المجتمع الاستغلالى ، كما انها تتصدى للتقدم الاجتماعى .

ولان الظروف التاريخية تتغير فى ظل الاشتراكية فان نفس طبيعة فاعلية قوانين تطور المجتمـــع تتغير كذلك . وان الشكل المناسب لفاعليتها فى ظل الاشتراكية يصبح استخدامهـــا حسب برامج وخطط ، يؤمن اخضاع القوى العفوية للتطور الاجتماعى لارادة الناس .

لا بد من ان نبحث خاصة طبيعة جهاز استخدام الناس لقوانين الطبيعة والحياة الاجتماعية .

نذكر فى المقدمة ان الناس يستخدمون القوانين بصورة رئيسية من خلال تأثيرهم على ظروف فاعليتها . ليس فى مقدور الناس ان يخلقوا او يلغوا قوانين الطبيعة او قوانين التطور الاجتماعى . بيد انه فى حوزتهم امكانيات احراز النتائج التى يرغبون فيها بعد ان عرفوا ظروف فاعلية هذه القوانين وكيفية التأثير عليها .

يجرى استخدام بعض القوانين وتجاوز الآثار غير المرغوب فيها لفاعلية البعض الآخر منها كذلك بواسطة الجمع بين فاعلية قوانين مختلفة . نذكر ، على سبيل المثـــال ، ان قانون تجاذب الاجسام يفضى الى سقوط الاجســـام الاثقل من الهواء على الارض ، غير ان الناس بارتكازهم على قوانين اخرى من علم الفيزياء يصنعون اجهزة طائرة ، قادرة على رفع الشحنات . وبالتالى ، فان استخدام قوانين الطبيعة يتضمن القدرة على التحرك طبقا لفاعليتهـــا . وليس هذا

فحسب ، انما يتضمن ايضا ، وعلى حد تعبير بليخانوف **«الجمع بينها باكثر الاشكال فائدة»** • .

وهناك فى الحياة الاجتماعية كذلك امكانية تجاوز الفاعليات غير المرغوب فيها لبعض القوانين بالاستعانة بقوانين اخرى . يكفينا ان نشير ، مثلا ، الى نضال القوى المحبة للسلام من اجل درء الحرب العالمية الجديدة . ان الامبريالية هى التى تنجب الحروب ، التى تنجم عن فاعلية قانون التفاوت بين تطور الاقطار الراسمالية الاقتصادى والسياسى . ليس فى قدرة الناس ان يلغوا هذا القانون ، وسيظل خطر قيام الحرب يهددنا ما زالت الامبريالية باقية فى الوجود .

ان طبيعة الامبريالية لم تتغير ، ولكن فاعلية قوانينها اصبحت محدودة اليوم بفاعلية قوانين الاشتراكية ، التى ترسخت على مساحة عظيمة من الكرة الارضية . فمن الطبيعى ان تنجم عن المنظومة الاشتراكية السياسة المحبة للسلام ، كما انه من الطبيعى ان ينجم عن الرجعية الامبريالية خطر يهدد باشعال نيران حرب جديدة . غير ان تغير توازن القوى على نطاق العالم لصالح الاشتراكية يقيد ايدى القوى الرجعية للامبريالية بصورة متزايدة

وبانتصار الاشتراكية فى العالم كله ستزول نهائيا الاسباب الاجتماعية والقومية التى تفضى الى قيام الحروب .

• بليخانوف . المؤلفات الفلسفية المنتخبة . فى خمسة مجلدات . المجلد ١ ، موسكو ، ١٩٥٦ ، ص ١٣٦ .

ان اشكال بروز قوانين الحيـــاة الاجتماعية فى غاية التعدد والتنوع ، ليس فى ظروف تاريخية متباينة فحسب ، انما وفى كل مرحلة من مراحل التطور . ويختار الناس الاشكال الملموسة لظهور واستخدام القوانين فى حدود معنية ، تحددها القوانين نفسها وطبقا لاهداف الناس . نذكر ، مثلا ، ان المجتمع الاشتراكى هو الذى يعين اسعار السلع ، وفى استطاعته ان يجعلها اكثر او اقل من قيمتها ، بيد ان هذه الامكانيات محدودة . فمن المستحيل عدم مراعاة قانون القيمة او تجاهله .

هناك من يدعى احيانا ان الفرق بين قوانين الطبيعة وقوانين المجتمع هو ان مخالفة قوانين الطبيعة تبدو آثارهـــا فورا (مثل تشييد جسر بدون مراعاة حمولته القصوى فانهار على الفور) ، واما مخالفة قوانين المجتمع فلا تظهر آثارها سوى بعد فترة طويلة . من المشكوك فيه ان نعتبر ان هذا التمييز لـــه اساس من الصحة . ففى الطبيعة كذلك من المحتمل الا تبدو آثار نشاطاتنا حينمـــا لا نراعى الظروف الموضوعية الا فى المستقبل البعيد نسبيـا (مثلا فى حالة مخالفتنا للتوازن البيئوى بين عمليات مختلفة) . وهناك حقيقة مفادها ان الترابط بين الاسباب والنتائج فى الحياة الاجتماعية اكثر تعقيدا ، وهناك حلقات وسطية كثيرة بينها ، بيد ان الانسان الذى لا يراعى هذا الترابط سينال «عقابه» لا محالة .

وبخلاف وجهة النظر التى ذكرناها فيما سبق ، هنـاك نظرة اخرى وردت فى ادبيات جمهورية المانيـــا الدمقراطية والاتحـاد السوفييتى ، مفادها انه ليس هناك اساس للتمييز بين جهاز فاعلية القوانين الاقتصادية فى ظل الاشتراكية وبين جهاز استخدامها • . ان هذا التمييز لا اساس له من الصحة ، كما يعتبرون ، لان برمجة فاعلية قوانين الاشتراكية تفترض لا محالة استخدام المجتمع لها عن وعى ومعرفة . وفى رأينـا ان هذه النظرة الثانية هى الصحيحة . فان شكل فاعلية القوانين التى تناسب الطبيعة هو استخدامهـــا الواعى .

ومع ذلك فان هذه الفكرة الصحيحة لا تعطينـــا الجواب عن

• «Ökonomische Gesetze in der entwickelten sozialistischen Gesellschaft». Berlin, 1957, S. 59, 441-442.

السؤال التالى : مـــا الذى يحدث لو انتفى هذا الاستخدام الواعى لهذه الاسباب او تلك (عدم معرفـة القوانين او سياسة خاطئة ، مثلا) او جرى هذا الاستخدام ولكن ليس فى شكله الكامل ؟

وبهذا الصدد نطرح السؤال التالى ، مثلا : هل يمكننـــا ان نعتبر ان قوانين الاشتراكية لا تفعل مفعولها حينما لا يعرفها الناس ؟ ان جوابنا عن هذا السؤال ايجابيا يثير الشكوك فى عدم موضوعية هذه القوانين وعدم توقفها على ارادة الناس ووعيهم .

لا بد من التمييز بين حالتين . لنفترض اننا لم نعرف نظريا هذا القانون الاشتراكى او ذاك . بيد اننا نستطيع فى الممارسة ان نتحرك وفقا لمطالبه ، اذا قدرنا الاوضاع والمهام الناجمة عنها تقديـــرا سليما . فنكون فى هـــذه الحالة قد استخدمنـــا القانون اعتمادا على خبرتنا ، رغم اننا لم نكن قد ادركناه نظريا . فيتحرك الناس فى هذه الحالة طبقـــا لمطالب القانون ويحرزون النتائج المرغوب فيها للمجتمع الى هذه الدرجة او تلك . الا انه من المحتمل ان تكون هناك حالة اخرى ، حيث يتحرك الناس بخلاف مطالب القانون بحكم عدم معرفتهم له او نتيجة لافكارهم الخاطئة . فهل يبطل مفعول القانون فى هذه الحالة او ينعدم وجوده ؟ طبعا ، لا ، اذ انه ليس فى قدرة الناس ان يلغوا القانون فان تحركات الناس فى هذه الحالة تفضى الى نتائج غير مرغوب فيها والى عواقب عفوية غير متوقعة ، ومن المحتمل ان تؤدى الى خلق وضع ، يختل فيه التناسب فى الاقتصاد او يفضى الى انتشار الفوضى فيه .

وحينما يصطدم الناس بهذه الآثار غير المتوقعة وغير المرغوب فيها يضطرون الى تغيير سياستهم وممارستهـــم لتخطيط وادارة الاقتصاد ، اذا لم يرغبوا فى ان يفقدوا كل ما احرزوه من مكاسب . هذا ما حدث ، مثلا ، فى الاتحاد السوفييتى فى المراحل الاولى من بناء الاشتراكية ، وفى العديد من الاقطار الاخرى ، حينما ارغمت الحياة نفسها هذه الاقطار على التخلى عن التقليل من شأن مبدأ المنفعة المادية والميزان الاقتصادى وغير ذلك . برز القانون فى هذه الحالة كقوة قسرية ، بيد ان جهاز فاعليته لـــم يناسب لا طبيعته ، ولا جوهر الاشتراكية ، باعتبارها مجتمعا يتطور وينتظم حسب برامج وخطط . فقد كانت فاعليـــة القانون تبدو على الشكـــل التالى :

١ – الترابط الجوهرى بين الظواهر ، الذى يعبر عنه القانون ، وما ينجم عنها من مطالب ؛ ٢ – عدم مطابقة هذه المطالب لتحركات الناس ، الذين ارتكبوا اخطاء ؛ ٣ – العواقب العفوية وغير المرغوب فيهـــا نتيجة لتحركـــات النـــاس هذه ؛ ٤ – ادراك هذه الاخطاء وتصحيحهـــا بواسطة تغيير سياستهـــم وممارستهم فى الادارة والتخطيط وغير ذلك . ان هذا الطريق يرافقه ، بطبيعة الحال ، خسائر فاحشة للمجتمع .

ان طبيعة الاشتراكية وقوانينها يناسبهـــا شكل آخر لفاعلية القانون ، الذى يفترض كذلك جهاز استخدامها عن وعى ومعرفة على الصورة التالية : ١ – الترابط الجوهرى بين الظواهر وما ينجم عنه من مطالب ؛ ٢ – ادراك الناس لهذه المطالب الى حدود معينة ؛ ٣ – انعكاسها فى ممارسة الادارة والتخطيط ؛ ٤ – احراز النتائج المتوقعة والمرغوب فيها للمجتمع . فتجرى توجيه تطور الاقتصاد فى هذه الحالة ليس «بالسيطرة العمياء لقانون الطلب والعرض» الذى يطابق ، على حد تعبير ماركس «اقتصاد البرجوازيـة السياسى» . فالحديث هنا يدور حول الانتاج الاجتماعى ، الذى يوجهه «التنبؤ الاجتماعى وهذا هو اقتصاد الطبقة العاملة السياسى» * .

وهكذا نجد ان استخدام القوانين الاجتماعية عن وعى ومعرفة يصبح شرطا حتميا وموضوعيـا لتطور المجتمع الاشتراكى بنشاط وفاعليـــة . ان هذا الامر يفترض ان يتحرك العامل الذاتى (وفى مقدمته السياسة الاقتصادية للدولة الاشتراكيـــة) طبقا للقوانين الموضوعية فى ظل الاشتراكيـــة . وعلاوة على ذلك ، فان هـذه النشاطات الواعية تصبح حلقة من الحلقات الضروريـة لاسلوب فاعلية القوانين الاقتصادية وجهاز استخدامها فى ظل الاشتراكية .

ان احد الجوانب الهامة لجهاز استخدام القوانين الاقتصادية فى ظل الاشتراكية هو توفير اشكال فعالة لتنظيم وادارة الاقتصاد ، وتطوير نظام التخطيط ، وصياغة نظام للمؤشرات المناسبة لتقدير نشاطات المؤسسات والوحدات الجماعية والعاملين فيها . المسألة التى ينبغى التأكيد عليها بهذا الصدد هو انـــه على هذه العوامل

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ١٦ ، ص ٩ .

تتوقف درجة اهتمام الناس فى تطوير الاقتصاد ، وبالتالى . فاعلية الوسائل التى من خلالها يتحقق هذا التطور . فاذا كانت فاعلية القوانين الاقتصادية تجرى من خلال المصالح فلا بد من قيام تنظيم للتخطيط والادارة من شأنه ان يؤمن الى اقصى الحدود اهتمام الناس بنتائج عملهم ، وذلك من اجل تنفيذ هذه القوانين تنفيذا كاملا . وان المصالح ، هى الاخرى ، تحددها الاشكال العينية لتنظيم الانتاج والتبادل والتوزيع ، وكذلك الاشكال التنظيمية لادارة الاقتصاد ، التى يرسمها الحزب والدولة طبقا للظروف الموضوعية لكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع . ويصطدم الحزب والدولة خلال ذلك بتناقضات معينة بين المصالح ، فيعملان على ايجاد اكثر الاشكال مناسبة للجمع والتوفيق بينها . ان هذه هى الوظيفة الهامة للعامل الذاتى ، الذى ينبغى عليه ان يراعى مطالب القوانين الموضوعية والظروف العينية ومهام المجتمع .

ان اقتصاد الاشتراكية الراقية هو مجموعة واحدة للاقتصاد الوطنى ، تحتوى على كافة حلقات الانتاج الاجتماعى والتوزيع والتبادل فى اراضى البلاد كلها (راجع المادة ١٦ من دستور الاتحاد السوفييتى) . ان وجود مجموعة كهذه تطالب بتوفر مستوى عال وتطوير دائم لنظام ادارة الاقتصاد وتخطيطه .

لنأخذ ، على سبيل المثال ، مسألة التناسب فى تطوير الاقتصاد الوطنى ، وضمنه النسبة ، التى يتوزع بموجبها الدخل الوطنى بين صندوق التراكم وصندوق الاستهلاك . نحن نضطر فى هذا المجال ان نواجه تناقضات معينة . وفى مقدمتها التناقضات بين المصالح الطويلة الامد لتطور الاقتصاد الوطنى ، التى يجسمها صندوق التراكم ، وبين المصالح الآنية ، التى يقوم بتلبيتها صندوق الاستهلاك .

ان الاخلال بنسبة الجمع بين هذه المصالح ، كالتقليل من شأن اهمية صندوق التراكم ، مثلا ، من المحتمل ان يؤدى الى تقويض اساس التقدم الاقتصادى ، وبهذا يعرقل تطوير الاقتصاد الوطنى فى آخر المطاف . ومن المحتمل كذلك ان يفضى الى هذه النتائج نفسها التقليل من اهمية صندوق الاستهلاك ، وتجاهل مصالح الشعب الآنية ، الذى من شأنه ان يعمل على اضعاف اهتمام الجماهير فى

تطوير الانتاج . وبالتالى ، فانه لا بد من ايجاد خيرة النسب للجمع بين صندوق الاستهلاك وصندوق التراكم فى كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع ، على ان يتم هذا الجمع بصورة دينامية وليست ثابتة . لقد اضطررنا فى ظروف المرحلة الاولى من تصنيع البلاد ان ننفق نسبة كبيرة جدا من الدخل الوطنى لاغراض التراكم . واما فى ظروف الاشتراكية الراقية فقد ظهرت امكانيات للجمع بين هذه المصاريف بصورة اكثر انسجاما ، وللعمل على الاسراع من نمو الاستهلاك ، وفى الوقت ذاته تأمين التراكم المالى اللازم للمجتمع من خلال نقل مركز الثقل من العوامل التوسعية الى العوامل ذات المردود الكبير فى تطوير الاقتصاد .

وعدا ذلك ، فانه لا بد من الجمع بشكل فعال بين مصالح الاقتصاد الوطنى ومصالح المؤسسات والعاملين فيها لغرض النجاح فى تطوير الاقتصاد . ان هذا الامر يتطلب ايجاد مؤشرات مناسبة لتقدير نتائج الاعمال وازالة التناقضات بين المصالح المذكورة . ولكن الخبرة تشهد على ان هذه المهمة هى مهمة معقدة ، ومن المستحيل القيام بها مرة واحدة والى الابد . فان تطوير اشكال التخطيط وصياغة مؤشرات لتقدير الاعمال طبقا للمرحلة المعنية من تطور المجتمع ومهامه - شرط من الشروط التى لا بد منها لاستخدام الحوافز المادية للعاملين فى الانتاج استخداما فعالا . مع العلم انه يجرى الجمع بين الحوافز المادية والمعنوية بصورة عضوية . فالحزب يحذر من التقليل من شأن الحوافز المعنوية ومن الايمان الساذج بقوة النقود الجبارة .

ولاجل جعل قوانين الاشتراكية تخدم المجتمع لا بد من القيام باعمال تنظيمية على نطاق المجتمع بأسره . كما انه لا بد من اعتبار القوانين نفسها كمجموعة واحدة ، تترابط فيما بينها ، والجمع بين القوانين الاقتصادية وقوانين كافة مجالات النشاطات الحيوية فى المجتمع .

ثم ان الامر يتطلب الجمع بشكل سليم بين مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية والقوميات والشعوب ليس فى مجال الاقتصاد فحسب ، انما فى مجال العلاقات الاجتماعية والسياسية كذلك .

هناك فى ظروف الاشتراكية الراقية حتى اليوم طبقات وفئات

اجتماعية مختلفة ، لها مصالحها الخاصة بهـــا الى جانب المصالح الجذرية العامة . لقد جاء فى دستور الاتحاد السوفييتى ان الدولة تساعد على تعزيز وحدة المجتمـع ، وذلك من خلال ازالة الفروق بين الطبقات والاختلافات الجوهرية بين المدينة والقرية وبين العمل الفكرى والجسمى ، ومن خلال التطور الشامل لكافـــة القوميات والشعوب القاطنة فى الاتحاد السوفييتى ، والعمل على تقاربهـا . فالدولة تراعى المصالح العامة والخاصة على السواء وتوجههـا فى مسيرة واحدة . ان هذا الموقف يؤمن تعاظـم النشاط الاجتماعى لكافة الطبقات والفئات الاجتماعيـــة ولجميع القوميات والشعوب ، وبالتالى ، يعمل على تنشيط فاعلية القوى الدافعة لتطور المجتمع الاشتراكى .

ينبغى مواجهة كل القضايـــا فى مجتمع الاشتراكية الراقيـة بمجموعها ، مع مراعاة اهميتها الاقتصادية والاجتماعية والمعنويـة والنفسية . تطالب بهذا الموقف نفس طبيعة الاشتراكية الراقية ، باعتبارها مجتمعا يعمل على الجمع بصورة منسجمة بين مجالات الحياة المتنوعة والمتعددة ، اى الاقتصاد والنظام السياسى والثقافة .

ثم ان الاستخدام الواعى لمطالب القوانين الاقتصادية فى ظل الاشتراكية وتجسيدهـا تجسيدا فى غاية التكامل يفترض تنسيق جهود وطاقات الشعب بأسره . ولان مطالب قوانين الاشتراكية لا يجرى تنفيذهـا بشكل عفوى ، فلا بد من النضال بعزم وحزم من اجل الاستخدام التـــام للامكانيات الكامنـــة فى نظـام الاقتصاد الاشتراكى ، وتأييد وتطوير المبادرات الابداعية التى تبديهـــا الجماهير .

ان قوة سياسة الحزب الشيوعى فى انها حينما تراعى مطالب القوانين الموضوعية توجه نشاطاتها العملية فى ذلك الاتجاه الذى يؤمن استخدامها استخداما كاملا والى اقصى الحدود . ان سياسة الحزب هى سياسة تعتمد العلم اساسا لها . فهى تجمع جمعا وثيقا بين التحليل العلمى لمطالب قوانين التطور الاجتماعى فى كل مرحلة من مراحله وبين النشاطات العمليـــة الموجهة الى استخدام هذه القوانين لصالح المجتمع . ان هذا الموقف يتيح امكانيات واسعة لمواصلة مسيرة البلاد نحو الشيوعية .

الفصل السادس

الترابط بين القوانين العامة والخاصة لتطور التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية

لقد تطرقنا فى الفصل الاول من هذا الكتاب الى مسألة الترابط بين القوانين العامة لتطور المجتمع ، التى تفعل مفعولها فى كافة التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية وبين القوانين الخاصة بتشكيلات منفردة ، وذلك حينما كنا نعرّف موضوع المادية التاريخية . واما فى هذا الفصل فسنبحث بعض جوانب هذه المسألة المعقدة والتى لم تتم صياغتها حتى اليوم صياغة كاملة دون ان نكرر ما سبق لنا وذكرناه فى الفصل الاول .

١ ـ مفهوم القوانين العامة والخاصة . اهميتها لمعرفة الحياة الاجتماعية

ان الاختلافات بين القوانين العامة والخاصة للتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية تتوقف على المجال والمرحلة التاريخية التى تفعل مفعولها فيهما .

تجرى فاعلية اى قانون من القوانين فى مجال معين وعام الى درجة محدودة . ان قوانين المادية الديالكتيكية تتميز بسمة عامة اكثر من غيرها من القوانين ، اذ ان مجال فاعليتها يحتوى العالم بأسره : الطبيعة والمجتمع ومجال التفكير . واما بالنسبة لقوانين التطور الاجتماعى فان اكثرها عمومية هى تلك التى تعبر عن ظروف وجود المجتمع بصرف النظر عن هذه التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية او تلك . لقد سبق لنا وذكرنا ان هناك قانون ضمن هذه القوانين ، يؤدى انتاج الخيرات المادية بموجبه الدور الحاسم فى التطور

الاجتماعى . فمهما كانت المرحلة التى يجتازها المجتمع فان الانتاج وسيلة حتمية لا بد منها لادامة حياته . ولذلك فان الظروف التى تظهر فاعلية هذا القانون فيها تطابق ظروف وجود المجتمع بشكل عام . ان هذه الحقيقة هى التى تعين مجال فاعليته بكونه قانونا من قوانين التاريخ العامة .

ولكن قانون فائض القيمة ، مثلا ، يتميز بمجال آخر لفاعليته . فهو يفعل مفعوله فى ظل ظروف تاريخيـــة معينة ، تلك الظروف التى لا نجدها فى جميع مراحل التطور الاجتماعى . وهذه الظروف هى : اولا ، وجود الانتاج السلعى ، وثانيـــا ، تحول العمل الى سلعة . مع العلم ان الانتاج السلعى كان قد ظهر قبل الراسمالية بفترة طويلة جدا . بيد انه ورغم ان الانتاج السلعى كان يسود على مدى قرون عديدة وباشكال مختلفة ومتنوعة فانه لم يتحول الى شكل عام للانتاج الا فى ظل الراسمالية ، حيث حل العامل محل الحرفى فى القرون الوسطى ومحل الفلاح فى النظام الاقطاعى . وهذا العامل حر من الناحية الحقوقية ، غير انـــــه محروم من وسائل الانتاج ، ولذا فهو مرغم على ان يبيـــع قوة عمله الى الراسمالى — صاحب وسائل الانتاج . ان هذه الحقيقة هى التى تعين مجال فاعلية قانون فائض القيمة باعتباره قانونا من القوانين الخاصة باسلوب الانتاج الراسمالى .

وعدا ذلك فان القوانين العامـــة والخاصة تختلف بالنسبـــة للمراحل التاريخية التى تفعل مفعولها فيها ، فالقوانين العامة تلازم مراحل التاريخ كلها ، بينما القوانين الخاصة لا تلازم سوى عصور معينة من وجود هذه التشكيلة او تلك .

وهكذا نجد ان الماركسية تقف من قوانين التطور الاجتماعى موقفا تاريخيا . فالاقرار بان هناك قوانين خاصة لكل تشكيلـــة اجتماعية واقتصاديـــة ، لا تفعل مفعولها على مدى التاريخ البشرى كله ، يرتبط ارتباطا وثيقا بتلك الموضوعة الماركسية القائلـــة بان التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية هى تشكيلات زائلة تاريخيا ، وبانه ليس هناك نظام اجتماعى لا يتغير .

ان هذا الموقف من طبيعة تطور المجتمع غريب كل الغرابـــة عن موقف علم الاجتماع البرجوازى والاقتصاد السياسى البرجوازى .

يكفى ان نقول انه حتى علماء الاجتماع والاقتصاديون البرجوازيون الذين لا ينكرون قوانين التطور الاجتماعى ، يبحثونها عادة خارج ابعادها التاريخية . نذكر ، مثلا ، ان البعض منهم يزاول صياغة قوانين عامة فوق التاريخ ، ويدعى ان تطور المجتمعات كلها يخضع لها خضوعا كاملا .

وهناك بعض آخر منهم يحاول وضع علامة مساواة بين القوانين الاقتصادية لمختلف التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية . فهم يصرحون ان قوانين ومفاهيم الراسمالية هى مفاهيم وقوانين ازلية ، تلازم المجتمع البشرى على العموم ، ويؤكدون ، كذبا وبهتانا ، ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والراسمال كذلك من مقومات الانسان «الابدية» و«الراسخة» .

ويهاجم الكثير منهم نفس مفهوم القانون التاريخى ، فيصرحون بانه متناقض من اساسه . فهم يستخدمون هذه التهجمات عادة لانكار امكانية تشخيص قوانين التطور الاجتماعى بصورة عامة . وبهذا الصدد نقول ان هناك من يدعى ان تقلب اشكال الحياة الاجتماعية التى لا تستقر على حال ابدا ينفى امكانية تشخيص قوانين تطور تاريخ المجتمع . ويضفى البعض الآخر على مفهوم القانون التاريخى المعنى الذاتى الغريب عنه .

ان مفهوم القانون التاريخى لا يتضمن ولا «ذرة واحدة من ذرات» مذهب الذاتية . فقد سبق لنا وذكرنا فى الفصول السابقة ان قوانين كثيرة (كقوانين الحياة العضوية) هى قوانين تاريخية فى المجتمع والطبيعة على حد سواء ، لانها تفعل مفعولها فى ظروف معينة ، لا تسود دائما وفى كل مكان . ان الفرق الوحيد فى هذا الصدد هو ان الظروف فى الحياة الاجتماعية تتغير اسرع من تغيرها فى الطبيعة ، ولهذا فان غالبية قوانين تطور المجتمع تفعل مفعولها على مدى فترة من الزمن اقل نسبيا مما فى الطبيعة .

بيد ان هذا الامر لا يعنى انه من الممكن ايقاف فاعليتها فى اية لحظة . فان القوانين الخاصة بتشكيلات اجتماعية واقتصادية منفردة تفعل مفعولها او ، بالعكس ، يبطل مفعولها ليس نتيجة لرغبات الناس ، انما فى نتيجة تغير الظروف الموضوعية لتطور المجتمع .

طبعا ، ان الناس انفسهم يغيرون ظروف الحياة الاجتماعية ، ولكنه ليس فى استطاعتهم ان يفعلوا ذلك فى اية لحظة ولا يتصرفون حسب هواهم ، انما لا يستطيعون القيام بذلك الا حينما تبدو هذه التغيرات ضرورية موضوعيا . ذلك لان حلول تشكيلة اجتماعية واقتصادية محل اخرى هو عملية طبيعية .

ان القوانين العامة لتطور المجتمع والقوانين الخاصة التى تفعل مفعولها فى تشكيلات اجتماعية واقتصادية منفردة هى قوانين تاريخية على السواء . والفرق الوحيد بينها هو الفترة الزمنية التى تحتويها فاعليتها – فترة عصر من العصور التاريخية او فترة جميع العصور منذ ظهور المجتمع البشرى .

ثم ان الاختلاف بين القوانين العامة والخاصة هو اختلاف نسبى ، فهى قد تكون خاصة فى احد الاحوال وتكون عامة فى حالة اخرى . فالقوانين العامة لتطور المجتمع ، مثلا ، هى قوانين خاصة بالنسبة لقوانين المادية الديالكتيكية . ومن الجهة الاخرى فان القوانين الخاصة بتشكيلات اجتماعية واقتصادية منفردة هى قوانين عامة بالنسبة لكافة الاقطار والشعوب التى تجتاز مرحلة هذه التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية . نذكر ، على سبيل المثال ، ان قوانين تطور الراسمالية تفعل مفعولها فى جميع الاقطار الراسمالية ، رغم ان اشكال بروزها فريدة فى كل من هذه الاقطار . والشىء نفسه يقال عن قوانين قيام الاشتراكية وتطورها . فهى قوانين عامة بالنسبة لكافة البلدان التى تسير فى طريق الاشتراكية ، ولكنها فى آن واحد تنعكس باشكال مختلفة فى كل بلد من هذه البلدان . ان الاقرار بهذا الحكم له اهمية مبدئية . فالاحزاب الشيوعية والعمالية تضطر الى ان تخوض نضالا شديدا ضد المحرفين الذين يتجاهلون القوانين العامة ، الامر الذى نجم عنه الادعاء ان كل قطر من الاقطار يتطور حسب وبطريق فريد خاص به تماما ، كما انها تخوض النضال ضد اصحاب العقائد الجامدة التقليدية الذين يتجاهلون الخواص التى ينفرد بها كل قطر من الاقطار فى تطوره .

وفى الواقع ليست هناك قوانين وطنية لكل بلد من البلدان سواء أكانت تنتمى الى المنظومة الراسمالية ام المنظومة الاشتراكية .

القوانين السائدة هي قوانين تلازم المنظومة المعنية وتفعل مفعولها في كافة الاقطار التي تجتاز مرحلة التشكيلة المعنية .

ان للاقرار بالهوية العامة للقوانين (وضمنها القوانين الخاصة) بالنسبة لتطور اقطار منفردة اهمية نظرية وعملية . فهو يتيح لقوى المجتمع الثورية فرصة بناء سياستها على اسس علمية . بعد ان حلل لينين رسالة غالاخير - الشيوعي الانجليزي ، التي وردت في مؤلفه «مرض «اليسارية» الطفولي في الشيوعية» استنتج الملاحظة الهامة التالية : «لقد عرض صاحب الرسالة فكرة صائبة كل الصواب ، وهي انه على الحزب الشيوعي في انجلترا ان يعمل على اسس علمية . فالعلم يطالب اولا ، بمراعاة خبرة الاقطار الاخرى ، خاصة اذا كانت بلادا راسمالية كذلك ، واذا كانت تمر او مرت مؤخرا بخبرة شبيهة للغاية ؛ وثانيا ، مراعاة **كافة** القوى والفئات والاحزاب والجماهير التي تتحرك داخل البلد المعني ، على ان لا يجري تشخيص السياسة فقط على اساس الرغبات والآراء ودرجة وعي فئة واحدة فقط او طبقة واحدة فقط واستعدادها للنضال»* .

من هذا المقتبس يتبين لنا ان لينين صاغ افكاره هذه حول الاسس العلمية لسياسة الحزب في ظروف الراسمالية . بيد ان هذه الافكار ترتبط ارتباطا مباشرا بمسألة الاسس العلمية لسياسة الحزب في ظروف الاشتراكية كذلك . علينا قبل كل شيء ان نمعن التفكير بالاسباب التي جعلت لينين يبرز نقطتين في هذه المسألة : مراعاة خبرة الاقطار الاخرى ومراعاة الترابط بين الطبقات في البلد المعني . فيما يتعلق بالنقطة الاولى فمن المناسب ان نلاحظ ، بطبيعة الحال ، انه يشخص هذه المسألة بصفته امميا ، لانه يعتبر ان للطبقة العاملة العالمية مهام عامة وخبرة عامة ، وعلى الحزب الذي يتحرك في هذا القطر او ذاك ان يراعيها . ونلاحظ كذلك ان الطبقة العاملة في روسيا حينما فجرت الثورة الاشتراكية لم تكن لديها امكانيات للاستفادة من خبرة الاقطار الاخرى على نطاق واسع ، لان روسيا كانت البلاد الاولى التي تمهد الطريق نحو الاشتراكية . لم يكن في وسع الناس السوفييت ان يرتكزوا الى اية خبرة ، سوى

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤١ ، ص ٦٥ .

خبرة كومونة باريس. فرغم ان هذه الخبرة كانت خبرة هامة ومبدئية بالنسبة لبناء الدولة الاشتراكية ، فقد كانت قصيرة الامد ، اذ ان هذه الكومونة لم تدم سوى ٧٢ يوما . وقد كان انعدام خبرة غنية من المصاعب التى كانت تواجهها بلاد السوفييت فى حلها لمهام البناء الاشتراكى . واذا راعينا الاوضاع السائدة فى العالم اليوم فان فكرة لينين هذه يمكن تطبيقها تماما على الاشتراكية اذ انه من المستحيل الا يراعى اى قطر من الاقطار التى تسير فى طريق الاشتراكية الخبرة الغنية المتوفرة لدى العديد من البلدان الاشتراكية . وفى مقدمتها الاتحاد السوفييتى .

ان اساس الاقرار بامكانية وحتمية استفادة بعض البلدان من خبرة الاقطار الاخرى هو الاعتراف بتكرار احداث معينة فى تطور بلدان مختلفة ، تجتاز مرحلة واحدة نفسها من التطور التاريخى او تواجه مهام مشابهة . ومن الممكن تمييز الاحداث المتكررة فى ظل معرفة القوانين العامة التى تفعل مفعولها فى اقطار مختلفة تجتاز مراحل واحدة من التقدم الاجتماعى والاقتصادى .

من المواطن الضعيفة التى كانت تتسم بها الثورات التى سبقت ظهور الاحزاب الماركسية ان الذين فجروها لم يكونوا مسلحين بمعرفة هذه القوانين ، ولم تكن لديهم نظرية علمية فى مقدورها ان تكون اساسا لسياستهم الثورية . لقد لاحظ لينين انه كانت فى التاريخ امثلة ، حيث استولت الطبقة الثورية والاحزاب السياسية على السلطة ، بيد انها لم تستطع التصرف بها . نذكر ، على سبيل المثال ، ان مجلس نواب اليعقوبيين ، الذى تم انتخابه فى اواخر القرن الثامن عشر اثناء الثورة البرجوازية الدمقراطية الفرنسية ، اعلن عن عزمه على القيام بتدابير اجتماعية واسعة النطاق ، بيد انه لم يعرف على اية طبقة وعلى اية قوى اجتماعية يمكن الارتكاز عليها لتنفيذ هذه الاجراءات .

وبهذا الصدد قال لينين فى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعى (البلشفى) فى روسيا ما يلى : «نحن اليوم نعيش فى ظروف اكثر ملاءمة من القادة الذين سبقونا بما لا يقاس . فبفضل قرن بكامله من التطور نعرف اليوم على اية طبقة يمكننا الارتكاز عليها . ولكننا نعرف كذلك ان الخبرة العملية لهذه الطبقة فى غاية الضآلة .

بيد ان الطبقة العاملة وحزب العمال كانا يريان النقطة الرئيسية بجلاء تام : الاطاحة بسلطة البرجوازية وتسليم السلطة للعمال»•.

شخصت النظرية الماركسية السبل العامة لمواجهة هذه المهمة ولكن الخبرة العملية وحدها تستطيع ان تشير الى الاشكال المعينة لتنفيذها . لقد اعطى هذه الخبرة فى البداية بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى ، البلد الاول الذى مهد الطريق الى الاشتراكية ، ومن ثم فى الاقطار الاخرى من الاسرة الاشتراكية . ان احزاب الطبقة العاملة فى هذه البلدان ترتكز على معرفة القوانين العامة لبناء الاشتراكية ، وتطبقها بصورة خلاقة وابداعية فى الظروف العينية لهذه البلدان ، وتراعى الخواص الوطنية التى تتميز بها . هذا هو اهم الشروط لنجاح البناء الاشتراكى ، الذى ليس فى مقدوره الارتكاز على الرغبات والاهداف الذاتية وحدها ، انما لا بد من مراعاة القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى كذلك .

اكد لينين فى المقتبس الذى اوردناه فيما سبق من مؤلفه «مرض «اليسارية» الطفولى فى الشيوعية» كذلك على ضرورة التحليل الموضوعى لتناسب القوى الطبقية فى البلاد المعنية وفى الساحة العالمية بدقة واحكام . ان هذا التحليل يتيح فرصة بناء السياسة على اسس موضوعية ، وليس مجرد على اساس رغبات ونظرات هذه الفئة او تلك ام هذا الحزب او ذاك . وهكذا نجد ان لينين جعل مطلب المراعاة الموضوعية للترابط بين كافة القوى الطبقية على طرف نقيض من الموقف الذاتى . واذا ميزنا الفكرة الفلسفية من تشخيص لينين الذى اوردناه اعلاه ، فنستطيع ان نستنتج ما يلى : ان السياسة العلمية ينبغى ان ترتكز على اساس معرفة واستخدام القوانين الموضوعية لتطور المجتمع ، حيث انها قوانين عامة لكل قطر من الاقطار الذى يجتاز تشكيلة معينة ، وتطبيق هذه القوانين بمهارة وحنق على تحليل الاوضاع التاريخية العينية فى القطر المعين . ان هذا الموقف من السياسة على طرف نقيض من الموقف الذاتى الذى يتجاهل القوانين الموضوعية لتطور المتجمع .

ان الناس لا يدركون القوانين العامة على الفور . فى الغالب

• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٨ ، ص ١٩٥ .

يبداون بدراسة هذه الظواهر الخاصة والملموسة او تلك ويدركون طبيعتها ، ولا يستطيعون اكتشاف القوانين العامة الا على هذا الاساس . ولنستشهد بمثل مسيرة معرفة قانون فائض القيمة . درس علماء الاقتصاد الانجليز سميث وريكاردو وغيرهما بعض الاشكال الملموسة التى برز فيها فائض القيمة – الارباح من الصناعة ، الدخل من التجارة ، والفائدة المئوية من المال ، بيد انهم لم يتمكنوا من الكشف عن جوهره . ولذا فلم يرتفعوا الى مستوى بحث فائض القيمة فى شكله العام . واما ماركس فقد كشف عن جوهر فائض القيمة ، وهو جوهر عام لجميع الاشكال الخاصة . فاتاح له هذا التشخيص فرصة الكشف عن قانون فائض القيمة ، وتفسير اسرار الاستغلال الرأسمالى ، والكشف عن منابع العلاقات التناحرية بين العمل والرأسمال .

ولكنه وبعد ان حل ماركس هذه المهمة تصاعدت امامه مسألة ضرورة تفسير عملية تحول فائض القيمة الى ارباح . ففى حين نجد ان ماركس صاغ قانون فائض القيمة فى المجلد الاول من «الراسمال» بشكله العام ، اشار فى المجلد الثالث الى الحلقات المباشرة التى تربط هذا القانون العام بالقوانين الخاصة التى تخضع لها ، مثلا ، نشوء ريعة الارض والارباح التجارية وغيرها . هذه هى مسيرة تطور الافكار من الاشياء المجردة الى الاشياء الملموسة .

وهكذا نجد ان معرفة القوانين هى حركة التفكير من الخاص الى العام ومن العام الى الخاص . وبعد ان يعرف الناس القوانين يستخدمونها ويطبقونها على دراسة ظواهر خاصة وملموسة . فان الاسلوب الديالكتيكى العلمى السليم للمعرفة يرتكز بالذات على اننا نسترشد بمعرفتنا للقوانين العامة فى دراسة الظواهر المعينة . ومن الطبيعى ان القوانين العامة ليست رسما تخطيطيا ، انما هى وسيلة لمعرفة الخواص المعينة للظواهر فى كل مجال من المجالات .

فما هى اهمية دراسة القوانين العامة والخاصة ؟ لماذا لا نستطيع ان نكتفى بدراسة هذه القوانين او تلك وحدها ؟

لناخذ ، على سبيل المثال ، مسألة تطور المتجمع الاشتراكى .

فان التخلي عن الاقرار بوجود قوانين اقتصادية واجتماعية عامة فى ظروف الاشتراكية كان مصدرا لارتكاب هفوات كثيرة .

معروفة ، مثلا ، الآثار السيئة التى افضى اليها انكار فاعلية قانون من اهم قوانين النظرية الماركسية لاعادة الانتاج الموسعة فى المجتمع الاشتراكى ، وهو قانون الافضلية فى نمو انتاج وسائل الانتاج . كان ماركس هو الذى طرح موضوعة التناسب بين الفرعين الاول والثانى للانتاج الاجتماعى على اساس تحليله لتطور الاقتصاد الراسمالى . لقد انطلق بعض علماء الاقتصاد من هذه الموضوعة فاكدوا ان هذا القانون لا يمكن تطبيقه فى ظل الاشتراكية ، وان انتاج وسائل الاستهلاك يكون له افضلية النمو فى المجتمع الاشتراكى . فادى هذا الموقف الى تبسيط الواقع . من الطبيعى ان لا يكون التناسب لوتائر تطور الفرعين والانتاج الاجتماعى على قدم المساواة فى مراحل مختلفة . ففى ظروف الاشتراكية الراقية ، حيث تمت اقامة قاعدة مادية للصناعة الثقيلة ، تتيح لانتاج وسائل الاستهلاك امكانيات لتطوره السريع . ان تلبية حاجات الشغيلة المادية والثقافية اصبحت من اهم اهداف تطور الاقتصاد البعيدة المدى ، بيد انه ورغم ذلك ، فان الصناعة الثقيلة تظل القاعدة الاساسية للتقدم العلمى والفنى فى كافة ميادين الاقتصاد الوطنى .

ان هذا القانون الاقتصادى ، كغيره من القوانين العامة ، لا يفعل مفعوله فى ظل الراسمالية وفى ظل الاشتراكية على قدم المساواة . فافضلية تطور الفرع الاول فى ظل الراسمالية يفضى الى اشتداد حدة كافة التناقضات المستعصية لعملية اعادة الانتاج ، والى انفصال الانتاج عن الاستهلاك . واما فى ظل الاشتراكية فان هذه الافضلية تخلق قاعدة مادية لتامين التقدم الفنى للاقتصاد الوطنى بكامله وعلى هذا الاساس يتطور الفرع الثانى اى انتاج مواد الاستهلاك .

وهكذا نجد ان قانون اعادة الانتاج الموسعة يفعل مفعوله باشكال مختلفة فى كل تشكيلة من التشكيلات .

واذا انطلقنا من هذا المثل يمكننا ان نستنتج ان تجاهل او انكار فاعلية القوانين العامة يفضى الى ارتكاب هفوات ، ولا يتيح فرصة ادراك تطور المجتمع الاشتراكى .

والى جانب ذلك يستحيل علينا ان نكتفى بمعرفة القوانين العامة دون ان ندرس القوانين الخاصة . من المحتمل ان يفضى عدم دراستها ، بل وافضى بالفعل الى اخطاء فظيعة .

تبرز القوانين العامة باشكال فريدة فى التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . يبدو لنا ذلك ولو من القانون الذى ذكرناه فيما سبق . فان الاكتفاء به وتجاهل القوانين الخاصة لا يجعلنا نرى الفروق بين اعادة الانتاج الراسمالى والاشتراكى ، وبين دور الدولة البرجوازية والدولة الاشتراكية فى تطوير الاقتصاد . وبذلك نكون قد شطبنا على الخواص التى تنفرد بها كل من الراسمالية والاشتراكية ، حيث انهما على طرفى نقيض تماما .

من هذه الحقيقة نستنتج انه يستحيل فصل القوانين العامة عن القوانين الخاصة عند دراستنا للظواهر الاجتماعية ، اذ انه لا بد من مراعاة فاعلية هذه القوانين وتلك . فان معرفة الحياة الاجتماعية وعلى اساسها ممارسة نشاطات الحزب التى ترمى الى القيام بتحولات اجتماعية جذرية يتطلبان دراسة القوانين العامة والخاصة على السواء دراسة عميقة .

يصادف احيانا ان يطرح السؤال التالى : ما هى القوانين التى تعبر عن جوهر العلاقات الاجتماعية : القوانين العامة ام القوانين الخاصة ؟ الجواب هو ان هذه القوانين وتلك تعبر عن جوهر العلاقات الاجتماعية الى درجة معينة . ولكن القوانين العامة تعبر عن العلاقات الجوهرية التى تشخص المجتمع البشرى بغض النظر عن خواص التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية المنفردة ، بينما القوانين الخاصة تعبر عن جوهر التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المعنية ، وعن اختلافها عن التشكيلات الاخرى .

ان القوانين تختلف فى مجال تطورها ودرجة عموميتها ، وبهذا المعنى فهى تعبر عن تحديد نوعية ظواهر ذلك المجال الذى تفعل مفعولها ضمن نطاقه . فقانون الدور الحاسم لاسلوب الانتاج ، مثلا ، يعبر عن الخاصية التى تتميز بها الحياة الاجتماعية بالمقارنة مع تجمعات الاحياء . فلكى نميز المجتمع البشرى عن قطعان الحيوانات لا بد لنا قبل كل شىء ان ننطلق من تفسير ذلك الدور الذى يلعبه الانتاج فى حياة الناس .وبخلاف القانون الذى ذكرناه ، فان القوانين

الخاصة ، كقانون فائض القيمة ، مثلا ، لا تعبر عن قوانين اجتماعية عامة ، انما هى قوانين خاصة تشرع بفاعليتها وتتوقف عنها فى آن واحد مع ظهور وهلاك تشكيلة اجتماعية واقتصادية معينة ، حيث ان ادراكنا لجوهرها تعيننا على بلوغ معرفة هذه القوانين .

وحينما نبحث الترابط بين القوانين الخاصة ينبغى ان نشير الى جانبين لها : ١ - الواحدة منها تحل محل الاخرى ، اى ان قوانين احدى التشكيلات تتراجع ، فتحل محلها قوانين تشكيلة اخرى ؛ ٢ - وقد تكون الواحدة منها على طرف نقيض من الاخرى . نذكر ، على سبيل المثال ، ان القوانين الخاصة بالاشتراكية (كقانون التطور التناسبى حسب برامج مدروسة ، والتعاون الاخوى وتبادل المساعدات الاشتراكى) على طرف نقيض بصورة مباشرة من قوانين الراسمالية (كقانون الفوضى والمنافسة فى الانتاج وقانون استغلال الانسان للانسان) .

وبالتالى ، فان القوانين الخاصة هى التى تباعد بين التشكيلات المختلفة ، بمعنى انها تعبر عن خواصها النوعية وابعاد فاعليتها .

بيد ان هذا الامر لا يعنى ابدا ان هذه القوانين ليست قوانين الانتقال من تشكيلة الى اخرى . هناك من يدعى احيانا انه ليس فى استطاعة القوانين الخاصة ، التى تعبر عن جوهر هذه الاشكال او تلك من حركة المادة ، ان تكشف عن الترابط بين بعض اشكالها وشروط انتقال احد اشكال حركة المادة الى شكل آخر ، واحد الكائنات الاجتماعية الى آخر . ويستشهدون على ذلك بقولهم ان القوانين الخاصة بالراسمالية تعبر عن جوهر ومسيرة تطور هذه التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية ، واما الشروط الحتمية للانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية فتعينها مطاليب قانون مطابقة العلاقات الانتاجية لطبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة .

ومن هذه الفرضية يستنتجون احيانا استنتاجات فلسفية عامة : ففى حين تعبر القوانين الخاصة عن خاصية الشىء النوعية ومقاييسه ، فان القوانين العامة تعبر : ١ - عن وحدة العالم المادية ، و٢ - عن الشروط التى على اساسها يجرى الانتقال من حالة نوعية واحدة للشىء الى حالة اخرى . وفى رايهم ان هذا التشخيص هو الذى يحدد الاهمية الفلسفية الماركسية للقوانين العامة .

ان النقطة الصحيحة فى هذه الافكار هى ان القوانين العامة تعبر عن وحدة العالم ، ولكننا نعتقد انها تجنى على الدور الذى تؤديه القوانين الخاصة فتقيده ، وتدعى انه ليس فى وسعها ان تعبر عن شروط الانتقال من احد اشكال حركة المادة الى شكل آخر . سنبحث فيما بعد وباسهاب الترابط بين القانون العام لمطابقة العلاقات الانتاجية طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة وبين القوانين الخاصة لتشكيلات منفردة . واما الآن فاننا نشير الى ان شروط الانتقال من حالة نوعية واحدة الى حالة اخرى تعينها القوانين العامة والخاصة على حد سواء . ولهذا السبب بالذات فان الماركسية تهتم اهتماما رئيسيا باستجلاء تلك القوانين الخاصة التى يخضع لها نشوء ووجود وتطور وهلاك الكيان الاجتماعى المعنى وحلول كيان آخر محله ، ارقى منه نوعية .

والجدير بالاشارة ، علاوة على ذلك ، انه لا يمكننا استنتاج شروط انتقال احدى التشكيلات الى اخرى من فاعلية القوانين الاجتماعية العامة وحدها ، لان هذا الانتقال يجرى باشكال تنفرد بها كل مرحلة من مراحل التطور التاريخى . فلو قارنا ، مثلا ، بين تطور المجتمع من نظام الرق الى النظام الاقطاعى ، وبين تطوره من الاقطاعية الى الرأسمالية ، لوجدنا انه من المستبعد ان يجرى حلول التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة محل التشكيلة القديمة بشكل واحد . واما حلول الاشتراكية محل الرأسمالية فله سمات جوهرية تتميز بها ، نذكر من بينها ، مثلا ، ان هذه العملية تجرى من خلال مرحلة انتقالية خاصة . فالقانون العام حول مطابقة العلاقات الانتاجية طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة يفعل مفعوله فى جميع مراحل التطور الاجتماعى ، بيد ان الاشكال العينية للانتقال من احدى التشكيلات الى الاخرى فتعينها قوانينها الخاصة . ان القوانين الخاصة بقيام التشكيلة الشيوعية الاجتماعية والاقتصادية الجديدة ، مثلا ، هى التى تعين خواص الانتقال الى الاشتراكية .

فى كل تطور من حالة نوعية واحدة الى اخرى لا تبرز فاعلية القوانين الاجتماعية العامة فحسب ، وانما القوانين العامة للمادية الديالكتيكية ، مثل قانون نفى النفى . من المعروف ان ماركس اعتمد فى كتابه «الراسمال» على فاعلية هذا القانون حينما كان يحلل

حتمية القيام بعملية نزع الملكية من مغتصبيها . بيد انه من الجلى فى الوقت نفسه ان الشكل المعين للانتقـــال من الرأسمالية الى الاشتراكية لا يمكن استنتاجه من هذا القانون العام وحده ، اذ ان هناك لكل نوع من الاشياء «نوعه الخاص الذى يعمل على نفيه»* . والشىء نفسه يمكن ان يقال عن ان حتمية حلول تشكيلة اجتماعية واقتصادية جديدة محل تشكيلة قديمة تستنتج ، طبعا ، من فاعلية القانون الاجتماعى العام الذى يطالب بجعل العلاقات الانتاجية تطابق القوى المنتجة الجديدة ، غير ان هناك وسيلة خاصة بكل تشكيلة من التشكيلات لتنفيذ هذا المطلب .

وفى اعتقادنا ان الفرق بين القوانين العامة والقوانين الخاصة ليس قطعا فى ان القوانين العامة تشير الى شروط الانتقال من احدى التشكيلات الى الاخرى ، والقوانين الخاصة لا تشير الى ذلك . ان الفرق بينها هو ان القوانين العامة تشخص مسيرة التطور التقدمى فى المجتمع بشكل عام ، ومراحله المتعاقبة ، واما القوانين الخاصة فليس فى استطاعتها ان تشير الى ذلك ، فهى لا تعبر سوى عن شروط قيام التشكيلة المعنية بوظيفتها وتطورها وهلاكها .

ونضيف الى ما سبق بعض الافكار التى عنت لنـــا عن خواص فاعلية قانون من اهم قوانين تطور المجتمع فى ظل الاشتراكية ، التى عليها ترتكز سياسة الحزب الشيوعى ، وهو قانون مطابقة العلاقات الانتاجية طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة .

يعبر هذا القانون عن الشرط الرئيسى للتقدم الاجتماعى ، فهو ينص على ان العلاقات الانتاجية ينبغى ان تتغير لتطابق تطور القوى المنتجة ، وعلى انه لابد من تصفية عدم التطابق الذى يبدو بينها .

ان القانون العام الذى ينص على مطابقة العلاقات الانتاجية طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة يفعل مفعوله فى ظروف تاريخية فريدة تلازم الاشتراكية ، ولهذا فان الاشكال التى يبدو فيها تتغير كثيرا . يفعل هذا القانون مفعوله ليس كشكل للثورات الاجتماعية ، كمـا يحدث ذلك فى المجتمعات التناحرية ، انما يبدو فى التطور التدريجى للعلاقات الانتاجية السائدة لتطابق القوى المنتجة النامية .

---

* راجع ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٢٠ ، ص ١٤٦ .

ثم ان مطابقة العلاقات الانتاجية لطبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة فى المجتمع الاشتراكى يجرى تحقيقها من خلال النشاطات التى تقوم بها الجماهير الشعبية بزعامة الحزب الشيوعى بموجب الخطط المرسومة عن وعى ومعرفة .

لقد تنبأ انجلس فى حينه انه فى مستقبل ليس ببعيد «سيعرف الناس مسبقا حتمية تغيير النظام الاجتماعى . . . تلك الحتمية التى مبعثها تغير العلاقات ، وسيرغبون بهذا التغير قبل ان تفرضه عليهم قوة ما بخلاف وعيهم وارادتهم»* .

ان حل المهام الملحة لتطور حياة المجتمع المادية الذى كان يجرى فى السابق نتيجة لتمخض التناقضات الاجتماعية بصورة عفوية ، يتم بلوغه اليوم من خلال القيادة الواعية والمنتظمة .

لا يتوقف ظهور التناقضات بين القوى المنتجة وهذا الجانب او ذاك من العلاقات الانتاجية الاشتراكية على ارادة الناس ، انما يعبر عن العمليات الاقتصادية الموضوعية . بيد ان حل هذه التناقضات لا يمكن ان يجرى بدون ارادتهم . فيؤدى العامل الذاتى ، وفى مقدمته السياسة السليمة للحزب والدولة ، دورا هائلا فى حلها .

يمكننا ان نرى هذه الحقيقة بجلاء باستشهادنا بتغير وتطور العلاقات الانتاجية الاشتراكية فى مسيرة بناء الشيوعية .

من اهم الشروط للانتقال الى الشيوعية هو التطور الجبار للقوى المنتجة . يتميز هذا التطور قبل كل شىء بانه يرمى الى خلق قاعدة مادية وفنية للشيوعية ، ويعتبر الحزب ان هذه العملية مهمة من مهامه الرئيسية . وان التحولات التى ستجرى فى كافة الجوانب الاخرى من الحياة الاجتماعية ترتبط بحل هذه المهمة .

وان نمو القوى المنتجة فى مسيرة الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية يفرض حتمية تغيير العلاقات الانتاجية والاقتصادية ، وكذلك اشكال ادارة الاقتصاد . فالماركسية اللينينية لا تعتبر العلاقات بين الناس علاقات جامدة ، لا تتغير وخالية من اية تناقضات .

وتشهد الحياة على ان القوى المنتجة فى مرحلة معينة من تطورها

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٠ ، ص ٦٣٩ .

ليس فى وسعها سوى ان تناقض الاشكال القديمة للعلاقات الانتاجية ، وكذلك الاشكال التنظيمية لادارة الاقتصاد . ان الكشف عن هذه التناقضات فى الوقت المناسب ، وتشخيص الاجراءات اللازمة لحلها ، والعمل على تحقيقها - هذه هى الشروط التى تؤمن ابعادا واسعة لمواصلة تطوير القوى المنتجة . فحينما يصفى الحزب الاشكال القديمة للعلاقات الاقتصادية وادارة الاقتصاد ، يعمل على الاسراع من مسيرة البلاد نحو الشيوعية وخلق القاعدة المادية والفنية للمجتمع الشيوعى .

ثم ان مرحلة الاشتراكية الراقية وبناء المجتمع الشيوعى لا تتسم بخلق قاعدة مادية وفنية للشيوعية وحدها . فهى الى جانب ذلك مرحلة ، تواصل العلاقات الانتاجية الاشتراكية تطورها فيها فتتحول الى علاقات شيوعية ، كما ستزول فيها الاختلافات الطبقية التى ظلت باقية فى ظل الاشتراكية .

ان اساس زوال الحدود بين الطبقة العاملة والفلاحين الكولخوزيين ، قبل غيره من الاسس ، هو ازالة الاختلافات بين مستوى تعميم عملية الانتاج واشكال الملكية الاشتراكية فى المدينة والقرية . وان عملية ازالة الاختلافات هذه تجرى على اساس تعاظم قاعدة النهوض الجبار للقوى المنتجة ، الذى يعمل على تقارب هذين الشكلين من الملكية ، ويزيل الخلافات الجوهرية بين القرية والمدينة .

عدا ذلك ، فان عملية خلق القاعدة المادية والفنية للشيوعية تعمل على مواصلة تطوير تعميم عملية الانتاج ، مما يجد انعكاسا له فى مواصلة التقارب بين كافة الفئات الاجتماعية .

وداخل نطاق ملكية الدولة على وسائل الانتاج تتكون اشكال راقية جدا لتنظيم الاقتصاد تتيح الفرص لرفع فاعلية الادارة وتوسيع المشاريع التى يشملها التخطيط الاجتماعى .

ويلعب تعاظم تعميم عملية الانتاج دورا كبيرا فى تقارب القرية والمدينة وزوال الاختلافات الجوهرية بينهما . ان تعميم العمل فى الزراعة قد تجاوز حدود بعض الكولخوزات ، وحتى الضخمة منها ،

وتطلب تطوير التعاون بين الكولخوزات ، حيث ان اشكالها المتنوعة قد شملت عمليا الكولخوزات كلها • .

ان تطور الزراعة وارتكازها على قاعدة صناعية يقوى الترابط بين الصناعة والزراعة . فان نسبة تصنيع العمل بواسطة الماكنات ووسائل العمل الاخرى اللازمة للانتاج ، كانتـــاج الحبوب ، مثلا ، تتعاظم باستمرار ، بينما تقل نسبة العمـــــل اليدوى المبذول فى الحقول مباشرة . ولذا فان العمل الزراعى اليوم هو مواصلة العمل الصناعى ، وبالتالى يصبح نمطا من انماط العمل الصناعى . ومن الناحية الاخرى فان العمل الصناعى فى تحويل المحصولات الزراعية يختتم كل الدورة الانتاجية ، التى تجمع عضويا بين الانتاج الزراعى والصناعى . ان هذا الجمع هو الذى يشكل القاعدة المادية لازالة الخلافات الجوهرية بين القرية والمدينة . ومع تصنيع الزراعة يتعاظم الدور الاقتصادى والاجتماعى للملكية الشعبية العامة ، وتتقارب العلاقات الاقتصادية بين القرية والمدينة .

ويتيح النهوض الجبار للقوى المنتجـــة حل مهمتين اساسيتين تترابطان فيما بينهما ، وهما : أ – تحقيـــق وفرة من المصنوعات والمنتوجات ذات النوعية الراقية للسكان والخامات للصناعـــة ؛ ب – تأمين تحول القرية السوفييتية تدريجيا الى العلاقات الاجتماعية الشيوعية وتصفية الاختلافات بين القرية والمدينة بشكل اساسى . واثناء ذلك فان جميع العمليات التى تعمل على تقارب الملكيـــة الكولخوزية التعاونية الى الملكية الشعبية العامة لا يمكن النجاح فى تطويرها الا على اساس توفير مقدمات اقتصادية لابد منها . كما انه لا يمكن رفع درجة تعميم انتاج الكولخوزات سوى على اساس نهوضها الاقتصادى ، وهذا يعنى ازاله الفرق بينها وبين المؤسسات التى تعود الى الملكية الشعبية العامة بصورة تدريجية . وقد جاء فى دستور الاتحاد السوفييتى بهذا الصدد ما يلى : «تساعد الدولة

• الكولخوزات او المزارع التعاونيـــــة هى استثمارات من النمط الاشتراكى ، حيث توحد الفلاحون الكادحون طوعيا فيها ليعملوا بصورة تعاونية فى الانتاج الزراعى الضخم المجهز باحدث الاجهزة وارقاهـــا . **المترجم** .

فى تطوير الملكية الكولخوزية التعاونية وفى تقاربها مع ملكيـــــة الدولة» • .

وان المنبع الرئيسى لمواصلة نهوض الزراعة وتعاظم تجهيزها بالآلات والمعدات الزراعية يظل ، كما كان فى السابـــق ، تطور الصناعة الثقيلة - القوة الطليعية للاقتصـــاد الوطنى بأسره . وان تعاظم تجهيز الزراعة بالآلات والمعدات الزراعية يعمل على تقريب عمل الكولخوزيين شيئا فشيئا نحو العمل الصناعى . وبمدى تجهيز العمل الزراعى بالطاقة الكهربائية وغيرها سيرتفع الى مستوى العمـــل الصناعى تدريجيا . وكما يحدث فى الصناعة ، يجرى ادخال مجموعات ممكننة عديدة فى العمليات الانتاجية فى الزراعة ، وهذا يعنى ان الانتاج فيها سيجرى بواسطة نظام الماكنات الى درجة كبيرة تزداد بمرور الزمن . ثم ان تقارب العمل الزراعى نحو العمل الصناعى يجد له تعبيرا فى تعاظم عدد الكوادر الفنية وظهور عاملين ذوى مهن جديدة ، لم تعرفها القرية قطعا فى الماضى .

وعدا ذلك ، فان تطور القوى المنتجة يخلق قاعدة مادية لرفاهية الحياة فى الريف واعادة بنائها . تشييد مساكن عصرية مع مراعاة مطالب تخطيط القرى بصورة اكثر عقلانية ، وتطور الثقافة فيهـــا سيعملان على ازالة الفرق تدريجيا بين ظروف حياة السكان فى المدن والارياف .

ان قانون مطابقة العلاقات الانتاجية طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة يفعل مفعوله فى مسيرة ازالة الخلافات الرئيسية بين القرية والمدينة ، لان الحديث يدور فى هذا المجـــال عن العلاقـــات الاقتصادية . وليس فى استطاعتنا ان نفهم ، مثلا ، التدابير التى تم انجازها فى السنوات الاخيرة لدعم وتعزيز الكولخوزات ، ولتغيير العلاقات الاقتصادية بين الدولة والكولخوزات والجمع بين الانتاج الزراعى والصناعى ، ليس فى استطاعتنا ان نفهم كل ذلك الا اذا انطلقنا من وجهة نظر مطاليب هذا القانون .

والى جانب ذلك فان فاعلية القوانين الخاصة للاشتراكية تظهر

• دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتيـــــة (القانون الاساسى) . موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧٧ ، المادة ١٢ ، ص ١٠ .

فى هذه التحولات كذلك . فلماذا يهتم المجتمع الاشتراكى فى جعل العلاقات الانتاجية تطابق القوى المنتجة ؟ لكى يفتح ابعادا واسعة لتطور القوى المنتجة وزيادة الانتاج وتلبية حاجات المجتمع بصورة اكثر تكاملا . وبالتالى ، فاننا حينما نقوم بتطبيق هذه المهام ، نكون قد عملنا طبقا للقانون الاقتصادى الرئيسى للاشتراكية . وان الاهتمام فى تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية باكثر الاشكال تكاملا ، وتوفير الظروف لتطور القوى المنتجة لتحقيق هذا الهدف ، الذى يعبر عنه القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية ، ان هذه العوامل بالذات هى التى تهيب بالناس السوفييت الى تنفيذ مطالب قانون مطابقة العلاقات الانتاجية طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة ، وتوسيع الانتاج باستمرار ، وازالة كافة العقبات التى تعترض سبيل تطوره .

وهكذا نجد ان مطالب هذا القانون العام تتحقق فى ظل الاشتراكية من خلال قوانينها الخاصة ، وبالتفاعل معها .

٢ ـ الترابط بين القوانين العامة والخاصة

جرى بحث ومناقشة مسألة الترابط بين القوانين العامة والخاصة فى الادبيات السوفييتية على نطاق واسع . لقد تبين اثناء هذه المناقشات ان جعل القوانين الخاصة تطابق القوانين العامة (او ، بالعكس ، جعل القوانين العامة تطابق القوانين الخاصة) او فصل الواحدة عن الاخرى لا اساس له من الصحة على السواء .

هناك من يعتبر احيانا ان القوانين الخاصة هى شكل من الاشكال التى تبدو فيها القوانين العامة ، فيدعى ان هناك قوانين عامة تدرسها المادية الديالكتيكية ، واما القوانين الخاصة فهى اشكال خاصة تبرز من خلالها فاعلية القوانين العامة .

من المحتمل ان تفضى وجهة النظر هذه الى انكار الاستقلال النسبى الذى تتمتع به القوانين الخاصة ، وجعلها احدى الاشكال للقوانين العامة . وفى هذه الحالة علينا ان نعتبر ان الاشياء الخاصة والملموسة ما هى الا شكل من اشكال مواصلة الاشياء العامة . بيد ان انجلس اشار في مؤلفه «ديالكتيك الطبيعة» الى ان الناس لا

يتعاملون الا مع اشياء واشكال مختلفة للحركة موجودة واقعيا . فالمادة بصورة عامة ليست سوى مجموعـــة من المواد والاشياء والظواهر التى يتكون منها هذا المفهوم المجرد ؛ واما مفهوم الحركة فهو ليس سوى مجموعة من الاشكال الملموسة للحركة • . ولذلك فان الاشياء العامة موجودة فعليا ، ولكنهـــا ليست خارج الاشياء الخاصة ، انما من خلالها .

فان الانماط الملموسة للحركة ، كالحركة الآلية والتطـــور العضوى وتاريخ المجتمع وغير ذلك ، هى ليست مجرد اشكـــال تظهر فيها الحركة بصورة عامة . ولهذا فانه يستحيل علينا ان نجعل الترابط بين القوانين العامة والخاصة يخضع لوجهة النظر الجامدة هذه . وبهذا الصدد نطرح مثلا السؤال التالى : هل ان جوهر قوانين علوم الفيزياء والكيمياء والاحياء فى ان هذه القوانين ليست سوى اشكال تظهر فيها قوانين الديالكتيك ؟ فان هذه العلـــوم تتضمن قوانين ملموسة وخاصة بها ولا تتكيف للقوانين العامة .

ولننطلق من وجهـــة النظر هذه فى بحثنـــا لقوانين التطور الاجتماعى . ان هذه القوانين تختلف ، طبعا ، عن القوانين العامة للمادية الديالكتيكية ، وقبل كل شىء ، فى ان مجال فاعليتها هـــو مجال خاص بها – المجتمع البشرى . ولكن المجتمع «على العموم» هو مفهوم مجرد كالمادة «على العموم» . فالمجتمع موجود دائما على شكل تشكيلات اجتماعية واقتصادية معينة وملموسة ، وعلى شكل كيانات اجتماعية خاصة (كالبلدان والشعوب وغيرها) . بيد ان هذه الحقيقة لا تعنى ان «المجتمع» هو مفهوم مجرد بسيط ، خال من اية مضامين ملموسة ، فالمجتمع يعبر عن تلك السمات الجوهرية والعامة التى تلازم جميع التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية بصرف النظر عن الخواص التى تتميز بها كل منها .

تفعل القوانين العامة مفعولهـــا فى التطور الاجتماعى من خلال عمليات ملموسة ومعينة طبقا للظروف الخاصة للتشكيلة المعنية .

فهل يعنى ذلك ان القوانين الخاصة تبدو دائما بذلك الشكل الذى تبدو فيه القوانين العامة ؟ لا ، فالعلاقات بين هذه القوانين اكثر تنوعا وتعددا .

• راجع : ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٢٠ ، ص ٥٥٠ .

وبهذا الصدد علينا ان نضع حدودا واضحة بين سؤالين : السؤال الاول هل فى استطاعة القوانين العامة ان تفعل مفعولها على العموم على شكل القوانين الخاصة ؟ والسؤال الثانى هل يمكننا ان نجعل القوانين الخاصة شكلا من اشكال بروز القوانين العامة ؟ .

ليس فى وسعنا ان نجيب عن هذين السؤالين جوابا واحدا . لقد اكد ماركس فى رسالته المؤرخة ١١ تموز (يوليو) عام ١٨٦٨ والمعنونة الى كوغلمان ان حتمية تقسيم العمل الاجتماعى حسب تناسب معين لا يمكن ان يزيل اى شكل خاص من اشكال الانتاج الاجتماعى . وقارن ماركس بين هذا القانون الاقتصادى العام وقوانين الطبيعة «التى يستحيل تصفيتها ، الذى يمكن ان يتغير تبعا لاوضاع المجتمع التاريخية المختلفة **الشكل** وحده ، ذلك الشكل الذى تمهد هذه القوانين سبيلها من خلاله . واما **الشكل** الذى يمهد قانون التقسيم المتناسب للعمل من خلاله سبيله فى ذلك الوضع من المجتمع ، حيث ترابط العمل الاجتماعى تجرى على شكل **التبادل الفردى** لمنتجات العمل الفردية ، ان هذا الشكل هو **قيمة المقايضة** لهذه المنتجات» • .

يبدو لنا من ذلك ان القانون العام الذى يعبر عن حتمية التناسب المعين لتقسيم العمل يفعل مفعوله فى ظروف الراسمالية على شكل قانون خاص للانتاج السلعى ، وهو قانون القيمة الذى لا يحدد هذا التناسب بصورة عفوية سوى فى زمن معين ، وسوى فى نتيجة اعادة التوازن الذى كان قد اختل .

يشهد هذا المثل على انه من الممكن ان يقوم ترابط بين القوانين العامة والخاصة ، حينما تكون القوانين الخاصة شكلا من اشكال القوانين العامة . ومن الطبيعى ان لا يكون الحديث هنا عن الشكل الخارجى لظهور القانون ، الذى يبدو على سطح الظواهر . فان كل قانون يعبر عن الروابط الجوهرية هو شكل من اشكال الصفات العامة . وهذا القول يتضمن القوانين الخاصة كذلك . فهى ايضا القوانين العامة التى تنجسم فى اشكال ملموسة لظواهر منفردة وفى تطور الاقطار المختلفة .

• ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٣٢ ، ص ٤٦١ .

غير انه هل فى استطاعتنا ان نستنتج من ذلك ان كل قانون خاص هو مظهر من مظاهر القانون العام ؟

لا ، لا يمكننا ذلك ، فان هذه النظرة هـــى نظرة خاطئة . ان الفكرة القائلة ان القوانين العامة لا تبدو خارج اشكالها الخاصة بها هى فكرة صائبة ، بيد انه يستحيل علينـــا ان نجعل هذه الاشكال الخاصة تطابق القوانين الخاصة . فان هذه الاشكال هى عمليات ملموسة للحياة الاجتماعية ، حيث تبدو فى كل منها فاعلية القوانين العامة والخاصة على السواء .

لقد جاء فى الادبيات الفلسفيـــة والاقتصادية السوفييتية ان الترابط بين القوانين العامة والخاصة متعددة ومتنوعة . فمن المحتمل ان يفعل القانون العام مفعوله من خلال قانون او عدة قوانين خاصة ، بيد ان هذه الحقيقة لا تعنى مطلقا ان هناك قانونا خاصا واحدا يناسب قانونا عاما واحدا او بالعكس . نذكر ، مثلا ، ان القانون الاجتماعى العام عن مطابقة العلاقات الانتاجية طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة يبدو حتما على اشكال ملموسة معينة ومتنوعة فى تشكيلات اجتماعية واقتصادية مختلفة . ولكنه حينمـــا يبدو على اشكال مختلفة فانه لا يفعل مفعوله كقانون خاص فى كل تشكيلة من التشكيلات . ومن الجهة الاخرى ، فان القوانين الخاصة بالسكان التى تفعل مفعولها فى تشكيلات مختلفة ليست شكلا خاصا من اشكال بروز القانون التاريخى العام . لقد اشار ماركس فى «الراسمال» الى ان القانون المجرد (اى العام) الخاص بالسكان لا يســـود سوى النباتات والحيوانات ، حتى ذلك الحين الذى يقتحم الانسان به هذا المجال . وفيما يتعلق بالمجتمع البشرى فان كل اسلوب من اساليب الانتاج «تلازمـــة قوانين لسكان البلاد خاصة به وذات هويـــة تاريخية» • .

سبق لنا وذكرنا ان القوانين العامة والخاصـــة تعبر عن روابط مختلفة : فهناك مجموعة معينة من ظروف وجود كل مجتمـــع من المجتمعات ، حيث تجد تعبيرا لها فى القوانين العامة ؛ وهناك ظروف خاصة لوجود التشكيلة المعنية . ان القوانين العامة تتضمن القوانين

• ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٢٣ ، ص ٦٤٦ .

الخاصة ، ولكن من المستحيل جعل القوانين الخاصة تنسجم مع القوانين العامة ؛ فهى قوانين خاصة فريدة تختلف عن قوانين خاصة اخرى .

وهكذا ، حينما نبحث هذه المسألة علينا ان نتجنب هفوتين : الهفوة الاولى جعل القوانين الخاصة تطابق القوانين العامة او بالعكس . والهفوة الثانية فصل القوانين العامة عن القوانين الخاصة والتأكيد على انه ليس هناك ترابط بينها وهى تفعل مفعولها واحدتها عن الاخرى بصورة مستقلة تماما .

وفى الواقع فانه مهما تعددت العلاقات وتنوعت بين القوانين العامة والخاصة فان هناك دائما روابط داخلية تربطها . ولهذا فان نفس جهاز فاعلية القوانين العامة فى كل تشكيلة منفردة يستحيل فهمه باى حال من الاحوال دون مراعاة قوانينها الخاصة بها .

ثم ان فاعلية القوانين العامة تتغير اشكالها تبعا لتغير الظروف الملموسة فى تشكيلات منفردة ، وان هذه الظروف الملموسة تجد لها انعكاسا فى القوانين الخاصة .

لناخذ ، على سبيل المثال ، قانونا من القوانين العامة للتطور التاريخى ، التى صاغها ماركس : «مع ازدياد سعة نطاق النشاط التاريخى . . . سينمو عدد الجماهير ، حيث ان هذا النشاط هو قضيتها الخاصة بها» • . يفعل هذا القانون مفعوله فى جميع التشكيلات وفى كافة التحولات الثورية التى قد تطور المجتمع من خلالها . بقدر ما تكون التحولات الثورية اكثر عمقا ، وبقدر ما تكون المهام التاريخية التى يواجهها المجتمع اكثر تعقدا ، بقدر ما تكون الجماهير الغفيرة التى تصنع التاريخ عن وعى ومعرفة اكثر عددا . بيد انه يستحيل علينا الا نرى ان فاعلية هذا القانون فريدة فى كل مرحلة من مراحل التاريخ المختلفة .

ففى الثورات البرجوازية تبرز فاعلية هذا القانون بشكل رئيسى فى مجال السياسة ، وبالضبط فى الاعمال التخريبية التى تقوم بها الجماهير ، وهى تنقض على النظام الاقطاعى . واما فى فترات الثورات الاشتراكية فان الجماهير لا تكتفى بتحطيم النظام الذى ولى زمانه ،

• ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٢ ، ص ٩٠ .

انما تعمل على خلق النظام الاجتماعى الجديد كذلك . فجماهير الشغيلة التى يقودها حزب الطبقة العاملة هى صانعة النظام السياسى والاقتصادى الجديد فى المجتمع . وحينما تواجه الثورة الاشتراكية مهام تاريخية ، لم يعرفها التاريخ فى الماضى ، تهيب بالجماهير الغفيرة للنهوض كى تسهم بصورة ابداعية وخلاقة وباستمرار فى النشاطات التاريخية ، فيزداد عددها بما لا يقاس بالمقارنة مع اية ثورة من الثورات التى اندلعت فى الماضى . وبهذا الصدد نقول ان نفس الحوافز التى تدفع الجماهير الى القيام بنشاطات تاريخية فعالة فى الثورات البرجوازية والاشتراكية تختلف اختلافا شديدا . ان تحرير العمل من الاستغلال ، ونمو رفاهية الشغيلة المادية على قاعدة تطور الانتاج الاشتراكى ، وظهور روابط التعاون الاخوى وتبادل المساعدة الاشتراكى وتطورها ، وتغير طبيعة سلطة الدولة ، حيث اصبحت سلطة الشعب باسره – ليست هذه سوى بعض الظروف الخاصة بالاشتراكية التى تؤمن تصاعد نشاطات الجماهير الابداعية بشكل لم يسبق له مثيل .

يبدو من هذا المثل ان القوانين العامة تفعل مفعولها وهى ترتبط ارتباطا وثيقا بالقوانين الخاصة ، فتتغلغل واحدتها بالاخرى . ولذا فانه من الخطأ ان نفكر ان هذه القوانين هى قوانين تفعل مفعولها بصورة متوازية ، حيث تبدو كل منها بشكل مستقل ، ولا ترتبط واحدتها بالاخرى .

ويستحيل علينا ان نجعل القوانين العامة والخاصة تحل واحدتها محل الاخرى ، الا انه علينا ان نبحثها فى الوقت ذاته فى وحدة فاعليتها .

بينما نلاحظ انه لا تجرى مراعاة ترابطها ووحدة فاعليتها دائما . تبدو هذه الظاهرة ، فيما تبدو فيه ، فى تفسير مسألة التناقضات بين فاعلية القوانين العامة والخاصة . لقد اكد بعض الفلاسفة ان القوانين الخاصة تفعل مفعولها طبقا للقوانين العامة فى كافة التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية ، ما دامت تتطور تطورا تصاعديا ، وحينما يتدهور تطور هذه التشكيلات فان القوانين الخاصة تفعل مفعولها بشكل يتناقض والقوانين العامة . وللبرهنة على سلامة هذه الموضوعة يستندون ، مثلا ، الى حقيقة ان القانون

العام حول مطابقة العلاقات الانتاجية طبيعـــة ومستوى تطور القوى المنتجة فى ظروف الراسماليـــة المعاصرة يتطلب تغيير العلاقات الانتاجية ، وتصفية الملكية الخاصة على وسائل الانتاج ، بينمـــا القوانين الخاصة للراسمالية ، كالقانون العام حول تراكم الاموال الرأسمالية ، مثلا ، تؤدى الى نمو وتعزيز الملكية الخاصـــة ، اى انها تفعل مفعولها بشكل يناقض القوانين العامة .

وفى رأينا ان طرح المسألة على هذا الشكل يتطلب اجراء بعض التعديلات الجوهرية عليه . هل من الممكن ان توجـــد على العموم تناقضات بين فاعلية القوانين ؟ طبعا ، ممكن . فحينما نتصور ان جميع القوانين تفعل مفعولها دون ان يناقض واحدها الآخر ، فهذا يعنى ان هناك انسجام بينها ، مما يخالف الواقع . ففى الحياة تجرى عمليات متناقضة ، ولهذا فانه من المستحيـــل ان لا تكون هناك تناقضات بين فاعلية القوانين ، التى تخضع لها هذه العمليات .

ومن المحتمل ان تكون كذلك تناقضات بين بعض القوانين العامة والخاصة . نلاحظ ذلك حينما يناقض الهدف التاريخـــى المحدود للانتاج فى التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المعنيـــة الاتجاهات العامة للتقدم التاريخى .

لقد لاحظ ماركس فى المجلد الثالث «للراسمال» انه ما دام الانتاج عملية بين الانسان والطبيعة ، فان عناصره البسيطة تلازم كافة اشكال تطور المجتمع . بيد ان كل شكل من الاشكال التاريخية المعينة لهذه العملية يواصل تطوير الاسس المادية للانتاج واشكاله الاجتماعية . وحينما يبلغ الشكل التاريخى المعنى درجة معينة من النضوج يتراجع ، ليحل محله شكل ارقى منه . وتبدو لحظة حلول حتمية هذه التحولات حينما يبلغ التناقض بين الشكـــل المعين للعلاقات الانتاجية والقوى المنتجة اقصى حدوده . فيختتم ماركس قوله هذا بما يلى : حينئذ ينجم عن ذلك تصادم بين التطور المادى للانتاج وشكله الاجتماعى .

ولان الحديث يدور عن هذا التصادم ، فيبدو فى هذا المجال تناقض بين تلك القوانين العامـــة التى تعبر عن ظروف التقـــدم التاريخى والقوانين الخاصة بالتشكيلة المعنية التى تعترض سبيل هذا التقدم . بيد انه علينا ان ناخذ بعين الاعتبار ما يلى : اولا – ان

الحديث فى هذا المجال يدور عن التناقض بين قوانين معينة تماما ، وليس بين القوانين العامة والخاصة على العموم ؛ وثانيا - ان هذا التناقض لا يعنى ان هلاك التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية التى ولى زمانها مرجعه فاعلية القوانين العامة وحدها . وبهذا الصدد نقول ان هناك من يدعى ان القوانين الخاصة تعزز وتوطد التشكيلة المعنية ؛ بينما القوانين العامة تؤدى الى هلاكها . ان هذه الفكرة مبسطة جدا .

فمن المحتمل ان تعزز نفس القوانين الخاصة التشكيلة المعنية فى مرحلة من مراحل تطورها ، بينما تعين حتمية هلاكها فى مرحلة اخرى . فهل ان سقوط الراسمالية ، مثلا ، لا ينجم سوى عن فاعلية القانون العام حول مطابقة العلاقات الانتاجية طبيعة ومستوى القوى المنتجة ؟ وهل على الراسمالية ان تهلك بخلاف قوانينها الخاصة ؟

بالعكس ، فان ماركس ، وكما سبق لنا وذكرناه ، استنتج حتمية تصفية النظام الراسمالى من فاعلية قوانين الراسمالية نفسها . وهذا الامر مفهوم تماما . فالراسمالية ، كأية ظاهرة ولى زمانها ، هى التى تنجب تلك الاتجاهات التى تفضى الى نفيها .

فالقوانين الخاصة بالراسمالية (كالقانون العام حول التراكم الراسمالى وقانون فائض القيمة وغيرهما) تؤدى فى آخر المطاف الى تشديد تناقضات المجتمع الراسمالى الى اقصى حدودها وتفضى الى هلاك الراسمالية نفسها . ثم ان فاعلية القانون الاقتصادى الاساسى للراسمالية ، الذى يخضع تطور الانتاج فى ظروف الامبريالية الى جنى ارباح عالية احتكارية ، تؤدى الى تعميق التصادم بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية . وبهذا يجرى خلق المقدمات لتصفية الراسمالية . فان احد الآثار التى تنجم عنها فاعلية هذا القانون هو تراكم ثروات هائلة بايدى الراسماليين ، واما الاثر الآخر فهو تعاظم سخط الشغيلة الثورى ضد النظام الراسمالى . يجنى اقطاب الراسمال ارباحهم الاحتكارية على حساب نهبهم وسلبهم للكادحين واستغلال الاقطار المتخلفة والتابعة لهم وعسكرة الاقتصاد وما الى ذلك . ان هذه الظاهرة تعمل على تشديد التناقضات الطبقية داخل البلاد ، والتناقضات بين الاقطار المتخلفة والتابعة وبين الدول

المستعمِرة ، كما وتعمل على تفاقم التناقضات بين الدول الامبريالية نفسها .

وهكذا نجد ان فاعلية هذا القانون تفضى الى تفاقم جميع تناقضات الامبريالية وتجعل هلاكها امرا لا مهرب منه .

من هذه الاقوال يمكننا ان نستنتج انه من المحتمل ان تكون تناقضات بين فاعلية بعض القوانين العامة والخاصة ، بيد انه يستحيل علينا ان نفهم هذه الحقيقة بشكل مبسط ، اى ان هذه القوانين تفعل مفعولها واحدتها عن الاخرى بصورة مستقلة .

وان السعى الخاطئ للفصل بين القوانين العامة والخاصة يؤثر كذلك تأثيرا سيئا على حل مسألة استخدامها . فقد كان هناك ، مثلا ، من طرح فكرة فحواها ان الطبقة الحاكمة ترتكز على القوانين الخاصة بتشكيلتها ، والتى تطابق مصالحها الطبقية اكثر من غيرها ، بينما ترتكز الطبقة الثورية الجديدة على فاعلية القوانين الاجتماعية العامة . لقد اوصل انصار هذه النظرة الهوة بين القوانين العامة والخاصة الى درجة انهم عرضوها على طبقات مختلفة «لتختار من بينها ما يصلح لها !» .

من الخطأ التفكير ان فاعلية كافة القوانين العامة تناقض مصالح الطبقة الحاكمة ، بينما القوانين الخاصة تنسجم ومصالحهم . فى الحقيقة ان المسألة ليست على هذا الشكل البسيط . فمن المشكوك فيه ، مثلا ، انه من الممكن البرهنة على ان القانون الخاص بالراسمالية ، كقانون اتجاه معدلات الارباح نحو الانخفاض ينسجم ومصالح البرجوازية .

ثم انه من المحتمل ان تكون هناك آثار لفاعلية القوانين الخاصة من شأنها ان تتناقض ومصالح الطبقة الحاكمة . فلنستشهد ، مثلا ، بالقانون الذى سبق لنا ذكره عن جنى ارباح عالية احتكارية . من الطبيعى ان تكون البرجوازية معنية فى فاعليته . بيد انه وفى الوقت نفسه تفضى هذه الفاعلية الى آثار لا ترغب فيها البرجوازية : فبقدر ما تضاعف ارباحها الخاصة من خلال استغلالها لشغيلة بلادها وشغيلة الاقطار الاخرى ، وبواسطة عسكرة الاقتصاد ، تتفاقم تناقضات الراسمالية التى تجعل هلاكها امرا لا مفر منه .

فما هو موقف البروليتاريا من القوانين الخاصة بالرأسمالية ؟

تسعى البروليتاريا ، بقدر امكاناتها وطاقاتها ، الى تقليص فاعلية القوانين الاقتصادية التى تعبر عن علاقات الاستغلال الراسمالى . ففى ظل الراسمالية يفعل مفعوله ، مثلا ، قانون فائض السكان النسبى ، حيث يتكون فى نتيجة فاعليته جيش احتياطى من العطلة . لقد اكد ماركس ان العمال يستهدفون «من خلال النقابات وغيرها من التنظيمات الى تنظيم الترابط بين العاملين والعاطلين حسب برامج معينة ، لغرض تصفية او اضعاف تلك الآثار المخربة التى تسببها لطبقتهم فاعلية هذا القانون الطبيعى للانتاج الراسمالى . . .» * . ليس فى استطاعة البروليتاريا ان تلغى فاعلية هذا القانون فى ظروف الرأسمالية ، بيد انها تستطيع ان تضعف وتقلص آثاره الى حدود معينة بعد ان تتوحد وتشكل تنظيماتها المهنية .

ومثلنا الثانى هو قانون قيمة قوة العمل . لقد ادعى لاسّال انه فى ظل الراسمالية يفعل مفعولة «قانون صارم للاجرة» ، ونتيجة لفاعليته فان كل مكاسب العمال الاقتصادية تتحول ضد العمال انفسهم . فاذا استطاع العمال ان يحققوا زيادة اجورهم فانهم يسببون بذلك زيادة عرض قوة العمل ، والتى يعقبها انخفاض قيمتها ، وبالتالى ، فان نضالهم الاقتصادى لا جدوى منه .

ان الماركسيين لا ينطلقون من هذا الموقف القدرى المتشائم . فهم يعتقدون ان الطبقة العاملة تستطيع ان تتصدى لمساعى الراسمالية الرامية الى تخفيض اجور العمال ، اذا كانت تتزعمها قيادة سليمة .

فعلى اى شىء ترتكز الطبقة العاملة فى نضالها الاقتصادى ، الذى يهدف فيه الى اضعاف او تقليص آثار بعض قوانين الراسمالية ؟ فما دام البروليتارى يملك سلعة خاصة ، ونقصد بها قوة عمله بالذات ، فان فى حوزته امكانية التاثير على عرضها ، وارغام الراسماليين على زيادة اجوره . فحينما يعلن العمال اضرابهم ، فهذا يعنى من وجهة النظر الاقتصادية انهم يرغمون الراسماليين على زيادة سعر قوة عملهم من خلال تقليص عرض قوة

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٢٣ ، ص ٦٥٥ .

العمل فى سوق العمل . وبالتالى ، فانهم يحاولون بنشاطهم هذا التصدى لفاعلية قانون العرض والطلب ؛ الذى يؤثر على سعر قوة العمل .

بيد ان النضال الاقتصادى وحده يستحيل ان يحرر الطبقة العاملة من الاستغلال . فهى لا تستطيع ان تغير اوضاعها الاقتصادية تغييرا جذريا الا اذا ناضلت من اجل تصفية الاستغلال الراسمالى . ولحل هذه المهمة لا بد من ان تخوض البروليتاريا نضالها السياسى ، قبل غيره من اساليب النضال ، والنضال السياسى هو اعلى اشكال الصراع الطبقى . وحينما تخوض البروليتاريا معاركها الثورية من اجل اسقاط الراسمالية ، تستخدم القانون العام حول مطابقة العلاقات الانتاجية طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة . ولكنها ترتكز كذلك على آثار فاعلية القوانين الخاصة بالمجتمع الراسمالى ، لانها تنعكس فى تصاعد مسيرة تعميم الانتاج ، وفى تفاقم تناقضات الراسمالية ، التى تحتم قيام الثورة الاشتراكية .

ان تمخض مقدمات الثورة الاشتراكية فى عصر الامبريالية يتوقف على فاعلية قانون تفاوت التطور الاقتصادى والسياسى فى الاقطار الراسمالية . فالبروليتاريا لا تستطيع ان تستخدم هذا القانون ، لان ذلك يتعارض وطبيعته ، كما انه ليس فى وسعها ان تؤثر على فاعليته . بيد انها تستطيع ان تستخدم معرفتها له كى تركز قواها وجهودها هناك ، حيث اضعف حلقات السلسلة الامبريالية ، تلك الحلقة التى تبدو مكانا ضعيفا توجه اليها القوى الثورية طعناتها ، وذلك نتيجة لتفاوت التطور الراسمالى . وهذا هو ما قام به بالذات العمال والفلاحون الكادحون فى روسيا ، حينما هبوا عام ١٩١٧ تحت قيادة الحزب الشيوعى ، فكانوا اول من اقتحم جبهة الامبريالية .

القوانين العامة لحلول تشكيلة اجتماعية واقتصادية محل تشكيلة اخرى والتطور الخاص ببلدان وشعوب منفردة

ان لمسألة الترابط بين فاعلية القوانين العامة والتطور التاريخى الخاص ببلدان وشعوب منفردة اهمية نظرية وعملية حيوية . لا بد من ان نشرع فى بحثها من تحليل مفهوم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية ، الذى يتيح لنا فرصة امعان التفكير فلسفيا فى المسيرة التاريخية ، كما يتيح لنا ايجاد وحدة الاحداث التاريخية المتعددة والمتنوعة ابدا ، حيث انها تكوّن تاريخ مختلف الاقطار والاقاليم والعصور والمراحل . فان كل عنصر من عناصر البنية الاجتماعية ، ولنبدأ ، مثلا ، من مفهوم اقتصادى كالراسمال ، وننتهى بالشخصيات الاجتماعية المتنوعة وطبيعتها النفسية ، من المستحيل تحليله وادراكه بشكل سليم الا اذا انطلقنا من تعريفنا للتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية حيث ان هذا العنصر هو ثمرة من ثمراتها .

ان التعاليم حول التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية هى مصدر ينطلق منها علم التاريخ ليكشف عن المغزى الاساسى والمضمون للعصور التاريخية العظيمة ، وفى مقدمتها عصرنا الراهن ، عصر انهيار الرأسمالية وميلاد الاشتراكية والشيوعية على نطاق العالم ، الامر الذى له اهمية خاصة بالنسبة لممارسة الحزب لنشاطاته .

١ ـ مفهوم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية

ان التعاليم الماركسية اللينينية حول التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية هى قاعدة نظرية نرتكز عليها لتفسير الترابط بين

القوانين العامة للتطور التاريخى وبين خواص تطور شعوب منفردة. تتيح لنا هذه التعاليم الاجابة عن سؤالين هامين : ١ - ما الذى يعين التعاقب الطبيعى لمختلف العصور وحلول عصر محل آخر فى تاريخ البشرية ، اى الاتجاه العام للمسيرة التاريخية ؛ ٢ - ما الذى يعبر عن التكرار الطبيعى للاحداث فى تاريخ اقطار وشعوب مختلفة تجتاز المرحلة نفسها من تطورها .

لم يكن فى استطاعة الفلاسفة ان يفسروا التطور التاريخى بصورة ملموسة الا بعد صياغة مفهوم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية ، الذى حل محل الافكار المجردة عن المجتمع «على العموم» ، التى يتميز بها علم الاجتماع البرجوازى . فالماركسية تعتبر ان تاريخ المجتمع هو تاريخ تطور التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية وحلول تشكيلة محل اخرى .

كشف ماركس وانجلس ، اللذان خلقا المادية التاريخية ، عن تلك الحقيقة القائلة ان العلاقات الحقوقية واشكال الدولة لها جذورها فى الظروف المادية لحياة المجتمع ، وهذه الظروف بمجموعها يمكن توحيدها وتسميتها «بالمجتمع المدنى» ، واما تفسير هذا المجتمع فينبغى علينا ان نبحث عنه فى الاقتصاد السياسى . لقد جاء فى احدى مؤلفات ماركس وانجلس الاوائل «الايديولوجيا الالمانية» ان المجتمع المدنى هو الموطن الحقيقى والساحة الفعلية لتطور التاريخ باسره . فهو «يحتوى على كافة التعاملات المادية بين الافراد فى نطاق درجة معينة من تطور القوى المنتجة» و«يكون قاعدة للدولة فى كل الازمنة . . .» • .

ان الفهم المادى للتاريخ ، بخلاف الفهم المثالى له ، اذ ينطلق ، على حد تعبير ماركس وانجلس ، من الانتاج المادى للحياة مباشرة ، يجعلنا نبحث وندرك شكل معاشرة الناس (المجتمع المدنى) فى مراحله المختلفة ، الذى يتوقف على اسلوب الانتاج المعنى وينجم عنه ، كاساس للتاريخ . فننطلق من هذا الاساس لنفس تطور حياة الدولة وكذلك كافة اشكال الوعى : كالدين والفلسفة

• ماركس وانجلس . فورباخ . العقيدة المادية على طرف نقيض من العقيدة المثالية . موسكو ، ١٩٦٦ ، ص ٩٥-٩٦ .

والاخلاق وغيرها . لقد كتب ماركس فى مؤلفه «العمل المأجور والراسمال» ما يلى : «**ان العلاقات الانتاجية بمجموعها تكوّن ما** يطلق عليه **الناس بالعلاقات الاجتماعية او المجتمع** ، مع العلم انها تكوّن مجتمعا يجتاز **درجة معينة من التطور التاريخى** ، مجتمعا له خواصه التى يتميز بها» * .

فلا نستطيع ان ندرك ان المجتمع تكوّن بصورة طبيعية وتاريخية ، وليست اصطناعية ، الا اذا انطلقنا من وجهة النظر هذه . وبصياغة مفهوم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية اتيحت لنا فرصة التمييز بدقة واحكام بين الانواع المختلفة للمجتمع البشرى ، التى يحل الواحد محل الآخر فى تاريخ العالم .

لكل تشكيلة اجتماعية واقتصادية نوع معين تتميز به من **العلاقات الانتاجية** ، التى تكسبها طابعا خاصا بها وتميزها عن التشكيلات الاخرى .

بيد ان هذا الامر لا يعنى ان التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية تنحصر ببنية المجتمع الاقتصادية . مفهوم التشكيلة هذه يحوى كذلك ذلك البناء الفوقى الذى يشيد على القاعدة الاقتصادية . لقد لاحظ لينين بهذا الصدد ان بحث العلاقات الانتاجية فى تطورها لا يكوّن سوى هيكل «الراسمال» . واضاف الى جانب ذلك ان ماركس لم يكتف بهذا الهيكل ، انما اكساه لحما ودما ، اى انه درس البناء الفوقى الذى يناسب هذه العلاقات الانتاجية ، فكانت النتيجة ان «الراسمال» صور للقارئ «كل التشكيلة الاجتماعية الراسمالية كتشكيلة حية بكل ما فيها من جوانب حياتية ومن ظواهر اجتماعية حقيقية تلازم العلاقات الانتاجية للطبقات المتناحرة ، وكذلك البناء الفوقى السياسى البرجوازى ، الذى يحافظ على سيادة طبقة الراسماليين ، وبما فيها من افكار برجوازية عن الحرية والمساواة وغيرهما ، وكذلك روابط العائلة البرجوازية» ** .

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٦ ، ص ٤٤٢ .
** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١ ، ص ١٣٩ .

وهناك من يطرح احيانا السؤال التالى : هل يتضمن مفهوم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية **القوى المنتجة** ايضا ؟

هناك من يميل الى الاجابة عن هذا السؤال بالنفى ، فلا يجعل مفهوم التشكيلة يحتوى سوى على نظام المجتمع الاقتصادى والبناء الفوقى المناسب له . ولكن هل يمكننا ان نبحث تطور العلاقات الاقتصادية التى تتميز بها التشكيلة المعنية بدون قاعدتها المادية ؟

مما لا شك فيه ان هناك قاعدة مادية وفنية معينة تلازم كل تشكيلة من التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية ، او اذا توسعنا فى القول فهناك طابع معين تتصف به القوى المنتجة . نذكر ، على سبيل المثال ، ان الراسمالية جعلت انتاج الماكنات الضخمة يحل محل الانتاج الصغير والمبعثر ، الذى يعتمد على ادوات العمل اليدوية .

تظهر كل تشكيلة من التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية فى البداية ، عادة ، على قاعدة تلك القوى المنتجة التى نمت داخل التشكيلة السابقة ، وهى لا تكوّن قاعدة فنية مناسبة لها الا من خلال مواصلة تطورها . فالعلاقات الراسمالية فى الصناعة ، مثلا ، تطورت فى اول الامر على قاعدة التعاون فى العمل وانتاج المعامل الحرفية . ولم تخلق الصناعة الراسمالية قاعدة فنية مناسبة لها الا بعد ان اخذت الصناعة الثقيلة تنتج الماكنات بواسطة الماكنات ، على حد تعبير ماركس .

واما فى ظروف الراسمالية الراهنة فان اتمتة الانتاج تواصل تطورها . بيد ان العلاقات الانتاجية الراسمالية تعرقل التقدم الفنى وتستبعد اتمتة الانتاج الاجتماعى على العموم . ان حل هذه المهمة يتوقف على الانتقال الى الشيوعية ، ذلك المجتمع الذى يرتكز على تطور القوى المنتجة الجبار ، فيزيل الاختلافات الجوهرية بين القرية والمدينة ، بين شغيلة اليد والفكر ، ويحقق وفرة كاملة من الخيرات المادية ، ويطبق المبدأ التالى : «من كل حسب قدرته ، لكل حسب حاجته» .

فالتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الشيوعية ، كغيرها من التشكيلات ، لا معنى لها بدون قاعدة مادية وفنية تناسبها .

ان انجاز كافة الاهداف الجذرية لبناء الشيوعية – خلق وفرة من الخيرات المادية والثقافية لا بد منها لسد احتياجات الناس التى تتعاظم باستمرار وتغيير طابع العمل ، وتأمين الظروف لتطور الفرد تطورا شاملا ، والتغلب على رواسب الفروق الطبقية وغيرها – ان انجاز هذه الاهداف الجذرية كلها يتوقف فى المقـــام الاول وبصورة رئيسية على تطور القوى المنتجة للمجتمع الاشتراكى .

وعلى اساس القوى المنتجة المعينة تتكون علاقات انتاجيـــة تناسبها ، واما نظام العلاقات الانتاجية لكل مجتمع من المجتمعات فيكون بنيته الاقتصادية ، وهيكله الذى يكتسى باللحم والدم ، اى البناء الفوقى السياسى والحقوقى والفكرى ، الذى ينمو على هذه القاعدة .

وهكذا نجد **ان التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية هى مرحلة تاريخية معينة فى تطور المجتمع ، وان اساسها هو اسلوب الانتاج الذى تتميز به وحدها** . ان هذا المجتمع ليس مجتمعا «على العموم» انما مجتمع من نوع معين : مجتمع اقطاعى او رأسمالى او شيوعى والى آخره .

هذا وان مفهوم التشكيلة يعمم السمات المقررة والاكثر اهمية التى يتميز بها النظام الاجتماعى والاقتصادى السائد فى الاقطار المختلفة . ولهذا فانه يجعلنا نفهم معايير تكرار الاحداث فى تاريخ المجتمع ، فهو يحتوى على الظواهر العامة للاقطار المختلفة التى تجتاز نفس المرحلة التاريخية من التطور التاريخى .

لنستشهد على سلامة هذه الفكرة ببعض الامثلة . من المعروف ان المؤرخين الذين كانوا يدرسون الاخلاق والعادات والانظمـــة الاجتماعية لمختلف الشعوب التى كانت تعيش فى المرحلة الاولى من تاريخ البشرية وجدوا ان هذه الاخلاق والعادات والانظمـــة تتشابه الى درجة عجيبة .

فما هو سبب هذا التشابه العجيب ؟ السبب هو ليس فى ان شعبا من هذه الشعوب اقتبس انظمة شعب آخر ، انما فى ان هذه الشعوب كانت تجتاز المرحلـــة نفسهـــا من التطور الاجتماعى والاقتصادى ، رغم انها كانت قد اجتازتها فى ازمنة متباينة وفى ظل ظروف ملموسة مختلفة . كانت هذه المرحلة مرحلة الشيوعية

البدائية – التشكيلة الاجتماعيـــة والاقتصادية الاولى فى تاريخ البشرية .

ومثلنا الثانى هو ان نفس تلك الظواهر التى جرت ملاحظتها فى انجلترا المتطورة رأسماليا ، كافلاس المنتجين الصغار وفقر وتعاسة الطبقة العاملة والازمات الاقتصادية ، كان يجب ان تتكرر وتكررت فعلا فى كافة الاقطار الاخرى التى كانت تجتاز المرحلـة نفسها . وفى الوقت نفسه فانـــه من الطبيعى ان يتميز التطور الرأسمالى فى كل قطر من الاقطار بظواهر معينـــة ينفرد بها . فللرأسمالية فى كل من انجلترا وفرنسا والمانيا وروسيا سماتها الخاصة التى لا بد من مراعاتها .

حتى ان اشكال الروابط الاقتصاديـــة (كتنظيمات البنوك والتروستات والكارتيلات والسينديكات) ليست واحدة تماما فى الاقطار الرأسمالية المختلفة . ولا سيما اشكال النظام السياسى ، فهى متعددة ومتنوعة (ففى احدى البلدان يسود النظام الدستورى الملكى ، وفى اقطار اخرى يسيطر نظام الجمهورية البرلمانية ، وفى اقطار ثالثة نظام رئاسة الجمهورية وغير ذلك) . فمن الخطأ الشنيع ان ننفى وجود خواص من هذا القبيـــل . ومع ذلك فان الصفات العامة التى تتسم بها الرأسمالية ، بكونها تشكيلة اجتماعية واقتصادية خاصة ، هى نفس الصفات العامة فى كافـــة البلدان الرأسمالية .

وهكذا نجد ان مفهوم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية يعطينا معيارا موضوعيا للمقارنة بين الانظمة الاجتماعية فى اقطار مختلفة ، وتشخيص تلك المرحلة من مراحل التطور التاريخى ، التى تجتازها . ان هذا الامر يتيح لنا ان نكشف عن الظواهر العامة للانظمـــة الاجتماعية فى هذه البلدان ، كما يتيح لنا فى آن واحد ان نميز الاختلافات السائدة بينها داخل نطاق التشكيلة نفسها . فكـــل تشكيلة من التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية هى كيان اجتماعى خاص ، له قوانين خاصة به لنشوئه وتطوره وتحوله الى تشكيلة اخرى .

ان اسلوب الانتاج المعين هو اســـاس كل تشكيلـــة من التشكيلات . فاذا حل محل هذا الاسلوب اسلوب آخر للانتاج ،

فان هذا الامر يؤدى الى حلول تشكيلة محل تشكيلة اخرى . وحينما يتغير مستوى ودرجة تطور اسلوب الانتاج المعنى فتتغير تبعا لذلك مراحل تطور التشكيلة نفسها .

ولكن والى جانب اسلوب الانتاج السائد الذى يعين وجه التشكيلة المعنية ومظهرها ، فمن المحتمل ان توجد هناك داخل التشكيلة ، وهى موجودة فعلا ، انماط خاصة من اقتصاد رواسب اسلوب الانتاج القديم او انماط تشير الى بوادر اسلوب الانتاج الجديد .

وبهذا الصدد ، من الطبيعى ان يطرح السؤال عن الترابط بين الانماط الاقتصادية داخل التشكيلة وعن التشابك المعقد للعلاقات المتنوعة التى نواجهها فى الحياة الاجتماعية . الا انه ومهما كان هذا التشابك معقدا ، فان هناك دائما امكانية وحتمية تشخيص النمط الحاسم والمقرر . فاذا كانت التشكيلة قد تكونت نهائيا وبلغت نضوجا معينا ، فسيكون هذا النمط هو النمط المسيطر والمتحكم فى الاقتصاد . واما اذا كانت التشكيلة فى مرحلة تكوينها فقط او اذا كان المجتمع يجتاز فترة انتقالية ، فمن المحتمل ان لا يكون هذا النمط هو المسيطر بالنسبة الى حجمه ، بيد انه يكوّن دائما النمط الطليعى ، الذى يعين الاتجاه الاساسى لتطور المجتمع وسبيل تقدمه . نذكر ، على سبيل المثال ، ان النمط الاشتراكى ادى هذا الدور بالذات فى روسيا السوفييتية ، حينما كانت تجتاز مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، فقد تمركزت فيه المراكز القيادية للاقتصاد ، رغم ان قسما كبيرا من السكان كان يرتبط فى اول الامر بالانتاج السلعى الصغير .

ومن المسائل التى تعود الى بنية التشكيلة هى مسألة الترابط **بين القاعدة والبناء الفوقى ، بين الاقتصاد والسياسة** . حينما يصف بعض الفلاسفة المجتمعات التى سبقت المجتمع الرأسمالى يتجاهلون اسسها الاقتصادية ، ويطرحون فى المقام الاول العلاقات الشخصية على طرف نقيض من العلاقات العينية فى ظل الرأسمالية . وهم يفسرون هذه الفكرة على شكل ، بحيث تصبح مسألة الاساس الاقتصادى للتشكيلات التى سبقت التشكيلة الرأسمالية فى المقام الثانى . غير ان كلاسيكيي الماركسية اللينينية لم يغفلوا ابدا

الاسس الاقتصادية للتشكيلات التى سبقت التشكيلة الرأسمالية ، وذلك حينما كانوا يشخصون دور ارغام العبد او الرقيق على العمل جسديا فى المجال غير الاقتصادى فى اسلوب الانتاج . اصر على هذا الموقف انجلس خاصة حينما كان يحلل ظهور نظام الرق فى مؤلفيه : «ضد دوهرينغ» و«اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» .

ورغم كل الاختلافات فى جهاز الحتمية الاقتصادية للظواهر الاجتماعية فى مختلف التشكيلات ، فاننا نلاحظ دائما الدور المقرر والحاسم للقاعدة الاقتصادية ، حيث يشيد عليها البناء الفوقى السياسى والحقوقى والفكرى . ولهذا فان كلاسيكيى الماركسية اللينينية كانوا يخوضون نضالا شديدا سواء ضد المثاليين الذين ينكرون الدور المقرر والحاسم للقاعدة الاقتصادية ، ام ضد من يتجاهل دور البناء الفوقى بصورة آلية .

ان الماركسية ، على حد تعبير لينين ، تعتبر ان المجتمع «هو كائن حى يتطور باستمرار (فهو ليس وحدة متماسكة آليا ، كما يقال ، حيث من الممكن ان نجد فيها مجموعات لبعض العناصر الاجتماعية تكونت بصورة اعتباطية) . ولدراسة هذا الكائن الحى لا بد من القيام بتحليل موضوعى للعلاقات الانتاجية التى تكوّن التشكيلة الاجتماعية المعنية ، وبحث قوانين تطورها والوظائف التى تنجزها» * .

ان مفهوم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية يتيح لنا ان نميز وندرك الاختلافات النوعية والخواص والصفات الفردية التى تتسم بها مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع ، وان نرصد المسيرة التاريخية فى تطورها من مرحلة الى اخرى .

٢ ـ تعاقب التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية ـ مسيرة تاريخية . التشكيلة والعصر

هناك فى التاريخ خمس تشكيلات اجتماعية واقتصادية اساسية ومعروفة ، وهى النظام الشيوعى البدائى ونظام الرق والعبيد

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١ ، ص ١٦٥ .

والنظام الاقطاعى والنظام الرأسمالى ، واخيرا النظام الشيوعى . (واما الاشتراكية فهى المرحلة الاولى من هذه التشكيلة) .

ان تعاقب التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية هو مسيرة التطور التاريخى والمراحل الاساسية للتقدم الاجتماعى ، ولهذا فان التعاليم حول التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية تعطينا الاساس الموضوعى لتصنيف التاريخ الى مراحل ، ذلك التصنيف الذى لا يستطيع ان يستغنى عنه علم التاريخ .

ان حلول تشكيلة محل تشكيلة اخرى عملية تاريخية طبيعية . لقد صاغ ماركس فى مقدمته الشهيرة لكتابه المسمى «مقدمة فى نقد الاقتصاد السياسى» قانونا عاما فحواه انه ليست هناك ولا تشكيلة اجتماعية واقتصادية واحدة تهلك قبل ان تتطور القوى المنتجة كلها ، حيث تتيح لها هذه التشكيلة مجالا واسعا لنموها ، كما انه لا تظهر علاقات انتاجية جديدة ارقى من سابقتها قطعا قبل ان تتمخض الظروف المادية لتجعلها تسود فى احضان المجتمع القديم نفسه . وان الانتقال من تشكيلة الى اخرى يحدث عادة من خلال الثورات الاجتماعية التى من المحتمل ان تتخذ اشكالا ملموسة ومختلفة تبعا للظروف والاحوال .

ان سبب حلول تشكيلة محل تشكيلة اخرى هو تغير اسلوب الانتاج . وان قانون مطابقة العلاقات الانتاجية طبيعة ومستوى القوى المنتجة يعطينا الجواب عن السؤال لماذا تحل تشكيلة اجتماعية واقتصادية محل اخرى . فطبقا لهذا القانون تطالب القوى المنتجة الجديدة التى نمت فى باطن المجتمع القديم بوجود علاقات انتاجية تناسبها . فلا بد من تصفية العلاقات الانتاجية القديمة التى اصبحت تعرقل تطور المجتمع وتبديلها بعلاقات انتاجية جديدة ، لانه تستحيل مواصلة التقدم السريع بدون هذه العملية ، كما انه يستحيل بدونها تطور القوى المنتجة بحرية ودون اية عوائق او موانع .

وهكذا نجد ان الاصطدام بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية هو السبب الذى يعين حتمية تصفية التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية القديمة والانتقال الى تشكيلة اجتماعية واقتصادية جديدة .

ولذلك فان حلول تشكيلة اجتماعية واقتصادية محل تشكيلة اخرى هو مسيرة المجتمع فى سبيل التقدم التاريخى . ثم ان مفهوم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية يعطينا معيارا لتمييز **مراحل التقدم** التاريخى . لقد كتب ماركس بهذا الصدد ما يلى : «نستطيع ان نعتبر ان اساليب الانتاج : الآسيوى واليونانى والرومانى القديم والاقطاعى والبرجوازى الحديث هى معالم لعصور تقدمية من التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية . ان العلاقات الانتاجية البرجوازية هى الشكل الاخير الذى يعبر عن التناقضات التناحرية لعملية الانتاج الاجتماعى . . . وبانتهاء التشكيلة الاجتماعية البرجوازية ينتهى التاريخ الذى يسبق تاريخ المجتمع البشرى الحقيقى» * . وكما تنبأ ماركس وانجلس ستحل التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الشيوعية محل التشكيلة البرجوازية بصورة طبيعية وشرعية ، تلك التشكيلة التى تدشن تاريخ البشرية الحقيقى . وميز ماركس وانجلس فى مؤلفاتهما اللاحقة المجتمع المشاعى البدائى كذلك ، باعتباره اولى التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية التى اجتازتها شعوب العالم كلها بدون استثناء . لقد حلل انجلس فى مؤلفه «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» باسهاب هذه التشكيلة معتمدا الى درجة كبيرة على اكتشافات مورغان التى عرضها فى كتابه «المجتمع القديم» (١٨٧٧) وعلى مصادر اخرى كذلك .

انتشرت اليوم فى الادبيات الفلسفية البرجوازية المعاصرة الباحثة فى التاريخ وعلم الاجتماع نظريات تحاول انكار فكرة التقدم على العموم . ان هذه الظاهرة لها دلالتها ، بالطبع . فحينما كان

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ١٣ ، ص ٧–٨ . فى هذا المقتبس يسمى ماركس اسلوب الانتاج الآسيوى بمقارنته مع اسلوب الانتاج اليونانى والرومانى القديم (وليس باسلوب انتاج نظام الرق والعبيد) ، الامر الذى يجعلنا ان نعتبر ان اسلوبى الانتاج الآسيوى والحضارى القديم هما نوعان مختلفان لنفس اسلوب الانتاج . لقد اثارت مسالة وجود اسلوب انتاج آسيوى مستقل مؤخرا النقاش فى الادبيات التاريخية الماركسية . بيد انه تنبغى مواجهة هذه المسالة ليس من خلال افكار نظرية عامة ، انما على اساس تجمع مواد تاريخية معينة .

مفكرو الرأسمالية فى عصر تصاعد تطورها ، كالعالم كوندورسه ، مثلا ، يدافعون عن فكرة التقدم الذى لا نهاية له * ، فان الكثير من مفكرى البرجوازية فى عصر افول نجم الرأسمالية يرفضون «الايمان الساذج» ، على حد تعبيرهم ، بالتقدم ، ويدعون ان الانسانية من وجهة النظر «الفلسفية» تراوح فى مكان واحد او انها تكرر الدورات نفسها فى تطورها . وليس من النادر ان نجد انهم يجعلون فكرة المسيرة الحثيثة للتاريخ تحل محلها فكرة الدوران ، فيدعون ان المجتمع مصيره هذا الدوران . ان نظرية الكثير من الفلاسفة البرجوازيين المعاصرين فى التاريخ وعلم الاجتماع هى نظرية تحمل هوية متشائمة فى غاية الوضوح ، اذ انهم يجعلون هلاك الرأسمالية الذى لا مهرب منه على قدم المساواة مع هلاك البشرية او تقهقرها الى وراء .

ومثلنا النموذجى على هذا النوع من النظريات هو فلسفة التاريخ للمؤرخ الانجليزى تاينبى . ان هذه الفلسفة موجهة ضد التعاليم الماركسية حول التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية وعلى طرف نقيض منها ، حيث انها تضع مفهوم «الحضارة» بديلا من مفهوم «التشكيلة» . يدعى تاينبى انه بدل من الصورة الجامدة التى تصور التاريخ على شكل جذع لا بد من صورة اخرى تمثله على شكل شجرة ، حيث تنمو عليها حضارات ، كالغصون الواحدة بجانب الاخرى ، كما ويقول تاينبى ان عددها يبلغ ٢٦ واما بعض اتباعه فيقولون ان عددها ينيف على ٢٦ . وان كل حضارة من هذه الحضارات فريدة لا مثيل لها ولها سماتها الخاصة بها . والى جانب ذلك يرى تاينبى ان لهذه الحضارات ظواهر متشابهة ، حيث ان كل منها تجتاز دورة النشوء والنمو والتفسخ والهلاك . وهو ينكر الصفات الجوهرية العامة التى تميز الشعوب التى تجتاز المرحلة التاريخية نفسها ، والى جانب ذلك يقارن مقارنة سطحية للغاية بين عصور تاريخية مختلفة ، وبين مصائر الحضارات وشخصياتها التاريخية ، فيقارن ، مثلا ، بين بطرس الاكبر وميتريدات قيصر

* راجع كوندورسه . رسم لوحة تاريخية لتقدم العقل البشرى . موسكو ، ١٩٣٦ ، ص ٥ .

من آسيا الصغرى وغير ذلك . ان فلسفة التاريخ التى صاغها تاينبى ، وفكرة الدوران التى تتميز بها ، موجهة ضد الاقرار بالطابع التقدمى الحثيث الذى يتسم به التطور الاجتماعى .

ان الماركسية لا تنكر ، بالطبع ، انه من المحتمل ان لا يكون هناك ارتباط بين بعض الفروع من المسيرة التاريخية فى مراحل معينة ، كما انه من الممكن ان يحل التراجع والنكوص او التدهور والانحطاط محل التطور التقدمى فى بعض المجتمعات . بيد ان هذه الحقيقة لا تدحض قطعا النظرة الى تاريخ البشرية ، بكونه مسيرة طبيعية واحدة وحثيثة ، يفضى الى تصفية كافة اشكال استغلال الانسان للانسان عبر قرون من الاضطهاد الطبقى والظلم القومى .

ان الانكار السافر للتقدم التاريخى يبدو لا مستقبل له بجلاء خاصة حينما يواجه قرابة مئة شعب من شعوب الاقطار التى كانت مستعمرات او شبه مستعمرات فى الماضى ، استيقضت وهبت للنضال واخذت تسير فى تطورها التاريخى بصورة مستقلة . ان هذه الحقيقة ارغمت علماء الاجتماع البرجوازيين على ان يحاولوا احياء فكرة التقدم حسبما يرتأون ، فكثيرا ما اكسبوها طابعا ذا جانب واحد للغاية . يطرح انصار هذه النظريات وامثالها فى المقام الاول العوامل التقنية ويتجاهلون العوامل الاجتماعية ، فيحاولون البرهنة على ان طريق الرأسمالية هو الطريق الطبيعى والاعتيادى لتطور البشرية . ومن بين هذه النظريات نظرية روستوؤ عالم الاجتماع والاقتصاد الاميركى وهى نظرية مراحل التطور الاقتصادى . (يطرح هذا العالم الى جانب العلم والتكنيك عوامل عديدة اخرى تعتبر مستوى الاستهلاك وغيره معيارا لتشخيص مراحل النمو ، ونظريات المجتمع «الصناعى الواحد» والمجتمع «الفوق الصناعى» ، ونظريات «تجديد» المجتمع التقليدى وجعله مجتمعا معاصرا ، وغيرها . ان النقص الجذرى لهذه النظريات وامثالها فى انها تتجاهل العلاقات الانتاجية باعتبارها العلامة الحاسمة فى تعيين طراز المجتمع .

ثم انه لا يمكن حل مسألة اى بلد من البلدان يسير فى طليعة التقدم التاريخى فى هذه المرحلة او تلك من المراحل التاريخية على اساس دورها فى التطور العلمى والفنى فحسب . لا بد من مراعاة

وحدة القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية التى تكوّن قاعدة النظام الاجتماعى الجديد . فطريق البشرية الجديد تدشنه تلك البلدان ، حيث يولد نظام اجتماعى تقدمى فيها .

ان معيار التقدم التاريخـــى هو **تطور القوى المنتجة فى آخر المطاف** . بيد ان التقدم العلمي والفنى والاجتماعى يجرى بصورة متفاوتة فى المجتمع الطبقى ، فمن الممكن الجمـــــع موقتا بين الانجازات الهائلة التى يحققهـــا العلم والتكنيك وبين النظـــام المحافظ ، وحتى النظام الذى ولى زمانه . فتلك الازمنة ، حيث دشنت الولايات المتحدة الاميركية طرقا جديدة للتطور الاجتماعى ، اصبحت فى حكم الماضى ، هى والثورة الامريكية التى تفجرت فى اواخر القرن الثامن عشر .

واما فى ايامنا هذه فان الاقطار التى ترسخت او تترسخ فيها الاشتراكية هى التى تدشن العصر الجديد فى تاريخ البشرية ، فالاشتراكية هى نظام اجتماعى يجمع بين اكثر الظروف ملاءمـــة لتطور القوى المنتجة وبين مثل العدالـــة الاجتماعيـــة والمبادئ الانسانية .

وان الاساس المادى الذى يربط بين تعاقب المراحل فى تاريخ البشرية هو الاستمرارية فى تطور القوى المنتجة . بيد ان التقدم الاجتماعى يطالب بتشخيص ذلك النوع من العلاقات الانتاجية الذى من شأنه ان يطابق طبيعة القوى المنتجة ، فالحفاظ على العلاقات الانتاجية العتيقة والنظام الذى فات اوانه لا يعرقل تطور القوى المنتجة فحسب ، انما يؤدى الى تخريبات هائلة وخسائر جسيمة تصيب البشرية .

ان اكثر انواع العلاقات الانتاجية رقية هى بالذات تلك التى تفتح مجالا واسعا وتؤمن اعلى الوتائر لتطور القوى المنتجـــة . نذكر ، على سبيل المثال ، حلول الاشكال المختلفة للملكيـــة الخاصة ، احدها محل الآخر ، الذى يجرى فى تاريخ التشكيلات الطبقية ، وسع على العموم ابعاد تطور القوى المنتجة ، حتى ذلك الحين الذى بلغت فيه درجة من تطورها تجاوزت كافـــة اشكال الملكية الخاصة على وسائل الانتاج فصارت تطالب باحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة .

وعدا ذلك ، فاننا نستطيع ان نحكم على درجة تقدم العلاقات الانتاجية انطلاقا من الظروف التى تخلقهـا لمعيشـة الجماهير الشعبية ، والحوافز التى تنجم عنها لنمو القوى المنتجة . فان كل نوع من انواع العلاقات الانتاجية تنجم عنه قوى معينة تحرك تطور الانتاج ، وحوافز تدفع الناس الى العمل .

هناك فى تاريخ التشكيلات الطبقية ثلاثة اشكال اساسيـة لاستعباد الذين ينتجون مباشرة : عمل العبيد وعمل الاقنان وعمل العامل المأجور . وحينما نبحث تعاقب هذه الاشكال من الاستغلال الطبقى يمكننا ان نرى ان حلول شكل منها محل الآخر يعنى حلول تبعية العامل الاقتصادية محل تبعيته الشخصية تدريجيا . كمـا تتغير الحوافز التى تدفع العامل الى العمل ، خلال مسيرة التطور الاجتماعى .

ان محدودية العلاقات الانتاجية فى المجتمع الرأسمالى ، وكذلك فى مجتمع الرق والعبيد والمجتمع الاقطاعى ، فى ان الاهداف التى يخضع اليها تطور الانتاج الاجتماعى فى هذه المجتمعات هى ليست اهداف المجتمع كله ، انما اهداف الطبقة الحاكمة المستغلـة وحدها . ان هدف الانتاج الذى يعبر عنه القانون الاقتصـادى الاساسى للاشتراكية لا يطابق مصالح المجتمع باسره والشغيلـة كلهم الا فى ظل المجتمع الاشتراكى . فى هذا الامر تكمن الصفة التقدمية التى تتسم بها العلاقات الانتاجية الاشتراكية التى تخلق الظروف لتطور القوى المنتجة الى ابعاد لا نهاية لها .

ان الاشتراكية التى حررت الكادحين من الاستغلال تخلـق حوافز دافعة للعمل اكثر جاذبية وقوة بما لا يقاس ، وتؤمن اهتمام العمال الحقيقى فى تطوير الانتاج ، اذ انهم لاول مرة بعد آلاف من سنين الظلم الطبقى يحصلون على فرصة العمل لانفسهم ولمجتمعهم .

ان الحافز الجبار لتقدم الانتاج الاشتراكى هو تلبية حاجات المجتمع باسره بلا هوادة ، ونمـو الرفاهية المادية للشغيلة على اساس التطور المستمر للانتـاج وتحسينه الذى يستخدم كافـة انجازات العلم التقدمى والتكنيك الراقى .

فى مراحل معينة من التاريخ تحقق تطور الانتـاج بثمن باهظ جدا – استخدام قدرة وطاقة العامل الى درجة انـه اصبح تابعـا

لوسائل الانتاج (خاصة فى المانيفاكتورات ومن بعدها فى المصانع الراسمالية) . بيد ان مواصلة تقدم العلم والتكنيك حتمت تطور الفرد تطورا شاملا . ولذلك ، وكما تنبأ ماركس ، فان تطور الانسان «رغم انه كان يجرى فى بداية الامر على حساب غالبية الافراد ، وحتى على حساب طبقات انسانية بكاملها ، يحطم هذا التناقض المستعصى فى آخر المطاف ، حيث انه ينسجم مع تطور كل فرد من الافراد . . .» * . وقد لاحظ ماركس ان تقدم الانتاج يفضى فى نهاية الامر الى تطور الشخصية تطورا عاليا جدا . ولهذا فان ماركس كان يفهم الانتاج «كتطور القوى المنتجة للبشرية ، اى **تطور خيرات الطبيعة الانسانية ، باعتباره هدفا بحد ذاته**» . ان هذا التطور الشامل للانسان هو الهدف الاعلى التى ترمى الى تحقيقه التشكيلة الشيوعية .

تطرح الاشتراكية والشيوعية على طرف نقيض من الراسمالية تطمين خيرات الانسان هدفها الاعلى . والمقصود ليس تطمين مصالح انانية ضيقة لاغناء الفرد ، انما تطمين مصالح المجتمع باسره ، والجمع العضوى بينها وبين مصالح الفرد – وهذا هو المحرك الجبار للاقتصاد الاشتراكى .

تخلق التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة نمطا من الحياة خاصا بها (او انماطا اذا كان المجتمع ينقسم الى طبقات) ، ومجموعة من القيم الحيوية واهدافا ترمى اليها نشاطات الناس .

ولذا فان الموضوعة الماركسية القائلة بان معيار التقدم التاريخى هو تطور القوى المنتجة لا يجب ان تفهم بشكل مبسط . فلا ينبغى ان يغيب عن بالنا ان تلك الميزة التى يتمتع بها المجتمع الجديد بالنسبة للمجتمع القديم ، والتى تؤمن تطورا للقوى المنتجة اسرع من السابق ، تنجم عن نظامه الاقتصادى وبنيته الاجتماعية والاقتصادية والصفات الجوهرية التى تتسم بها الثقافة . ولهذا فان كافة هذه السمات التى تميز النظام الاجتماعى الجديد هى دلائل على تقدمه .

وان اكتشاف تعاقب التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٦ ، الجزء ٢ ، ص ١٢٣ .

اعطى اساسا موضوعيا لتصنيف التقدم التاريخى وتقسيمه الى عصور تاريخية اساسية . فالانتقال من تشكيلة الى اخرى او حلول مرحلة محل مرحلة اخرى فى التشكيلة نفسها يعنى الانتقال الى عصر تاريخى جديد .

لا يمكن تشخيص العصور التاريخية بصورة اعتباطية . ولذلك فان الماركسية تستنكر الموقف الذاتى من تحديد عصور التاريخ البشرى والمنتشر على نطاق واسع فى ادبيات علم التاريخ البرجوازى .

فالمسيرة التاريخية متعددة الجوانب ، وكل عصر من العصور يتميز بانفراده بجوانب عديدة من الحياة الاجتماعية . بيد ان هذه الحقيقة لا تعنى ان هذه الجوانب تبدو على قدم المساواة ، وان كل جانب منها من الممكن اعتباره المبدأ الاساسى لتشخيص العصر ، الامر الذى يتوقف على ذوق ورأى المؤرخ . فلكل عصر من العصور مضمونه الرئيسى وخواصه الرئيسية التى تشير الى الاتجاه الرئيسى للتطور التاريخى ، كما انها تعطينا الاساس **الموضوعى** لادراك الجوانب والحوادث المختلفة لهذا العصر ولتصنيف مراحل التاريخ نفسه .

فما هو المعيار الاساسى ، والموضوعى لتشخيص مراحل التاريخ ؟ تعتبر الماركسية اللينينية ان هذا المعيار هو حلول تشكيلة اجتماعية واقتصادية محل تشكيلة اخرى بصورة طبيعية . ان هذا المعيار ينفى منذ البداية الموقف الذاتى من فهم وادراك التقدم التاريخى .

من المحتمل ان يبرز التقدم التاريخى هذه البلدان او الشعوب او تلك الى ساحة التاريخ ، بيد ان عصور التاريخ العالمى لا تشخصها مؤشرات جغرافية او وطنية . فالذى يشخصها النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى ترسخ فى الاقطار الطليعية . وان حلول تشكيلة اجتماعية واقتصادية محل تشكيلة اخرى ، وحلول مرحلة معينة محل مرحلة اخرى داخل التشكيلة الواحدة – هذا هو الاساس العلمى الوحيد لتصنيف مراحل التاريخ .

غير انه لا بد من التمييز بين مفهوم «العصر التاريخى» ومفهوم «التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية» . فالتشكيلة الاجتماعية

والاقتصادية تعنى مرحلة معينة من تطور المجتمع ، واما العصر التاريخى فهو فترة زمنية معينة فى التاريخ ، حيث من الممكن ان تسود فيها تشكيلات مختلفة بحكم تفاوت المسيرة التاريخية .

فاذا كان حلول تشكيلة محل تشكيلة اخرى يعطينا اساسا لتمييز العصور الرئيسية فى تاريخ المجتمع ، فاننا نستطيع ان نميز داخل هذه العصور التاريخية الكبيرة والعالمية عصورا اخرى من تطور بعض جوانب الحياة الاجتماعية او مراحل اصغر منها ، يطلق عليها عادة اسم العصور كذلك . نذكر ، مثلا ، انه يمكننا ان نميز عصورا من تطور الرأسمالية : «عصر تصاعدها وعصر تدهورها وانحطاطها وانهيارها . وكتب لينين مقالة عام ١٩١٥ عنوانها «تحت راية غريبة» ذكر فيها ان العصور التاريخية تقسم عادة حسب سنوات معينة ، وكما ورد ذلك مرارا فى الادبيات الماركسية . وقال ان العصر الاول يحوى فترة زمنية من التاريخ تبدأ من الثورة الفرنسية العظمى الى الحرب الفرنسية البروسية ، اى عصر نهوض البرجوازية وانتصارها الكامل . والعصر الثانى هو عصر سيطرة البرجوازية سيطرة تامة وتدهورها ، وهو كذلك عصر الانتقال الى الرأسمال المالى الرجعى والاكثر رجعية . واما العصر الثالث فهو عصر يجعل البرجوازية فى نفس تلك الاوضاع التى كان عليها الاقطاعيون فى العصر الاول . ان هذا العصر هو عصر الامبريالية وما ينجم عنها من هزات واصطدامات عنيفة ، انه عصر الثورات * .

يبدو من قول لينين هذا ان اساس تصنيف التاريخ الحديث هو مراحل تطور الرأسمالية — مرحلة مسيرتها التصاعدية فى البداية ، ومن ثم مرحلة مسارها نحو الهلاك . وان العصر الاخير الذى يبدأ ببداية الحرب العالمية الاولى هو عصر ازمة الرأسمالية العامة . وقد شهدت الاحداث فيما بعد ان انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى كان عاملا من اهم عوامل ازمة الرأسمالية العامة .

ومنذ ذلك الحين بدأ عصر جديد فى تاريخ البشرية ، قسم

---

* راجع : لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٦ ، ص ١٤٣ .

فيما بعد الى مراحل اقامة التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة . وبهذا الصدد نقول ان اساس تصنيف التاريخ المعاصر ينبغى ان يكون مراحل ميلاد التشكيلة الجديدة ، التى ينبغى ان تتسنم ، طبعا ، مركز الصدارة ، وذلك الى جانب مراحل هلاك التشكيلة التى فات اوانها . ان هذا الجانب هو الذى يشخص العصر الجديد من تاريخ البشرية .

وحينما نجعل مسألة حلول تشكيلة اجتماعية واقتصادية محل تشكيلة اخرى – تحتل المكانة الاولى فى تشخيص العصور الرئيسية للتاريخ العالمى العام ، ينبغى ان نراعى ، طبعا ، ان هذا الحلول يجرى فى اوقات مختلفة فى تاريخ مختلف الشعوب . ونتيجة لذلك فانه ليس من النادر ان نجد تواجد تشكيلات اجتماعية واقتصادية مختلفة فى كل عصر من العصور التاريخية الكبيرة ، ابتداء من تفسخ النظام المشاعى البدائى حتى ايامنا هذه . بيد ان هذا الامر لا ينفى امكان ابراز تلك التشكيلة فى التاريخ العالمى العام ، التى تعين المضمون الرئيسى للعصر وتشخص المسيرة الموجهة فى تاريخ البشرية . وعدا ذلك ، فان الموقف العلمى من تقسيم تاريخ المجتمع الطبقى الى مراحل يتطلب تشخيص تلك الطبقة التى تحتل مركز الصدارة فى العصر ، وتعيين مضمونه الرئيسى وخواصه الرئيسية .

والمؤرخ حينما يشخص طبيعة كل عصر من العصور يصرف النظر عن الاحداث فى تاريخ اقطار منفردة ، ويبرز تلك الظواهر العامة التى تربط تاريخ شعوب مختلفة . وبهذا الصدد نقول ان مفهوم «العصر التاريخى» بهذا المعنى هو اكثر دقة بالمقارنة مع مفهوم «التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية» . فاذا كان مفهوم «التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية» يعمم السمات الجوهرية الاجتماعية الملازمة لكافة الاقطار التى تجتاز مرحلة واحدة من التطور الاجتماعى والاقتصادى ، فان مفهوم «العصر التاريخى» يشخص الخواص التى تنفرد بها الفترة الزمنية المعنية من التاريخ ، ويبرز ما هو نموذجى فيها ، ولكنه يراعى ما هو غير نموذجى كذلك . وهكذا نجد ان هذا المفهوم يشير الى المسيرات التاريخية المتعددة والمتنوعة التى تجرى فى العصر المعنى . لقد كتب لينين بهذا الصدد ما يلى : «العصر يسمى عصرا لانه يحتضن مجموعة من الظواهر

والحروب المتعددة والمتنوعة ، النموذجية منهـا وغير النموذجية ، الكبيرة منها والصغيرة ، والتى تلازم الاقطار المتقدمة والمتخلفة على السواء» * .

ان التغيرات التى تطرأ على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية حين حلول تشكيلة اجتماعية محل تشكيلة اخرى هى عملية طويلة نسبيا ، ولهذا فانه من غير الممكن ان نشخصها انطلاقا من حادث تاريخى منفرد مهما كانت اهميته . بيد ان هناك فترات فى التاريخ ، حيث تتفجر اعظم الاحداث التاريخية فتكون انعطافات شديدة فى تطور البشريـة . ان هذه الفترات هى فى الغالب احداث سياسية ضخمة كالثورات (والحروب احيانا) . وان تشخيص فترات تاريخية كهذه ليس ثمرة من ثمرات الاعتباط الذاتى ، انما من خلال دورها الموضوعى فى التاريخ وتأثيرها على مسيرة تطور تاريخ البشرية . وحينما كان لينين يتحدث عن الثورة الفرنسية فى الاعوام ١٧٨٩-١٧٩٤ قال بانها اتاحت للطبقة البرجوازية التى فجرتها فرصا كثيرة الى درجة ان «القرن التاسع عشر كلـه سار تحت راية الثـورة الفرنسيـة ، ذلك القرن الذى اعطى البشرية باسرهـا الحضارة والثقافة . وخلاله قامت نشاطات هائلة فى كافة انحاء العالم نفذت على اجزاء واجرت تعديلات واضافات على ما خلقه ثوار البرجوازية الفرنسيون العظام . . .» ** .

واما ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى التى كانت انعطافا جذريا فى تاريخ البشرية فان اهميتها التاريخية اعظم من الثورة الفرنسية بما لا يقاس . وقال لينين عام ١٩٢١ بهذا الصدد ما يلى : «لدينا كل الحق فى ان نعتز ونفتخر ، ونحن بالفعل نعتز ونفتخر لاننـا سعداء . نحن سعداء **لاننا اول من بدأ** ببنـاء الدولة السوفييتية **واول من دشن** بذلك العصر الجديد من التاريخ العالمى العام ، عصر سيطرة الطبقة **الجديدة** ، الطبقـة المضطهدة فى كـل الاقطار الراسمالية ، لكنها الطبقة السائرة فى كل مكان نحو الحياة الجديدة ، نحو انتصارها على البرجوازية ، نحو اقامة ديكتاتورية البروليتاريا ،

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٠ ، ص ٨٦-٨٧ .
** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٨ ، ص ٣٦٧ .

ونحو انقاذ البشرية من ظلم الرأسمال ومن الحروب الامبريالية» • .

واعتبر لينين ان انتصار ثورة اكتوبر بداية لمرحلة جديدة ليس فى تاريخ روسيا فحسب ، انما وفى التاريخ العالمى العام . وحينما كان يتحدث عن الاهمية التاريخية لاقامة السلطة السوفييتية اكد على ما يلى : «ليس من الصعب اليوم ان يرى المرء ان ثورتنا لم تكن «مغامرة» قام بها البلاشفة . ولا تدل على «تهورهم واندفاعهم» ، انما هى بداية حلول عصر تاريخى عالمى محل عصر آخر على نطاق العالم باسره – حلول عصر الاشتراكية محل عصر البرجوازية . . .» •• .

ان ثورة اكتوبر الاشتراكية التى صرح مفكرو الرأسمالية بانها «غير طبيعية» و«صدفة من الصدف» ، كانت فى الواقع تعبر عن مسيرة التاريخ الحثيثة التى تفضى لا محالة الى سقوط الرأسمالية وانتصار الاشتراكية على الكرة الارضية بأسرها . وان بلاد السوفييت التى فجرت هذه الثورة هى التى دشنت الطريق الذى تسير عليه اليوم اقطار جديدة ولا شك ان اقطارا جديدة اخرى ستواصل السير عليه فى المستقبل .

حتى ان بعض الناس البعيدين عن الماركسية والحركة العمالية اخذوا فى يومنا هذا يدركون حتمية الانتقال الى المجتمع الاشتراكى . ومما يشهد على ذلك ، مثلا ، الاستنتاج الذى استنتجه اينشتين العالم الشهير على نطاق العالم قبيل وفاته . فقد صرح فى مقاله «لماذا الاشتراكية ؟» ان الاشتراكية هى المخرج الوحيد من تناقضات الرأسمالية – فوضى الانتاج واغتناء الاقلية على حساب الاكثرية والبطالة وغيرها . وواصل يقول : «انا واثق بانه ليس هناك طريق لتصفية هذه الشرور المخيفة كلها سوى طريق واحد ، وهو بالذات طريق بناء الاقتصاد الاشتراكى وارفاقه بنظام للتعليم والتثقيف يطرح امامه اهدافا اجتماعية» ••• . لقد تعرت الرأسمالية اليوم وانكشفت قراها وفقدت ثقة الشغيلة بها الى درجة انها تضطر الى

• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٤ ، ص ١٤٨ .

•• لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٨ ، ص ٢٢٠ .

••• «Monthly Review», vol. 7, June 1955, p. 49-50.

ستر عورتها بلباس شفاف من «الرأسمالية الشعبية» ، واما المدافعون عنها فقد اضطروا الى ان يؤكدوا للجماهير ، كذبا وبهتانا ، ان النظام الرأسمالى قد زال من الوجود وحل محله نظام اجتماعى آخر .

ان السمة التى يتميز بها عصرنا الراهن هى السمة **الانتقالية** . كانت بداية هذا العصر انتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا ، واما نهايته فستكون انتصار الاشتراكية والشيوعية فى العالم كله . كان لينين قد برهن نظريا على حتمية هذا العصر الانتقالى قبل حلوله . فقد تنبأ لينين عام ١٩١٥ بعبقريته المشهورة ان الثورة الاشتراكية سوف لا تنتصر من خلال الاطاحة بالامبريالية فى البلدان الرأسمالية الرئيسية فى آن واحد انما من خلال اختراق جبهة الامبريالية فى قطر واحد او عدة اقطار فى بداية الامر . ستنفصل عن المنظومة الرأسمالية تلك البلدان ، التى تبدو ، قبل غيرها ، اضعف الحلقات فى سلسلة الامبريالية العامة . ومن هذه الفرضية العلمية نستنتج حتمية قيام مرحلة او عصر تاريخى بكامله للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على نطاق العالم . فالاشتراكية ستنتصر لامحالة فى العالم باسره ، بيد ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية لا يتم فى فترة زمنية قصيرة ، انما يشمل عصرا تاريخيا بكامله ومسيرة طويلة لاعادة صياغة المجتمع على اسس ثورية .

كانت التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة دائما ترسخ فى بداية الامر فى اقطار منفردة او مجموعة من الاقطار ، وكانت هناك الى جانبها اقطار ظلت تواصل وجودها فى التشكيلات القديمة . ولهذا فان تعدد اشكال التطور التاريخى لا يتكون نتيجة لتنوع الظروف الملموسة فى اقطار مختلفة فحسب ، انما نتيجة لوجود تشكيلات اجتماعية واقتصادية مختلفة فى آن واحد ، نتيجة لتفاوت درجات التطور التاريخى . كانت هناك تفاعلات بين البلدان التى تسير الى امام والاقطار المتخلفة فى تطورها على مدى التاريخ كله ، منذ تفسخ النظام المشاعى البدائى . وان بحث هذه التفاعلات يعيننا على ادراك ان تاريخ الشعوب والبشرية قد تحول فعلا الى

تاريخ **عالمى عام** ، كما انه منبع نستقى منه معرفتنا لكثير من الصفات التى تتسم بها المسيرة الثورية العالمية فى ظروفنا الراهنة .

تؤثر المنظومة الاشتراكية العالمية تأثيرا يتزايد بمرور الزمن على مسيرة التاريخ كلها ، وتصبح عاملا حاسما فى تطور المجتمع البشرى . لم تعد الامبريالية القوة الوحيدة المتحكمة ، وليس فى استطاعتها ان تعين المسيرة الرئيسية لتطور المجتمع . ان التى تعين هذه المسيرة بشكل متزايد هى المنظومة الاشتراكية العالمية والقوى المناضلة ضد الرأسمالية من اجل اعادة صياغة المجتمع على الاسس الاشتراكية .

جرى تعميم كل هذه التغيرات الهائلة وتشخيص هوية عصرنا الراهن فى بيان مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية وفى برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى على الوجه التالى : «ان العصر الراهن ، ومضمونه الاساسى الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، هو عصر الصراع بين المنظومتين الاجتماعيتين المتضادتين ، عصر الثورات الاشتراكية والثورات الوطنية التحررية ، عصر انهيار الاستعمار وتصفية نظام المستعمرات ، عصر انتقال شعوب جديدة وجديدة الى السير فى طريق الاشتراكية ، وعصر انتصار الاشتراكية والشيوعية على نطاق العالم كله» * .

يشير هذا التعريف الى الطبقة التى تتسنم مركز الصدارة فى عصرنا هذا ، ويعكس توازن القوى الطبقية الجديد فى العالم ، ويكشف عن القوى المحركة لتاريخنا المعاصر . الشعوب البانية للاشتراكية والشيوعية ، الحركة الثورية للطبقة العاملة فى الاقطار الرأسمالية ، النضال التحررى الوطنى الذى تخوضه الشعوب المضطهَدة ، الحركات الدمقراطية العامة — هذه هى القوى العظيمة فى ظروفنا الراهنة ، التى تنساب فى موجة عامة واحدة لتجرف المنظومة الامبريالية العالمية وتعمل على هدمها وتخريبها . وتتسنم الطبقة العاملة العالمية ووليدها الرئيسى — المنظومة الاشتراكية

---

* «برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى» موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ٥ .

العالمية مركز الصدارة فى عصرنا الراهن . وان النجاح فى تطوير هذا العصر يعمل على تعميق ازمـــة الرأسمالية العامة ويشهد على مصيرها المحتوم .

ان الراسمالية فى عصرنا الراهن هى نظام اجتماعى افل نجمه وينسحب من مسرح التاريخ ، ولكنها تحاول ايقاف تطور البشرية المتعاظم مستخدمة الاكاذيب والافتراءات ووسائل العنف والارهاب .

بيد انه لم يتسن لاى نظام من الانظمة التى كان مصيرهـــا الهلاك ان تقيم العراقيل بوجه التقدم التاريخى . فمسيرة التطور الاجتماعى التى لا ترحم اكتسحتها وازالتها من الوجود . ويستحيل على الرأسمالية ان تتجنب هذا المصير المحتوم .

٣ ـ النهج العام للتقدم التاريخى وامكانية بعض الاقطار والشعوب ان تتخطى بعض التشكيلات الطبقية خلال تطورها

على مدى التاريخ كله جرى تطور الاقطار على درجات مختلفة . ان منبع هذه الظاهرة يعود الى الظروف الداخليـة والخارجية التى تنفرد بها هذه الاقطار ، وضمنها خواص موقعها الجغرافى (خاصة

فى المراحل الاولى من التاريخ) ، كما يعود الى درجة تطور الروابط الاقتصادية والثقافيـــة مع الاقطار الاخرى ، والعلاقات السياسية المتبادلة بين مختلف الدول . وان العامل الهام بشكل خاص بهذا الصدد هو مسيرة الصراع بين الطبقـات داخل القطر . هناك فى التاريخ امثلة معروفة ، حينما افضى انتصار الرجعية الداخلية او الغزو الخارجى الى اعاقة تطور الاقطار والشعوب الى فترة طويلـــة من الزمن . ومن الناحية الاخرى ، فان تاريخ بعض الشعوب تطور تطورا سريعا نتيجة لاوضاع مواتية .

كان للثورات الاجتماعيـــة ، التى حطمت النظـــام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى ولى زمانه وعملت على ترسيخ النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الجديد ، تأثير كبير على الاسراع من المسيرة التاريخية . واما الشكل الذى من خلاله تفجرت الثورة وجرى التحول من النظام القديم الى النظام الجديد ، فقد اثر كذلك على وتائر تطور مختلف الاقطار والشعوب . فتلك البلدان التى حطمت العلاقات التى فات اوانها من جذورها تطورت ، عادة ، اسرع من غيرها . كان الفرق فى وتائـــر المسيرة التاريخية فى بعض الاقطار عظيما الى درجة ان هذه الاقطار اجتازت فى بعض الحالات نفس المرحلة من التطور الاجتماعى والاقتصادى فى فترات زمنية مختلفة .

لقد قارن انجلس فى مؤلفه «اصل العائلـة والملكية الخاصة والدولـة» بين الايروكوا اليونان والـروم والالمان والجرمـــان والايروكيز الذين كانوا يجتازون مرحلـــة النظام القبلى . كانت مرحلة ازدهار النظام العشائرى وبداية انحلاله لدى اليونـان فى القرن الثامن قبل الميـــلاد ولدى الالمان فى القرون الاولى بعد الميلاد . واما النظام العشائرى لدى الايروكيز فقد ظل سائدا حتى اكتشاف امريكا وبعده .

وما دامت القبائل والشعوب المختلفة تجتاز المرحلة نفسها من التطور التاريخى فى اوقات زمنية مختلفـــة ، فان التاريخ يشهد تشابك علاقات اجتماعية واقتصادية متنوعة ومتعددة . يعتبر تاريخ العالم القديم ، عادة ، تاريخ نظام الرق والعبيد . غير انه الى جانب دول العبيد والرق التى كانت تشغل جزءا غير كبير نسبيـــا من

الاراضى التى يقطنها الناس ، كانت هناك اقطار تتواجد معها ، حيث كان النظام المشاعى البدائى هو الذى يسيطر فيها . وكانت شعوب كثيرة تقطن فى هذه البلدان .

القرون الوسطى هى اساسا عصر تطور الاقطاعية . كانت الدول الاقطاعية تشغل اراضى كبيرة بمقارنتها بدول الرق والعبيد ، وكانت تقطنها مجموعة كبيرة من الشعوب ، بيد انه وفى هذا العصر نفسه ظلت سائدة علاقات نظام الرق والعبيد والنظام المشاعى البدائى فى اراضى قارات بكاملها ، فى افريقيا واميركا واوستراليا .

والعصر الحديث هو مرحلة تطور الرأسمالية التى انتصرت على نطاق العالم وكونت منظومة عالمية بخلاف التشكيلات التى سبقتها . ولكن الى هذه المنظومة تنتمى بلدان مستعمَرة وشبه مستعمَرة ، حيث تظل سائدة العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، وفى بعض الاماكن علاقات ما قبل الاقطاعية .

واخيرا ، التاريخ المعاصر ، حيث تتواجد الاشتراكية والرأسمالية فى آن واحد ، ففى بعض البلدان ترسخ او يجرى ترسيخ النظام الاشتراكى الجديد ، بينما تظل العلاقات الرأسمالية تسود فى اقطار اخرى ، وفى بعض الاماكن العلاقات ما قبل الرأسمالية .

وهكذا نجد انه فى نتيجة الوتائر المختلفة للتطور التاريخى يجرى حلول تشكيلة اجتماعية واقتصادية محل تشكيلة اخرى . وليس هذا فحسب ، انما ليس من النادر ان تتواجد تشكيلات اجتماعية واقتصادية مختلفة كذلك .

وتنجم عن هذا الفرق فى الوتائر التاريخية كذلك امكانية تغير نوعية القوانين العامة لحلول تشكيلة محل تشكيلة اخرى فى تطور بعض البلدان والشعوب ، وامكانية البعض منها ان تتخطى هذه التشكيلات الطبقية او تلك .

ان ما يجمع بين كافة الشعوب هو حالة انطلاقها ، اى النظام المشاعى البدائى . والتاريخ لا يستثنى منه اى شعب من الشعوب .

ونتيجة لانحلال النظام المشاعى البدائى ظهر المجتمع الطبقى ، فكان نظام الرق والعبيد اول هذه المجتمعات.

جرى انحلال النظام المشاعى البدائى باشكال مختلفة فى اقطار

مختلفة . نذكر ، على سبيل المثال ، ان تصفية رواسب النظام العشائرى فى يونان القديم وروما القديمة جرت بصورة حاسمة للغاية . ان التحولات التى لعبت دورا كبيرا فى تصفيتها منسوبة الى سولون فى اليونان والى سيرفى تولوس فى روما . ونتيجة للاطاحة بسيطرة رؤساء العشائر ظهر مجتمع الرق والعبيد فى شكله الكلاسيكى .

واما فى الشرق فقد ظهر نظام الرق والعبيد كذلك نتيجة لانحلال النظام المشاعى البدائى ، بيد ان رواسب المجتمع العشائرى ظلت سائدة هناك الى فترة اطول من الزمن . وهذا الامر يعود الى اشكال نظام الرق والعبيد الاكثر بساطة والى الصفة الجامدة التى كانت تتسم بها مسيرة التطور ، حيث انها سارت ابطأ مما فى اليونان وروما .

كان كل شكل من اشكال العلاقات الاجتماعية فى نظام الرق والعبيد فريد من نوعه . فقد ميز ماركس ، مثلا ، بين شكلين لمشاعية الريف كانا نموذجين اكثر من غيرهما فى نظام الرق والعبيد : الشكل الشرقى او الآسيوى والشكل الحضارى فى اليونان وروما . ان ما كان يميز الشكل الآسيوى هو ان الارض والماء كانا يعودان الى المشاعة كلها ، مما كوّن ، على حد تعبير ماركس «اساسا راسخا للاستبداد الشرقى» * . واما فى المشاعة فى اليونان وروما فقد كانت الملكية الخاصة هى المتطورة على نطاق واسع ، بما فى ذلك الملكية الخاصة على الاراضى المزروعة .

ان الخواص التى ينفرد بها التطور التاريخى لبعض الشعوب تمس كذلك مسألة تعاقب التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية . انتقلت كافة الشعوب من النظام المشاعى البدائى الى المجتمع الطبقى ، بيد ان مجتمع الرق والعبيد لم يكن سائدا فى كل مكان . فقد تخطت بعض الشعوب نظام الرق والعبيد وانتقلت مباشرة الى النظام الاقطاعى .

على سبيل المثال ، نذكر ان غالبية القبائل الالمانية التى كانت تقطن فى الاراضى الواقعة بين النهرين الراين والالب كانت قد اجتازت هذا الطريق . كان الالمان فى تلك الفترة التى اصطدموا

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٩ ، ص ١٣٥ .

فيها مع روما ، يعيشون فى ظروف النظام المشاعى البدائى ، رغم ان عملية انحلالـه كانت قد بدأت . وكانت علاقات نظام الابوة للرق والعبيد قد انتشرت على نطاق واسع ، مع العلـم ان هذه العلاقات لم تتطور لا قبل حضارة اليونان وروما ولا قبل نظام الرق والعبيد فى الشرق .

وكان نشوء الانقسام الطبقى يبدو كذلك فى ظهور تفاوت فى املاك الاحرار ، وبروز اشراف العشائر الذين ركزوا فى ايديهم قطعانا كبيرة واراضى واسعة . وكانت قد تكونت فصيلة عسكرية دائمية يرأسها قائد عسكرى .

لقد شخص انجلس نظام الالمان القدماء الاجتماعى والسياسى كنظام «الدمقراطية العسكرية» . كانت هذه مرحلـة الانتقال من المجتمع المشاعى البدائى الى المجتمع الطبقى .

وكان الروم فى تلك الفترة نفسها يجتازون المرحلة الاخيرة من تطور مجتمع الرق والعبيد . وكان نظام الرق والعبيد قد ولى زمانه ، وكانت تجرى عمليـة اعداد اسلوب الانتاج الاقطاعى فى باطن امبراطورية روما . ومما يشهد على ذلك ظهور نظام الكولونات ، حيث ان الكولون كانوا عبيدا يرتبطون بالارض ولا يتبعون الى هذا السيد او ذاك .

تطور اسلوب الانتـاج الاقطاعى نتيجة لتفاعل العمليات التى كانت تجرى وفى القبائـل بين الروم الجرمانيـة . فاذا كانت الامبراطورية الرومانية فى اول عهدها ترد هجمات البرابرة وتنجح ، فقد اخذت قدرتها فى التصدى لضغوطهم تضعف شيئا فشيئا فى القرن الاخير من وجودهـا . بالاضافة الى ان انتفاضات العبيد والفلاحين التابعين كانت قد عملت على اضعافها فى الداخل . ادت هذه العوامل كلها الى انهيار امبراطورية رومـا . فاحتلتها القبائل الجرمانية واستولت على ثلثى اراضى الاشراف الروم ووزعتهـا بينها . لقد جرى هذا التوزيع تبعا لذلك اسلوب الانتاج الذى كان معروفا لها .

وكانت النتيجة ان الفلاحين الاحرار الذين توحدوا فى مشاعات ريفية اصبحوا يكونون غالبية السكان . والى جانب ذلك كانت تجرى لا محالة مواصلة عملية تعميق الانقسام الطبقى فى اوساط الغزاة .

فبرز بين الاشراف الجرمان مالكون لاراض شاسعة ، فصار الفلاحون يقعون فى تبعيتهم تدريجيا .

وفى هذه الحالـــة كذلك تكونت العلاقات الانتاجية الجديدة طبقا لتطور القوى المنتجة . بيد ان هذه القوى المنتجة تعينت ليس انطلاقا من المستوى الذى بلغته القبائل الجرمانية بحلول القرنين الرابع والخامس فحسب ، وانما من ذلك المستوى الذى وجدته فى اراضى امبراطورية روما . وبهذا الصدد كتب ماركس وانجلس فى مؤلفهما «الايديولوجيا الالمانية» ما يلى : « . . . ذلك الشكل من المجتمع الذى اكتسبه الغـــزاة المستقرون يجب ان يطابق تلك الدرجة من تطور القوى المنتجة التى كانت سائدة ، فاذا انعدمت هذه المطابقة فى بداية الامر ، فان هذا الشكل من المجتمع ينبغى ان يتغير طبقا للقوى المنتجة السائدة» * .

لقد اشار ماركس وانجلس الى ان الاقطاعية لم تنتقل من المانيا بشكل جاهز ؛ فلم يصبح تنظيم القبائل البربرية تنظيما اقطاعيـا حقيقيا سوى بعد الغزو ، وبفضل فاعلية القوى المنتجة التى كانت سائدة فى الاقطار المحتلة .

لم تكن القبائل الجرمانيـــة الوحيدة التى انتقلت من النظام المشاعى البدائى الى النظام الاقطاعى متخطية نظام الرق والعبيد . فالشعوب السلافية الغربية والشرقية فى اوروبا ، مثلا ، اجتازت نفس هذا الطريق ، وعليه سار الكوريون وبعض تجمعات القبائل التركية والمنغول فى آسيا** .

ان تطور هذه القبائل وهذه التجمعات القبائلية جرى فى ظروف مختلفة ، وكان له خواصه التى يتميز بهـــا . ولهذا فانه يتطلب دراسة خاصة به .

الاسباب الداخلية ، وفى مقدمتهــا القوى المنتجة ، هى التى تعين الاتجاه الرئيسى للمسيرة التاريخية على العمـــوم ، وتعاقب التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية . بيد انه يستحيل تفسير تغيرات

---

* ماركس وانجلس . فورباخ . العقيدة المادية على طرف نقيض من العقيدة المثالية . ص ٩١ .

** راجع «تاريخ العالم العام» ، المجلد ٣ ، موسكو ، ١٩٥٧ ، ص ٩ .

هذه القوانين العامة ، والخواص التى ينفرد بها تطور بعض الاقطار التى تتخطى هذه التشكيلات الطبقية او تلك ، بالاسباب الداخلية وحدهـــا . فلا بد من مراعاة الترابط بين الشعوب كذلك . فان الفرصة التى تتيح لبعض الشعوب ان تتخطى هذه التشكيلة الطبقية او تلك (كما اتضح ذلك من المثل الذى اوردناه سابقا عن تخطى نظام الرق والعبيد) تظهر وهى ترتبط ارتباطـا وثيقا بالمسيرة العامة لتاريخ العالم العام ، ولا تظهر سوى فى عصور معينة .

وهكذا نجد ان خبرة التاريـــخ تشهد على ان فى وسع بعض القبائل والشعوب ان تتخطى هذه التشكيلات الاجتماعية او تلك . ان التغيرات الطارئة على التعاقب التاريخى فى مسألة حلول تشكيلة محل تشكيلة اخرى فى بعض الاقطار لا تلغى القوانين العامة لتاريخ العالم العام ، بالعكس ، فانه لا يمكن حدوثها الا على اساس هذه القوانين . ولهذا السبب بالذات فان اثناء المسيرة الحثيثة العامــة للتاريخ يفوت اوان تشكيلة اجتماعية واقتصادية فتحل محلهـــا تشكيلة اخرى ، فتظهر فرصة للشعوب المتخلفة فى تطورها ان تجتاز طريقا قصيرا ، فتتخطى هذه التشكيلات الاجتماعية او تلك ، التى اصبحت مرحلة من المراحل التى اجتازها تاريخ البشرية* . بيد ان هذه الفرصة لا تتاح دائما . فهى تظهر هناك ، حيث عفى الزمن على ذلك اسلوب الانتاج الذى يتخطاه الشعب المذكور ، او يندثر لدى تلك الشعوب السائرة فى الطليعـــة ، وحيث يسود اسلوب الانتاج الجديد او على الاقل ، يتمخض لدى هذه الشعوب .

وبالتالى ، فمن الممكن ان تطرأ تغيرات على القوانين العامة ، بيد انه من المستحيل خرقهـا او الغاؤها . ان تعاقب التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية وحلول تشكيلـة محل تشكيلة اخرى فى مسيرة تاريخ العالم العام لا يمكن ان يحدث الا على هذا الشكل ،

---

* بهذه المناسبة نشير ، طبعا ، الى اننا لا نتطرق الى تلك الحالات ، حيث ان الشعوب المتخلفة فى تطورها لم تجتز مراحل معينة من التطور لان بلدانها اصبحت مستعمرات (او لان المستعمرين ابادوهم الى درجة كبيرة كما حدث ذلك ، مثلا للهنود الحمر فى امريكا الشمالية ، والقبائل البدائية فى اوستراليا وغيرها) .

واما التغيرات فانها لا يمكن ان تطرأ سوى على التطور التاريخى لشعوب منفردة .

ان الماركسيين لا يسترشدون قطعا بمذهب الايمان بالقضاء والقدر ، حيث تسير بموجبه كافة الاقطار فى طريق واحد معروف مسبقا . عارض ماركس فى رسالة كتبها الى هيئة تحرير «اوتيتشيستفينييه زابيسكى» الروسية المحاولات التى كانت ترمى الى تحريف الموجز الذى كتبه عن تاريخ ظهور الرأسمالية فى اوروبا الغربية وجعله «نظرية تاريخية فلسفية عن الطريق العام الذى ترغم على السير عليه جميع الشعوب بحكم القضاء والقدر بصرف النظر عن الظروف التاريخية التى تبدوا فيها . . .» . واشار ماركس الى انه من السهولة ايجاد المنطلق لادراك مغزى العمليات التاريخية ، وذلك بدراستنا لتطورات شعوب منفردة ، ومن ثم بالمقارنة بين تطوراتها هذه . بيد اننا لا نستطيع ان نبلغ هذا الادراك «اذا استخدمنا وسيلة عامة كالنظرية التاريخية الفلسفية العامة ، حيث ان اقصى افضليتها تكمن فى انها فوق التاريخ» • .

وكتب ماركس فى مسودة رسالته المعنونة الى زاسوليتش عام ١٨٨١ ان ملكية الارض المشاعية زالت فى كل مكان بمدى تقدم المجتمع. ولكنه اشار الى جانب ذلك ان فى استطاعة المشاعة الروسية ان تتجاوز هذا المصير ، لانها تعاصر الانتاج الرأسمالى وفى وسعها ان تستوعب انجازاته دون ان تجتاز كل تقلباته الفظيعة. لم تكن روسيا منعزلة عن العالم المعاصر لها ، كما انها لم تكن غنيمة للغزاة الاجانب كالهند الشرقية . وكتب ماركس يقول : «اذا انكر انصار النظام الرأسمالى الروس الامكانية **النظرية** لتطور من هذا القبيل لوجهت اليهم السؤال التالى : هل كان على روسيا ان تجتاز مرحلة التطور المتستر الطويلة التى اجتازها الغرب فى تطوير صناعة الماكنات كى تنتج الماكنات والباخرات والسكك الحديدية وما شابه ذلك ؟ وليجيبوا فى الوقت نفسه عن السؤال الآخر : كيف تسنى لهم ان يؤسسوا فى وطنهم كل المؤسسات

• ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ١٩ ، ص ١٢١ .

التى تزاول التبادل (كالبنوك ومؤسسات القروض وما اليها) ، علما بان هذه العملية استغرقت عدة قرون فى الغرب» * .

وحينما كان ماركس يبرهن على امكانية مثل هذا التطور للمشاعية نظريا ، لاحظ ان هذه الامكانية يستحيل ان تتحول الى واقع الا اذا توفر شرط معين : من اجل انقاذ المشاعة لا بد من انفجار الثورة الروسية . ان هذه الثورة الموجهة ضد الحكم المطلق لا بد وان تندمج بالثورة البروليتارية فى الغرب ، وان تعطى اشارة الضوء الاخضر لها . وسوف لا ينفتح الطريق للانتقال المباشر من العلاقات المشاعية الى العلاقات الاشتراكية الا على هذا الشرط ومن خلال المساعدات التى ستقدمها لها بروليتاريا مختلف الاقطار الرأسمالية .

ليس هناك جامع يجمع بين موقف ماركس وانجلس وموقف الشعبيين من حل مسألة مصير المشاعية الروسية . اعتبر الشعبيون ان المشاعية تدل على «اصالة» النظام الاقتصادى فى روسيا وطرحوا امكانية تطورها فى الطريق اللارأسمالى حسبما يرتأى المفكرون ذاتيا . واما الماركسية فانها تبرهن على صواب القوانين الموضوعية لطريق التطور اللارأسمالى لطائفة من الشعوب ، وهذا هو ما يميزها مبدئيا عن النظريات الشعبية المختلفة .

اكد انجلس فى رسائله التى كتبها الى الشخصيات الاجتماعية الروسية انه من المستحيل تاريخيا ان يحل المجتمع الذى يجتاز مرحلة اوطأ من التطور الاقتصادى مهام وخلافات تظهر فى مرحلة اعلى منه بكثير . فلكل تشكيلة اقتصادية مهامها الخاصة بها ، تظهر من باطنها . غير انه حينما يعد التطور العالمى الانتقال الى تشكيلة اعلى ، يصبح من الممكن للشعوب المتخلفة ان تجتاز طريقا قصيرا . ربط ماركس وانجلس بهذه السّنة الطبيعية امكانية التطور اللارأسمالى لطائفة من الاقطار ، الامر الذى يفترض العون الذى تقدمه لها الطبقة العاملة من الشعوب المتقدمة .

لم يعتبر ماركس وانجلس ابدا هذا العون بمثابة فرض النظام الجديد . لقد اشار انجلس الى ان انتصار الاشتراكية فى بلدان

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ١٩ ، ص ٤٠١ .

متطورة يعطى قدوة للشعوب شبه المتمدنة الى درجة انها نفسها تمد يدها الى هذه البلدان ، فالحاجات الاقتصادية هى التى تدفع هذه الشعوب الى ذلك . «هناك حقيقة واحدة لا يخامر الشك اليها : ليس فى وسع البروليتاريا الظافرة ان تفرض على اى شعب آخر سعادة ايا كانت ، فهى بهذا تقوض النصر الذى احرزته» • .

وهكذا نجد ان ماركس وانجلس عارضا بصراحة ودون ابهام او مواربة «تصدير الثورة» ، الذى يحاول اعداء الماركسية ان يعزوه الى الماركسية كذبا وبهتانا . فالماركسية تعتبر ان كل شعب من الشعوب يقوم بالتحولات الثورية على اساس تطوره داخل بلاده ، وليس من حقه ان يفرض على شعب آخر نظامه الاجتماعى ، حتى اذا كان هذا النظام من اكثر الانظمة تقدما . فاساليب العنف والقسر بحق الشعوب الاخرى تتعارض ومهام الطبقة العاملة وتتنافى مع مبادئ الاممية البروليتارية .

افضى تطور الرأسمالية فى روسيا الى انحلال المشاعيات . وهكذا نجد ان تنبؤ ماركس وانجلس النظرى لم يتحقق فى الواقع . بيد ان هذه الظاهرة لا تعنى ان مسألة طريق التطور اللارأسمالى قد سقطت ، كما يدعى انتهازيو الاممية الثانية ، الذين يعتبرون ان التطور التاريخى للبلدان الرأسمالية فى اوروبا الغربية النموذج الوحيد لكافة الشعوب .

ان مسألة امكانية الشعوب المتخلفة للسير فى الطريق الاشتراكي لم تكن قد سقطت فى عصر الامبريالية فحسب ، وانما اكتسبت اهمية حيوية خاصة . فى هذه المرحلة تطورت تناقضات جديدة : بين الدول الامبريالية الكبرى المناضلة من اجل تقسيم العالم ، وكذلك بين الدول المستعمِرة والمستعمرات ، وذلك الى جانب تفاقم واشتداد التناقض الرئيسى الذى يلازم الرأسمالية فى جميع مراحل تطورها ، وهو التناقض بين الرأسمال والعمل . وان تطور الرأسمالية جعل بعض الاقطار مترابطة فيما بينها وحولها الى حلقات فى سلسلة الامبريالية العامة . لقد اشار لينين الى انه فى هذه الظروف تكونت امكانية اختراق جبهة الامبريالية وانتصار الثورة

• ماركس وانجلس . المؤلفات . المجلد ٣٥ ، ص ٢٩٨ .

الاشتراكية فى البداية فى عدة اقطار او حتى فى قطر واحد . من المعروف ان نبوءة لينين هذه قد تحققت فى الواقع بشكل كامل .

لقد دشن انتصار ثورة اكتوبر عصرا جديدا – عصر الثورات الاشتراكية فى الاقطار الراسمالية والثورات التحررية الوطنية فى البلدان التابعة والمستعمرات . وتكونت الظروف لاقامة جبهة موحدة تحتوى نضال البروليتاريا فى مختلف الاقطار وكفاح الشعوب المضطهدة فى المستعمرات ، ترمى الى تقويض المنظومة الامبريالية فى مؤخرتها . فظهرت امكانيات حقيقية لتسير بعض الشعوب المتخلفة والمتحررة من نير الامبريالية فى طريق التطور الاشتراكي .

لقد برهن لينين سلامة هذه الموضوعة نظريا فى كلمته حول المسألة الوطنية ومسألة المستعمرات التى القاها فى المؤتمر الثانى للاممية ، قال فيها ما يلى : «اذا قامت البروليتاريا الثورية الظافرة بدعايات واسعة ومنتظمة بينها (اى بين الشعوب المتخلفة– المؤلف) ، وهبت الحكومات السوفييتية الى اسداء المساعدات لها بكل ما يتوفر لديها من وسائل ، فمن غير السليم الافتراض ان مرحلة التطور الراسمالية ، لا بد منها للشعوب والقوميات المتأخرة . . . فبامكان الاقطار المتخلفة ان تنتقل بمساعدة بروليتاريا البلدان المتقدمة الى النظام السوفييتى ، ومن خلال مراحل معينة من التطور الى الشيوعية ، متخطية مرحلة التطور الراسمالية» * .

واكد لينين على ضرورة الحذر الشديد فى موقفنا من شغيلة الشعوب والقوميات المتخلفة ، حيث انها ليس من النادر ان تكون واقعة تحت نفوذ المستغِلين المحليين ، وعلى ضرورة مراعاة ظروف حياتها وخواصها القومية ودرجة تطورها الاقتصادى وغير ذلك بدقة وعناية . كما انه حذر من ان التدخل فى حياة هذه الشعوب فى غير مكانه من الممكن ألاّ يفضى سوى الى عرقلة مسيرة تطورها ، بينما الطبقة العاملة فى البلدان المتقدمة مدعوة بمساعدتها الرفاقية ان تعمل على الاسراع من هذه المسيرة .

من الطبيعى انه يستحيل علينا ان نعتبر ان تطور الاقطار

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤١ ، ص ٢٤٦ .

المتخلفة سابقا في سبيل التطور الاشتراكي هو نتيجة لتأثير العوامل الخارجية وحدها . بيد انه وفي الوقت ذاته ليس هناك شك ، مثلا ، ان منغوليا التى تحررت بمساعدة الجيش الاحمر عام ١٩٢١ من ظلم الامبرياليين ورجال الحرس الابيض لم تكن قد بدت فيها حتمية اقتصادية للانتقال الى الاشتراكية . حتى انه لم يكن هناك وجود للطبقة العاملة ، الطبقة الوحيدة التى تحمل افكار الاشتراكية . فما هى القوى الداخلية فى هذه الحالة التى تعتمد عليها البروليتاريا الظافرة فى البلدان الراقية حين تسدى مساعداتها للشعوب المتخلفة فى مسيرتها نحو الاشتراكية ؟

ان النظرية اللينينية عن الثورة الاشتراكية هى التى تعطينا الجواب عن هذا السؤال ، حيث انها تكشف عن الحتمية الموضوعية لاتحاد الحركات الثورية المتنوعة فى تيار واحد معاد للامبريالية ، وهى الثورات الاشتراكية التى تفجرها البروليتاريا ، والثورات الديمقراطية المعادية للاقطاعية التى تتحول الى ثورات اشتراكية ، الحركات التحررية الوطنية ، والثوارت الوطنية فى المستعمرات المعادية للامبريالية .

ان الشعوب المظلومة والمتأخرة فى تطورها والمناضلة ضد الامبريالية معنية بمعاضدة بروليتاريا البلدان الاكثر تطورا ، لانها تعمل على تحررها من التبعية الاستعمارية * . والبروليتاريا ، هى الاخرى ، معنية فى نضالها الثورى من اجل بناء الاشتراكية فى التأييد من جانب النضال التحررى والوطنى والمعادى للامبريالية الذى تخوضه الشعوب المضطهدة . وهكذا نجد ان هناك اساسا راسخا للتحالف بين الطبقة العاملة التى فجرت الثورة الاشتراكية والجماهير الكادحة للشعوب المظلومة التى تناضل ضد الامبريالية والعلاقات الاقطاعية . ان هذا التحالف الذى ظهر فى بداية الامر على ارضية من النضال المشترك ضد الامبرياليين والاقطاعيين يتحول فيما بعد الى تحالف يؤمن المسيرة الناجحة نحو الاشتراكية ، وذلك

---

* ونضيف ان نفس اضعاف المنظومة الامبريالية العالمية نتيجة للثورات الاشتراكية التى تخترق جبهة الامبريالية ، وانفصال قطر او عدة اقطار عن المنظومة الراسمالية ، يعملان على نجاح نضال هذه الشعوب .

بمدى تطور السياسة الوطنية وظهور الطبقة العاملة الوطنية ونموها .

ان اشكال الدولة تختلف لدى مختلف الشعوب التى تجتاز طريق التطور الاشتراكي . على سبيل المثال نذكر ان جمهورية منغوليا الشعبية انتقلت من المرحلة الاولى للمجتمع الاقطاعى الى بناء الاشتراكية بعون الاتحاد السوفييتى . فى هذه الحالة تخطى الشعب الذى انشأ دولة مستقلة مرحلة التطور الرأسمالى ، مستفيدا من المعاضدة المباشرة التى اسدتها له البلاد الاشتراكية المجاورة له . وكانت هناك اشكال اخرى لطائفة من شعوب الاتحاد السوفييتى التى كانت تجتاز طريق التطور الاشتراكي . فقد شكلت دولها الوطنية داخل نطاق الدولة الاشتراكية الموحدة المتعددة القوميات .

وعدا ذلك فان مسألة طريق التطور الاشتراكي • ترتبط ايضا بمسألة تكوين الامم الاشتراكية . تكونت الامم الاشتراكية سواء من خلال اعادة خلق امم المجتمع البرجوازى (لدى الشعوب التى كانت تجتاز مرحلة الرأسمالية عند قيام الثورة البروليتارية) ، ام من خلال توحيد الشعوب والقوميات فى امم اشتراكية (لدى الشعوب التى كانت تجتاز مراحل التطور القبل الرأسمالية) .

عند قيام ثورة اكتوبر فى روسيا كان هناك قرابة ١١٠ ملايين شخص يجتازون مرحلة التطور الرأسمالية : ٧٥ مليون روسى و ٣٥ مليون اوكراينى وبيلوروسى وارمنى وغيرهم .

واما المجموعة الثانية فقد كانت تتكون من شعوب ، اما كانت تجتاز مرحلة التطور القبل الرأسمالية ، او تلك التى كانت قد

شرعت فى اجتياز التطور الرأسمالى ، ولكنها لم تصل الى نهايته . وكانت تسود لدى الكثير منهـا علاقات اقطاعية او علاقات نظام الابوة . وكانت من بينها ، مثلا ، مجموعة من الشعوب القاطنة فى آسيا الوسطى وشمال القفقاس والمناطق الاخرى .

ومن ضمن الشعوب التى كانت تجتـاز مراحل التطور القبل الرأسمالية شعوب كانت تقطن فى الشمال الاقصى والشرق الاقصى ، لم تكن قد اجتازت حتى مرحلة الاقطاعية ، والانكى من ذلك فانها كانت تجتاز مرحلة انحلال نظام العشائر فى هذه المرحلة او تلك .

وكان قرابة ٣٠ مليون من السكان فى روسيا ينتمون الى شعوب وقبائل لم تكن قد اجتازت مرحلة التطور الرأسمالية . فقد تخطت الرأسمالية باعتبارها تشكيلة اجتماعية واقتصادية خاصة وانتقلت الى الاشتراكية . وكان من الطبيعى ان تكون العلاقات الرأسمالية قد تغلغلت بهذه الدرجة او تلك فى اوساط هذه الشعوب ، واما نمط الاقتصاد الرأسمالى فقد كان يتطور بعض التطور حتى بعد انتصار ثورة اكتوبر . بيد ان الرأسمالية بكونها شكلا متحكما فى الاقتصاد وتشكيلة خاصة لم تكن قد سادت بينهم .

ولان سكان طائفة من القوميات والشعوب القاطنة فى المناطق القومية من البلاد كانوا من الفلاحين فى الغالب ولـم يكن للطبقة العاملة وجود بينهم على وجه التقريب فقد كانت لاقامة تحالف بين الطبقة العاملة الروسية والفلاحين الروس فى مناطق البلاد الوسطى والفلاحين من هذه المناطق القوميـة على السواء خطورة فى غاية الاهمية . فقد كانت اقامة هذا التحالف فى ظل الدور القيادى للطبقة العاملة اساسا طبقيا لحل المسألة القومية فى الاتحاد السوفييتى ، كما كانت اساسا طبقيا لتكوين الامم الاشتراكية الجديدة .

وكان قيام الدول القوميـة وسيلة جبارة لاشراك القوميات والشعوب التى كانت متخلفة فى الماضى فى البناء الاشتراكى . ولم يتسن لها ذلك الا فى ظل النظام السوفييتى .

وفى مسيرة قيام دول لهذه الشعوب والقوميات جرت عملية اقامة الحدود بين اراضيها ، الامر الذى ساعد على تراصها وتكتلها .

وفى مسيرة البناء الاشتراكى تمت تصفية العلاقات الاقطاعية وعلاقات نظـام الابوة ورواسب نظام العشائر . وادى الاصلاح

الارضى والمائى فى آسيا الوسطى دورا كبيرا ، اذ انه افضى الى تاميم الارض والماء . فقد جرى تسليم الاراضى والمياه المصادرة من المستغلين الى الفلاحين الكادحين . وبفضل هذا الاصلاح تحرر الفلاحون من استغلال العناصر الاقطاعية .

ثم ان التصنيع الاشتراكى ، ومن بعده اقامة التعاونيات الزراعية التى قضت على الكولاك ، لعبا دورا حاسما فى اعادة بناء العلاقات الاقتصادية فى المناطق القومية التى تقطنها هذه الشعوب والقوميات .

ونتيجة للتصنيع تكونت الطبقة العاملة فى هذه المناطق . لقد امنت المساعدات التى اسداها الشعب الروسى نمو الصناعة فى هذه الجمهوريات نموا اسرع بكثير بمقارنته مع مناطق البلاد الوسطى ، الامر الذى مكن هذه الشعوب والقوميات من التغلب على التخلف الذى ورثته من النظام القديم .

والى جانب البناء الاقتصادى انتشرت حركة بناء ثقافية على نطاق واسع فى كافة هذه الجمهوريات ، افضت الى قيام ثقافة جديدة ، قومية فى شكلها واشتراكية فى مضمونها .

وكانت نتيجة هذه العمليات كلها تكتل وتراص الامم الاشتراكية وتصفية عدم التكافؤ الحقيقى بين الشعوب . وبهذا الصدد جاء فى برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى ما يلى : «استنادا الى المساعدات الاخوية المتبادلة ، وفى مقدمتها المساعدات التى اسداها الشعب الروسى العظيم ، اقامت جميع الجمهوريات القومية السوفييتية فى اراضيها صناعة عصرية ، واعدت وطورت كوادرها الوطنية من الطبقة العاملة والمثقفين . كما انها طورت ثقافتها ، القومية فى شكلها والاشتراكية فى مضمونها . اضافة الى ان الكثير من الشعوب التى كانت متأخرة فيما مضى قد وصلت الى الاشتراكية وهى تتخطى مرحلة التطور الراسمالية» * .

واما فى العالم الرأسمالى فان الشعوب المتخلفة فى تطورها عن الاقطار المتقدمة تعانى ، عادة ، من استعباد واستغلال الطبقات الحاكمة للامم الراقية .

---

* «برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى» ص ١٦–١٧ .

فى تلك الحالات التى يتسنى فيها لبعض الاقطار ان تتغلب على تخلفهـا ، فان ذلك يتحقق من خلال صراع ضار وعنيف بين الدول . فان تحكم الاستغلال الطبقى داخل الدول ينجم عنه الصراع بينها .

واما الانتقال من العلاقـات القبل الراسمالية الى الاشتراكية فانه يفترض علاقات اخرى مبدئية بين الدول . فهـو يحدث على اساس المساعدات المتبادلة بين الشعوب وقواها الثورية ، فيصبح تطورها فى النتيجة فى غاية السرعة . وكلما كانت الشعوب اكثر تخلفا فيما مضى ، تقدم لها مساعدات اكثر كى تستطيع اللحاق بتلك الشعوب التى كانت قد تقدمت الى الامام .

قال الكاتب الثورى الروسى تشيرنيشيفسكى : «التاريخ كالجدة التى تحب اصغر احفادها حبا عميقـا» * . بذلك اراد ان يقول ان الشعوب التى تتخلف فى اجتياز مرحلة معينة من المسيرة التاريخية تتمتع ببعض الامتيازات . بيد ان الشعوب المتخلفة لا تستطيع ان تتمتع بهذه الامتيازات بشكل كامل سوى فى ظروف انتقالها الى الاشتراكية .

فما هى هذه الامتيازات ؟

اولا ، ان طريق التطور الاشتراكي يعنى ان التطور التاريخى يجرى بسرعة هائلة . فخلال فترة قصيرة من الزمن تتراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة بلغت شعوب عديدة تقطن الاتحاد السوفييتى مستوى اقتصاديا وثقافيا ، كان يتطلب فى السابق مئات السنوات ، او لم يكن سهل المنـال على الاطلاق . فقد قفزت قفزات هائلة عبر عصور تاريخية بكاملها ، فتخطى البعض منها ليس النظام الرأسمالى فحسب ، وانما النظام الاقطاعى كذلك . على سبيل المثال نذكر ان الشعوب الصغيرة القاطنة فى شمال البلاد قفزت من مراحل مختلفة لانحلال النمط الطبيعى والابوى الى الاشتراكية .

ثانيا ، واذا استخدمنا تعبير ماركس نقول ان امتيازات طريق التطور الاشتراكي يتيح لهذه الشعوب تجنب عذاب المخاض حين

---

* تشيرنيشيفسكى . مؤلفات فلسفية منتخبة ، موسكو ، ١٩٥٠ ، ص ٤٨٦ .

ان طريق التطور الاشتراكي هو طريق عام ، بيد ان له خواصه التى تنفرد بها ليس الاقطار المختلفة فحسب ، وإنما انحاء القطر الواحد نفسه . وتبدو هذه الخواص فى اشكال ووتائر ووسائل تنفيذ الاشتراكية .

ان هذه الحقائق كلها لتشهد على سلامة افكار لينين عن تنوع وتعدد المسيرة التاريخية ، وخطورة الموقف الخلاق من تشخيص طرق تطور مختلف البلدان .

لقد كتب لينين وهو فى معرض مسخرته من محاولات تطبيق احكام المادية التاريخية تطبيقا جامدا ، ودون مراعاة خواص تطور الاقطار المختلفة ، ما يلى : «ليس هناك شيء اكثر تشويها للنظرية واكثر مسخرة فى الممارسة من تصور المستقبل «انطلاقا من المادية التاريخية» بلون واحد رمادى . ان هذا المستقبل يشبه الالوان فى كنيسة سوزدال ، لا اكثر ولا اقل» * .

تتميز مسيرة التطور التاريخى بان الشعوب كلها بدأت من نقطة انطلاق عامة – النظام المشاعى البدائى ، ومن خلال عصور الظلم الطبقى ستصل الى هدفها العام ، الى ارقى نظام اجتماعى – الشيوعية . فاذا كان القرن التاسع عشر هو قرن سيادة الرأسمالية ، فان قرننا الحالى – القرن العشرين ، هو قرن انتصار الافكار الشيوعية ، التى يجرى تنفيذها فى الواقع بنجاح .

٤ – القوانين العامة والاشكال الفريدة للانتقال الى الاشتراكية

ما هى علاقات القوانين العامة للاشتراكية والشيوعية ، بكونها تشكيلة جديدة ، بخواص تطورها فى اقطار منفردة ؟

لقد طرح لينين مسألة تعدد وتنوع اشكال الانتقال الى الاشتراكية وطورها فى مؤلفاته ، فاكد قائلا : «ان كافة الامم ستصل

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٠ ، ص ١٢٣ .

الى الاشتراكية . ان هذه المسيرة حتمية . بيد انها ستصل الى الاشتراكية بطرق ووسائل متباينة ، فسيكون لكل قطر هذا الشكل او ذاك من الديمقراطية ، وهذا الطراز او ذاك من ديكتاتورية البروليتاريا ، كما ان التحولات الاشتراكية لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية ستجرى بهذه الوتائر او تلك» * . واشار لينين فى آن واحد الى استحالة وضع خواص تطور اقطار منفردة على طرف نقيض من القوانين العامة .

ان الاشتراكية هى المرحلة الاولى من التشكيلة الشيوعية ولها قوانينها ، وهى واحدة لكافة الاقطار ، بالرغم من الخواص التى ينفرد بها هذا القطر او ذاك فى تطوره .

هناك صفتان رئيسيتان تلازمان هذه القوانين العامة ، كغيرها من القوانين ، فهما : اولا ، قوانين **موضوعية** ، اى انها لا تتوقف على وعى الناس وارادتهم . وثانيا ، هى قوانين **عامة** ، اى ان اهميتها تحتوى كافة الاقطار السائرة فى طريق الاشتراكية .

فيما يتعلق بالنقطة الاولى فنكتفى بالقول ان موضوعية القوانين لا تتعارض والاقرار بامكانية اختيار الناس لسبيل تطورهم ، لانه سبق لنا وبحثنا هذا الموضوع . ولكن اذا فهمنا امكانية الاختيار هذه بان الناس يتمكنون من الانتقال الى النظام الاجتماعى الذى يرغبون فيه حسبما يرتأون فهذا التفسير وهم من الاوهام . والواقع ان الامكانيات التى تبدو للناس ووسائل تحقيقها على السواء هى من ثمرات التاريخ . فحينما يستغل الناس الامكانية الواقعية ويشرعون فى السير فى طريق بناء الاشتراكية ، فهذه الحقيقة تجعلهم يواجهون مهام تعميم وسائل الانتاج فى كل فروع الاقتصاد . من المحتمل ان هذه الاجراءات (كتأميم الصناعة وجعل الزراعة تعاونية) تقوم بها مختلف الاقطار فى اوقات متباينة ، مبكرة او متأخرة ، بحكم هذه الظروف الملموسة او تلك . بيد انه يستحيل عليها ان «تتجاوزها» ، فطبيعة الاشتراكية هى التى تطالب بالقيام بها بصرف النظر عن ارادة الناس . ولكن المهمة هى مهمة القيام بهذه المطاليب فى حالة وجود ظروف اقتصادية لا بد منها ، بدون

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٠ ، ص ١٢٣ .

اية مغامرات ، اى عدم التسرع فى السير الى امام ولا التأخر فى التقدم . وعلى شرط ان تكون هذه المطاليب قد تمخضت اقتصاديا فى اشكال معينـــة تنسجم اكثر من غيرهـا والاوضاع التاريخية الملموسة فى كل قطر من الاقطار ، دون الالتجاء الى اشكال تقليدية او جامدة .

والصفة الثانية لقوانين الانتقال الى الاشتراكية ، وكما نوهنا سابقا ، هى انها قوانين عامة لكل الاقطار التى تسير فى طريق الاشتراكية . ان كلاسيكيى الماركسية اللينينية هم الذين صاغوا هذه القوانين نظريا ، واما خبرة الاتحاد السوفييتى فقد اكدت على سلامتها لاول مرة فى التاريخ . ولهذا فان للسمات الاساسية التى تتميز بها الثورة الاشتراكية اهمية عالمية ، وليست محلية او خاصة بوطن من الاوطان . لقد شخصت وثائق الحزب الشيوعى السوفييتى والحركة الشيوعيـــة العالمية الصفـــات العامـــة لقوانين الثورة الاشتراكية . لا يمكن اعتبار هذه القوانين قوانين اقتصادية فقط ، فالثورة الاشتراكية تعيد صياغة حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية والروحية على السواء بصورة جذرية . ولذلك فان صفاتهـا العامة وقوانينها تبدو فى كافة مجالات الحياة الاجتماعيـة : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والروحية . فهى تعبر عن الظروف الموضوعية لاعادة صياغة المجتمع على الاسس الاشتراكية ، وهذه الظروف لا تتوقف لا على ارادة بعض الشخصيـات ولا حتى على ارادة احزاب بكاملها .

ان الشرط الرئيسى لمواجهة مهام الثورة الاشتراكية فى المجال **الاجتماعى والسياسى** هو السلطة السياسية للطبقـة العاملة التى تتحالف مع الشعب الكادح باسره . فالسلطة هى الاداة الحاسمة لاعادة صياغة المجتمع على الاسس الاشتراكية . وان الاستيلاء على السلطة السياسية يسبق لا محالة اعادة تنظيم الاقتصاد والثقافة بصورة جذرية ، كما انه نقطة انطلاق لاعادة صياغة المجتمع على الاسس الاشتراكية فى كل قطر من الاقطار .

وان تحالف الطبقة العاملة مع جماهير الفلاحين الاساسية وفئات الشغيلة الاخرى هو قانون عام كذلك ، لان الثورة الاشتراكيـــة بعد اندلاعها لا تجد الرأسمالية فى شكلها «النقى» فى اى قطر من

الاقطار : فالى جانب الطبقة العاملة هناك فئات عديدة ومتنوعة من الكادحين غير البروليتاريين ، وكذلك فئات اجتماعية اخرى . واما الاساس الموضوعى لهذا التحالف فهو ان الطبقة العاملة والكادحين الفلاحين معنيين بصورة عامة بالتحرر من الاستغلال الرأسمالى ، ويستحيل عليهم تحقيق هذا الهدف دون ان يوحدوا جهودهم وقواهم . ومن الطبيعى ان لا يتوقف قيام هذا التحالف على الظروف الموضوعية فحسب ، انما على العوامل الذاتية كذلك ، كسياسة حزب البروليتاريا وصواب قيادته وغير ذلك .

وبفضل تحالف الطبقة العاملة مع جماهير الفلاحين الاساسية وفئات الشغيلة الاخرى تستطيع ان تنتصر على اعدائها الطبقيين ، وكذلك ان تصفى الظلـم القومى وتقيم التكافؤ والصداقة الاخوية بين الشعوب .

فالمهام الجذرية لبناء الاشتراكية تجرى مواجهتها خلال مسيرة الصراع الطبقى الذى تخوضه البروليتاريــــا والفلاحون الكادحون وفئات الشغيلة الاخرى تحت قيادتها ضد قوى العالم القديم . ان هذا الصراع الذى تخوضه الطبقة العاملة فى فترة اقامة ديكتاتوريتها على اشكال متباينة هو قانون طبيعى والقوة الدافعــة للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . ثم ان سلطة البروليتاريا السياسية هى اداة لهذا الصراع ، ولا بد منها للدفاع عن مكاسب الاشتراكية من اعداء الثورة الاشتراكية الطبقيين فى الداخل ومن الخارج ، ولتصفية سيطرة المستغلين الرأسماليين وغيرهم ، سيطرتهـم الاجتماعية والاقتصادية .

تبدو الصفات والقوانين العامة لاعادة صياغة المجتمع على الاسس الاشتراكية فى المجال **الاقتصادى** فى تصفية الملكيـة الرأسمالية واقامة الملكية الاشتراكية على وسائل الانتـاج الاساسية ، وفى تطوير الصناعة والاقتصاد بصفــة عامة حسب برامج وخطط ،

تخضع لمصالح المجتمع وبناء الاشتراكية والشيوعية ورفع مستوى حياة الشغيلة ، كما تبدو فى اعادة تنظيم الزراعة تدريجيا على الاسس الاشتراكية . وليس فى وسع اى حزب من الاحزاب الشيوعية والعمالية ان يحيد عن مواجهة وحل هذه المهام ، اذا رغب فى الواقع فى انتصار الاشتراكية . ليس الماركسيون هم الذين ابتكروا مطلب حلول الملكية الاشتراكية محل الملكية الرأسمالية ، إنما هو يعكس الحاجات الموضوعية للتطور الاقتصادى فى مجتمعنا المعاصر ، ولذا فانه مطلب حتمى لكافة الاقطار التى تجتاز مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . واما اشكال هذه التحولات فهى فى غاية التنوع والتعدد ، كما تشهد على ذلك الممارسة فى البلدان الاشتراكية.

واخيرا، هناك صفات وظروف عامة لتحقيق التحولات الاشتراكية فى مجال **حياة المجتمع الروحية** كذلك . ان بناء الاشتراكية ليس ولا يمكن ان يكون مسيرة عفوية . فهو يتطلب وعى الجماهير لنشاطاتها التى توجهها الايديولوجيا الاشتراكية . ثم ان الثورة البروليتارية لا تتحقق فى جبهتى السياسة والاقتصاد فحسب ، إنما وفى جبهتى الايديولوجية والثقافية ايضا . فهى تطالب بخوض النضال ضد الايديولوجيا البرجوازية وتأمين سيادة افكار الماركسية اللينينية وتثقيف افراد المجتمع بروح الاشتراكية وبافكار الاممية البروليتارية والقيام بالثورة الثقافية .

ان خبرة كفاح الطبقة العاملة فى كافة الاقطار ، وانتصاراتها وهزائمها ، خاصة خبرة الثورة الاشتراكية الظافرة فى بلاد السوفييت والاقطار الاشتراكية الاخرى ، لتشهد ان قيادة الحزب الماركسى هو الشرط الرئيسى للقيام بالتحولات الاشتراكية فى كل مجالات الحياة الاجتماعية ، السياسية والاقتصادية والثقافية ، يستحيل على الطبقة العاملة ان تحرز النصر بدون الحزب المسلح بالنظرية الثورية والقوى فى تراص وتلاحم صفوفه ووحدته الصلبة ، والمرتبط بروابط وثيقة للغاية باوسع جماهير الشعب . فبفضل قيادة الحزب الشيوعى السوفييتى بالذات ، وبفضل سياسته الذكية ، والاعمال التنظيمية والتثقيفية التى يقوم بها دون وهن او كلل ، تمكن الشعب

السوفييتى من النجاح فى صد هجمات الاعداء فى الداخل ومن الخارج ، وفى بناء المجتمع الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى .

فما هو الترابط بين القوانين العامة للثورة الاشتراكية وخواص تطورها التى يتميز بها كل قطر من الاقطار ؟

ان القوانين العامة تبرز الصفات الجوهرية والاساسية التى تتميز بها مسيرة قيام الاشتراكية ، بينما القوانين الخاصة تعبر عن الصفات الخاصة والمنفردة . ولذلك فان القوانين الخاصة لا تلغى القوانين العامة ، انما هى تخضع لها .

وتشهد الحياة بجلاء ان هناك اهمية اولية للقوانين العامة نفسها التى كانت تفعل مفعولها فى الاتحاد السوفييتى لجميع الاقطار الاشتراكية ، حتى تلك التى تتميز بخواص اكثر من خواص تطور بلاد السوفييت .

ورغم ان للقوانين العامة اهمية اولية فانها لا تفعل مفعولها قطعا خارج القوانين الخاصة . فان كل قانون من القوانين العامة للانتقال الى الاشتراكية يبدو بخواص معينة فى اقطار منفردة . ففى ميدان السياسة ، مثلا ، من الممكن ان تبدو السلطة السياسية للطبقة العاملة ، وهى واحدة فى جوهرها ، فى اشكال للدولة متنوعة ومتعددة . ثم ان ابعاد التحالف الطبقى بين البروليتاريا - القوة القائدة للثورة الاشتراكية - وفئات الشغيلة العديدة غير البروليتارية من الممكن ان تكون ضيقة او واسعة ، وذلك يتوقف على الظروف التاريخية الملموسة لتطور كل قطر من الاقطار .

وعدا ذلك ، فانه من الممكن ان يجرى الصراع الطبقى الذى تخوضه البروليتاريا ، باعتباره قانونا عاما للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، بدرجات مختلفة من الحدة والتوتر وان يكتسب اشكالا متباينة . ثم ان اشكال اعادة بناء الاقتصاد على الاسس الاشتراكية فى مختلف الاقطار تتميز بخواص تنفرد بها . فمن المحتمل ان تصادر الصناعة الرأسمالية او تنزع مقابل شرائها ، او تؤمم فورا او يجرى تحويلها الى صناعة اشتراكية من خلال اشكال انتقالية لرأسمالية الدولة ، وذلك يتوقف على الظروف الملموسة . بالاضافة الى ان مهام تطوير الصناعة الاشتراكية واعادة بناء الزراعة على الاسس الاشتراكية وغيرها تجرى مواجهتها وحلها

على اشكال مختلفة وبوتائر متباينة . فاشكال جعل الانتاج تعاونيا فى الاقطار الاشتراكية الواقعة فى اواسط وجنوب شرقى اوروبا ، مثلا ، تتميز بخواص معينة .

ان الترابط بين القوانين العامة والخاصة هو ترابط ديالكتيكى : ان القوانين العامة لا تفعل مفعولها بشكلها «النقى» ولا فى بلد واحد ، فهى لا تفعل مفعولها ابدا سوى فى القوانين الخاصة ومن خلالها . كانت بلاد السوفييت البلاد الاولى التى جربت القوانين العامة للانتقال الى الاشتراكية واثبتت سلامتها . لقد كانت نموذجا كلاسيكيا للقيام بالثورة الاشتراكية وتحقيقها . من هذه الحقيقة نستنتج الاهمية العالمية لخبرة ثورة اكتوبر ، التى مهدت الطريق الى الاشتراكية للاقطار كلها . بيد انه كانت هناك خواص كثيرة تميز بها التطور فى بلادنا ، والقوانين العامة لم تفعل مفعولها فى بلادنا بشكلها «النقى» كذلك . ولذلك فان محاولات نقل الخواص التى كان يتميز بها الاتحاد السوفييتى الى الاقطار الاخرى بشكل آلى ادت الى ارتكاب اخطاء فظيعة . ومن الناحية الاخرى تم ارتكاب اخطاء اخطر من هذه ، نجمت عن انكار القوانين العامة والاهمية الاممية لكل ما هو رئيسى وجوهرى فى خبرة الاتحاد السوفييتى . ان استخدام هذه القوانين العامة بصورة خلاقة هو الذى يؤمن نجاحات حاسمة للاحزاب الشيوعية والعمالية فى الاقطار الاشتراكية الاخرى .

لقد حصلت البشرية على مجتمع اشتراكى موجود واقعيا وعلى علم بناء الاشتراكية برهنت الخبرة على سلامته ، وذلك بفضل الاعمال المتفانية التى اجترحها الشعب السوفييتى والنشاطات النظرية والعملية التى قام بها الحزب الشيوعى السوفييتى . وان هذا العلم قد اغتنى اليوم بخبرة الاقطار الاخرى التى تنجح فى بناء الاشتراكية .

ان للمبادئ الاساسية للثورة الاشتراكية وبناء الاشتراكية اهمية عامة ، بيد انها تبدو دائما من خلال الظواهر الخاصة وتفعل مفعولها وهى متحدة مع هذه الظواهر . فهل يعنى ذلك اننا نعتبر هذه الخواص خواص وطنية فى معنى الكلمة الواسع ؟ فى اعتقادنا ان الجواب عن هذا السؤال ينبغى ان يكون بالنفى .

من المحتمل ان تكون الصفات الخاصة من نوعين : ١ – صفات

خاصة يتميز بها قطر من الاقطار ؛ ب - صفات خاصة لمجموعة من الاقطار (وفى هذه الحالة فهى عامة لكافة هذه الاقطار) .

على سبيل المثـــال نذكر ان الاقطار الاشتراكية فى اواسط وجنوب شرقى اوروبا تتميز بصفات عامة تختلف عن الصفات التى تميز بها الاتحاد السوفييتى . وان كل قطر من هذه الاقطار له ، هو الآخر ، خواصه التى يتميز بها ، والتى يستحيل علينا تجاهلها .

وهكذا نجد ان الصفات الخاصة مختلفة . وسبب ذلك ان بعض الخواص تنجم عن مستويات متباينة لتطور هذه الحلقات او تلك من الاقتصاد العالمى ، وبعضها الآخر ينجم عن انتصار الثورة فى اوقات مختلفة ، وعن الفروق بين الاوضاع التاريخية العامة ، حيث يجرى فيها انتقال بعض الاقطار الى الاشتراكية . واثناء ذلك تتشابك هذه الخواص وتلك وتتفاعل ، بيد ان تاثيرها لا يتجه دائما فى اتجاه واحد .

لنبحث بشىء من الاسهاب مسألة تشابك الخواص التى تتميز بها بعض الاقطار بالخواص الناجمة عن ظروف الاوضاع التاريخية العامة فى العصر المعنى .

من المعروف ان مسألة درجة نضوج مختلف الاقطـــار للقيام بالثورة الاشتراكية والانتقـــال الى الاشتراكيـــة طرحت فى عصر الامبريالية على اشكال مختلفة . لقد برهن لينين انـــه ما دامت المنظومة الرأسمالية تتمخض عن التحولات الاشتراكية على العموم ، فان وجود بعض الاقطار الاقل تطورا داخل هذه المنظومة لا يقف حائلا دون تحقيق هذه التحولات . بيد ان اشكـــال الانتقـــال الى الاشتراكية لا يمكن ان تكون واحدة فى البلدان الرأسمالية الراقية والبلدان الاقل تطورا .

هناك فى كافة الاقطار الرأسمالية رواسب العلاقات مـــا قبل الراسمالية ، ولكن نسبتها تختلف اختلافا شديدا . فحينما يمكن اعادة بناء العلاقات الرأسمالية ، عادة ، وجعلها علاقات اشتراكية مباشرة ، فان العلاقات ما قبل الرأسمالية ينبغى ان تجتاز فى البداية مجموعة من الاشكال الانتقالية . ثم ان اشكال اعادة بناء الاقتصاد على الاسس الاشتراكيـــة تتوقف كذلك على المكان الذى يشغله الاقتصاد الصغيـــر فى اقتصاد البلد المعنى . واشار لينين بهذا

الصدد قائلا : «ليس هناك اى شك فى ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية سيبدو باشكال مختلفة ، وذلك تبعا لسيادة العلاقات الرأسمالية الضخمة او الاقتصاد الصغير فى البلاد» * .

ان التفاوت فى درجة تمخض الظروف الموضوعية والذاتية عن الثورة الاشتراكية هو عامل من العوامل التى تجعل هذه الثورة تكتسب اشكالا متعددة ومتنوعة . وبهذا الصدد كتب لينين ما يلى : «اذا طرحنا امام اى ماركسى ، وحتى امام اى شخص له اطلاع على العلم الحديث بصورة عامة ، السؤال التالى : «هل من الممكن انتقال الاقطار الرأسمالية المختلفة الى ديكتاتورية البروليتاريا بشكل منتظم ومنسجم ومتناسق ؟ لكان جوابه عن هذا السؤال بالنفى من دون شك . ليس هناك ، بل من المستحيل ان يكون فى عالم الرأسمالية تطور منتظم ومتناسق ومتناسب . ان كل قطر من هذه الاقطار طور بشكل خاص وبارز هذا الجانب او ذاك ، هذه الصفة او تلك ، هذه المجموعة من خواص الرأسمالية والحركة العمالية او تلك . كانت مسيرة التطور متفاوتة» ** .

كانت طائفة من الاقطار الرأسمالية تتمخض الى درجة كبيرة عن مقدمات مادية للقيام بالانقلاب الاشتراكى ، بيد ان العوامل الذاتية كانت اقل نضوجا . فقد حدث هذا الانقلاب فى تلك البلدان التى كانت تتمتع بحد اقل ومعين من الظروف المادية ، بينما كانت هناك قوى طبقية ثورية اكثر نضوجا ، تمكنت من الاطاحة بالرأسمالية . وحينما كان لينين يقارن بهذا الصدد بين روسيا والاقطار الرأسمالية الاكثر تطورا اشار الى اننا شرعنا بالثورة الاشتراكية بشكل ابسط ، ولكن كان اصعب علينا ان نسير بها الى خاتمتها .

والظروف التاريخية الملموسة تختلف كذلك فى تلك الاقطار التى اخذت تسير فى طريق الاشتراكية فى آن واحد على وجه التقريب . فيستحيل علينا ، مثلا ، ان نتجاهل ان هناك فروقا بين درجات تطور الصناعة فى هذه الاقطار . بالاضافة الى ان العلاقات الزراعية كانت تختلف فى مختلف الاقطار ، والظروف الجغرافية

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٣ ، ص ٧٨ .

** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٨ ، ص ٣٠٤ .

فريدة فيها ، وعدد سكانها وتركيبهم متباينان . وعدا الظروف الموضوعية تؤثر التقاليد القومية ، حصيلة التاريخ الماضى ، على تطور اى بلد من البلدان ، وكذلك خواص السمات التى تتميز بها الامة او الامم القاطنة فيه وغير ذلك . كما يستحيل علينا ألاّ نراعى كل هذه العوامل عند تشخصينا لاشكال واساليب البناء الاشتراكى . واشار لينين بهذا الصدد الى ان «جوهر المسألة فى ان مختلف الامم تسير فى طريق تاريخى واحد ، ولكن التقلبات والتعرجات فى الطريق فى غاية التعدد والتنوع ، وان الامم المثقفة اكثر من غيرها ستسير حتما فى طريق يختلف عن ذاك الطريق الذى تسير فيها الامم الاقل ثقافة» * .

ومما يزيد تعدد وتنوع اشكال الانتقال الى الاشتراكية ان الثورة الاشتراكية فى عصرنا الراهن لا تنتصر فى آن واحد فى جميع الاقطار الرأسمالية ، كما افترض ذلك ماركس وانجلس ، انما ستنتصر فى اقطار منفردة ، ينفصل الواحد بعد الآخر عن منظومة الامبريالية . ولذلك فان الاشكال الفريدة للانتقال الى الاشتراكية لا ترتبط بمستوى تطور البلد المعنى فحسب ، انما وبالتغيرات التى تطرأ على الاوضاع التاريخية العامة . ويستحيل علينا بدون مراعاة هذه الاوضاع ان نفسر ، مثلا ، سبب ان ديكتاتورية البروليتاريا التى اقيمت فى عدة دول اكتسبت شكل السوفييتات فى المرحلة الاولى بعد انتصار ثورة اكتوبر ، واما فى عصرنا الراهن فان شكلها هو شكل الديمقراطية الشعبية .

كانت التغيرات التى تطرأ على الاوضاع التاريخية العامة ترتبط حتى اليوم وفى مقدمة كل شىء بالحالتين التاليتين : ا – ما دام انفصال بعض الاقطار عن منظومة الرأسمالية كان يجرى فى ظروف الحروب العالمية ، فان طبيعة هذه الحروب المتباينة اثرت تأثيرا جوهريا على هوية العمليات الثورية التى جرت على نطاق واسع فى هذه القطار . غير انه من الممكن ان تندلع الثورات الاشتراكية (فى كوبا ، مثلا) بدون حروب ، حيث انها لا تكوّن منبعا لها ولا شرطا حتميا لقيامها . من المحتمل ان تواصل الاحداث مسيرتها على

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٨ ، ص ١٨٤ .

هذا الشكل ، فتفضى الى ظهور اشكال جديدة فى تطور الثورة الاشتراكية . ويمكننا ان نستشهد على سلامة هذا الاستنتاج بقولنا ان المرحلة الجديدة من تطور الازمة العامة للرأسمالية لم تظهر بسبب الحرب العالمية ، انما فى اوضاع المنافسة والصراع بين المنظومتين العالميتين ، حيث يتوسع باستمرار نطاق نضال الشعوب من اجل السلام والديمقراطية والتحرر الوطنى والاشتراكية ؛ ب – وما دامت ازمة الرأسمالية العامة تجتاز عدة مراحل وتتعمق بمدى انفصال دول جديدة عن منظومة الرأسمالية ، فان الظروف التى تتحقق فيها الثورة الاشتراكية تتغير تغيرا جوهريا . على سبيل المثال نذكر ان الظروف التى بدأت فيها الثورة الاشتراكية فى اول بلد تختلف اختلافا شديدا عن تلك الظروف فى البلدان التى تجرى فيها التحولات الاشتراكية بمعاضدة وتأييد المنظومة الاشتراكية العالمية .

وبمدى تزايد عدد الاقطار الجديدة التى تنفصل عن منظومة الرأسمالية يتغير توازن القوى الطبقية على نطاق العالم ، وبالتالى ، تتغير الظروف التى تجرى فيها الثورات فى الاقطار الاخرى .

وان الظروف التاريخية التى انجبت النظام الديمقراطى الشعبى فى اقطار عديدة من اوروبا وآسيا تختلف اختلافا جوهريا عن تلك الاوضاع التى ظهرت فيها السوفييتات فى روسيا . ففى حين استولت السوفييتات على السلطة نتيجة لتحويل الحرب الامبريالية الى حرب اهلية ، فان الجمهوريات الديمقراطية الشعبية ظهرت على ارضية الجبهة الشعبية المعادية للفاشية والتى تشكلت فى مسيرة النضال الوطنى التحررى المعادى للامبريالية . ومن خواص الظروف التاريخية فى غالبية هذه الاقطار تشكيل حكومات ائتلافية من الجبهة الشعبية والحفاظ على نظام تعدد الاحزاب وغير ذلك .

واما اليوم فان هذه الاقطار الشقيقة تختتم طريقها نحو الاشتراكية ليس بمفردها ، انما بمعاضدة الاتحاد السوفييتى وتقديمه المساعدات لها . ومرجع ذلك ، مثلا ، بعض خواص بناء الاقتصاد وامكانية تطوير فروع مختلفة من الاقتصاد بوتائر تختلف نسبيا . ففى وسع هذه الاقطار الآ تطور كافة فروع الصناعة الثقيلة فى آن واحد ، انما تطور فى المقدمة تلك الفروع التى تتمتع بظروف

اقتصادية اكثر ملاءمة ، وذلك باعتمادها على الاسرة الاشتراكية والاعانات الاقتصادية التى تتلقاها منها .

وهكذا نجد ان هذه الاقطار تتطور فى اوضاع تختلف عن تلك الاوضاع التى تطور فيها الاتحاد السوفييتى ، حيث كان عليه ان يشيد كافة فروع الصناعة الثقيلة بوتائر سريعة جدا وان يواجه ويحل مهام اقامة الصناعة الاشتراكية فى آن واحد . ثم ان نفس وجود الاسرة الاشتراكية يؤثر تأثيرا هائلا على ظروف تطور بعض الاقطار سياسيا . فبفضل معاضدة الاتحاد السوفييتى نجت الاقطار الاشتراكية فى اوروبا من التدخل العسكرى الاجنبى ، الذى عانت منه شعوب الاتحاد السوفييتى فى حينه .

وعدا ذلك ، فان تناسب القوى الطبقية داخل البلد المعنى وعلى الساحة العالمية على السواء يؤثر على تطور صراع الطبقات . ان هذا التناسب يتغير بعد ان تخترق جبهة الامبريالية بلاد واحدة ، ولا سيما اذا اخترقته عدة بلدان . فاختراق جبهة الامبريالية يعمل على اضعاف منظومة الراسمالية على العموم وتسهيل مهمة القوى الثورية فى تلك الدول التى اخذت تسير فى طريق الاشتراكية ، على مواصلة توسيع اختراق هذه الجبهة . ثم ان وجود بلاد الاشتراكية (ولا سيما منظومة الاقطار الاشتراكية) قاعدة جبارة تنطلق منها الحركة التحررية فى تطورها ؛ فالقوى الثورية فى البلدان الجديدة التى اخذت تسير فى طريق الاشتراكية ، ليست معزولة ، وان ثباتها فى النضال ضد المنظومة الراسمالية اصبح اسهل ليس بسبب ان هذه المنظومة قد ضعفت واصابها الوهن فحسب ، وانما لانها تعتمد على تأييد الاقطار الاشتراكية الشقيقة ومعاضدتها . واخيرا فانها تطورها اصبح اسهل مما سبق لانها لا تضطر الى السير نحو الاشتراكية فى طريق غير معروف ، فقد سبقتها فى هذا الطريق شعوب اخرى ، وفى وسعها ان تستفيد من خبرتها .

ان كل هذه العوامل تساعد على الاسراع من مواصلة تطوير الثورات الاشتراكية وتخلق فرصا جديدة للقيام بالتحولات الاشتراكية .

ان بناء الاشتراكية والشيوعية هو نتيجة لنشاطات ملايين الشغيلة ، الذين يقودهم الحزب الماركسى اللينينى . وسيزداد عدد

الجماهير الغفيرة من الشعب التى تشترك اشتراكا فعالا فى خلق التاريخ بمدى تقدم المجتمع نحو الشيوعية . وهذه الظاهرة تعنى ان منابع الابداع الشعبى ستنكشف بصورة اعمق فاعمق ، وبالتالى ، فانه سيزداد اسهام كل شعب من الشعوب فى اغنـــــاء خبرة بناء الشيوعية . والى جانب ذلك يزداد وسيزداد تعدد وتنوع اشكال بناء الاشتراكية ، الناجمة عن ابداعات الشعوب ، وذلك بمدى سير اقطار جديدة فى طريق الاشتراكية .

اننا لا نعتبر القوانين العامة قوانين جامدة مطلقا ، حيث يمكن تطبيقهـــا فى كل قطر من الاقطـار ، فهى ليست بديلا للنشاطات الخلاقة التى تقوم بها الاحزاب الشيوعية والعمالية فى صياغتهـــا لاستراتيجيتها وتكتيكها . بيد ان هذه القوانين تعبر عن الظروف العامة للنجاح فى النضال ضد الرأسمالية وفى بناء الاشتراكية . ان هذه هى العبرة التى نستخلصها من خبرة انتصارات القوى الثورية وخبرة هزائمها فى بعض البلدان على حد سواء . فتجاهلنـــا لهذه الخبرة (حتى فى سبيل منافع وقتية) يعنى اننـــا نعاقب انفسنا فى آخر المطاف .

لقد برهنت الحياة على سلامة القوانين العامة للثورة الاشتراكية وبناء الاشتراكية ، التى تمت صياغتها على اساس الخبرة الجماعية والتى وردت فى البيان الذى اصدره اجتماع ممثلى الاحزاب الشيوعية والعمالية فى الاقطار الاشتراكية الذى انعقد قبل ما ينيف على عقدين من السنوات . ان هذه القوانين تعبر عن الظروف الموضوعيـــــة لانتصار الاشتراكية . والى جانب ذلك فقد اتاحت الخبرة فيما بعد فرصة اغنائها وادخال بعض التفاصيـــل عليهـــا ، وتدقيق بعض التعاريف .

على سبيل المثـــال نذكر ان خبرة تطبيق وتطوير الاشتراكية اتاحت فى السنوات الستينات والسبعينات فرصة صياغة موضوعة تتلخص فى ان الاشتراكية الراقية هى مرحلة طبيعية لقيام التشكيلة الشيوعية ، وهى مرحلة عامة للاقطار التى تسير او ستسير فيما بعد فى الطريق الاشتراكى . فهذا الاستنتاج يعمم الخبرة التى اجتازتها بعض البلدان ويوضح معالم الطريق لاقطار اخرى .

وبالجهود المشتركة التى بذلهـــا الحزب الشيوعى السوفييتى

والاحزاب الشقيقة تمت صياغة نظرية بكاملها عن الاشتراكية الراقية باعتبارها مرحلة طبيعية من مراحل صياغة التشكيلة الشيوعية الجديدة ، خاصة المرحلة الاولى منها . وراعى الحزب الشيوعي السوفييتي والاحزاب الشقيقة اثناء ذلك خواص ظهور القوانين العامة لبناء الاشتراكية فى اقطار منفردة تبعا لمستوى تطورها وخواصها الوطنية وغير ذلك . فقد اضطر الاتحاد السوفييتي ومجموعة من الاقطار الاخرى التى سارت فى طريق الاشتراكية وكان فى حوزتها اقتصاد متخلف او متوسط التطور الى خلق قاعدة مادية وفنية للاشتراكية الراقية بعد ان ارست اساس النظام الجديد . والاوضاع ستختلف فى تلك الاقطار التى ستكون فيها قوى منتجة راقية جدا فى لحظة انتصار الثورة الاشتراكية . والى جانب ذلك وفى كل مكان ومهما كانت الظروف فريدة فان مرحلة تطوير الاشتراكية على ارضية اى قطر من الاقطار - مرحلة الاشتراكية الراقية والمتطورة هى مرحلة حتمية وطبيعية وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا فى الطريق نحو الشيوعية .

تجتاز اليوم اقطار مختلفة المراحل الرئيسية لاقامة الاشتراكية ضمن نطاق المنظومة الاشتراكية العالمية . ومن ضمنها اقطار لم تنه بعد مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، بينما هناك اقطار قد ارست اسس الاشتراكية وهى تواجه عمليا مهام بناء الاشتراكية الراقية .

يمكننا ان نميز ثلاث مراحل لقيام وتطور المجتمع الاشتراكى :
١ - المرحلة الاولى هى مرحلة انتقالية ينتهى انتصار الاشتراكية فيها ويتم ارساء اسس الاشتراكية ؛ ٢ - والمرحلة الثانية هى مرحلة الانتهاء من بناء الاشتراكية وترسيخ الاشتراكية الراقية ؛ ٣ - والمرحلة الثالثة هى مرحلة الاشتراكية الراقية ومواصلة تحولها الى الشيوعية .

فما هو المكان الذى تشغله الاشتراكية الراقية فى المسيرة العامة لاقامة التشكيلة الشيوعية ؟ ان الخواص التى تنفرد بها هذه المرحلة فى ان لدى الاشتراكية التى انتصرت كاملا ونهائيا اليوم فرصة الكشف عن كافة الافضليات التى تتميز بها امام الرأسمالية .

والى جانب ذلك فان الاشتراكية الراقية هى تلك المرحلة التى يجرى فيها تحول المجتمع الاشتراكى الى مجتمع شيوعى .

لقد جاء فى دستور الاتحاد السوفييتى بهذا الصدد ما يلى : «فى هذه المرحلة ، حيث الاشتراكية تتطور على اساسها بالذات ، تتفتح القوى الخلاقة للنظام الجديد وتتجلى ميزات نمط الحياة الاشتراكية بشكل يتزايد بمرور الزمن . . .» .

ان تطور الاشتراكية على اساسها الخاص لا يعنى ، طبعا ، ان الاشتراكية خالية من الشوائب والنواقص التى ورثتها من المجتمع الرأسمالى . فتراث الماضى يبدو حتى اليوم فى المجالات الاخلاقية والروحية والاقتصادية على السواء . فلا تزال هناك ، مثلا ، فروق جوهرية بين القرية والمدينة ، وبين شغيلة اليد والفكر والى آخره . ولكن فى حوزة الاشتراكية اليوم قاعدة راسخة ، وذلك بخلاف الاشتراكية فى الفترات الاولى من قيامها ، حيث انها لم تكن فى حوزتها ، على حد تعبير لينين ، «قاعدة راسخة» . فهى اليوم لا ترتكز على القوى المنتجة التى ورثتها من الرأسمالية ، إنما ترتكز على قاعدة مادية وفنية ، خلقتها خلال مسيرة بناء الاشتراكية ، كما تستند على كوادر من المنتجين الذين يناسبون هذه القاعدة . ونتيجة لانتصار الاشتراكية وتوطيدها ، ترسخ نظام من العلاقات الاقتصادية يلازمها ، ويتطور بموجب قوانين خاصة بالمرحلة الاولى من الشيوعية .

والى جانب ذلك اصبحت الاشتراكية نظاما اجتماعيا متكاملا منتظما انتظاما عاليا . لقد تمت ازالة ظواهر تاريخية ضخمة من عدم الانسجام التى كانت حتمية فى الفترات الاولى من تطور الاشتراكية ، كعدم الانسجام بين اكثر الانظمة السياسية تقدما وقاعدة المجتمع الاقتصادية والفنية المتأخرة نسبيا . واما اليوم فقد تم خلق ظروف لتطور كافة جوانب الحياة الاجتماعية بانسجام يزداد يوما بعد يوم .

تشهد الخبرة التاريخية ان المجتمع الاشتراكى لا يولد فورا من المرحلة الانتقالية ليصبح مجتمعا متطورا كامل النضوج .

ان الاشتراكية الراقية هى مرحلة طبيعيـــة من مراحل قيام المجتمع الجديد ، التى تعنى ان الاشتراكية قد بلغت درجة معينة من النضوج ، حيث تتطور تطورا منسجما كافة جوانب حياة المجتمع - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والروحية . وهذا هو نظام متكامل من الروابط والعلاقات الاجتماعية التى تفترض نمو الانتـــاج نموا سريعا وتطور الناس انفسهم تطورا شاملا ، وخلق امكانيات واسعة تزداد بمرور الزمن لتصاعد رفاهية الناس وتطوير ثقافتهم الى درجة كبيرة ، بالاضافة الى حل المهام الاجتماعية الضخمـــة بنجاح . ان الاشتراكية الراقيـــة بالذات هى التى تعد الظروف للانتقال الى الشيوعية ، ويستحيل خلق هذه الظروف سوى على هذا الطريق . واكد لينين بهذا الصدد ان البشرية لا تستطيع الانتقال مباشرة من الرأسمالية إلاّ الى الاشتراكية ، التى حينما تبلغ درجة معينة من النضوج لا بد وان تتحول الى الشيوعية .

ان لمرحلتى الشيوعية اساسا واحدا ، ولهذا فانه من المستحيل ان تكوّن كل مرحلة من هاتين المرحلتين تشكيلـــة اجتماعيـــة واقتصادية خاصة بها . والى جانب ذلك من غير السليم ان نتصور ان الفروق بين هاتين المرحلتين هى فروق طفيفة .

وبخلاف حلول تشكيلة محل تشكيلة اخرى ، فان حلول مرحلة محل مرحلة اخرى داخل تشكيلة واحدة يجرى بدون حدوث ثورات

اجتماعية ، رغم ان هذه العملية تكوّن قفزة نوعيـــة . ففى نطاق التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الشيوعية يجرى تحول الاشتراكية الى الشيوعية حسب برامج وخطط وبصورة تدريجية ، وهذا التحول هو مسيرة طبيعية يجرى توجيهها عن وعى ومعرفة .

هناك الى جانب القوانين العامة الداخلية قوانين خارجية تساعد على قيام التشكيلة الشيوعية . فمن انتصار الاشتراكية فى بلد واحد الى تثبيت الاشتراكية فى مجموعـــة من الاقطار بكاملها ، تكوّن منظومة عالمية ، واخيرا ، الى تحويلها الى نظام اجتماعى واقتصادى واحد ووحيد للعالم باسره – هذه هى المراحل الطبيعيـــة لرسوخ الاشتراكية والشيوعية فى العالم .

ان الشرط الرئيسى لترسيخ الاسرة الاشتراكية وتطويرها هـــو التغلب على التخلف الذى ورثته بعض الاقطار من الماضى . وبخلاف التشكيلات التى سبقت التشكيلـة الاشتراكيـة والتى حافظت على رواسب اشكال الاقتصاد السابقة باعتبارها انماطا خاصة للاقتصاد ، فان الاشتراكية تعيد بناء هذه الانماط كلهـــا ، فتخلق اقتصادا اشتراكيا واحدا . ان هذه العملية تجرى داخل اقطار اشتراكيـــة منفردة وداخل نطاق الاسرة الاشتراكية كلها على حد سواء .

ان المساعدات المتبادلة والتعاون بين البلدان الاشتراكيـــة هى قوة هائلة تعمل على الاسراع من تطـــور هذه البلدان . ان هذا المبدأ يعبر عن خاصية من اهم الخواص التى تميز الاشتراكية عن كل التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية التناحرية ، وفى مقدمتها التشكيلة الرأسمالية .

ظهرت الرأسمالية وتطورت منذ البداية من خلال صراع عنيف وضار كان يجرى بين الاقطار الرأسمالية نفسها ، اذ ان مصالحها كانت تتناقض وينافس واحدها الآخر فى الاستيلاء على الاســـواق ومصادر الخامات وغير ذلك . فاستطاعت الدول الاكثر تطورا خلال هذا الصراع ان تخضع لسيطرتها الاقطار المتخلفـــة ، حيث كانت تسود فيها العلاقات القبل الرأسمالية .

واما الترابط بين الاقطار الاشتراكية الشقيقة فان طبيعته من نوع آخر تماما . تشمل الاسرة الاشتراكيـــة دولا ذات مستويات مختلفة من التطور الاقتصادى . بيد ان الذى يوحدها هو الجوهر

الطبقى العام للنظام الاجتماعى والاقتصادى ولسلطة الدولة فيها ، كما ان مصالحها واهدافها واحدة ، والايديولوجيا الماركسية اللينينية واحدة . ثم ان المساعدات المتبادلة هى جزء لا يتجزأ من العلاقات بينها ، مع العلم ان هذه المساعدات ظاهرة من الظواهر الفعالة لمبدأ الاممية الاشتراكية . وان التعاون الاقتصادى والثقافى بين الاقطار الاشتراكية الشقيقة على نطاق واسع يعمل على الاسراع من تطورها ويساعد تلك الاقطار منها ، التى ورثت من النظام القديم مستوى فنيا واقتصاديا وثقافيا متخلفا ، على تصفيته باسرع ما يمكن ، الامر الذى يفضى الى جعل مستوى تطور هذه الاقطار واحدا .

وهناك ، داخل المنظومة الرأسمالية العالمية ، حيث تسود الفوضى ، يفعل مفعوله قانون تفاوت مستوى تطور الاقطار الاقتصادى والسياسى . واما داخل المنظومة الاشتراكية العالمية فان الامر على العكس ، فالتفاوت فى مستوى التطور ليس من طبيعة الاشتراكية ، فالاشتراكية تتطور حسب برامج وخطط . بيد انه وما دامت الاشتراكية تولد من الرأسمالية فان ازالة الفروق فى مستوى تطور البلدان ، الموروثة من الماضى ، لا تجرى فورا ، إنما خلال فترة تاريخية طويلة نسبيا .

ففى نطاق الاسرة الاشتراكية بطل مفعول قانون التفاوت بين مستوى التطور الاقتصادى والسياسى فى اقطار مختلفة . فللاقطار الاشتراكية قانون جديد – قانون انسجام نهجها العام فى تطورها الاقتصادى والثقافى .

كانت الاممية ولا تزال القوة الدافعة الهائلة للاشتراكية . وان مبدأ العون المتبادل والتعاون الاخوى يتغلغل فى العلاقات المتبادلة التى تقيمها الاقطار الاشتراكية بينها . وكان الاتحاد السوفييتى ولا يزال مخلصا بحزم وثبات لواجبه الاممى .

ان قانون تطوير الاقتصاد الوطنى بانسجام وحسب برامج وخطط ، الذى يلازم التشكيلة الشيوعية على العموم ، يفعل مفعوله فى كافة اقطار الاسرة الاشتراكية العالمية . وان الاقطار التى كانت متخلفة اقتصاديا فيما سبق تطور اقتصادها وثقافتها وهى ترتكز على هذا القانون وتستخدم فرص نمو الانتاج السريع الكامنة فى النظام الاشتراكى .

ثم ان التطور الاقتصادى يجعل الاقطار الاشتراكية ترتبط ارتباطا وثيقا يتزايد بمرور الزمن . وان تصاعد تعميم الانتاج قد

وعدا ذلك فان التعاون بين البلدان الاشتراكية يجرى على اساس العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، وبالتالى ، فانه يفترض العون المتبادل بين شعوبها وتوحيد جهودها وطاقاتها حسب برامج

وخطط . وبفضل هذا العون المتبادل بالذات تجرى عملية جعل مستويات تطورها الاقتصادى والثقافى متساوية بصورة تدريجية * .

* * *

لقد سبق لنا وذكرنا ان لهذه المسألة التى نبحثها فى هذا الباب اهمية كبيرة للنضال ضد الاتجاهات المعادية للماركسية اللينينية .

ان اساس الادراك السليم للترابط بين القوانين العامة والخاصة باقطار منفردة هو السياسة الامية للاحزاب الشيوعية والعمالية ، بينما جعل القوانين العامة والخاصة على طرفى نقيض يفضى الى الانحراف عن مبدأ الامية البروليتارية والانحدار الى مستنقع النزعة القومية البرجوازية .

كثيرا ما تكون للاخطاء السياسية والنظرية ليست جذور طبقية فحسب ، وانما جذور تتعلق بنظرية المعرفة كذلك . ان الجذور التى تتعلق بنظرية المعرفة تتلخص فى عدم ادراك الترابط الديالكتيكى بين العام والخاص ، واكساب العام او الخاص صفة الاطلاق ، وفصل الواحد عن الآخر . وهناك خطر كبير لاكساب صفة الاطلاق على القوانين الخاصة ، الذى يتميز به المحرفون ، الذين يجعلون خواص تطور اقطار منفردة على طرف نقيض من القوانين العامة لبناء الاشتراكية ، ويعتبرون ان هذه الخواص تنفى وجود القوانين العامة .

فالمحرفون لا يرغبون ان يأخذوا بعين الاعتبار تلك الحقيقة القائلة بان الاشتراكية هى امية فى طبيعتها ، رغم انها تظهر فى بداية الامر فى قطر او اقطار معينة . ويدعون ، كذبا وبهتانا ، انه

---

* راجع «الامية وقضايا تكامل الاقتصاد الاشتراكى» ، موسكو ، ١٩٧٤ .

ليست هناك اهميـــة عامة لثورة اكتوبر الاشتراكيـة العظمى فى اساسها ، وان بناء الاشتراكية فى كل قطر من الاقطار يمكن ان يجرى بطريق خاص تمامـــا ، ليس هناك ما يجمعه والطرق التى اجتازتها شعوب الاتحاد السوفييتى . ان دعايـات من هذا القبيل تستهدف الى تفريق صفوف الاقطار الاشتراكية .

ومن بين ظواهر الانحراف عن مبادئ الاممية البروليتاريـــة كذلك ، ظاهرة تجاهل الصفات الخاصة التى يتميز بهـا تطور كل قطر من الاقطار . فتنجم عن هذه الظاهرة اهداف لتطبيق خبرة احد الاقطـار فى قطر آخر بشكل آلى . ان الجمود العقائدى

يفضى الى

عزل الشيوعيين عن الجماهير الغفيرة

كان لينين يدين دائما سواء محاولات فرض قوالب جامدة على كافة الاقطار انطلاقا من هدف تزعمها ، ام التكتلات التى تتجاهل الخواص الوطنية . واكد انه ما دامت هناك اختلافات قومية ودولية بين الشعوب والاقطار فان وحدة التكتيك الاممى للحركة الشيوعية والعمالية فى كافة الاقطار لا تتطلب ازالة تعدد وتنوع الاشكال ولا تصفية الاختلافات بين الامم ، انمـــا تتطلب تطبيق المبادئ الاساسية للشيوعية بصورة تغير هذه المبادئ فى جزئياتها بشكل سليم .

ان هذه الحقيقة تطالب جميع الاحزاب ان تقف موقفا خلاقا من تحليل الاوضاع الملموسة . وخلال ذلك يحل كل حزب من الاحزاب بصورة مستقلة مسألـــة اختيار طريق نضالـــه من اجل انتصار الاشتراكية ، مستندا على خبرته الخاصة وخبرة الاحزاب الشقيقة .

ونضيف ان هذه المبادئ ناجمة عن الاقرار بالقوانين العامة لقيام الاشتراكية وتطورها .

وعلى طرف نقيض من المحرفين الذين لا يستندون الى الخواص التى تنفرد بها بعض الاقطار فى طريقها نحو الاشتراكية سوى من اجل اخفاء جوهرهم الانتهازى ، تراعى الماركسية اللينينية هذه الخواص فى الواقع . فالنظرية الماركسية اللينينية تكشف عن الترابط الحقيقى بين القوانين العامة لتطور التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية وبين الاشكال الخاصة التى تبدو فيها فى بعض الاقطار . وهى بهذا الموقف تعطى قاعدة نظرية راسخة يقوم على اساسها مبدأ الاممية البروليتارية الذى تسير الاحزاب الشيوعية على هداه . وتشهد النجاحات التى تحرزها الاحزاب الشيوعية وتصاعد قواها فى بلدان عديدة بجلاء على النتائج المثمرة التى يعطيها تطبيق الماركسية اللينينية تطبيقا خلاقا وابداعيا على الظروف الملموسة فى كل قطر من الاقطار .

واكد المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى مجددا على الفكرة القائلة ان الاقرار بالدور الطليعى لقوانين الاشتراكية العامة يفترض فى آن واحد مراعاة الاشكال الخاصة التى تبدو فيها هذه القوانين فى مختلف البلدان الاشتراكية .

ليس هنـــاك ولا يمكـــن ان يكون اى تناقض بين الاخلاص للمبادئ العامة التى اقرتهـا الماركسية اللينينية وبين مراعـــاة الخواص الوطنية التى يتميز بهـــا كل قطر من الاقطار . ان هذه المبادئ بالذات هى اداة امينة للغاية يركن اليها فى التحليل الخلاق والمرن لاكثر المشاكل تعددا وتنوعا ، التى تواجهها مئات الملايين من الناس وعشرات الامـــم ، التى تسير اليوم فى طريق بنـــاء الاشتراكية . ان تعاليم الماركسية اللينينية الخالدة ، التى اغنتها تجربة ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وبناء الاشتراكية فى اقطار الاسرة الاشتراكية ، هى كالشمس التى لا تخمد تنير باشعتها طريق البشرية نحو الشيوعية .

محتويات

من دار «التقدم» ٣

الفصل الاول . موضوع المادية التاريخية وخواص قوانينها ٥

١ – الترابط بين المادية التاريخية والمادية الديالكتيكية ٦

٢ – الترابط بين المادية التاريخية والعلوم الاجتماعية الاخرى ١٥

٣ – الفرق النوعى بين قوانين الحياة الاجتماعية وقوانين الطبيعة ٣٣

الفصل الثانى . القضيا العامة لنظرية الحتمية الاجتماعية وجوهرها ٤٢

١ – السببية وتحديد الهدف فى الحياة الاجتماعية ٤٢

٢ – نظرية الحتمية ، اهى نظرية اجتماعية ام نظرية تكنولوجية ؟ ٤٩

الفصل الثالث . بصدد معرفة قوانين التطور الاجتماعى . . ٥٨

١ – فكرة «القانون الطبيعى» واستخدامها لمعرفة المجتمع ٥٩

٢ – خواص فاعلية وقوانين التطور الاجتماعى ومعرفتها ٦٣

٣ – نقد الايديولوجيين البرجوازيين فى قضايا معرفة القوانين الاجتماعية ٧٤
٤ – معرفة قوانين تطور المجتمع الاشتراكى ٨٤

الفصل الرابع . التنبؤ العلمى بالظواهر الاجتماعية . . . ٨٩
١ – اسس معرفة التنبؤ العلمى ٩٠
٢ – خواص التنبؤ بالظواهر الاجتماعية . . ٩٩
٣ – التنبؤ والتقييم العلمى والتخطيط . . . ١١٤

الفصل الخامس . قوانين التطور الاجتماعى ووعى الناس لنشاطاتهم ١٢٤
١ – كيف طرحت هذه المسالة التعاليم حول المجتمع قبل ظهور الماركسية . . . ١٢٤
٢ – السمة الموضوعية لقوانين التطور الاجتماعى ١٢٩
٣ – الفروق بين القوانين الاجتماعية من ناحية طريقتها على التاثير ١٣٩
٤ – خواص فاعلية القوانين الاقتصادية فى ظل الاشتراكية ١٤٦
٥ – جهاز استخدام قوانين التطور الاجتماعى ١٥٥

الفصل السادس . الترابط بين القوانين العامة والخاصة لتطور التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية . . . ١٦٨
١ – مفهوم القوانين العامة والخاصة . اهميتها لمعرفة الحياة الاجتماعية ١٦٨
٢ – الترابط بين القوانين العامة والخاصة . . ١٨٥

الفصل السابع . القوانين العامة لحلول تشكيلة اجتماعية واقتصادية محل تشكيلة اخرى والتطور الخاص ببلدان وشعوب منفردة ١٩٦
١ – مفهوم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية ١٩٦

٢ – تعاقب التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية –
مسيرة تاريخية . التشكيلة والعصر . . ٢٠٣
٣ – النهج العام للتقدم التاريخى وامكانيـــة بعض
الاقطار والشعوب ان تتخطى بعض التشكيلات
الطبقيـــة خلال تطورها ٢١٨
٤ ـ القوانين العامة والاشكال الفريـــدة للانتقال
الى الاشتراكيـــــة ٢٣٦

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكـــم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب ، وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكى بولفار ، ١٧
موسكو – الاتحاد السوفييتى

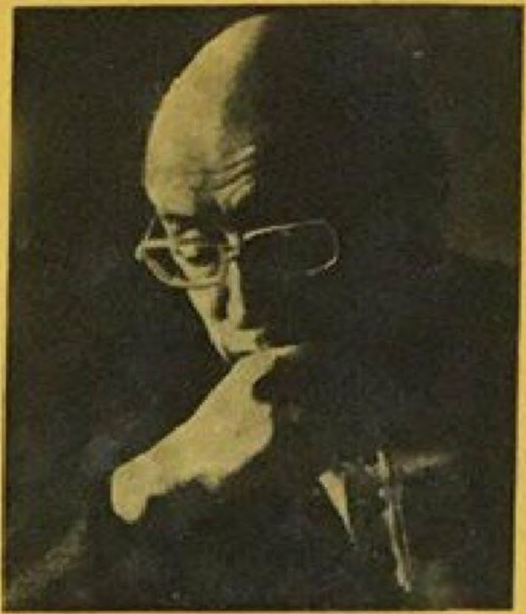

غليزيرمان عالم سوفييتي شهير وهو عضو مراسل فى اكاديمية العلوم التربوية فى الاتحاد السوفييتى . كما انه حائز على درجة الدكتوراه فى العلوم الفلسفية وعلى لقب «رجل العلم المؤهل» الذى منحته اياه جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية ، اضافة الى حصوله على منصب بروفسور فى الجامعات السوفييتية .

كان هذا العالم السوفييتي الشهير يبحث فى مسائل المادية التاريخية والشيوعية العلمية . لقد سبق له وضع عام ١٩٤٩ مؤلفا عنوانه «تصفية الطبقات المستغلة وازالة الفروقات الطبقية فى الاتحاد السوفييتى» ، الذى حاز على جائزة حكومية عام ١٩٥١ . ثم اعقبه بكتاب طبعه فى عام ١٩٦٠ واسماه «قوانين التطور الاجتماعى» . والحقه بمؤلف آخر صدرت الطبعة الثانية منه عام ١٩٧٣ تحت عنوان «المادية التاريخية وتطور المجتمع الاشتراكى» . ومضى فى نشاطه العلمى هذا فطبع كتابا عام ١٩٧٧ اسماه «الطبقات والامم» . وله بالاضافة الى كل ذلك كتب اخرى لا مجال الى ذكرها هنا ، ولكننا نقول انه قد اسهم اسهاما فعالا فى وضع الكتابين الدراسيين التاليين : «اسس الفلسفة الماركسية اللينينية» و«الشيوعية العلمية» .